

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب فتح الوهاب

مؤلف

شماره ثبت کتاب

مترجم

۲۰۷۶۸

شماره قفسه ۱۶۰۰۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب فتح الوهاب

مؤلف


شماره ثبت کتاب

مترجم

۲۰۷۱۶۸

شماره قفسه ۱۶۰۰۳

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب	مصحف الزهراء	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۰۷۱۶۸
شماره قفسه ۱۶۰۰۳		

١٩٠٣
٢٠٧٩٨



من شرح المنهج

فهرست الجزء الثاني

٢	كتاب النكاح	٢٥	فصل في التحالف اذا وقع اثناء صحيفة
٧	فصل في الخطبة	٢٦	فصل في حكم التلقا بالتعدى في المهر المسمى
٩	فصل في اركان النكاح	٢٧	كتاب الوليمة
١٢	فصل في عاقد النكاح	٢٨	كتاب القسم
١٥	فصل في مانع ولاية النكاح	٢٩	فصل في حكم التلقا بالتعدى بين الزوجين
١٩	فصل في الكفاءة	٣٠	كتاب الخلع
٢١	فصل في تزويج المحجور عليه	٣١	فصل في الافاظ المترتبة للعدوى
٣٤	باب ما يحرم من النكاح	٣٢	كتاب الطلاق
٣٥	فصل فيما يمنع النكاح من الرق	٣٣	فصل في تقويض الطلاق الزوجية
٣٦	فصل في نكاح من عقل ومن لا عقل من الكافرات	٣٤	فصل في تعدد الطلاق بينة العدة فيه وما يكرمه
٣٦	باب نكاح المشرک	٣٥	فصل في الاستثناء
٣٦	فصل في حكم من زاد على العدة شيء	٣٦	فصل في الشك في الطلاق
٣٦	فصل في حكم مؤنة الزوجات	٣٦	فصل في بيان الطلاق السري وغيره
٣٦	باب ما يكره من النكاح	٣٦	فصل في تعليق الطلاق بالاوقات وما يكرمه
٣٦	فصل في الاعفاف	٣٦	فصل في تعليق الطلاق بالحل واللعن وغيرهما
٣٦	فصل في نكاح الرقيق	٣٦	فصل في الطلاق بالاصابع وفي غيرها
٥١	كتاب الصداق	٣٦	فصل في انواع من تعلق الطلاق
٥٢	فصل في الصداق الفاسد		
٥٢	فصل في التقويض		
٥٩	فصل فيما يسقط المهر		
٦٣	فصل في المتعة		

مخيفة

- ٣٥٣ فصل في ما يتعلق بمجرى المذبح عليه
 ٣٥٤ فصلا في كيفية الخاف وضابط
 الخاف
 ٣٥٥ فصل في النكول
 ٣٥٦ فصل في تقاضى البيت
 ٣٥٧ فصل في اختلاف المذبحين
 ٣٥٨ فصل في القائف
 ٣٥٩ كتاب الاعتاق
 ٣٦٠ فصل في العتق بالعضية
 ٣٦١ فصل في الاعتاق في غير ذلك
 وبيان القرعة
 ٣٦٢ فصل في الولاء
 ٣٦٣ كتاب التدبير
 ٣٦٤ فصل في حكم المدبرة

مخيفة

- ٣٦٥ كتاب الكفاية
 ٣٦٦ فصل في ملزم السيد الخ
 ٣٦٧ فصل في لزوم الكتابة
 ٣٦٨ فصل في الفرق بين
 الباطلة والفاسدة الخ
 ٣٦٩ كتاب امهات الاولاد

م
 الفهرسة

اقول وانما عيب الامور بحسبها
 باني قد اوقفت هذه المذبح والجزء الذي
 عليه لله تعالى وثقنا جميعا بحسبها
 ولا يوجب وجوبها في نفسه
 ثم من بعد الذي ذكره في كتابه
 لذلك والله اعلم بالصواب

كتاب النكاح

الم

إليه استحب لها النكاح والأكراه فاقبل أنه يستحب لها ذلك مطلقا مروود
ومن ذكر الخبر الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
لعذر من ما زاد في كضعف الله عز الإفضاض أو استحبابه لمن يقوم على
عياله ومنه ما اتفق لجابر فانه لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم اجمع ما أقدم
عندك قال أناب قتل يوم ويترك تسع بنات فذكرهن أن أصغرهن
جارية حرة وأوسطهن وليكن امرأة مستطير وتقوم عليهن فقال له صلى الله
عليه وسلم أصبت بدنية الإفاسقة حاملة ولو ذهبت من زاد في ذلك
لخير الصحيحين تنكح المرأة الأربع للمها والمجاله ولحبسها ولا يهاظر
بذلك الدين نزلت بذلك أي أفقرتان أن يفعل وجنر وجنر الدود
الولد فأنى مكانكم الامم من الفقة زواه ابودود والحاكم
صح اسناده ويعرف كون البرك ولو باقيا لسياسة أي طيبة الأصل
لخير خيرها لطفكم زواه الحاكم وصححه بل تركه بنت الزنا وبنت الفاسق
قال الإزهر وبنيه أن يلحق بها القيطه ومن لا يعرف لها باب غير ذات
قريبة قريبة بأن تكون اجنية أو ذات قرابة بعيدة لضعف الشهرة
في القرية فيجوز الولد بخفا والبعدة أو من الاجنية لكي ذكر ما جاز
البحر المبين أن الشافعي نفي أنه نيس له أن يايتزوج من عشرته
لأن الغالب على الولد لوق فليح نفيه على عشرته الإذني ومن نظر في
من الرجل والمرأة للأخر بعد قصده نكاحا فاقطع خطبه غير عور
في الصلاة وإن لم يزوج ذنابه أو حيف منه الفتنة للمحاجة البير فيظفر
الرجل من المرأة الوجه والكففي ومن يهارق ما عدا ما بين سرة وركبة
كاحص به إلى الرعة في الإسهة وقال أنه مضوم كلامه وعانظر
منه فتعبري بما ذكر أخذ من كلام الرافعي وغيره وأول من تغير الأصل
كغيره وأوجه الكففي وأصح ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
للمعنة وقد خطب امرأة أنظر إليها فانه أرى أن يوم منكم الموقد
الألفه زواه الترمذي وحسنه الحاكم وصححه وقس ما عاينكم
وأعا عبرت ذلك بعد القصد لانه لأحاجة إليه قتله ومزوره خطب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الغرض من خطبتها لغيره في رادود وغيره الى ان في قائل
خطبة امرأة قد ساس ان ينظر اليها وما اعتبره قبل الخطبة فلا بد
لو كان بعد ذلك لربما عرض من منظوره فيؤذيه واذا لم يفتقر الى ان
في المنظر اكثر من الشايع ولا يميز في المنظر اليه فيقف
عز في المنظر فان قلت لرفقت بين المرأة والامه فتدفع الفتنة
بينما في نظر الغفل للاجنية على قول النوى قلت ان النظر
هنا ما من به وان خيف الفتنة فانظر بعين العورة وهناك
منه عنه خوف الفتنة فتدفع منه الى ان يخاف منه الفتنة
وان لم يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه المرأة ويدفعها
عن ما في **قوله** اي لكل منهما ذكره اي النظر عند حاجته
اليه ليتبين هيئته منظوره فله ينم بعد نكاحه عليه وذكره
فتم نظرها اليه من ياداف وحرم نظرها كغيره كغير
وخصي واوله اهما شيئا وان ابي كغيره من امرأة
كغيره اجنية ولو اجمعت راس فتنة لان النظر مظنة الفتنة
وحرمة للفتنة فاللذان يحاسن الشرح عند الباب والاعراض
عن تفاصيل الاحوال كالخلو لها ومعنى حرمة في المراجعة انه حرم
عنا وليه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تتكلم له لظهوره على
العورة بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى والطفل الذي
لم يظهر عينا عن ريت النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لانتها
قوله بلا شهوة ولو كانت على النفس نظر سيدته لها
عقوبات ومحرمة خلا ما بين سرقة وكربة قال تعالى ولا
يبدى زينةهن الا لبوسهن او ابائهن الاية والزينة مضره
بما علل ذلك كعكسه اي ما ذكر في هذا والتي قلها فيهم على
المأة الكبيرة ولو لم يهتد نظر شيء من هذه اجنبى كبير ولو
عبد قال تعالى وقول اللق منات بعضهن من ابصارهن
في الغرض من خطبتها لغيره في رادود وغيره الى ان في قائل
خطبة امرأة قد ساس ان ينظر اليها وما اعتبره قبل الخطبة فلا بد
لو كان بعد ذلك لربما عرض من منظوره فيؤذيه واذا لم يفتقر الى ان
في المنظر اكثر من الشايع ولا يميز في المنظر اليه فيقف
عز في المنظر فان قلت لرفقت بين المرأة والامه فتدفع الفتنة
بينما في نظر الغفل للاجنية على قول النوى قلت ان النظر
هنا ما من به وان خيف الفتنة فانظر بعين العورة وهناك
منه عنه خوف الفتنة فتدفع منه الى ان يخاف منه الفتنة
وان لم يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه المرأة ويدفعها
عن ما في **قوله** اي لكل منهما ذكره اي النظر عند حاجته
اليه ليتبين هيئته منظوره فله ينم بعد نكاحه عليه وذكره
فتم نظرها اليه من ياداف وحرم نظرها كغيره كغير
وخصي واوله اهما شيئا وان ابي كغيره من امرأة
كغيره اجنية ولو اجمعت راس فتنة لان النظر مظنة الفتنة
وحرمة للفتنة فاللذان يحاسن الشرح عند الباب والاعراض
عن تفاصيل الاحوال كالخلو لها ومعنى حرمة في المراجعة انه حرم
عنا وليه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تتكلم له لظهوره على
العورة بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى والطفل الذي
لم يظهر عينا عن ريت النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لانتها
قوله بلا شهوة ولو كانت على النفس نظر سيدته لها
عقوبات ومحرمة خلا ما بين سرقة وكربة قال تعالى ولا
يبدى زينةهن الا لبوسهن او ابائهن الاية والزينة مضره
بما علل ذلك كعكسه اي ما ذكر في هذا والتي قلها فيهم على
المأة الكبيرة ولو لم يهتد نظر شيء من هذه اجنبى كبير ولو
عبد قال تعالى وقول اللق منات بعضهن من ابصارهن

ولها بلا شهوة ان تنظر من عبدها وهما عفيفان ومن يحرمها
خلا ما بين سرقة وكربة لما عرف وقول النوى وبلا شهوة مع القيد
بالعفة وقد حرمك نظر سيدته العبد له من ياداف وما ذكره
من تحريم نظر الغفل الى الوجه المأة وكيفية عكسه عند است
الفتنة هو ما صححه الاصل والذي في الروضة كما صلبا عن
اكثر الاصحاب حله وحله بلا شهوة نظر لصغيره كما
تنتهي خلاصه لا في البيت في مظنة شهوة اما الفرج
فيهم نظره وقطع القاض حله علا بالعرف وعلى الاول
استثنى ابن القطن الام من الرضاع والتربية للضرورة
اما فرج الصغير فيجوز النظر اليه ما لم يجرى كما صححه المتولي
وجزم به غيره ونقله السبكي عن الاصحاب ونظر لمسوح
وهو ذاهب الذكر والانثى بحيث لا يبع له شهوة كجملته
وعكسه اي ونظر اجنية لمسوح ونظر رجل لرجل
نظر امرأة لمرأة كنظر رجل لرجل بلا شهوة ما عدا ما بين
سرقة وكربة لما عرف وحرم نظركا فرج لمسلية لقوله
تعالى او نساءهن والكافرة ليست من نساء المؤمنين
ولا نساء دجا يحكيها للكافر فلا تدخل الحمام معها نعم يجوز
ان ترى منها ما يبد عند المهنه على الا مشه في الروضة
كما صلبا لكن الاوجه ما صرح به القاض وغيره انها معصية
كالاجنبى كما او خصته في شرح الروضة وتعييب ككافرة
اعرضت بتعيب بدعية وهذا كله في كافرة غير محلوكة
للمسلية ولا يحرم لها اما ما في غيرهما لهما النظر اليها كما علم
من غير ما من واما نظر المسلمة للكافرة فتقتضي كلامهم
جعلها قال الزركشي وفيه توقف وحرمة نظرها

اي الغفل او الذي لا يظهر له لا يخفى ان لا يفتقر الى ان
في الغرض من خطبتها لغيره في رادود وغيره الى ان في قائل
خطبة امرأة قد ساس ان ينظر اليها وما اعتبره قبل الخطبة فلا بد
لو كان بعد ذلك لربما عرض من منظوره فيؤذيه واذا لم يفتقر الى ان
في المنظر اكثر من الشايع ولا يميز في المنظر اليه فيقف
عز في المنظر فان قلت لرفقت بين المرأة والامه فتدفع الفتنة
بينما في نظر الغفل للاجنية على قول النوى قلت ان النظر
هنا ما من به وان خيف الفتنة فانظر بعين العورة وهناك
منه عنه خوف الفتنة فتدفع منه الى ان يخاف منه الفتنة
وان لم يكن عورة بدليل حرمة النظر الى وجه المرأة ويدفعها
عن ما في **قوله** اي لكل منهما ذكره اي النظر عند حاجته
اليه ليتبين هيئته منظوره فله ينم بعد نكاحه عليه وذكره
فتم نظرها اليه من ياداف وحرم نظرها كغيره كغير
وخصي واوله اهما شيئا وان ابي كغيره من امرأة
كغيره اجنية ولو اجمعت راس فتنة لان النظر مظنة الفتنة
وحرمة للفتنة فاللذان يحاسن الشرح عند الباب والاعراض
عن تفاصيل الاحوال كالخلو لها ومعنى حرمة في المراجعة انه حرم
عنا وليه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تتكلم له لظهوره على
العورة بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى والطفل الذي
لم يظهر عينا عن ريت النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لانتها
قوله بلا شهوة ولو كانت على النفس نظر سيدته لها
عقوبات ومحرمة خلا ما بين سرقة وكربة قال تعالى ولا
يبدى زينةهن الا لبوسهن او ابائهن الاية والزينة مضره
بما علل ذلك كعكسه اي ما ذكر في هذا والتي قلها فيهم على
المأة الكبيرة ولو لم يهتد نظر شيء من هذه اجنبى كبير ولو
عبد قال تعالى وقول اللق منات بعضهن من ابصارهن

أدلم تكن خطبة أوله يجب الخاطب الأول أو اجب تعريضاً لمطلقاً
أو تعريضاً ولم يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم يعلم بكيفية الصريح
أو علم بها وحصل أعراف من ذكرها كانت الخطبة معرفة كانت
خطب في عدة غيره فلا يحرم خطبة إذا لاحق الأول في الأخيرة و
لست قط حقه في التي قبلها والاصل أنها باحة في البقية ويعتبر
في التعريض أن تكون الإجابة من المرأة أن كانت غير مجبرة ومنها مع
الولي أن كان الخاطب غير كفء ومن السيد أن كانت أمة غير مكاتب
ومنه مع الأمة أن كانت مكاتبه ومع المبعوضة أن كانت غير مجبرة
والأفعول ولها ومن السلطان أن كانت مجبونة بالغة وكما است
وكما جدد وقول على عالم مع جازية من زياد في تعبيره بأعراض
أعم من تعبيره بأذن ويجب كإعرابه في الأذكار وغيره ذكر عيوب
من أريد اجتماع عليه لما كلفه أو نحوها كماله وأخذ علم لم يبد
ليجده بل لا للصححة سوله استشير المذكور في أم كاضعير بما ذكر
أولاً وأعم من قوله ومن استشير في خاطب ذكر مساوياً يصدق
فإن أذاع بدونه بأن لا يحجج إلى ذكرها أو اجتهاد إلى ذكر بعضها حتى
ذكر شيئ منها في الأول وشمع من البعض الآخر في الثاني وهذا من
ذباذ في وسر خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسر ها وأخرى
قبل عقيد الجبراني داود وغيره كل امرأ ذي بال وفي رواية كل كذا
لا يبدل أفيد بعد الله فبقى أقطع أي من البركة فيجوز الخاطب ويصط
على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بقوى الله تعالى ثم يقول جئتكم
خاطباً كركمكم أو فنانكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرجع
عنكم أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطب قبل العقد من الولي أو
الزوج أو اجنبي ولو أوجب ولي العقد فخطب زوج خطبة
قصيرة عرفاً فقبل صحيح العقد مع الخطبة الفاصلة بين الإيجاب
والقبول لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالأقامة و

طلب

طلب الماء والتميم بين صلاتي الجمع لكانها لا تسب بل بين تركها كما صرح
بها في يوشى لكن القوى في الروضة تابع الرافعي في التأشير وجعله
في النكاح أربع خطب خطبة من الخاطب وأخرى من الجيب للخطبة
وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طأ
الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام اجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به
وليسير فلا يصح العقد لا شعاعه بالأعراف فصل في أركان النكاح
وغيرها أركان خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة
وشرط فيها أي في صيغته ما شرط في صيغة البيع وقد مر بها نه و
منه علم التعليق والتأخير فلو بشر بولي ولم يتيق صدق المشر
فقال إن كان أفني فقد زوجتها فقبل أو نكح إلى شهر لم يصح كالبيع
بل أولى الاختصاصه بمنزلة احتياط وللشئ من نكاح المتعة في خبر
الصحيحين سمي بذلك لأن الغرض منه مجرد المتعة دون التوالد
وغيره من أعراف النكاح وتعبر بما ذكر أول من افتقاره على عدم
التعليق والتأخير واللفظ ما يشتهر من زوج أو نكح أو وليه
ليهم معناها العاقلان والشاهدان وأن احسن العاقلان العربيين
اعتباراً بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ بيع و عليك وهبتك لم
انفع الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن
نكح الله و صح النكاح تقبلتم قبول على إيجاب لحصول المقصود
وبروحي من قبل الزوج وتزوجها من قبل الولي مع قول الآخر
عقبه زوجتك في الأول أو تزوجتها في الثاني لو جرد الاستد
المأذم الدال على الرضا لا كناية بقدر زوته بقول في صيغة كالحل
يسته فلا يصح بها النكاح بخلاف البيع إذ لا بد فيه من النية والشهود
وكن في صحة النكاح كما مر ولا اطلاع لهم على النية أما الكناية في
المعقد وعليه كقول قال زوجتك بنتي فقبل ودوا معينة فيصح
النكاح بها ولو لم يقبلت في قبول لا يتقاء التصريح فيه بأحد
اللفظين ومنته فلا تقيد فلا بد أن يقول قبلت نكاحاً أو

تزوجها أو النكاح أو التزويج أو رخصت نكاحها عما حكاه ابن هبيرة
عن إجماع الأئمة الأربعة وأبي الزركشي يغيث في البيهقي لا يصح
نكاح شغار التي عنه في خبر الصحيحين كنز وجنتكها
هو غير من قوله وهو ذو جنتكها أي بنتي علي ابن قتيب بن قتيب
ويضع كل منهما صداق الآخر فيقبل ذلك وهذا التفسير
ثاخر من آخر الخبر المحتمل لا يكون من نفس النبي صلى الله عليه وسلم
وإن يكون من نفس ابن عمر الرازي أو من نفس نافع الرازي عنه وهو
ما خرج به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطولات به التزويج في
البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة وصداقا لآخرى فاشبه
تزوج واحدة من اثنين وغير ذلك ولا يصح لو سمي معا
أي مع البضع ثالا كان قبل ويضع كل واحدة والف صلاق الآخر
فإن لم يجعل البضع صداقا بأن سكنت عن ذلك صحح نكاح كل منهما
لانتفاء التزويج المذكور ولأنه ليس فيه الإنشاء عقد في عقد وهو
لا يفسد النكاح ولكل واحدة مهر المثل لفساد المسمى بشرط في
الزوج خلاف اختياره وتعيينه وعلم بمحل المهر له فلا يصح نكاح
مهر ولو كان كحل غير مسلم لا ينيك المهر ولا ينيك ولا مكره وعنى
معين كالبيع ولا من جهل جهله احتياطاً لعقد النكاح وفي التزويج
خلاف تعيينه وخلو مما من أي من غدة ونكاح فلا يصح نكاح
مهرمة الغير السابقة ولا إحدى المأثرتين إلا بهما ولا مملوكة
ولا معتدة من غيره لتعلق حق الغير بها واشتراط غنى المرافعة
وفي الزوج من زبادي وفقد مانع من عدم ذكره ومن
أحرام ورق وصبا وغيرهما يأتي في موانع الولاية فلا يصح
النكاح من مكره وامرأة وخنى ومهرم وهبي ومجنونا وغيرهم
مما يأتي مع بعضها ثم وفي الشاهدين ما يأتي في الشهادات هي
أعم ما ذكره وعلم بتعين لهما أو لأحدهما للو كآيته ومن زبادي
فلا يصح النكاح بحضرة من التقي فيه شرط من ذلك كما في عقد حفصة
عبد بن أوامر أي أو فاسقين أو أصحيا أو عديي أو خلفيين

نعم

نعم إن باناً ذكرين صح ولا بحضرة متعيني الولاية فلو وكل الأب أو الأخ
المعز في النكاح وحضرة مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة
لأنه ولي عاقل فلا يكون شاهداً كالزوج ووكيله عنه ولا يعتبر أحضار
الشاهدين بل يكفي حضورهما كما شأنه إطلاق المتي ودليل اعتبارهما مع
الولي حتى إن جاز لا نكاح إلا بولي ويشاهد عدل وما كان من نكاح
على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاحتياط للبيعة وصيانة
اللائحة عن المحرم وصح النكاح ظاهرهما بالثابتين الزوجي أي ابن
كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر وعدل بينهما كذلك لثبوت النكاح
بهما في المجلد وصح ظاهره في التقييد به تبعاً للسبكي وغيره من زبادي
يمسوق مكي عدلته وهو المعروف بأنها ظاهر الرابا لانه يجري بين أو ساق
الناس والعلوم ولو اعتبر فيه العدالة المأثرة لا حجة حول المعرفتها
ليحضر فأن هو متصف بها فيقول الرام عليهم ويشق كما يستقوى
إسلام وحرية وهما من لا يعرف إسلاماً وحريةما ولو مع ظهورهما
بالأمر وذلك بأن يكون موضع مختلط فيه المسلمون بالكفار والأحرار
بالأمرقاء ولا غائب أن يكونا ظاهري الإسلام والحرية بالامر بل لابد
من معرفتهما لهما فيهما بأنهما مسلمون للوقوف على ذلك خلاف الولاية
والفسق وكسوق الإسلام مستوراً في البليغ وفيه بطلان
أي النكاح بحجة غير أي في النكاح من بينة أو علم حاكم فهو غير
أو لهما في البينة أو في قرابة الزوجين في حقهما بما يمنع محله كفسق
الشاهد ووقعه في الردة لوجود المانع وخروج من ياد في حقهما
حق الله تعالى لجان طهراً ثالا ثم انتقاماً لعدم شرط فلا يقبل إقرارهما
للمتة فلا يحل له إلا بمحلول كما في الكافي في النكاح الذي قال ولو أقام
عليه بينة أسمع قال السبكي وهو صحيح إذا أراد نكاحاً جديداً كما في حقه
فلو أراد التخلي من المهر وأبرأه بعد الدخول مهر المثل أي وكان
أكثر من المسمى فيبقي قبض لها قلت وهو باطل في قولي في حقهما لا

بأفراد المأهدين بما يمنع صحته أي الكاح فلا يقر في البطالة كما لا يقر فيه بعد الحكم بينهما وثما وإن الحق ليس له ما فلا يقبل قولهما على الزوجين فان أقر الزوج ورون الزوجية فيه ضمنه الكاح لا عزازة بما يتبين به بطلان نكاحه وعليه المهران دخل بها والإفصافه إذا لا يقبل قوله عليها في المهر وقد في ضمنه وهو المأهدين له فرق بينهما ففرقة ضمنه لا إطلاق فلا تنقم عدو الطلاق كما لو أقر بالزواج وتعتبر بما يمنع صحته أي من يضمنه بالنفس أو أقرت الزوجية ورون الزوج بخلال في ولي أو شاهدان فحق حلفت فيصدق لأن العدة بينه وهي فريضة وفيها الأصل فإذا هذا وهذه من زنا في أن طلقت قبل دخول الفلانة مهر لا نكاحا وهذا بعد فلتانها قال الأمير من المهر والمهر المثل وحسن بالخلل فيمن ذكر غيره كما لو قالت الزوجية وقع العقد يعتبر ولي ولا فهو وقال الزوج بل بينهما فختلف عن كانه ابن الزوجة عن الخطاب وإن كثر على النكاح لأن ذلك الأصل العقد وسبب استظهاره من غير رضاها

بالنكاح بان كانت غير حرة احتياط ليق من انكارها وانما يشترط لان رضاها ليس من نفس النكاح المعبر فيه الاستعداد واعاها شرط غير رضاها الكافي في العقد يحصل بأذنها أو ببينة أو بإخبار وليها مع تصديق الزوج أو بمكته وقضية القيد بمن يعتبر رضاها أنه لا يسبب الإشهاد على رضا المحرمه وقال كذا مني ينبغي أنه ليس خروجها من خلاف من يعتبر رضاها فحصل في عقد النكاح وما يذكره كرمعة كما تعتقد امرأة نكاحا ولو ياذن أجبابا كان أو جنى كالنفسها ولا غيرها إذا لا يذوق بحسن العادة ورجوع فيرلا وقد منها المباء وعدم ذكره أصلا وتقدم خبر لا نكاح إلا بولي وروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بأسنا وعلى شرط الشيعية ومثلهما الحنفية لكن لو تزوج اخته مثلا فإن رجلا صح ذكره ابن المسير وحرج بلا تعقد ما لو وكلها رجل فإنها تقول كل آخر في تزوج من لبتة أو قال ولها وكل عن من زوجها أو اطلق فوكلت وعقد الوكيل فإنه يصح ويقبل أقر مكلفه بنكاح لمصلحةها وإن كن بها وليها لأن النكاح حق الزوجين فيثبت بها دفهما كالبيع

وغيره

كالبيع وغيره وكما بد من تفصيلها إلا أن تفقد الزوجين منه ولي محصور عدل ليق ورضاها من كانت ممن يعتبر رضاها وهذا في أقرها المبتدأ فلا ينال في ماسيا في الدعوى ما أنه يلقى أقرها الواقع في جواب الدعوى ولو كان أحد طاريفا استرط مع ذلك فصل بوا سيده ولو أقرت لرجل ولو لم يكن لأخر عمل بالأسبق فإن أقر معا فلا نكاح ذكره البلقيني في تصحيحه وقد في المصنفين ما من زيارته كالملكفة السكرانة ويقبل أقره جبر من أب أو جد أو سيد على مو لبتة به أي بالنكاح لا قدره على اشتائه بخلال غيره ليق فقه عارضا وكاب وإن علا من زوج بك بلا إذن منها بشرطه بان يزوجه وليس بينهما عداوة ظاهرة بغير مظهرها من نقد الملك من كلفها من سرية كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة أو مجنونة لكال شفقتة ولحقن الدارقطني الذيق أحق بنفسها من ولها والمكر يزوجهما أوها وقد له بشرطه من زيارته ويسبب له استئذنها مكلفه تطبيقا لما طرهما وعليه عمل حرم مسلم واليكس سائرهما بخلاف أبوها بخلاف غيره فإنه يعتبر في تزويجهما استئذنها كما سياتي في وقتي مكلفه من زيارته ومثلها السكرانة ومكوفها بقيد زيارته يعقلى بعدة أي بعد استئذنها أدت اللاب وغيره ما لم يكن فريضة ظاهرة في المنع كصياح وخبر بحد غير مسلم وأذنها مسكوقا وهذا بالنسبة للزوج كالأقرب للمهر وكونه من غير نقد البلد ولا تزوج ولي من أب أو غيره عاقلة فلما وهي من ذالت بكارتها فوطء بقيد زيارته يعقلى في قبلها ولو لم أونا عدا وسأ غير أب وسيد من ذى ولاه ولسطان ومن بها بشية نسب كاخ وحج بكارتها عاقلة إلا إذا زنها ولو يلفظ الوكاله بالعنفين الخبر للارقطني السابق وجبر لا تنكح المتام حتى تستأمر بهن رواه الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بلا بكارة أو زالت بكارتها بغير ما ذكره سقطت وأصبح وحده حصة ووطء بغيرها في ذلك كالبكر لألفا لم تمارس الرجال بالوطء في حال البكارة وهي على عتاقها وحيا لها وبما تقر به علم أنه لا تزوج صغيرة عاقلة شب إذا لا إذن لها وإن غير الأب والجد لا تزوج صغيرة بجال لأنه أمان تزوج بالأذن ولا إذن للصغيرة وأحق الأولياء بالتزويج أب فأبوع وإن علا لأن

رومها

دونهما فلا يزوج السلطان الابانة نعمان تعذر المعول اليه فحب
 جاز له ان يزوج بغير اذنه قاله الروائي اما لو حصل ثلاث مرات فاكتر
 فقد فسق وزوج الابعد لا السلطان كما سيأتي ولو عيسيت كذا فغير
 تعبير كذا لانها لا تظهر منها اما غير فغير ولو اب او جد ابات
 كانت فيها فليس له تزوجها من غير عتقة تعبير في الجهر او لم
 تعبير بالاب **فصل** في مواعيد بيع النكاح بين الوكلاء
 ولو في مبيع لقصة تعبير بذلك اخرين قوله اولا راية رقب
 نعم لو ملك المبيع امته وزوجها كما قاله البلقيني بناء على الاصح ان
 يزوج بالملك لا بالوكالة خلا لما فيه الجعدي وصدا لسله العادة
 وجسوت ولو منقطعاً لذلك وتعليقاً لرسا الخوف المنقطع فيزوج
 الابعد في تزوجهن الا قرب دونها فاقته وخالف في الشرح الصوري
 فقال الاشعري ان المنقطع لا يزيل الوكالة كما انشاء ولو قصر زمن
 المرافقة جلد فهو كالعدم كما قاله الامام وقصر غير الامام لا يعظم
 ولو بعض ثلاث مرات او اسرع لانه يفتى بقدر في الشهادة فيمنع
 الوكالة كما لو تزوج الابعد وقت لا ينهوا وعليه جماعات كانت
 السابقة لرسا نعمان التزوج في قصر الا ولى وخرج زياد في غير
 الامام الا اعظم هو فلا يمنع فقة ولاية بناء على الصحيح من انه
 ينعزل بالفسق فيزوج بانه وبات غيره بالولاية العامة بنفسه
 لثباته **وخرج مسقة** بان بلغ غير رشيد او بين بعد رشده ثم جرح عليه
 لانه لنفسه لا لغيره بنفسه فلا يزوج غيره وقضية كلام الفقيه في
 حامد وغيره انه لا يعتبر الحجر وجزم به ابن ابي هريرة ورجحه
 القاضى محمد بن ابي الرضا واختاره البسي اما محمد بن ابي
 الوكالة لكل الغرة والمجرح عليه لغير الغراء لا لنفسه فيه واختلاف
 نظرهم وغيره كمن اكد في استقام الحجر عن البحث عن احوال الانواع
 ومعرفة الكفاية منهم واقتصر على ما ذكره ابو حنيفة فيهم
 او قيل واختلاف في انشاء المهر المتنازع في ملكه ولو كانت

و نظم جميع هذه الامور
و زودهم بالمالكة و صور است
منظومة على تقدير ما هو
عقد المولى و قدوة و كما اح
و كان له عتبة مائة و فاح
كذلك انما هو حسن ما نفع
انه كالحج و قرار القارة
و هو من فروع ما نفع عيشه
السلام و المرح و

عقبة كافر كافر ولا مسلم كافر فنعصر لولي السيد تزويج مسته
الكافرة كالسيد الا في بيان حكمه وللغاضي تزويج الكافرة عند
تعدا الولد الخاص كما علم مما مر على كافر لم ير كتب بخطه في دينه
كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كافر او اختلفت اعتقادها في
اليهودي النصرانية والنصراني اليهودي كالاثر والحق له تعالى
والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ومن قبلها الى الابد كل من
الذكورات كالعبد ولو في باب الولاء حتى لو اعتق شخص امة ومان
عنه ابن صغير واخ كبير كانت الولاية للاخ خلافا لما قال الله تعالى
وذكرنا نعتاها بالفسق واختلاف الذين من زواجر كالحج فلا ينقلها
لحصول المقصود معه من البحث عن الكفاءة ومعرفة صحتها بالسمع
ولا اعراضا عن مقتضى زواله وان دام اياها العزب مدته ولا احرام
بينك لكنه يمنع العدة كافر فلا يزوج الا بعد بل السلطان كافر
ولا يعقد وكيل محرم من ولي او تزويج ولو كان الوكيل حلالا
لانه سفر محض فكان العاقد الموكل والوكيل لا يمنع باحرام
موكله فيعقد بعد الطلاق لو احرم السلطان او القاضي فلفا
ان يعقد ولا النكحة كاحرام به الخفاف ومجمله الروايات وغيره لان
نقريهم بالولاية لا بالوكالة وتجبر في وكيل بتزويج موكله
وان لم تاذن ولم يعين في التوكيل زوج او اختلفت الماعز في عقد
الازواج لان شفقة الولي تدعو الى ان يكون كل الامور في حق
واختاره وعمل الوكيل حيث لم يعين له زوج احتياط في منع تزويج
غير كف ولا كفرا مع طلب الكفاءة كغيره اي غير المحرم بان لم
يكن ابا ولا جلا او كانت موكلته فيبطله ان يوكل بتزويجها وان لم
تاذن في التوكيل ولم يعين زوج وعمل الوكيل الاحتياط ان لم ترضه
عن وكيل واذنت له في تزويج وعي من عتيقة ان عسنت
والعتيد الاخير من زواجر فان فسخه عن التوكيل او لم تاذن
له في التزويج او لم يعين في التوكيل من عتيقة لم يصح التوكيل
اما في الاولى فلا فيها اعنا تزويج بالاذن ولم تاذن في تزويج

الوكيل

الوكيل لا يرض عنه ولما في الثانية فلا له ان يملك التزويج بنفسه حيث
فكسب يوكل غيره فيه واما في الثالثة فلا ان المطلق مع ان المطلق
معين فاسد فعلم من الاولى انه انما يوكل فيما اذا قالت له زوجي ووكيل
بتزويجي او تزويجن او وكل بتزويجي وله تزويجها في هذه بقية اذ
يعد معه حاله التوكيل فيه فان فسخه عن التزويج فيها بنفسه لم يصح
الاذن لانه لم ينعى الولي وروى التزويج الى الوكيل الاجنبى فاشبه
الاذن لعاقداء وليقول وكيل في زوج زوجته بنت فلان فيقبل
ق ليقول في الوكيل زوج زوجته بنت فلان فيقبل وقوله قبلت
نكاحها له فان ترك لفظه لم يصح النكاح وان نوى موكله لان
الشهود لا اطلاع لهم على النية وحمل الكفاءة بما ذكر في الاولى اذا علم
الشهود ان تزويج الموكله وفي النافذة اذا علموا الشهود والول والاعا
فيحتاج الوكيل الى التصريح فيها بها وعلى حسب وان علمه تزويج محرم
جنون مطبق من ذكر او انثى فيكون الحاجة اليه بغير امانات التوقا
او بقرعة الشفاء عند اشارة عدلين من اطباء او با حياجه اليه
وليس في محاربه من يقوم بها ومقتضى النكاح اخفى من مقتضى شراء
امه او باحتمال الانثى لمهر ونفقة فان تقطع جنوبها لم يزوجها
حتى يفيقوا واذنا ان ذلك في غير البكر وبشرط وقوع العقد حال
الاخافه وخرج بما ذكر العاقل والصغير وان احتاج لحدا مة وذو
جنون لا حاجة له الى نكاح فلا يلزم تزويجهم وانما جاز في بعض
ذلك كما سياتي في الفصل الأخير وتغيير بالاب او وليه بتغيير
بالمهر بان الحكم منوط به وان لم يكن محرم وحلف في مطبق مع
التصريح بالحاجة في الانثى وعدم التقيد بظهورها في الذكر مست
زياد في وعلى اصله كان او غيره كما خوة اجابة من سألته
تزوجا عصب لها ولثلاثتها كلها فيما اذا لم يتعين فلا يعفو عنها
واذا اجتمع اولياء في درجة واذن لكل منهم من ان يزوجه
افقهم بباب النكاح لانه اعلم بشرطه فاقربهم لانه اشق

واحرص على طلب الخط فاستهزأ بزيادة بقرته فزادها من رضاها من رضا
 باقهم ليقع الأراء ولا يتشوش بعضهم باستئثار البعض ومعا
 ان المعقنين ثم عصيتهم بجهل اجتماعهم في العقد ولو بوجاهة كالتعريف
 واحد من عصبة من تعددت عصبة مع عصبة الباقي وخرج بانها
 لكل ما لو اذنت لراحد من غير فلا يزوجها غيره وما لو قالت لهم زوجي
 فيشترط اجتماعهم وذكرها الزوج والتزيب من زيادة فان
 شاع حول بان قال كل منهم انا الذي ازوج و ان اتخذوا طيب
 اقرب بينهم وجوباً قطعاً للنزاع بين من خرجت من منه زوج ولا
 تنتقل الى لاية للسلطان واما جبر فان شاعوا فالسلطان
 ولو لم يزل له لم يحمول على العسل بان قال كل من ازوج فلي
 ن وجها مفضول صفة او قرعة فمن اعترضه قال الاصل
 غير من خرجت قرعة صح من وجبه للاذن فيه و فاذلة القرعة
 قطع النزاع بينهم لافق ولا ية من لم يخرج له وخرج من يادق
 واتخذوا طيب ما اذا تعدد دفاتها اغتاز زوج من رضاه فاست
 رضىها امر الحاكم بترجيح اصلها كما في الروضة واصطفاها عن
 البغوى وغيره وجزم به في الشرح الصغير او زوجها احدهم
 زيد واخرهم وكانا كائناً او استقطوا الكفارة وعرف مسابق
 ولم يثن فيهم الصحيح وان دخل بها المسبق او نسي وجب
 لق فح حتى يتيقن الحال فلا يجزى لواحد منها وطوعها وكرها لئلا
 نكاحها قبل ان يطلقها او يوتى او يطلق احدها ويموت الآخر
 وتنفى عنه فها والابان وقعا معا او عرف سبق ولم يدعى سابق
 او جهل السابق المعية بطلت لعدم امضاء واحد منها لعدم
 تدعى السابق في سبق المحقق او المحتمل لثباتهما في المعية المحققة
 او المحتملة ان ليس احدهما او لم يكن الآخر مع امتناع الجمع معرفته والا
 وحمل في الناحية اذا لم ترجع معرفته والافق الذي لا يجب التوقف
 فلو ادعى كل من الزوجين عليها عليها اسبق نكاحه سمعت دعواه
 بناء على الجحد وهو يقول اقترعها بالنكاح وسمع ايضا على الولي
 المحبر لصحة اقراره به بخلاف دعوى احد الزوجين على الآخر ذلك

لا شيع

لا شيع فان انكرت حلفت لكان منها عينا انما يعلم سبق نكاحه ان
 اقترع لراحدها ثبت نكاحه ولا يخرجها بناء على انه لو قال هذا
 لن يدين العوي يخرجه العوي فسمع دعواه وله تخلفها رجاء ان يقر فيها
 من المثل وان لم تحصل له الزوجية ولحق في طرف عقد في تزويج
 ابنة ابن ابنه الآخر لقوة ولا ية ولا يزوج غيرها ثم كتمت وعصيته
 نفسه ولو بوجاهة بان يقول هو او وكيله الطرفي او هو او وكيلها
 ووكيله الآخر اذ ليس له قوة الجردة حتى يثق الطرفي في وجبه
 مساوية وان فقد من في درجته زوجة قاضى بولا ية العامة فيخرج
 قاضيا قاض آخر ولو خليفته لان خليفته من وجب بالولاية بخلاف الوكيل
 ولو قال لا يزوجها زوجي من نفسك جاز للقاضي تزويجها منه وتعيين
 بما ذكره من قوله من فوقه من الولاية او خليفته لشع له من بما ينظم
فصل في الكفارة العترة في النكاح الكفارة بالعترة لانها حق للمراة ولو
 فلمها اسقاطها ولو تزوجها غير كفء برضاها ولو مفرد او اوتى كاب
 او اخ او بعض اولياء مستعوب كاخوة واعمام رضى باقهم صحيح لتركهم
 حقهم بخلاف ما اذا تزويجوا وخرج بالاقرب والمستعوب لا يعد ولا يصح
 تزويجه ولا يمنع عدم رضاه صحة تزويج من ذكر اذ لا حقه له الا في
 التزويج كما ان زوجها له حاكم فلا يصح لما فيه من ترك الاحتياط
 هو كما لناش وحصل الكفارة اي الصفات العترة فيها يعتبر مثلها
 في الزوج خمسة مسلمة مسلمة من عيب نكاح كخون وجلام وبرين
 ومبا في في بابه فغير المسلم منه ليس كفواً لليلة منه لان النفس
 تعاقب صحة من به ذلك ولو كان عيب ايضا فلا كفارة وان اشفقتا
 وما بها اكثر لان الانسان من غيره ما لا يعان من نفسه والكلام على
 عمومته بالنسبة للمرأة اعلا بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الحيوان والحيوان
والبر من الجيب والعنة وحرية في خمسة او من اياها اقرب
 رفق ليس كفء سليمة من ذلك لانها تعبير وتفسير فربما ان كان
 به رقة بانة لا ينفق عليها الا نفقة المعسر فالزويج ليس كفء عتقة
 ولا مبعدة وخرج بالاباء الامهات فلا ينفق من ضمن مس الرق

كما يلي ما لم يكن بمراجعة آثارهما تدب انطبعا لقلوبهم ولا يتم اعرف
بمصلحةهما ان بلغت حاجتهما واحتاجت للنكاح كما ان تظهر علامان
غلبة شهوة او شوقا او شوقا الشهاء بقول عدلين من الاطباء فعلم انه لا
يروجها في صغرها لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها المصلحة من كفايتها
نقطة وغيرها وقد يقال قد يحتاج الى الخدمة ولم تندفع حاجتها
بغير الزوج فيزوجها لذلك ومن حجج عليه لقلبي صحيح نكاحه لانه
صحيح العبارة وله ذمة وموافقا من نكاحه في كسبه
لا فيما معه لتعلق من العزباء بما في ذمته فان لم يكن له كسب فزمنه
او حجج عليه كسبه نكح واحدة لحاجة الى النكاح لانه اذا تزوج
لها وهي تندفع واحدة باذن وليه او قبل له وليه باذنه بمهر
مطلق قل فيها لانه حر مكلف صحيح العبارة والاذن وقولي
واحدة لحاجة من ذمته ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر
امارات الشهوة لانه قد يقصد اخلاف ماله والمراة بوليها هذا الا
وان علام السلطان ان بلغ سنها والا فالسلطان فقط قل لا
على مهر صحيح النكاح بمهر مثل اي بقدر من المسمى ولغا الزائد وقال
ابن الصباغ الغيا من الغاء المسمى وشئت مهر المثل اي في الذمة والزوج
بالمقتضى عليه نكاح الولي له وقد ذكره الاصل هنا وسياتي في الصلاة
ويعرف بينهما بان السنية تصرف في ماله فقصر الالقاء على الزائد
بخلاف الولي ولو نكح غيره من عيبتها له وليه لم يصح النكاح
لحاجة الاذن وان عيبي له قبل له كالف لا امرأة نكح بالاقول
منه ومن مهر مثل فان نكح امرأة بالالف وهو مهر مثلها او اقل منه
صحيح النكاح بالمسمى او اكثر منه صحيح بمهر المثل الزائد او نكحها
باكثر من الف بطل ان كان الالف اقل من مهر مثلها والاصح بمهر المثل
او اقل من الف والالف مهر مثلها او اقل فالمسمى واكثر فمهر المثل
ان نكح باكثر منه والالف المسمى ولو قال انكم فلا فالف وهو
مثلها او اقل منه فتكسرها به او اقل منه صحيح النكاح بالمسمى او باكثر
منه لغا الزائد في الاولى وبطل النكاح او وهو اكثر منه فالاذن

باطل

باطل او اطلق فقال تزوج نكح بمهر المثل لا نقية فان نكحها بمهر مثلها
او باقل صحيح النكاح بالمسمى او باكثر لغا الزائد وان نكح بغيره يستغرق
مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما احتاره الامام وقطع به الغرض الى
لانتفاء المصلحة فيه والاذن للسنية لا ينفذ جوار التوكيل ولو
قال له انكم من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع الحجر بالكتابة ولو
كان مطلقا سري امه فان يتم بها ابدلت ولو نكح بلا اذن لم يصح
فيهرق بينهما فان وطئ فلا شيء عليه ظاهر الرشيقة بمنعارة و
ان لم تعلم بسفها للتزويج بينك البحث عنه وخرج بالظاهر الباطل
وبالرشيقة غيرها فيلزم فيها مهر المثل كما نص عليه الشافعي في
الاولى واقتضى به النووي في المباشرة في الشهوة ومثلها الصغيرة
والمجنونة والقدان من زواج ايمان بغير بعد شهوة ولم يجز
عليه الحاكم فتصح فيه فاخذ وقد يقال ثاني فيه حينئذ ما مر في سلب
ولا يثبت والعبد ينكح باذن سيده ولو انشئ لانه محجور مطلقا
كان الاذن ومقتضا باسرة او قبيلة او ولد او نحو ذلك بحسبه
اي بحسب اذنه فلا بد بعد لعا اذن له سيده فيه من عادة المحنة
فان عدل عنه لم يصح النكاح نعم لو قدر له مهر فزاد عليه
او اطلق فزاد على مهر المثل فالزائد في ذمته يطالب به اذا عتق كما
سياتي ولو نكح امرأة باذن من طلقها لم ينكح ثانيا الا باذن جديده
ولا يحج عليه سيده ولو صغيرا لانه لا يملك دفع النكاح بالاطلاق
فلا يملك اثباته كعكسه اي لا يحج العبد سيده على تزوجه فلا
يلزمه لما فيه من تشييش مغاصد الملك وفوائده وله اجابة راجحة
على نكاحها صغيرة كانت او كبيرة بكرا او فبا عاقلة او مجنونة لان
النكاح برعا منافع البضع وهو ملوك له ولها فارق العبد
لكن لا يزوجها بغير كف يعيب او غيرها الا برضاها بخلاف البيع لانه
لا يقصد به التمتع وله من وجبها برقيق ودني الشب لانها لا بيع
نسب لها الا اجبارا مكاتبة ومبعدة لانها في حق كراهية
وهذا من زياد في ولا اجبار امه سيدها وان حرمت عليه فلي

طلبت منه تزويجها لم يلزمه لانه يتحقق فيتمها ويثبت التمتع عليه وفيما
 تخل له وتزويجها كما كان يملك الاول لانه لانه يملك التمتع بها في الجملة
 فيزوج مسلم امته الكافرة ولو عثر كتابه كما هو ظاهر في النكاح
 وصحة النكاح اذ يعلو وحرم به مثار الحاي لان له بها ايجابها وعلم
 جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في امته المحرم كاخته اما النكاح فلو تزوج
 امته المسلمة لانه لا يملك التمتع ببيع مسلمة احلاق يزوج فاسق
 امته ومكاتب امته باذن سيده ولو لم ينكح ومال من اب وان علا
 و سلطان تزويج امته هو له من ذي صغر وجنون وسفه ولو
 انثى باذن ذي السفه اكتب بالهجر والتفقه بخلاف عبدة لما فيمن
 انقطاع اكسابه عنه فلا بد تزويجها لان كان من ليه صغيرة قريبا
 عاقله ولسطان تزويجها لان كان صغيرا او صغيرة وليس بغيرها
 ذلك مطلقا وتعبرى عن ليه اعم من تعبرى بصبي والتفريق بولي
 النكاح والمال من زيارتي باب ما يحرم من النكاح
 غير عنه في الروضة كاصلها بباب موانع النكاح وعنها وان لم يذكر
 انشخان اختلف في الجنس فلا يجوز للادمي نكاح حنيفة كما هي براني
 يونس وابن عبد السلام لكن جوزه القوي والاصل في التحريم مع ما في
 اية حرمت عليهما انها تكم خص ام اي نكاحها وكذا الباقي وهي
 من ولدك او ولد من ولدك ذكرا كان او انثى بواسطة او
 بغيرها وان شئت قلت كل انثى ينتهي اليها نكاحك بالولادة بواسطة
 او بغيرها وبينت وهي من ولدها او ولد من ولدها ذكرا كان
 او انثى بواسطة او بغيرها وان شئت قلت كل انثى ينتهي اليك نسبها
 بالولادة بواسطة او بغيرها كما تحلوه من ماله فانه فلا يحرم
 عليه اذ لا حرمه لاء ان ناعم بذكر حرمها من خلاف من حرمها عليه كالحنفية
 بخلاف ولدها من زناها يحرم عليها للبثوث النسب والارث بينهما
 كما صرح به الاصل واخذت وهي من ولدها ابوك او اخوها
 بنت اخ وبنت اخت بواسطة او بغيرها وجمعة وهي اخت ذكر
 ولدك بواسطة او بغيرها وخالدة وهي اخت انثى ولدك

بواسطة

اي وعكس اعتدوا مع قال لانه المسمى
 امثا عليها جعل الارواح من النفس
 ايتهم انثى في اي في قول تعالى ومن
 اياك ان تخلق نكاحا من انفسك ان زواجها
 وجواز ذلك فيقول الامماتان
 و في حديثه من روى الى الفقه في النكاح
 عن نكاح النكاح بالجنس ان يكون
 الامماتان باعطاء الاربعين والثلثي كركعة
 لا للتحريم بل لعل لاء القول الذي هو
 المعتد له لاجتماع امر اجنبية للثاني
 وقالت له لاء والى في نكاحه واريد ان
 انزوج فلهذا جاز له العقد عليها و
 مظهر الانسية لوارثته التي في حجب
 اذ شيخنا عز الدين قال قال علي بن ربيعة
 وطو حنا على طهر ان طهر على طهر
 لزوجته ولو طهر صورة حرة وتثبت
 احكام النكاح لاني فلتتقن وحسن
 عسبا وجب عليه الغسل بوطئها واما
 الجنين فلا يقضى عليه باحكامها اذ يبع

بواسطة او بغيرها ويجوز من هو لاء السبع بالرضاع ايضا للذية و
 لغير الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من
 النسب وفي اخرى حرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب فوضعت
 ومن ارضعها او ولدتها او ولدتها من رضاع وهو الفحل او
 ارضعته وهو من يارب او ارضعت من ولدك بواسطة او
 بغيرها ام رضاع وليس بذلك المصلحة من السبع المحرم بالرضاع فاما
 لمريضعة يملك اولي فروعك نسبيا او رضاعا ومنه كذا وان
 سقطت بنت رضاع والرضع يملك احد ابويك نسبيا او رضاعا اخذت
 رضاعا وكذا مولود احد ابويك رضاعا وبنت ولد الرضعة او الفحل
 نسبيا او رضاعا وان سقطت ومن ارضعها اخذك او ارضعتك يملك
 اخيك وبنتها نسبيا او رضاعا وان سقطت وبنت ولد ارضعته
 امك او ارضعتك يملك ابك نسبيا او رضاعا وان سقطت منه انثى او اخ
 رضاعا واخذت الفحل وابنته او ابني الرضعة بواسطة او بغيرها نسبيا او
 رضاعا رضاعا واخذت الرضعة او امها او ام الفحل بواسطة او بغيرها
 نسبيا او رضاعا خالدة رضاعا ولا يحرم عليك مرضعة اخذك او اخذك
 ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانها امك او موطوءة امك وقول
 او اخذك من زيارتي او مرضعة فافلتك وهو ولد الولد ولو كانت
 ام نسب حرمت عليك لانها بنتك او موطوءة ابنك وكذا مرضعة
 ولدك وانما بنتها اي بنت المرضعة ولو كانت المرضعة ام نسب
 موطوءة لك فتقدم عليها امها وبنتها هذه الاربعة يحرم من النسب
 في الرضاع فاستثنى ما يحرم من قاعة يحرم من الرضاع ما يحرم من
 النسب والمحققون كافي الروضة على انها لا تستثنى لعدم دخولها
 في القاعة لانها انما حرم من في النسب لمعنى لم يوجد في الرضاع كما
 قرره ولهذا لم يستثنها كالاصل وزيد عليها ام الغرم والعلة وام
 الحال والخالدة واخ الابن وصورة الاخيرة امرأة لها ابن ارضعت على
 امرأة اجنبية لها ابن فابن الثانية اخو ابن الاول ولا يحرم عليها

ولا يحرم عليك اخت اخيك سواء كانت من نسب كما كان لزيد
 اخ لآب واخت لام فلا حية لآبيه نكاحها أم من رضاع كان يرفع
 امرأة زيدا وصغيرة اجنية منه فلا حية لآبيه نكاحها وسواء
 كانت الرأخت اخت اخيك لآبيك أم أمه كما مثلنا أم اخت اخيك
 لآمك لآبيه مثاله في النسب ان يكون لآبي اخيك بنت من غير أمك
 فلك نكاحها وفي الرضاع ان ترضع صغيرة بلبني أبي اخيك لآمك فلك
 نكاحها ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة أبك أو أمك أو أم
 زوجتك ولو قبل الدخول بين وبينت مدخولتلك في الحياة ولو
 في الدفن بنسب أو رضاع أو مسطرة أو غير ما قال تعالى وحلائل أبنائكم
 وقوله الذين من أصلكم لبيان ان زوجة من قبته لا تحرم عليه
 وقال ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال وامهات نسائكم
 رب أنكم اللاتي في محرم كن من نسائكم اللاتي دخلتم بين وذكر المحرم
 جرى على الغالب فان لم يدخل بالزوج لم يحرم بنيتها الا ان تكون
 منفصلة بلعانه بخلاف أمها والفرق ان الرجل يتلى عادة بكلمة
 أمها عقب العقد لترتيب امور حرمته بالعقد ليسهل ذلك بخلاف
 بنيتها وأعلم انه يعتبر في زوجتي الآبي والآبي وفي أم الزوجة عند
 عدم الدخول بين ان يكون العقد صحيحا ومبرورا في الحياة و
 هو واضح امرأة عليك أو شبهة منه كان ظنها زوجته أو أمته
 أو وطئ بفاسد نكاح حرمه عليه أمها وبنيتها وحرمته على أبيه
 وابنه لان الوطء يملك البيني نازل منزله عقد النكاح وبشبهة
 بنسب النسب والعدة فثبتت التحريم سواء أوجد منها مشهرا
 ايضا أم لا وخرج بما ذكر من وطئها بزنا أو باشرها بلا وطء فلا
 تحرم عليه أمها ولا بنيتها ولا تحرم على أبيه وابنه لان ذلك كما
 ثبتت نسبا ولا عدة ولو اختلطت امرأة محرمة عليه بنسوة
 غير محصورات بأن يعسر عدلها على الأحاد كالف امرأة مك
 منهن جوارزا لا لا تسد عليه باب النكاح فانه وإن سافر

الى محل آخر لربما من مسافر فقا الى ذلك المحل ايضا فعلم انه لا ينكح الجميع وهل ينكح
 الى ان يبقى واحدة او الى ان يبقى عدد محصور حكم الرواية عن والده فيه
 احتمالين وقال الراغب عندي الثاني لكن وجه في الروضة الاول في نظيره من
 الاول في نظيره بان ذلك ينكح فيه الظن بدليل صحة الطهر المطلقة بمقتضى
 الطهارة وحل تناوله مع القدرة على مقدمات خلاف النكاح وخرج بما ذكر
 ما لو اختلطت محصورات كعشرين فلا ينكح منها شيئا فغلبنا التحريم و
 اختلطت زوجته باجنبات لم يحرم له وطء واحدة منها مطلقا ولو
 باجنبتها اذ لا يدخل للاجنس ما في ذلك ولان الوطء إنما يباح بالعقد كما
 بالاجتهاد وتعتبرى بمحرمة من غير غيره بغير نكاح لغيره المحرم
 بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونحوه من غيرها ويقع النكاح
 تحريم متى بدو وطء زوجة ابنه ووطء الزوج أم زوجته وبناتها
 بشبهة فنفسخ به نكاحها كما يقع انعقاده ابتداء سواء كانت
 الموطوءة محرمة للواحي قبل العقد عليها كبنات اخيه أم لا لا يقع بها
 نقل من بعضهم من تقيد ذلك بالشوا انما في حرم ابتداء ووطء الجميع
 امرين بنسبها ونسب أو رضاع لو فرضت أحداها ذكر أحرم تنكحها
 كأمه واختها وأختها وبواسطة أو غيرها قال تعالى وان تحموا
 بيني وبينكم الاما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على
 عمتها ولا أختها على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على
 بنت أختها ولا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه
 أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وذكر الضابط المذكور
 مع جعل ما بعده مثالا له اولى ما عير به وخرج بالنسب والوطء المرأة
 وأمتها فحرم جميعها وان حرم تنكحها لو فرضت أحداها ذكر أو أختها
 فحرم الجميع بين امرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تنكحها
 لو فرضت أحداها ذكر أو أختها فان جمع بينهما بعقد بطل فيها اذ لا اولية
 لاحداها على الاخرى أو بعقد بين فكن زوج المرأة من اثنين فان
 عرفت السابقة ولم تكن بطل الثاني وبشبهة وجبت التوقف حتى

يتبين وان وقعاعا او عرف سبق ولم يتعين سابقة ولم يرج معرفتها
او جهل السبق والمعية بطلا ويدل على ان تعبيره بذلك اولي من
فق له مرتبة فالثاني له تملكها اي من حرم جمعها فان وجب
احداها ولو في دبرها حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى بالزلة
ملك ولو لم يعضها او يكاح او يكتبة اذ لا يجمع حينئذ بطلا
غيرها كحصى وبرهن واحرام وردة لانها لا تنزل الملك ولا الاستحقاق
فان عادت الاولى الى كادرت بعيب قبل وطء الاخرى فله وطء
ايها شاء بعد استبراء العادة او بعد وطئها حرمت العاتقة حتى
يحرم الاخرى ويشترط ان تكون كل منهما مباحة لغيرها فلو
كانت احدهما محسوبة او موطئة لم يحرم فوطئها حان له وطء
الاخرى نعم لو ملك اما وبنتها فوطء احدها حرمت الاخرى
من دبرها على ما مر ولو ملكها وكلم الاخرى معا او مباحا فوطء
من فوطئه ولو ملكها ثم كتم احدها او عكس حلت الاخرى دونها
اي دون المملوكة ولو موطئة لان المباحة بالكاح اقرى منها
بالمالك اذ يتعلق به الطلاق والظهار رواه ابناؤه وغيرهما فلا يندفع
بالاضعف بل يدفعه ويجل على اربع فقط الآية فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولحق الله صلى الله عليه وسلم
لغيره ان وقد اسلم وعقته عشر نسوة امسك اربعا وفارق سائرهن
رواه ابن حبان والحاكم وغيرهما وصححه والغيره عبد الله او
بعضها فهو اعز من حق له والمعد فقتل فقط لاجماع الصحابة
على ان العبد لا يتكح اكثر منها ومثله لبعض ولا نه على النصف من
المحرور تعلم انه قد تعين الواحدة المحرور ذلك في سفيه ونحو مما
يتوقف تكاحه على الحاجة فلو لم يزد من زاده حر على اربع
وغيره على ثنتين في عقد واحد بطل العقد في الجميع اذ لا يمكن الجمع
ولا اولوية لا خلاصه في البقيات نعم ان كان فيهن من يحرم
جميعه كاختين وهن خمس او ست في حر او ثلاث او اربع

في غيره

في غيره اختص البطلان بهما او في عقدين فكما مرق الجمع بين
الاختين ونحوها فتعبر في ذلك وبطلان اولي من قوله فانكح
خمس معا بطلن او مرتبة فالخامسة ونحوها اختص كماله ونحوه
بغيره زبادي ونزاد في اخر من قوله وخامسة وعدة باثنت
لها اجنبية لافي عصبية لانها في حكم الزوجة وانطلق حرقلان
او غيره هو اخر من قوله او العبد فقتل لم يحل له حتى يعقب بطلها
مع اختصافه ليكر حشفة يمكن وطؤه او قدرها من فوطئها في
نكاح صحيح مع انتشار اللذين وان ضعف انتشار اوله يخل
او كان الوطء جائلا او في حصى او احرام او غيره لقوله تعالى فانكح
طلقاتها اي الثالثة فلا يحل له من بعد حتى يتكح زوجا غيره مع خبر
الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها اجابت امرأة رفاعه القرظي
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فبنت طلاق
فتمزوجت بعبد عبد الرحمن ابن الزبير واذا معه مثل هذه النوبة
فقال ابن زيد بن ابراهيم ان رفاعه لاخته زن وفي عسلته ويدوق
عسلطه والمراد بها عند اللغو بين اللذة الحاصلة بالوطء وعسل
الشافعي وجمهور الفقهاء الوطء نفسه اكتفاء بالمنظر معهما
ذلك تشبيها له بالعسل بجامع اللذة وقيل بالحشر بجامع استقاء
ما علكه من الطلاق وحشر بقتله او دبرها وبالافتقار وهو من زيادة
علمه وان غابت الحشفة كما في الغيرة وبالحشفة ما دونهما وادخال
الخنجر ويمكن وطئه الطفل وبالنكاح الصحيح النكاح الفاسد والوطء
عقله المتيقن وبالشبهة وان كان فلا يكفي ذلك كما لا يحصل به التعصبي
ولانه تعالى حلق الحلل بالنكاح وهو غائبنا ولا الصحيح وبانتشار اللذين
ما اذ لم ينتشر لخل وغيره لا يتقار حصى او ذوق العسيلة المذكورة
في الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكفي وطء رجعية ولا وطء
في حال زينة احدها وان اجعها او رجع الى الاسلام وذلك بان
استخرجت ماءه او وطئها في الدبر قبل الطلاق او الردة والحكمة في
استحرام التحليل المتغير من استيقا ما علكه من الطلاق وسياق في

الصلح انه لو تكه بشرط انه اذا وطئ طلق او بائنت منه او قلنا تكاح بينهما
 بطل النكاح ولو تكه بلا شرط في غرضه ان يطلق اذا وطئ تركه وجعل لعنة
 وحلت بوطئه فحصل فيما بين النكاح من الرق لا يتكح اى
 الشخص رجله كان او امرأة من يملكه او بعضه اذا لا يجتمع ملك ونكاح
 لما لا فلو طرأ ملك تام فزعم على نكاح النكاح لان الحكماء
 متناقضة اما في الاول فلو ان نفقة الزوجة تقتضى التملك وكونها
 ملكه يقتضى عدمه لانها لا تملك ولو ملكها الملك نفسه واما في
 الثانية وهي مع تام من زيادة فلا فلو ان ملكه بالشرع لانه
 عبدها وهو يوطئها بالسفر معه الى المغرب لانها زوجته واذا
 رعاها الى الغرض بطل النكاح بعنته في اشغالها جميع الملك واذا تعدد
 الجمع بينهما بطل الاضعف وثبت الباقي وهو الملك لانه يملك
 به الرقية والمنفعة والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة
 وحزم يتام ما لو اباها بشرط الخيار له ثم فسخ لم ينقض نكاحه
 كما نقله في المجموع عن قول الرواية انه ظاهر المنع وكذا لو
 ابتاعته كذلك ولا يتكح حر من يمارق لغيره ولو بعضه لا
 بطلته شرط وان عمرا ثالثا الحر وغيره واقتضى بالمسلم احدها
 بغيره ممن تصح التمتع ولو كتابية او امه بان لا يكون تحتة بشئ
 من ذلك ولا قادرا عليه كان يكون تحتة من لا تصح للتمتع كصغيرة
 لا تحتل الوطء او رتقاء او برهء او هرمة او مجنونة لانها لا
 تغنيه من كالعذوبة والاية ومن لم يستطع منكم طولا الى يتكح
 المحصنات مجلدا فما اذا كان تحتة من تصح التمتع او قادرا عليها
 لانه ستغناؤه حيث شاء امرقاء الولد او بعضه ولم يفهم الاية
 والمراد بالمحصنات الخواثر وقد له المني منات جرى على الغالب
 مما ان المني من انما يرتب في المني منة وتغيرى من تصح اعوين تغيير
 بجمرة وسواء كان المجنونا حسبا وهو ظاهر امر شرعا كما ان ظهر
 عليه مشقة في سفره لغا ثبته او خاف زنا ماله اى مدة سفره
 اليها وضبط الامام المشقة بان ينسب محفلها في طلب الزوجة

الى الاسراف ومن اوزة الحد او وحده حرمة بوجوب وهو فاقده للمهر لانه
 قد بعجز عند حلق له او بطله مهر كذلك لوجوب مهرها عليه بالوطء
 او باكثر من مهر مثل وان قدر عليه كما لا يجب شرادها والظهر باكثر
 من ثمن مثله وعنده والى قبلها من زيادة كما ان وجدها بدونه
 اى بدونه من المثل وهو واحد فلا تحت له من ذكوت لقدرته على نكاح
 حرمة وثايتها بجوفه زنا بان تغلب شهوته ويضعف تقواه بخلاف
 مما ضعفت شهوته او قوى تقواه قال يعقل ذلك لمن خشي العنت منكم
 واصله المشقة به سمي به ان لا يملكه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة
 في الآخرة والمراد بالعنت هو ما يخصه حتى لو خاف العنت
 من امه بعينها بقوة ميله اليها لم يتكحها اذا كان واجدا للوطء كذا في
 بحار روياني والوجه تركه القيد بوجود الطول لانه يقتضى جز
 نكاحها عند فقد الطول فيقتضى اعتبار عدم العنت مع ان وجود
 الطول كاف في المنع من نكاحها وبطلان الشرط علم ان الحر لا يتكح امهين كما
 علم من الاول ايضا فالغرض باسلا منها المسلم حر او غيره كما مر فلا تحت له
 امه كتابية امه الحر فلو لم تعالى فامسكت ايمانكم من فتياكم المقامات
 واما غير الحر فلان المانع من نكاحها كبرها فساوى الحر كالمدة و
 المجموع سبعة وفي جوار من نكاح امه مع تيسر بعضه تردد للاسار
 لان ارقا قد بعض الولد اهل من ارقا قلة وعلى تعليل المنع اقصى
 الشبان قال ابن ركنش وهو الراسخ اما غير المسلم من حرمة كتابية
 فعقل له امه كتابية لا يستأمن في الدين ولا بد في حل نكاح الحر الكتابي
 الامه الكتابية من ان يخاف زنا ويقتد الحر كما فهمه السبكي من كلامهم
 واعلم انه لا يحل للحر مطلقة نكاح امه ولله وسلا امه سكتا تبه كما سئل
 قال الاعراف والامه موقوفة عليه ولا موصى له بحدتها وحرق
 سبيل نكاح حرمة لا يفسخ الامه اى نكاحها بقوة الدوام ولو
 جمعها حر حلت له الامه ام لا يعقل كادون يقول لمن قال ليس
 ذو جنتك بنتي ومن قبلت نكاحها صح في الحرمة تقريرا للصفحة وروى

الامة لا استواء شروط تكاها ولا نها كما لا تدخل على الحرة لا تقار بها وليس
 هذا كالحكم الاحتيا لان تكاح الحرة اقوى من تكاح الامة كما علموا بها
 ختان ليس في تكاحها اقوى فيعلم تكاحها معا اما لوجهها من به رفا
 في عقد فيصح الا ان تكون الامة كتابية وهو مسلم فكذلك
فصل في تكاح من تحمل من الكاهن وما يدكره
 لا يحل لمسلم تكاح كاهن او يهودي سيرة وان كان لها شربة كتاب
 الا كتابية خالصه ذمية كانت او عربية فيعلم تكاحها قال تعالى ولا
 تنكحوا المشركين حتى يقمن وقال والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
 من قبلكم اي حل لكم بكم لانه يخاف من الميل اليها الفتنة في الدين و
 الحر بية اشكر اهية لا طه ليست تحت قهرنا والمخوف من ارقاف
 الولد حيث لم يعلم انه ولد مسلم وحرم بمخالصة المتولية من كتابي
 ونحوه فنية فتعزم كعكسه تغليب التتبع والمكتوبة يهودية
 او نصرانية لا متسكة بزبور داود ونحوه كعكس شيث وادريس
 وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا عقل لمسلم قبل ان ذلك لم
 ينزل بنظم يريس ويتلى وانما وحى اليهم معاينه وقيل لانه حكم
 ومواعظ الا احكام وشرايع وفروق القفال بين الكتابية وغيرها
 بانها نفقا واحلا وهو كغيرها وغيرها فيما نقصنا الكفر ونسبها
 وشروط اي حل تكاح الكتابية الخالصه في اسرايلية نسبة الى اسرا
 وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم عليهم الصلاة والسلام ما زودته
 يتلى ان لا يعلم وحول اول ابائنا في ذلك بعد بعثة نبي الله
 وحى بعثته عيسى او نبيا وذلك بان علم دخوله فيه قبلها او شك وان
 علم دخوله فيه بعد هرقية او بعد بعثة لا تنسخه كبعثته من بين
 موسى وعيسى لثرف شهم بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعد هرقية
 لسقوط فضيلته لهما في غيرها اي غير الاسرايلية ان يعلم
 ذلك اي وحى الاول ابائنا في ذلك الذي قبلها اي قبل بعثة نبي الله
 ولو بعد تحريفه ان يحسنوا الحرف وان افهم كلام الاصل المتبع
 بعد التعريف مطلقا لتسليم بل لك الدنيا حين كان حقا بخلاف ما

اذا علم دخوله فيه بعد هرقية او بعد هرقية وقبل تحريفه او عكسه
 ولم يتبينوا المحرف او شك لسقوط فضيلته بالتميز او بالتعريف
 المذكور في خبر الاخرة واخذ بالاطلاق فيها وحمل اي الكتابية الخالصه
 كسيرة في خبره كسيرة وفروطلا بما مع الزوجية المتضمنة
 لذلك فله اجبارها كسيرة على غير ما صدرت اكي كغيره وبما يرد
 يقتض عدم النية منها للصرف بقر في السيرة المجردة وعلى منطلق
 يغفل ومن من غير غيره وبما يسترد ونحوه على ترك تناول خبث
 كغيره وبما وسكر لوقف التمتع او كما له على ذلك ونحوه وبما يغفل
 ويتنطف وتناول خبثه اعمن بغيره ببقية وفروطلا وبما يغفل
 ما يخص من اعضائها وبما يغفل وبما يغفل وبما يغفل وبما يغفل
 حيا بنية خالفتا للنصارى في امرين بينهما وبينك في مخالفتهم
 ولان وافقتهم في الفروع بخلاف ما اذا خالفتهم في الفروع فقط لا في
 متباعدة فهي كسيرة اهل الاسلام نعم ان كغيرها اليهود والنصارى
 حرمات كما نقله في الروضة كما صلبها من الامام والسامرة طائفة من
 اليهود والصائبة طائفة من النصارى وفوق في او شك من ذبا في
 واطلاق الصائبة على من قلنا هو لاد وتطلق ايضا على قوم هم اقدم من
 النصارى بعد ان الكواكب السبعة ويصفون الاثار اليها وينفون
 النصارى المختار وهو لاد لا تخلفنا حكمهم ولا يعترفون بالحرية
 ولا يات في ذلك قول الرازي في صائبة النصارى مخالفتهم في الرسل
 انما يعبد الكواكب السبعة الى اخرها من لوازم موافقتهم في ذلك للذين
 مع موافقتهم في الفروع للنصارى وهم مع الموجود في منتم من
 الاقدمين سبب في استفاء الفاهر الفقهاء على اعداد الكواكب
 فاقن الاصحطري يقتلهم ومن انتقل من دين لاخر تهدي عليه
 اسلا مروان كان كل من يعزاه عليه لانه اغرب بطلان ما انتقل
 عنه وكان مقرا ببطلان ما انتقل اليه فان الى الاسلام الحق بما سانه
 انك انك امان ثم حرم من ان طهرنا به قتلناه فلو كان المتنقل امرآة

كانت تفرقت ليهودية لم يحتل المسلم كالمدينة فان كانت اى المتقلة
مكتوبة فكمودة فتنه فيها بان وخرج بالمسلم الكافر فانه ان كان
رى نكاح المتقلة حدث له والافكاسلم في كاحل مرتبة لاحد
من المسلمين لانها كافرة لا تقرب من الكفار لبقاء علقته الاسلام
فيها وحرمة من الزوجين او احدهما قبل دخول وما في معناه من
استدخال من يتغير فرقة بينهما لعدم تأكيد النكاح بالدخول او ما في
معناه وبعده من فتنها فان جعلها اسلام في العدة دام
نكاح بينهما لانه كما ذكر في الاصل فرقة بينهما حاصلة من حي
الرتبة منهما او من احدهما وحرم وطء في مدة الوقف لئلا يترك
النكاح بالردة في كاحل فيه شبهة بقاء النكاح بل فيه تعزيز وجوب
العدة منه كما لو طلق زوجته رجعا ثم وطئها في العدة

باب نكاح المشرى وهو الكافر على اى ملته كان
وقد يطلق على مقابل الكنانى كما في قول تعالى الميراث الذي كفر بها من
اهل الكتاب والمشرى من فكي لواله اسلام المشرى المشرى ولو غير كتابي
كوثني ومجوسى على حرة كتابية يعقد زمرته بقول لى له ابتداء
دام نكاحه لمجوز نكاح المسلم او على حرة غير كتابية كوفية وكتابية
لا تحل له ابتداء وتخلت عنه بان لم تلم معه وتغيرت بغيرها اجم
من تغيير دين فنية او مجوسية او اسلمت زوجته وتخلت بغيره
وتقدم حكمها قبيل الباب اى فان كان ذلك قبل الدخول وما في معناه
تغيرت الفرقة او بعده واسلم الآخر في العدة دام نكاحه والى
فالفرقة من الاسلام والفرقة فيها ذكر فرقة فسخ لافرة طلاق
لانها مغلو بان عليها او اسلما معا قبل الدخول او بعده دام
نكاحهما لم يغير صحيح فيه ولتا وبهما في الاسلام المناسب
للتقريب بخلاف ما لو ارتد معا كما مر في الحقيقة في الاسلام
بأحر لفظ لان به يحصل الاسلام لا باؤله ولا باثباته وسواء

فيما ذكر كان الاسلام استقلالاً ام بتبعية لكن لو سلمت المرافعة اى
الطفل او عتيقه قبل الدخول بطل النكاح كما قاله البغوى تقدم استلزام
في الاول لان اسلام الطفل عقب اسلام ابيه واسلامها في الثانية
مباح فانه قد بان واسلام الطفل حكمي وحيث دام النكاح كما
تغيرت رتبته لم يفسد بل عند اسلامه بغيره زمرته بقوله
يعتقد واضارده تحقفا بسبب الاسلام بخلاف ما اذا لم يزل
المفسد عند الاسلام او زل لزمته واعتقدوا فسادها من الاواملى
نكح حرة وامه واسلمت ان المفسد وهو عدم الحاجة لنكاح الامه
لم يزل عند الاسلام للمزول منزلة الابنة كما يعلم مما قاله فلا حاجة
الى الاحتراز عنه بقوله وكان من بحيث تحل له ان لا يقر على نكاح بلاد
فلا يشهد وفي عدة العنق تقضي عند اسلام لا انتفاء الفساد
عنده بخلاف غير المتقضيه فلا يقر على النكاح فيها لبقاء الفساد في حق
على نكاح موقت ان اعتقدوه موقدا كصحح اعتقدوا فسادوه
يكون ذكر الوقت لغوا بخلاف ما اذا اعتقدوه موقدا فانه اذا وجد
الاسلام وقد بقي من الوقت بشئ لا يقر على نكاحه ككاح طرأت عليه
عدة بشبهة واسلم او غيرها فيقر عليه لانها لا ترفع النكاح او نكاح
اسلم فيه احدهما ثم احرى بفساد ثم اسلم الآخر في العدة والى
تغيرت رتبته عليه لان الاحرام لا يوش في دعاء النكاح فلا يتغير الحكم
بما اقتضوا عليه الا من التصور بما اذا اسلم الزوج ثم احرى ثم اسلمت
الزوجة كما على نكاح محرم كذته وامه وزوجه ابيه او ابنة للزوم
المفسد له ونكاح الكفار صحيح اى يحكم بصحته وان لم يسلوا
ورخصة ولحق له قتال وامراته حاله الخطب وقوله وقالت امره
ولانهم لو تزوا فعلا الدنيا لم ينطه قطعاً فلو طلقوا لانهم اسلموا
لم تحل لهما الا بجل كما في انكحنا ولقنرة على نكاح صحيح
في المسمى الفاسل كجوان قبضته كله قبل اسلام نكاحي

لما انفصل الامم بينهما وما انفصل حاله الكفر لا يمنع نعم لما مهر
 المثل ان كان المسمى مسلما اسره لان الفساد فيه الحق السلم وفي حق المهر
 الحق الله تعالى ولا نقره حلال الكفر على غير المهر ودون السلم والحق بالمسلم
 في ذلك عينه ومكاتبته وام ولد بل ويعلق به ما تروا ما يقتضيه به السلم
 والكافر المصوم او قبضت قبل الاسلام بعضه فلها قسط ما في
 من مهر المثل وليس لها قبض ما بقي من المسمى والى ان لم يقبض منه
 شيئا قبل الاسلام لها مهر المثل لا مهر المهر والمطالبة في
 الاسلام بالمسمى الفاسد خمسة فرسخ الى مهر المثل كما لو نكح المسلم
 بفاسد وجعل استحقاقها له والمسمى الصحيح قبل لو كانت حرة مائة
 اذ لم ينعها من ذلك زوجها فاصلا لملكه والقبلة عليه والى
 مسقط حكمه الفقدان وغيره عن الفسخ وحري عليه الاذرع وغيره
 ومنه فدية باسلام منها او منه بعد جعل بان اسلم احداهما
 ولم يسلم الاخرى في العدة لمصر فيا ذكره نواع من اقتضاه على ان
 لها المسمى الصحيح او باسلام قبله فان كان منه لها نصف
 اى نصف المسمى الصحيح ونصف مهر المثل في المسمى الفاسد او نكحها
 فله شيء لها لان الفراق من جهتها ولو توافع البينا في نكاح او غيره
 ذميا او مسلما وضمي او معاها او هو اى معاها وذو حجب
 عليها الحكم بينهم بله خلاف في خبر الاولى والاخرى واما فيما قلناه
 تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وهذا ما نسخ لقوله فان جازك
 فاحكم بينهم او اخرجهم منهم كما قاله ابن عباس رضى الله عنهما نعم لو فعل
 البينا في حرب لم يخرجهما وان رجا محكما لا يخرجهما لا يعقدون حرة
 قاله الرازي في باب حد الزنا والاخير فان من زنا ودفن ونقره اى
 الكفار فيما توافعا فيه البينا على ما تفرجه عليه لو اسلموا ونكح
 ما لا تفرجه عليه لو اسلموا فلو توافعا ففعل البينا في نكاح بله ولو تفرجوا
 او في عدة هي منقضية عند الترافع اقرناه بخلاف ما اذا كانت باهية
 وبخلاف نكاح حرم **فصل** في حكم من تزاد على العدة

الشرعي

الشرعي من تزاد على نكاحها قبل بعد اسلامه لو اسلمت كافرا على الشرع
 مباح له بان اسلمت حرة على اكثر من اربع مهرات او غيره على اكثر من ثلثي
 اسلمت معه قبل الدخول او بعده اى اسلمت بعد اسلامه في عدة
 وهي من حين اسلامه او اسلمت بعد اسلامه فيها او كان كذا بيان
 لزومه حاله كونه اهلا للاختيار ولو سكران اختار وصاحبه
 وان دفع نكاح من زاد منه والاصل في ذلك ان غلب ان اسلم وقبضت
 عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له اسلمك اربعا ودارق
 سائرهن صحبة ابن حبان والحاكم وسواء انكحن معام مرسا
 وله اساك الاختيار اذا نكحن مرتبا وان كانت بعضهن فله اختيار
 المبيات وميرث منهن وذلك لترك الاستقلال في الخبر ويعبرى بما
 ذكر شامل لبعض المهر كما يقرر بخلاف عبارته وخرج بزاد في اهلا
 غيره كان اسلم تبعا فلا يلزمه ولا وليه اختيار قبل اهليته بل لا
 يصح منها ذلك او اسلم منهن معه قبل دخول او بعد اسلامه
 في عدة مباح فقط ولم يكن تحته كتابية تعين للنكاح وانما يقع
 نكاح من زاده وان اسلم بعد العدة لئلا خرا سلامه عن اسلام الزوج
 قبل الدخول او عن العدة اما لو اسلم البياح معه بد الدخول فلا يتعين
 ان اسلمت من زاده او بعضه في العدة او كان كتابية والاختيار وكذلك
 اسلم المباح ثم اسلم الزوج في العدة او اسلم على امر وبنتها حاله كونهما
 كتابيين او غير كتابيين واسلمتا فان دخلا بها او بالام فقط حرمتا
 ايلا البنت بالدخول على الام والام بالعقد على البنت بناء على صحة
 النكاح والى ان لم يدخل واحدة منهما او دخل بالبنت فقط فالام
 دون البنت تحرم ايلا بالعقد على البنت بناء على ما رواه اسلم على امه
 اسلمت معه قبل الدخول او بعده او اسلمت بعد اسلامه في عدة
 او اسلمت بعد اسلامها فيها اى النكاح ان حلت له حيث اى حرم
 اجتماع الاسلامي كان كان غيرا او معصرا خائف العنت لانه اذا

حل له نكاح الأمة اقول نكاحها فان عقلت عن اسلامه او هو عن اسلامها
 فيما ذكر اول عقل له ان دفعته او اسلم على امة او اسلمت على امرى معه
 قبل دخول او بعد او اسلمت بعد اسلامه في عدة او اسلمت بعد اسلامه
 فيها اختيار منين امة ان حلت له حين اجتماع اسلامهما لانه
 اذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فان لم يحل له حينئذ اندفعت
 فلو اسلم على ثلاث اماء فاسلمت واحدة وهي عقل له ثم الثانية وهي لا
 عقل له ثم الثالثة وهي عقل له اندفعت الثانية ويجوز بين الاولى
 والثالثة تعبير بما ذكر اول عقل له عند اجتماع اسلامه واسلام
 وظاهره انه لو لم يوجد العقل الا في واحدة تعينت اما في غير الحرة
 اختيار فثبتت او اسلمت على حرة تسلم للتمتع واما ما اسلمت
 اى الحرة والامام كما هو اى معه قبل دخول او بعد او اسلمت بعد
 اسلامه في عدة او اسلمت بعد اسلامه فيها تعينت اى الحرة للنكاح
 لانه يتبع نكاح الأمة لمن عتقه حرة تسلم ويمنع اختيارها فان احس
 اى الحرة حق الفسخ عند قبا اختيار امة ان حلت له كما لو لم يكن حرة
 لثبتي انما بانته باسلامه ولو اسلمت اى الحرة وعققت اى الامام ثم
 اسلمت في عدة فحضر اصلها فيقتار من ذكر ان ارجعها اما اذا خسر
 عقبت عن اسلامها فحكم الامام بان فتبعين الحرة ان صحت والامام
 واحدة منهم بشرطه والظاهر ان مقارفة العتق اسلامه لثبته
 عليه والاختيار اى الفاظه الدالة عليه صريحا كاختيرت نكاحك
 او تبش او كناية كاختيرت نكاحك او اسلمت لك او تبشك بلا تعرض
 للنكاح وذكر الكاف من زيادتي وكبرت اشارة الى الفرق بين الصريح
 الكناية ولو اختار نفسه فيما راعى المباح فعين المباح للنكاح وان لم يأت
 فيه بصيغة اختيار كطلاق صريح او كناية ولو علق فانه اختيار
 للبطالة لانه انما يطالب به المنكحة فاذا طلق الحر بعد انقطع نكاحه

بالطلاق

بالطلاق وان دفعته الباقيات بالشروع كإقراره بغير قية طلاق لانه
 اختيار للصحة فلا يكون اختيارا للنكاح ولا وطء لان الاختيار اما
 كابتداء النكاح او كاستدامته وكل منهما لا يحصل الا بالفعل وذكر هذين
 مما زاد في كمالها من احواله فليسا باختيار لان الظاهر محرم و
 الا بلاء خلف عن الامتناع من الوطء وكل منهما با الإيجابية التي مسته
 بالمنكحة ولا يعلق اختيارا ولا فسخ كقولنا ان دخلت الدار
 فكلت من نكاحك او فسخ نكاحك لانه ما هو بالتعيين والعلق من
 ذلك ليس بتعيين بخلاف تعليق الطلاق وان كان اختيارا كما مر من
 الاختيار به ضمن والضمين يعتقده مالا يعتقده في المستقبل فان في
 بالضمين الطلاق صح تعليقه لانه حينئذ طلاقا والطلاق يصح تعليقه
 كما مر من اى الزوج حر كان او غيره حصص اختياره اكثر من
 مباح له ان يخلف به الإيهام ويندفع نكاح من لا بد وتعيرى بذلك
 من عقل له في خمس وعلم تعيرى لمباح من عقله مودة للوقوف
 حتى يختار منهن مباحة لا ضمن محرمات بسبب النكاح وتعيرى
 بالمؤنة امر من يعيرى بالشفقة فان تركه اى الاختيار او التعيرى
 حبس الى ان يأتى به فان احس عجز بضر او غيره مما يراه الامام
 وهذا من زيادتي فان مات قبله اى قبل الاشارة به اعتدت بحله اى
 وان كانت ذات اقراء وغيرها باربعة اشهر وعشر احتياط الامم
 ذات اقراء باكثر منها اى من اربعة اشهر وعشر ومن اقراء لان كلا
 منهما يحتمل ان تكون زوجة بان تمتد فعتد عدة الوفاة وان لا تكون
 زوجة بان تقارفا فلا تعد عدة الوفاة واحتياط بما ذكر فان مضت الاقراء
 الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشر انتهت اوتها من الموت وان
 مضت الاربعة اشهر والعشر قبل تمام الاقراء انتهت الاقراء وابتدأوها
 من اسلامها ان اسلامها والا فليس اسلام السابق منها فتعيرى وغيره من
 لزومات اشهر ذات اقراء غير موطوءة ووقف هن اربعت روجات

من ربح او غنم او دونه بعينه زوجه بعينه لي علمه اي ارشاه العلم
 لعدم العلم بين مستحقه فيقسم للوقوف بينهما بحسب اصطلاح من مست
 دنا و تفاوت لان الحق في الا ان يكون فيبين محجور عليها الصغير
 او جنون او سفه فمتنع بدون حصتها من عدو من كانه خلا ف
 الخطا ما دام لم يعلم ارشاه كان اسلم على ثمان كتابات واسلم معه اربع
 منهن ومات قبل الاخذها وقفل لجواز ان يجتاز ذلك ما بات بل نعمت
 التركة على باقي الورثة واما قبل الاصطلاح فلا يعطى شيئا الا ان
 يطلب منهن من يعلم ارشاه فلو كن خمساً فطلب واحدة ليرتفع وكذا
 اربع من ثمان فلو طلب خمس منهن دفع اليهن ربح الوقوف لان فيها
 زوجتين او سبع فثلاثة امر باعه وكن خمسة ما اخذته والتحق
 فيه ولا يقطع به تمام حقهن **فصل** في حكم مقة الزوج
 ان اسلمت او ارهكت مع زوجها او تخلف احدهما عن الآخر لو اسلم
 معا قبل دخول اربعه او اسلمت هي بعد دخول قبله او ورنه استمرت
 المقة لا استمر النكاح في الاولين ولا يتان الزوجة في الثالثة بالواجب
 عليها فلا تسقط به من نيتها وان حدث فيها ما منع المتنع كما لو فعلت
 الواجب عليها من صلاة او صوم بخلاف ما لو اسلم قبلها او ولفها و
 كانت غير كتابية المنشورها بالتخلف كان امرت بدونها فان مؤنتها
 مستمرة لانها لم تخلد شيئا وهو الذي احدث البرة بخلاف ما لو ارتكبت
 دونه او ارتكبا معا وان اسلمت في العدة فلا مقة لها المنشورها بالبرة
 وتغيرى بالمقنة احد من تعبد بالفقدة **باب الحيان**
 في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق وما يذكر معها ثبت خيار
 لكل من الزوجين بما وجبه بالآخر وان حدث بعد العقد والدخول
 ما ذكرته بقول المحقق ولو متقطعا وهو من بل النكاح من القلب
 مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء ومستحكمة جلا وهو علة
 يغير منها العنصر ثم يسود ثم يقطع ويتناثر في مستحكم برب

وهو باعنه شد بد مقع وذلك لقول كمال المتنع وان تماثلا اي الزوجان
 في العيب كان الاثنان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه لعدم الجنون
 مقنة الجنان لهما الانتفاء الاختيار وذكر الاستحسان من زيادة في
 ثبتت خيرا ولو لها اي الزوجة بكل منهما اي من الثلاثة ان قارن عقلا
 وان رضيت لانه يعي بذلك بخلاف ما اذا حدث بعد العقد كانه
 لا يعي به وبخلاف الحب والعنة الا يقين لذلك ولا اختصاص
 الضمير بها ولو فرج من نيتها او فرضا بغير ذلك ارجح من اسكانها
 مما استلزام حمل الجراح في الاول بل هو في الثاني بعينه وقيل بل هو ذلك
 لغت المتنع المقصود من النكاح ولما يجبه اي قطع ذكره او بعينه
 بحيث لم يبق منه قدر حشفة ولو دفعها او بعد وطء ويعتبه
 اي عجزه عن الوطء في القبل وهو غير صحيح ومجنون قبل وطءه لم يحصل الفرج
 برضا وقبلا فيما اذا جبت ذكره على المكثري اذا حارب الدار المكثرة بخلاف
 المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض لانه قابض لحقه اما بعد الوطء فلا
 خيار لها في العنة لانها مع رجاء زوالها عرفت قد تغير على الوطء وصلت
 الى جبرها منه بخلاف الحب واذا جاز ظهر بعينه لك كونه ذميا وضحية
 واستحقاقه وفرق بين سبالة وضحية مستند على كلام ذكرته في شرح البهجة
 وغيره لانها ليست في معنى ما ذكر نعمت نقل النكاح عن الماوردي في قوله
 فيها اذا وجدها مستأجرة العيني واقره وتغيرى بما ذكر اول من اقتضاها
 على النكاح بالخنوة الواضحة اما الخنوة المشككة فلا يصح معها نكاح
 كما مر ولو علم العيب بعد زواله او بعد الموت فلا خيار فان اسلم بعينه
 او عيبها قبل وطء فلا مقة لان نكاح الحائض من الوطء بالفسخ
 سواء قارن العيب العقد ام حدث بعده او فسخ بعد العقد بخلافه
 فسمى يجب التفرقة بالوطء والامان فيمنع بعد او بعده بمقارنة العقد
 او حادث بين العقد والوطء او فسخ بمقارنة معه فهو مثل يجب لانه شيع
 بنفسه بخلاف ما ظنه من السلاطة فكان العقد جري بلا تسمية وان
 قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه اولى بدله ان تلفا فرجع الزوج

الزوجة حقها وهو اسم الزوجة الى بد لحقها وهو من قولها العوات
 حقها بالادخل وذكر حكم العتيدين من زيادة ولو انفسهم بركة
 بعد اي بعد وطء بان لم يجزها اسلام في العدة تسمى لتقريبه
 بالوطء كما يرجع في رجوعه من مسي ومهر مثل على من عثر
 من ولي وزوجة بان سكنت عن العيب وكانت اظهرت له ان الزوج
 عرقه او عقدت بنفسها وحكم بعقده حاكم لثلاث جمع بين العوضين
 المعوضين بشرط في الفسخ بعينة وغيرها ما مخرج لقاضي لانه يجتهد
 فيه كالفسخ بالامسار وقيلت غنة اي الزوج باقراره عند القاض
 او عند شهودين وشهادته عنده وبموجب ردت عليها الامكان
 اطلاعها عليها بالقرآن ولا يتصور بشيها بالية الا اطلاع
 للشهود وعليها ثم بعد بشيها حجب له قاضي سنة كما فعله عمر
 رضي الله عنه رواه الشافعي وغيره وتابعة العلماء عليه وقالوا نذر
 الجماع قد يكون لعار من حرارة فيزول في الشتاء او برودة فيزول في
 الصيف او بسبب فيزول في الربيع او رطوبة فيزول في الخريف فاذا
 مضت السنة ولم يوطأ علما انك تجز خلقا من كان الزوج او عبد مسلما
 او كافرا بطلبها اي الزوجة لان الحق لها فلا سكنت بجهل او وهشة
 فلا بداس بتبنيها ويكنى في طلبها قولها اني طالبة حتى علم موجب الشرح
 وان جهلت الحكم على التفصيل وبعد ها اي السنة قد فعله له
 اي للقاضي فان قال وطئت في السنة او بعد ها
 هي غيب ولم تصد **خلاف**
 اذا اختلف الزوجان في وطئها في منتهى ضيقه فالق الحق له **خلاف**
 سوى صور مستهينة هو السبب في حفظ ما بين فقله
 اذا اختلفا في العدة فيوطأها وجاء له منها على المهر في قوله
 فانكره فالق في ذلك قوله ولا يزوجها شرعا لها للمهر كونه
 كذا لك عني بقول وطئتها زمان امتها لحيث يمكن فعله

قوله على المعتد فلو ردت بعد طء فيزول
 عذرت لانه ما يتحقق في العدة
 قوله حلف فائدة للعلم لا الإتيان

كذلك قول قال اي وطئها عفت فلا يطلق بغيره ومثله
 ان طاهر كانت وقال السنة سكت عنه فيها طاهر صغره
 فقله ليعرف النظر في وطئها وما طقت لم يقطع منه حبله
 ومن طلقته منه خلاه وزوجته غير وطئها قال ما عاب قبله
 فقلته قد عاب فالق الحق لها وادرك ذلك الزوج الاول طهر
 وان زوجت عرس بشرط كرامة فقلته لثلاث المهر ففعله
 وانكره فالق في ذلك قوله وليس له منها جبار فيفسخ
 ما فخذها جميعا فلا بد كونه في فقلته لثلاث المهر ففعله
 استثنى ايضا ما لو اعسر بالمهر وادى الوطء وانكره ففسخ فيها كما في قوله
 قوله في النظم فأكرة فالق في ذلك قوله التي حرم جانيها بالوطء
 فان نقض عنه صديق بعينه لا تنقض بالزوج وكذا ان لم يوطأ ولو عليه
 العدة من اخيه لها بغير طهر ولا نفقة لها ولا سكنت شرع الزوجين مطلقا
 وقوله اذا طاهر كانت الحق اي اذا قال است ٣٣ طاهر السنة
 انه وطئ كما ذكر ولا يطالب بوطء وخبر برأيه
 وهو غيب ما لو كانت بكرًا فقلته انه لم يوطأ فان
 نكل عن البيني حلفت كغيرها فان حلفت انه ما
 وطئ او لم يوطأ لك فقلته بغيره
 بقول جعل حق القاض فقلت غنته او قلت
 حق الفسخ كما فهم بالاولى ولو اعترفته ولو بعد
 كسب او مضت المدة كلها لم يحسب لان عدم
 الوطء حشيت ايضا في اليها فثبتت سنة اخرى
 بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج فيها فالفها
 تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وقال
 قال الشيخان فالقياس استثنى سنة اخرى وانتفى
 معن ذلك الفصل من السنة الاخرى قال ابن الرفعة
 فيه نظر لاستلزامه الاستثناء ايضا لان ذلك
 الفصل انما يأتي من سنة اخرى قال قلعل المراد الله لا
 يمنع انقض الماعنه في غير ذلك الفصلين قابل بخلاف
 كما استثنى في قوله بشرط في احدها وصفا كما يمنع
 صحة الطلاق كما لا كان كمال وبكارة وحرية او نفقا

قوله طاهر كانت وقال السنة سكت عنه فيها طاهر صغره
 فقله ليعرف النظر في وطئها وما طقت لم يقطع منه حبله
 ومن طلقته منه خلاه وزوجته غير وطئها قال ما عاب قبله
 فقلته قد عاب فالق الحق لها وادرك ذلك الزوج الاول طهر
 وان زوجت عرس بشرط كرامة فقلته لثلاث المهر ففعله
 وانكره فالق في ذلك قوله وليس له منها جبار فيفسخ
 ما فخذها جميعا فلا بد كونه في فقلته لثلاث المهر ففعله
 استثنى ايضا ما لو اعسر بالمهر وادى الوطء وانكره ففسخ فيها كما في قوله
 قوله في النظم فأكرة فالق في ذلك قوله التي حرم جانيها بالوطء
 فان نقض عنه صديق بعينه لا تنقض بالزوج وكذا ان لم يوطأ ولو عليه
 العدة من اخيه لها بغير طهر ولا نفقة لها ولا سكنت شرع الزوجين مطلقا
 وقوله اذا طاهر كانت الحق اي اذا قال است ٣٣ طاهر السنة
 انه وطئ كما ذكر ولا يطالب بوطء وخبر برأيه
 وهو غيب ما لو كانت بكرًا فقلته انه لم يوطأ فان
 نكل عن البيني حلفت كغيرها فان حلفت انه ما
 وطئ او لم يوطأ لك فقلته بغيره
 بقول جعل حق القاض فقلت غنته او قلت
 حق الفسخ كما فهم بالاولى ولو اعترفته ولو بعد
 كسب او مضت المدة كلها لم يحسب لان عدم
 الوطء حشيت ايضا في اليها فثبتت سنة اخرى
 بخلاف ما لو وقع مثل ذلك للزوج فيها فالفها
 تحسب عليه ولو وقع لها ذلك في بعض السنة وقال
 قال الشيخان فالقياس استثنى سنة اخرى وانتفى
 معن ذلك الفصل من السنة الاخرى قال ابن الرفعة
 فيه نظر لاستلزامه الاستثناء ايضا لان ذلك
 الفصل انما يأتي من سنة اخرى قال قلعل المراد الله لا
 يمنع انقض الماعنه في غير ذلك الفصلين قابل بخلاف
 كما استثنى في قوله بشرط في احدها وصفا كما يمنع
 صحة الطلاق كما لا كان كمال وبكارة وحرية او نفقا

كضيقها ولا ولا كيبان وسيرة فاختلف بينا له للفقهاء
 أي المشرط جميع النكاح لأن تبدل الصفه ليس كبدل العيب
 فإن البيع لا يفسد بخلاف الشرط مع تأخره بالشرط الفاسد
 فالنكاح أولى ولكن من الزوجين خيار فله فسخ ولو لم يله
 فإني إن كان أي الموصوف دون ما خرج كانت شرط
 الفاسد في نكاحه أو لا يخرجها من النكاح إلا موقداً
 سيد هاني نكاحها أو لا يخرجها من النكاح وهو موقداً
 له سبب في نكاحه بخلاف الشرط والتعريف كما أن بات
 في غير العيب بقرينة ما من مثله أي مثل الموصوف أو في
 المضمون بالاولى لنكاحها في الأولى ولا فضليته في
 الثانية وهذا زياد في وهو حسن وإن اقتضى كلام
 الاصل خلاف ذلك في الوضعية خلاف بعضه أما إذا كان
 فوق ما شرط فلا خيار أو طه أي كل منهما الآخر
 بوصف غير السلامة من العيب فلم يكن كان ظنها
 مسلمة أو حرة فإن كانت كناية أو امرأة فقل له أو طهنته
 كقولنا فاذنت بها في فقهه أو رقة أو نارة نسبة
 أو حرة للتصحيح بترك البحث والشرط بخلاف ما لو
 كان عيبه لأن الغالب تم السلامة وليس الغالب هنا
 الكفاية وتعيير أي ما ذكرنا عن تعبيره بما ذكره وما
 ذكره من أن لها خيار فيما لو كان عيباً وقع فيه المأثور
 والمنصوص في الإجماع وعنه خلافاً قاله السلفيني وهو
 المعتبر والصواب وجعله مخرجاً به على غلات
 بعد الفسخ بخلاف الشرط كعيب أي حكمها فيما سطر
 في الفسخ كالعيب فإن كان الفسخ قبل وطء فلا مهر
 أو بعده أو معه فمهر مثل ولا يرجع بغيره على الغادر

كالمر

نكاحاً لمهرها ونكاحاً للنفقة والكسوة والسكن في العدة في التعريف والمر
 بخلاف الشرط تعبيراً واقع في عقد كقول له زوجتك هذه المسلمة أو البكر
 أو الحرة كان الشرط انما يثبت في العقد إذا ذكر فيه بخلاف ما إذا سبق العقد
 أما المشرط في الرجوع بقيمة الولد فيكون فيه نقد منه على العقد مطلقاً أو
 من كلام الغزالي في الرجوع بالمهر على قول أو متصل به مع قصد الرجوع
 في النكاح أخذ من كلام الإمام في ذلك وقد بسط الكلام على ذلك
 في شرح الرعي وقدر بعضهم اتحاد التعريف في جعل النكاح بالعقد
 قبله كالمذكور فيه أنه من شرط في الفسخ فأخذوا ولو لم يخرج به كإمته
 أو عقد ولا منها قبل عليه بأنها أمته حمل لفظه حريتها حين عاقبها
 به حر كان أو عبد فسخ العقد وإجازته إذا ثبت النكاح وعليه قيمته
 لسيد هان لأنه حق عليه رقة المتابع لزوجها بظنه حريتها فستقر
 في ذمته وتختص قيمته وقت الولادة لأنه أول أوقاف إمكان تعين
 وخروج بغيره عليه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهران العزير لو
 كان عبد لسيد هان لا يبقى عليه لأن السيد لا يثبت له عيبه مال إلا أن
 عرق سيد هان كان كان اسمها حرة أو كان رهنها وهو مخرج
 أن لا له المرفق في تزويجها أو يحوّل عليه بغيره وإن كان له العزير ماء
 فلا شيء له لأنه المتلف لحقه وهما من زيارتي فقول له أنه لا يحوّل
 منه تعبير أي لأنه إذا قال تزويجت هذه الحرة أو محو عفت مخرج
 أو انفصل الولد ميتاً بلا جناية فلا شيء فيه كان حياته غير متيقنة
 بخلاف ما لو انفصل ميتاً بجناية فعليه لا انعقاد حرة لو ارتدت على
 عاقلة الحائض اجنبياً كان أو سيداً كإمته أو العزير فإن كان عبداً
 تعلقت العزير برقبته وبضمنه العزير للسيد الإمامة لتقويتها
 رقة بعرض قيمتها لأنه الذي يضمن به الحائض الرقيق وليس للسيد الإمامة
 بضمنه الرقيق والغرة عبد أو أمه ولا يضمن إن رث من الغرة في
 مسئلتنا مع الأب الحرة الحائض الإمامة الحرة في جميع قيمته
 على غار له أن عرقها لأنه الموقوف له في عزها وهو لم يزل
 في العقد على أن يضمنها بخلاف المهر مخرج من ماد في أن عرقها
 ما لو لم يغيرها فلا رجوع له كالباض من فأتى كان أي التعريف

من وكل سببها في التزوج والغوات فيه بخلاف الشرط تارة والآخرى
او منها والغوات فيه بخلاف الظن فقط تعلق الغرم بذمة الوكيل او لها
فيطالب الوكيل به حال الولاية غير المكاتبه بعد عتقها فلا يتعلق
الغرم بكسبها ولا بقربتها وان كان التخصيص فيها فعلى كل منها نصف
الغرم والتخصيص يتعلق به ذمة الوكيل من زيادة ومن عتقت
تحت من يعرف ولو بعضا تخيرت في سببها في الفسخ ولو بلا
قاضي قبل وطء وبعد لا ينفذ تغير بين ذمة والاصل في ذلك ان
ببررة رضي الله عنها عتقت خنجرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان زوجها عينا فاختارت نفسها رواد مسلم وحج بك من
عتق بعضها او كوثبت او عتقت بصفة او عتقت معها او عتقت
خروج عتق او عتقت من يشارك فلا خيار لها ولا له لان معتدا لخيار
الخير وليس بشئ من ذلك في معنى ما فيه لبقاء النقص في غير المذلات
الاخيرة وليس شئ من ذلك للثبوت في اوليها ولانه اذا عتق
لا يغير باستغفار الناقصة ويكفيه التخلص بالطلاق في الاخيرة
لان عتق قبل فسخها او معة او لم يرد كمن عتقها من يرضى الوطء
وهي لا يخرج من الثلث الا بالصلح فلا تختار فيها واما ما زادها
وخيارها من في الباب فوترى خيار العيب في المبيع ولا ينافيه خبر
المدة في العنة لانه اذا تحقق بعد المدة في اخر بعد ثبوت حقه سقط
خياره ان كانا حديهما صيا او محتملا اخر خياره الى كماله او طلقها وزوجها
رجعيا او تخلف اسلام فلها التاخير وعلم من اعتبار العتق بمرات
الزوجة لو مرضت بعنته او اجلبت حطبها وهذا بخلاف الفقه اذا
اعسر بها الزوج ومرضت به فانها لها الفسخ ليجد الضرر وكذا في
الايلاد وذكر فوريته في المثل في غير العيب من زيادة وتختلف
العشقة فتصدق بمنينها اذا ارادت الفسخ بعد تاحير في جهرا عتق
لها ان امكن لمن غيبه تعقبها عنها والاصل في الزوج او جهل
خيارية اي بعثها ان جهل هو لان ثبوت الخيار به ولو انه فوري
خفيان لا يبرحها الا بالخيار وما ذكر في الاخيرة وهي من زيادة
نظي ما في العيب والاخذ بالشفعة ولو الولد وغيرها وقيل لا
تصدق

تصدق فيها لان الغالب ان من علم اصل ثبوت الخيار علم انه على العتق
ويصدق في سببها ان كانت قريبة عهد بالاسلام او نبذت بعينة
عن العتق والا فلا ويرد ذلك بان كون الخيار على العتق مما اشكل على
العلامة فعلى هذه المرأة اول وهو مهر بعد الفسخ بعينها كعيب
اي حكمه فيما من في الفسخ بالعيب فان فسخ قبل الوطء فلا مهر لان
الفسخ من جهتها وليس لسيد حاشا منه لتضرر جهتي كه او فسخ
بعد بعث بعث فالمهر لم يقره بالوطء او بعث قبله او معة كما ان المهر
تعلو به الا بعد الوطء او فسخ معه بعث قبله فهو مثل لا المهر
لتقدم سبب الفسخ على الوطء او مقارنته له وذكر حكم المعين من
زيادة فصل في الاعفاف لزومها
ومس ولو انتم اقرب اعتدا او تعدد فوايها ان استويا
قربا اعفاف اصل في كمال او كافر اخر وهو موصوم عاجس
عنه اظهر حاجته له وان لم يغت زنا او كان عتقته خصوصية
او عجزا شوا وذلك لانه من حاجته الهمة كالشفقة والكسوة
ولان تركه المعرف للزنا ليس من المصاحبة بالمعروف لما من بها فلا
يلزم معسر اعفاف اصل ولا موصوم اعفاف غير اصل ولا اصل
غير ذكر ولا غير حر ولا غير موصوم ولا قادر على اعفاف نفسه
ولو صبرية ومن كسبه ولا من لم يظهر حاجته وذكر الموصوم بالترتيب
بين الاقرب والمرت مع قولي موصوم من ذرا وفي غيري بالعجز
عن اعفائه او من تعينه بقا قد مهر وتعرف حاجته له بقوله
بلا يمت لان خلفه في هذا المقام كالا يمت بحجته لكن لا يمت له
طلب الاعفاف الا اذا صدقت شهوته بان يرض به التعزب و
يشق عليه الصبر قال الاذرى وغيره فلو كان ظاهر حاله يكذبه
كذي فالح سنو يد او استخاد ففنيه نظر وشبهه ان لا يجب اجابته
او يعال يخلف هذا لما افتتح حاله دعواه وتعيزي بظاهر حاجته
مواظفة لعبارة النص والشرحي بخلاف تفسير الاصل والروضة
بظهرت حاجته واعفائه باث يصح له مستحبا بفتح التاء
كان يعطيه او غناها او مهر حرة او يفتل له لانك واعطيك



من كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما وهو في مهر المقتضى أو في
 صحيح وفي غيرهما الحال بالنكاح والموجب بالحلول وفي غير المهر بالتحكيم
 كما يأتي في محله بخلاف كسبه قبله لعدم الموجب مع أن الإذن لم يتناول
 وفارقاً لغيره حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الإذن فيه وإن لم
 يوجد المأذون فيه وهو الضمان لأن المضمون ثم ثابت حالة الإذن
 بخلافه هنا وتعتبر بذلك أصل من قوله بعد النكاح وفي مال
 تجارة إذ أنه فيها ربحاً وداس مال لأن ذلك ديناً لزمه بعقد مأذون
 فيه كدين التجارة سواء حصل قبل وجوب الدفع أم بعده فله أن لم يكن
 مكتسباً وكما مأذوناً له فيها في ذمته فقط كذا قد عرفت له في
 وجوب بوطء منه برضا مالكة امرأته في نكاح فاسد لم يأن فيه
 سيده فأنما يكونان في ذمته فقط كما لعرض للزوم ذلك برضا مستحق
 وقول كذا قد عرفت له برضا مالكة امرأته ولم يأن فيه من يأن في
 وحرض بالعتق الثاني المكره والناثمة والنجاسة والامتناع والمحجور
 بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته وبالثالث ما لو أذن له سيده في
 نكاح فاسد فيتعلق بكسبه ومال تجارته كالوكتع نكاحاً باذنه
 صحيحاً بغير فاسد وظاهر أن رضا سيده الأمة كرضا مالكة امرأته
 وعليه تخليصه حضراً وعليه اقتصر الأصل وسفره ليلامس
 وقت لقتل لأنه محله ويستجده منه كما أن إن تعلما أي المهر
 والمؤنة والاختلاف لكسبهما أو دفع الأقل ومن أجرة مثل لمدة
 عدم التخلية إما أصل الزوم فلا من إن أذنه له في النكاح إذ أنه
 في صرف من ذمته من كسبه فذا هو كسبه لها من ماله كما في
 بيع الخاف حيث صححناه وأولى وأما لزوم الأقل فكان في فناء الجاني
 باقياً الأمرين من قيمته وأمر من الجنابة ولا يشترط أن تزاد كان
 له أخذ الزيادة أو نقصت له يلزمه الإتمام وقيل يلزمه وإن
 زادت على أجرة المثل بخلاف ما لو استخذه أو حبسه لا يلزمه إلا
 أجرة المثل اتفاقاً إذا لم يوجد منه إلا تقوية منفعة والسيد
 سيقاً منه الإذن المقتضى لا إتمام ما وجب في الكسب وما ذكر من

التخلية

التخلية لئلا والاستخدام بخلافه جرى على الغالب فلو كان معاش السيد ليل
 كسبه كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقول أو دفع أجرة ما ذكره
 لتقديره له بالاستخدام وله سفره وبأتمه المراجعة وإن فدت القمع
 لأنه مال له الرقبة فتقدم حقه نعم إن كان أحدهما مريضاً أو مستعجزاً
 أو مكافئاً لم يأن فيه ولو وجبها صحتهما في السفر لقتلها ليلاً وليس لها
 منعه من السفر ولا الزام به لينفق عليها ولسيد غير مكافئة استخدام
 ولو بينهما فصار وسطهما لزوجها ليلاً ومن وقت العادة لأنه عليك
 منفعة استخدامهما والتمتع بها وقد نقل الثانية للزوج فتقبل له الزم
 يستحق فيها في النهار ودون الليل لأنه محل الاستراحة والتمتع وكما
 مؤنة عليه أي على زوجها إذا أي حين استخدامهما ليلاً ونهاً وتكسب
 التام وكما يلزمه إن غلبت بها بيت بئس سيداً حاله له لأن المهر
 والمؤنة يتبعانه من دخل طر فلامؤنة عليه والتقدير بغير المكافئة
 من زيارته ولو قتل أمته أو قتلت نفسها قبل وطء فيها سقط
 مهرها الواجب لتقديره محله قبل تسليمه وتقويتها كتقوية غيره
 ما لو قتلها زوجها أو جنت أو قتلت المرأة نفسها أو قتلها زوجها أو جنت
 أو ماتت أو لو قبل وطء فلا يسقط المهر وفارق حكم قتلها نفسها حكم
 قتل الأم نفسها قبل الوطء باقي كالمسئلة للزوج بالعقد إذ أنه منها
 من السفر بخلاف الأمة ولو باعها قبل وطء أو بعد فالمرحلي وماله
 أن كان فاسداً بعد الوطء أو نصفه بقرقة قبله كما لو بيعها وكانه
 وجب بالعقد الواقع في ملكه أن وجب في ملكه من زيارته فان قب
 في ملك المشتري فهو له بأن كان النكاح تقويتها وفاسداً ووقع
 الوطء فيها أو العزم أو المكره في الأول بعد البيع ولو زوجه أمته
 عبداً بعقد زوجه قتلها ولا كسبه فاقدم مهره لأنه لا يثبت له على عبد
 وفي ذلك حاجة إلى تنبيهه بخلاف ما لو كان ثم كتابه فيها أو في أحدهما
 إذ المكاتب كالأحرار **كتاب الفصل**
 هو دفع المصدا ويحوز كسرها ما وجب نكاح أو وطء أو تقويت بضع
 فمرا كالمصاع ورجوع شهود سي بذلك لا شعاع بصدق رغبة بأذنه

في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه ويقال له ايضا مهر وغيره كما بينته
 في شرح الرضى وغيره وقيل الصداق ما وجب بتسميته في العقد و
 المهر ما وجب بغيره والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وامنوا بالنساء
 صدقاتهن غلة وفق له صلى الله عليه وسلم لم يرد الزوج المتبرع ولو
 خاف من حد يدره او الشفيعان ممن ذكره في العقد ذكره اخلاؤه
 عنه اى عن ذكره لا نه صلى الله عليه وسلم لم يرد بغيره كما جاء عنه ولشلا
 يشبه نكاح الواهبه نفسها له صلى الله عليه وسلم بغيره لزوج عبده
 اتمته وكما نية لم يسن ذكره اذ لا فائدة فيه وقد يجب لعارض
 كان كاشه المرأة غير حائزة التحريم وذكر كراهة الاخلاص
 في يادق وما صح كونه متناهما كونه صداقا وان قل لكونه
 عوضا فان عقد بغيره لا ينفك كونه على اعتق كونه حصة
 وتلك شفعة وحده قد في شفعة التسمية لغير وجه عن العوة
 ولو اصل قعينا فهي من ضمنه قبل قبضها صان عقد
 لا ضمان وان طالبته بالتسليم فامتنع كالبيع سبه البائع فليس لزوجه
 قبل قبضها نصيب فيها ببيع ولا غيره ونعبي يذ لك اولى
 قوله بعه ولو تلفت ماله باق سوايه او تلفها هو وجب
 مهر مثل لا يفسخ عقد الصداق بالتلف او تلفها هو مهر شدة
 فقا بضة لحقها او تلفها اجنبى بغيره بالانكاح او بغيره لاها
 اى لا يبيعها كعبد عى او شى منته تخيرت بين فسخ الصداق
 واجازته كما في البيع في جميع ذلك فان فسخته لها مهر مثل
 على الزوج ويرجع هو على الاجنبى في صورته بالبدل والاى وان
 لم تفسخه عزمت الاجنبى في صورته البدل وليس لها مطالبة
 الزوج ولا كسب لها في بيعها بغيره زوجه بغيره اى بغير
 الاجنبى كما اذا رضى المشتري بغير المبيع وخرج بزادى لاها ما
 لى تعيب لها فلا تخفى كما في البيع اى اصدقا عيني هو اعلم
 حق له عبد بن فتلقت واحدة منهما باق او بتلاق الزوج
 قبل قبضها انفسح عقد الصداق فيها لا في الباقية عملا

بقرى

بقرى الصفة وتخيرات فان فسختها مهر مثل ولا
 لها مع الباقية حصة التالف منه اى من مهر المثل وان اطلقتها الزوج
 فقا بضة لقسطها او اجنبى تخيرت كما على ما مر ولا يصح الزوج
 متابع فاقته بغيره ولو باستيفائه لماركوب او غيره او امتناعه
 من تسليم الصداق بعد طلب له من له الطلب كنظره في البيع ولها
 حبس نفسها لتفريق غير من من مهر معين او حال ملكته سكرام
 كما في البائع فخرج ماله كان مؤجلا فلا حبس لها وان حرق قبل تسليمها
 نفسها له لوجب تسليمها نفسها قبل الحول لرضاها بالانكاح كافي
 البيع وما للزوج ام ولله فسخته بغيره او اعتقها او باعها بعد ان
 زوجها لانه ملك للوارث او المعتق او البائع لها والمهر من امة شتر
 اعتقها وصى لها بغيرها لانها اتم ملكته بالوصية لا بالنكاح وقيل
 ملكته بكم من زيادق والحبس في الصغيرة والحبس لوليها
 وفي الامة لسيدها او لوليه ولو تنازعا اى الزوجان في البلاء
 بالتسليم بان قال لا اسلم المهر حتى تسلم نفسك وقالت لا اسلمها حتى تسلم
 اجبر حتى يرضى بوضع عند عدل ونه عن تبكي نفسها فاذا فسخت
 اعطاه اى العدل المهر لها وان لم يأتها الزوج قال الامام فليجر
 بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استيذنه فلو فادرت و
 فكنست طالبته بالمهر فان لم يسطا امتنع حتى تسلم المهر وان
 وطئها طاعة فليس لها الامتناع بخلاف ما اذا وطئها مكره او
 صغيرة او محزنة لعدم الاعتداد بتسليمها ولو باءت وسلم
 المهر فلتسكن اى يلزمها التمكن اذا طلبه فاذا امتنع ولو بلا عذر
 لم يسيء له بغيره بالمبادرة ويجهل وجوبها بالتعطف كما سجداد
 بطلب منها ومن وليها بغيره فاقوى ثلثة ايام فاقول لان المهر
 من ذلك يحصل فيها فلا يجوز من وجوبها وخرج بحق التعطف لجهل
 والسنن ونحوها فلا تعطل لهما وكذا النكاح بغيره وبغاس لان طهرها
 قد تقول ويتأ في التمتع معها بغير الوطاء كما في الرقعة في كراهة وطء

في صغيرة ومربعة وذات هزال عارض لتفترهن به والتفترج به
 من ياد في وكه للولي او الزوجة مستلزم اي تسليمها للزوج
 قبلها اي الاطاعة في الصور الثلاث لما سوان قال الزوج لا اقر بها
 حتى يزول المانع لانه قد لا يفي بذلك وذكر الكراهة في ذات العزال مع
 التفترج بها في الاخرى مما ياد في وفيها اخرج في الروضة كاصلها
 في الصغيرة ومنها الاخرى ان وتفترج بها الزوج بوطء وان حرم
 كوقوعه في حديق او دبر لاستيفاء مقابلة وموت لاحدهما
 قبل ووطء ولو قتل في سكاك صحيح كالتقاء العقدية وتقدم ان
 قتل السيد امته وقتلها نفسها يسقطان المهر ولو اعتق مربيها
 امه لا يملك غيرها وتر وجها واجازت الورثة العتق استمر
 النكاح وبالمهر والمراد بتفترج المهر الا من من سقطه كله بالفسخ
 او شرط بالطلاق وحرم بالوطء والموت غيرها كما استدخال ما ذكره
 وخلوها ومباشرة في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب
 الا الشرط لاية وان طلقتهن من قبل ان تنسوهن اي بما معويهن
فصل في الصداق الفاسد وما يدركه لو نكحها بما لا
يملكه كخمر وحرود ومغصوب وجب مهر مثل نفسها الصداق
بانتفاء كونه مالا او مملوكا للزوج سواء كان جاهلا بذلك ام عالما
به او نكحها به اي مالا يملكه ويعبر بطل فيه اي فيما لا يملكه
فقط اي دون غيره عملا بتفريق الصفة وتختص هي في الصداق
وافاقته فان فسخته بمهر مثل يجب لها الا اي وان لم يفسخه
فانها مع المملوك حصته غير منه اي من مهر مثل بحسب قيمتهما
فان كانت مائة مثلاً بالسوية بينهما فلها من غير المملوك نصف مهر
المثل وتعبرى مالا يملكه اعني ما ذكره في قوله زوجتك بدني و
بعتك فوفاها بهذا العبد صحيح كل من النكاح والمهر والبيع عملاً بجمع
الصفة بين مختلفي الحكم ان بعض العبد صدق وبعضه غير مسيع
ومرأع العبد على قيمة الثوب ومهر المثل فان كان مهر المثل الفا و

قيمة الثوب خمسة فذلك المبدع عن الثوب فذلكا صدق يرجع الزوج
 في نصفه اذا اطلق قبل الدخول ولو نكح مملوكه هو اعني من قوله
 لطلق يقول مهر مثل من ماله اي مال موليه ومهر مثلها يلقب به
 او انكح بنتا لا رشيقة كصغيرة ومجنونة او رشيقة بكر بلا اذن
 بل وبنه اي بدون مهر المثل او عينت له قدر اقل من مهره او اطلقت
 فقصر عن مهر مثل او نكح بالفا على ابيه او على يعطيه الفا او
 شرط في مهر جناز او في سكاك ما يخلو مقتضاه ولم يحل مقتضاه
 الا كما كان لا يزوج عليها او لا يشقة لها حكم النكاح لانه
 لا يثبت بفساد العروين وكا يفسد شرط ذلك بمهر مثل لنفس المسمى
 بالشرط في صورة وانتفاء الخط والمصلحة في الثلاثة الاول وبالمثل
 في صورة في التقص ووجهها في ثابتهما ان النكاح بالاذن المطلق
 محمول على مهر المثل وقد نفى عنه ووجه ضاده في الاخرى مخالفة
 الشرط لمقتضى النكاح وفي التي قبلها ان المهر امر يتحقق عرضا بل فيه
 معنى الخلعة فلا يلق به الخيار وفي السادسة والسابعة ان الالف
 انه لا يمكن من المهر فهو شرط عقد في عقد الا فقد جعل بعض ما التزمه
 في مقابلة البضع لغیر الزوجة فيفسد كما في البيع كما يفسد ضاده
 الى النكاح لاستقلاله وحرم زياد في في الاولى من ماله ما لو كان
 ذلك من مال الولي فيصح المسمى على احد احتمال الامام وحرم به
 الحايي الصغير تبعا لمعاينة وصحة البقعة واختاره الباذرعي
 حنبل من اضرار موليه بل زوم مهر المثل في ماله وفسد احتمال
 الاخر لانه تضمن دخوله في ملك موليه او اخصائه اي بمقتضى
 الاصل كشرط محتملة وطء عذمه او انه اذا وطئ طلق او بائنت
 منه او فلا نكاح بينهما او شرط فيه خيار بطل النكاح للاخلال
 بما ذكره ولما فاة الخيار ولزوم النكاح وحرم بتقيدي شرط عدم
 الوطء ويكون منها وباحتمال الوطء ما لو بشرط الزوج ان لا يطأ
 فلا يطل النكاح لان الوطء حق فله تركه بخلافه منها كما رجحه

في الروضة كاصلها تبعاً للجمهور وقال في الجردانه مذهب الشافعي
 وصححه النووي في تصحيحه وجزم به الحارثي وغيره وما لو لم يحتل
 الوطء ابداً او حالاً ان شرطت ان لا يطأ ابداً او حتى يحتل فانه صحيح كانه
 قضيه العقد صرح به البيهقي في فتاويه او شرط فيه ما يوافق
 مقتضاه كان يتفق عليها او يقسم لها او ما لا يخالف مقتضاه في
 يوافقه بان لم يتعلق به ختم كان لا تأكل الا كذا لم يبق شيء في نكاح
 ولا مهر كان فاقداً لثبته ولو لم يكن شرطاً بمهر واحد فكل
 من مهر مثل انما المهر الجليل بما يتحقق كلاً من في الحال كالمواضع
 عبيد جمع بين واحد نعم لو تزوج امته بمهر صحيح المسمى لا تحاد ماله
 ولو تزوج امراً من اكثر منه جهراً لم يرد ما عقد به اعتباراً
 بالعقد فلو عقدت امرأه ثم اعيد جهراً بالقبول لم يلزم الف او انفقوا
 على الف سر ثم عقد جهراً بالقبول لم يلزم الفان وعليها ثبوت النكاح
 في النكاح في موضع على ان المهر المسمى في امرأه على انه مهر العلية
 فصار في القبولين مع ما يذكر معه وهو لغة سريه الامر الى الغير
 وشهادة امه المهر الى الولي او غيره او المبيع الى الولي او الزوج
 فهي ضمان تقويين مهر بقولها الولي زوجي بما شئت او شاء
 فلان وتقويين بضع وهو المراد بها وصحت المراه مقوضة بكسر
 الواو لتقويين امرها الى الولي بلا مهر وبفتحها لانه الولي قوام امرها
 الى الزوج قال في الجردان في الصحيح صح تقويين بغيره بقولها
 لو ليها زوجي بلا مهر فزوج لا بمهر مثل بان في المهر وسكت
 او تزوج بك وبمهر مثل او بغير نقد البلد كما في الحارثي كسكت تزوج
 امته غير المكاتبه ولا مهر بان في المهر وسكت بخلاف غير الرشيدة
 لان التقويين يزوج كذا يستفيد به الولي من السفهه الاذن في
 تزويجها بخلاف ما لو سكتت عنه الرشيدة لان النكاح بعقد
 غالباً بمهر فيجعل الاذن على العادة فكأنها قالت زوجي بمهر وبه
 صرح في الشرح الصغير بخلاف ما لو تزوج بمهر مثل من نقد

البلد

البلد بخلاف ما لو تزوج السيد امته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها
 فيجب المسمى فيها وتعين بما ذكره من ماذكره ويجب بوطء او مو
 لاحد ها مهر مثل لان الوطء لا يباح بالاحاطة لما فيه من حق الله تعالى
 نعم لو لم يكن في اكثر مقوضة ثم اسلم واستعددها لان المهر مقوضة بحال
 ثم وطئ فلا ينعى لها لانه استحق وطأ بلا مهر فاشبه ما لو تزوج امته
 عبيد ثم اعطىها واحداً او باعها ثم وطئ الزوج والموت بالوطء في
 تقري المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويين وقد روى ابو داود وغيره
 ان بروج بنته واشتت نكحت بلا مهر فأت زوجها قبل ان يفرز لها فنفق
 لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر مناشأها بالميراث وقال
 الترمذي حسن صحيح وما ذكره علي بن المهر لا يجب للعقد اذ لو
 وجب به لشطر بالطلاق قبل الدخول كالمسمى وقد دل القرب
 على انه لا يجب الا المتعة ويعتبر مهر المثل حال العقد لانه المقتضى
 للوجوب بالوطء او بالموت وهذا في مسألة الوطء ما صححه الاصل
 والشرح الصغير ونقله الرافعي في سريه العقد من اكتمال الاكثرين
 لكن صحح في اصل الروضة ان المعنى فيه اكثر مهر من العقد الى الوطء
 لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرن به الاطلاق فوجب الاكثر
 كالمقويين بشرطه فاسد واعتبار حال العقد في الموت من ان ياتى
 ولها اي المقوضة قبل وطئ طلب فرض مهر جسي نفسها له اك
 للفرض لتكون على بصيرة من تسليم نفسها وجسي نفسها بالتسليم
 مفروض غير من اجل كالمسمى ابتداء وهو اي المفروض ما رضيا به ولو
 مؤجلاً او فوق مهر او جاهلين بقدره كالمسمى ابتداء ان كان المفروض
 ليس بدائياً من مهر المثل ليشترط العلم به بل الواجب احدها فلو
 امتنع الزوج منه او من فرضه او تنازع عاقبه اي في قدر ما يفرض
 فرضي قاض مهر مثل ان على حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا
 بتفاوت ليس بمثل عادة او بتفاوت المؤجل ان كان مهر المثل مؤجلاً
 محالاً كما في نقد بلد لها وان رضيت بغيره كما في قيم المتلفات كان

منصبه الا انما فلا يلحق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه
 على رضاها به فانه حكم منه في كايهم فرض اجبي لو من ماله كانه
 خلاف ما يقتضيه العقد وهو فرض صحيح حتى فينظر بطلان قبل
 وطء خلاف ما لو طلق قبل فرض وطء فلا يتشطر ويخلاف المصنف
 الفاسد كغيره فلا ينفذ في التفسير انا طلق قبل الوطء بخلاف الفاسد
 المسمى في العقد وهو المسمى ما يغيب به في مثلها عادة من نساء
 عصيا فها وان متى وهن المسمى بات الى من تنسب اليه كالاخت
 وبنه الا اخ او العمة وبنه العمدة والام والجد والخال ويقتضي
 القرب والقرب من من قتلهم احس لا يجرى فلا بد فثبتت اخ فثبت
 ابنه وان سفل فثبتت كذلك اي لا يجرى فلا بد فثبتت عم كذلك
 فان تعدد من مخرجته اي مخرجته ما يغيب به في مثلها من نساء
 العصيات بان فقدن اوله يتكهن او جهل مهر من من خرجها يعتبر
 مهرها بمن والمراة بمن هنا فربا بات الام لا المذكور في الفرائض لان
 امهات الام يعتبرن هنا كجدة وخالة فتقدم الجهة القري منهن
 على غيرها والقري من الجهة الواحدة كالجدات على غيرها واعتبر الماوري
 الام فالاحس لها قبل الجدة فان تعددت اعتبرته بمثلها من الاجنيات
 وتعتبر العربية بمثلها والامة بامة مثلها والعتيقة بعتيقته
 مثلها وينظر الى زني سيدها وخسته ولو كانت نساء العجبة يلدن
 هي في احدها اعتبر نساء بلدها ويعتبر ما يختلف به غيري كس وعتق
 وبار وبكارة ونسب به وجمال وعفة وعلمه فمما حذر فان اختصت
 عنى بعضا وينقض ما ذكر فرضي مهر لا ثوب بالحال وتعتبر مساهمة
 من واحدة لنفسه نسب يعتبر رتبة هذا من زياد في اما مساهمتها
 لا لذلك فلا تعتبر اعتبارا بالمعالي وعليه يحل قوله ولو ساهمت
 واحدة لم يوجب موافقتها في تعتبر مساهمة منهن طين او غالبين
 لغير عشيرة كزيف فلو جرت عادتهن بمساهمة من ذكر دون غيره
 خفتا مهره في حقه دون غيره ونحوه زياد في وفي وطء شهرة
 كنكاح فاسد ووطء اب امة ولد او شرط الامة المشتركة او
 سيد مكاتبته مهر مثل دون حد وارث بكارة وقتة اي وقت

وطء

وطء الشبهة نظر الى وقت الكا ولا وقت العقد في النكاح الفاسد
 لانه لا حزمة للعقد الفاسد ولا يتعدد اي المهر بتعدده اي
 الوطء انما تحدث اي الشبهة ولم يرد اي المهر قبل تعدد وطء
 كان تعدد في نكاح فاسد لشغل الشبهة لجميع الوطأت بل يعتبر
 على احوال للوطء فيجب مهر تلك الحالة لانه لو وقع الا الوطء
 فيها لوجب ذلك المهر فالوطأت الزائدة اذا لم تقتض زيادة كاتجب
 نفقا وخرج بالشبهة تعدد الوطء به وفيها كوطء مكره لامرأة
 او نحو كوطء فاعمة بلا شهرة واما تعدد لها فتعده المهر
 بها اذ الموجب له الا ثلاث وقد تعدد بلا شهرة في الاول ويعد
 اتحادها في الثاني كان وطء امرأة نكاح فاسد وفرق بينهما ثمرة
 اخرى بنكاح اخر فاسد ووطئها بطنها بوجه ثم علم الواقع فوطئها
 مرة اخرى زوجته فوطئها وبني يادى ولم يرد قبل تعدد وطء
 مالواى قبل تعدده المهر فتعدد دقاه الماوري وما يقرر على ان العبرة
 في عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة لا باتحاد جنبها المخرج من كلام
 الاصل **فصل** فينا بطل المهر وما ينصفه وما يدرك معها
 الخراف في الحياة قبل وطء بسببها الفسخ بعيب منها او منه وكلاهما
 ولو بتعيبه احد ابويها ورد فطأ ورضاها زوجة له صغيرة و
 ملكها له يسقط المهر المسمى ابتداء والمفروض به ومثل مثل لان الفرق
 من جنبها وما لا يكون بسببها كطلاق بائنا ولو باختيارها كان
 فرض الطلاق منها فطلعت نفسها او علقته فبطلت ففعلت والمهر
 ورد ثمة ودية او مهورا لعانة وارضاة امة لها وهي صغيرة او
 امهاله وهو صغير وملكها لها ينصفه اي المهر لها في الطلاق فلا يرد
 وان طلقته من قبل ان تنسوهن واما في الباقي فبالنفا على
 تنصيفه بعود نصفه اليه اي الما لزوج ان كان المؤدى للمهر
 الزوج او وليه من اب او جد والرافع يرد الى المؤدى بذلك
 الفرق الذي ليس بسببها وان لم ينجح اي عوده لظاهر لا يرد

السابقة فلو اراد المهر بعدة اى بعد الفراق فله كل الزيادة او نقصها
 لحدوثه في ملكه متصلة كانت او منفصلة ولو نقص بعد الفراق
 وكان بعد قبضه فله كل الارش او نصفه او قبل قبضه فله ذلك ان
 نقصه اجبن او الزوجة والافلا ارض وتعيى فيها ذكر وفيما يافى
 بالفراق اعمر من تعبيره بالطلاق ولو فارق كما سببها بعد ثلثه
 اى المهر بعد قبضه فله نصف بدل له من مثل في مثل وقمة في
 متقوم والتعبر بنصف القيمة في المتقوم قال الامام فيه تساهل
 وانما هو قيمة النصف وهي اقل من ذلك وقد تكلمت في شرح الزو
 جية ذلك وذكر ان الشافعي والجمهور على كل من العيارين
 وان هذا منهم يدل على ان مرادها عند مهر واحد بان يراد بنصف
 القيمة نصف قيمة كل من النصفين متقوما لامنهما الاخر فيرجع
 لقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمته منصف الامتداد
 فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هنا رعاية للزوج
 كما روعيت الزوجة في نفوت الخيار فيما يافى او بعد تعيبه بعد
 قبضه فان فتح به الزوج اخذه بلا ارضى او الا بنصف بدل له هو
 اخر من قبله فنصف قيمته مسلما دفعا للضرر عنه اى بعد تعيبه
 قبله اى قبل قبضه ورجعت به فله نصفه نا فصا بلا ارضى كانه
 نقص وهو من ضمانه وينصفه اى الارش ان عيبه اجنبى لانه
 بدل الفاش وان لم يتاخذ الزوجة بل عفت عنه وان اوصى كلام لا
 خلا فله اى فارق ولو سببها بعد زيادة متصلة كولد ولين
 وكسب فهي لها سواء حصلت في بد ها ام في بد فترجع في الاصل
 او نصفه دونها وظاهر انه ان كانت الزيادة ولدا امه لم
 يعمد لى الامة او نصفها الى القيمة لحرمة التفرق اى فارقا
 بسبب مقارن بعدن زيادة متصلة كمن وتعلم صنعة خربت
 فيها فان شكت فيها وكان الفراق كما سببها فنصف قيمته للمهر
 بلا زيادة بان يقيم بغيرها وان شكت في الزمة فتولى
 لها وليس له طلب قيمة اى فارقا كما سببها بعد زيادة ونقص كثير

عبد

عبد كبر نخلة وحمل من امة او بجهة وتعلم صنعة مع زوجي
 والنقص في العبد الكبر قيمة بانه لا يدخل على النساء ويرى العبد لا
 يقبل التدبير والزيادة وفي النخلة بان تتركها تقبل وفي البهية في
 الامة بنصفها حال او خطر الزيادة في الامة وريادة المهر في الامة
 والزيادة في العبد بانه اقوى على الشا بدوا لاسفار واحفظنا لصحتنا
 وفي النخلة بكثرة الخطب وفي الامة والبهية يتوقع ذلك فان رجعا
 لنصف العبد ذلك ولا في بنصف قيمتها خالية عن الزيادة والنقص
 ولا تعبر عن دفع نصف العبد للزيادة ولا هو على قبل له للنقص في
 ارضي نقص بان لا يبين في قيمتها في رجعا زيادة لانه فهو حال الزوج
 المعطى له وطلعته لمرق بعد الفراق زيادة متصلة فتمتع
 الزوج الرجوع القهرى فان رضى الزوجية باخذ الزوج نصف النخل
 مع الطلع اجر عليه وان فارق وعليه ثمنه بر بان تشقق طلعها
 لمرق منها ما قطعها ليرجع هو النصف النخل لانه حدث في ملكها ففكر
 من ابقائه الى الجذاذ فان قطع ثمره او قالت له اجمع وانا اقطع
 عن النخل له نصف النخل ان لم يرد من القطع ولم يحدث به نقص
 في النخل بانك ارجعت او اقصان او لورجى بنصفه وقيمة اخرى
 الى جذاذ اجبرته لانه لا يضر عليها منه ونقص النخل بمدها
 كسائر الاملاك المشركة في لورجى قيمته اى بما ذكر من اخذ نصف
 النخل وقيمة المخرى جذاذ فله امتناع منه وقيمة اى طلبها
 لان حقه ناجز في العبد او القيمة فلا يجرى الا برضاها وهي ثقت
 خيار احدها المنقص او زيادة اولها لاجتماع الامر بها صلت
 الزوج نصفه باختيار من الخير منهما بان يتفقا او من احدهما
 وهذا الخيار على التراضي خيار الرجوع في الهبة لكن اذا طال بها الزوج
 كلفته الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لان
 التعيين يناقض تقضى الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها
 ذكر في الروضة كاصلا وهي رجع قيمة لزيادة او نقص

اولهما او قال ملك اعني الاكل من وقت اكله الى وقت فقه
 لان الزيادة على قيمة وقت الاصل فحادثه في ملكها لا تتعلق للزوج
 بها والحق عندها قبل الفقه من زمانه فلا رجوع به عليها وما عير به
 هو ما في التوبة وغيره وهو الموقوف للتعديل والمعرف بالمبيع والحق
 والذي عير به الاصل كالوضوء والصلوات الا ان يوصى الاصل او
 القيق في لو اصدق تعليمها فزنا او غيره بنفسه وفارق قبله
 تعذر تعليمها قال الرافعي وغيره لانها صارت محرمة عليه ولا
 يوصى من الوقف في التهمة والخلوة المحترمة للزوج من انا التعليم من وراء
 حجاب من غير خلوة وليس يباح المحرم كذلك فانما لو لم يتزوج لكان
 والتعليم بدل بعدل اليه اشترى وفارق بينهما وبين الاجنبية بات
 كلامه الزوجين قد تعلقت اما له بالآخر وحصل بينهما نوع وقد
 ففقدت التهمة فامتنع التعليم لقرب الفتنة بخلاف الاجنبية
 فان فورة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم وهما السكينة وغيره
 التعليم الذي يبيح النظر على التعليم الواجب كقراءة الفاتحة في هذا
 محله في غير الواجب وافهم تعليمهم السابق انما لم يرقم الخلوة بها
 كما كانت صغيرة لا تشتهى او صارت محرمة له برضاع او غيرها فانما
 لم يتعذر التعليم وبه جزم الباحثين ولو اصدق فيها تعليم بات
 يسيرة يمكن تعليمها في مجلس بحضور محرم من وراء حجاب لم يتعذر
 التعليم كما نقله السبكي في النهاية وصوبه وخرج بتعليمها تعليم
 عيدها وتعلم ولدها الواجب عليها تعليمه فلا يتعذر التعليم
 مهرتها ان فارق بعد وطء او نكحها ان فارق لا يبيها قبله
 ولو فارق بعد التعليم وقبل الوطء رجع عليها بنصف اجرة التعليم
 اما لو اصدق التعليم في ذمته وفارق قبله فلا يتعذر التعليم
 بل يستاجر من امرأه او محرم بعلمها الكل ان فارق بعد الوطء و
 النصف ان فارق قبله ولو فارق لا يبيها قبل الوطء وبعد فتيق
 صداق في فارق لا ملكها عنه كان وهبته واخذته قبله نصف

في تعليمها
 في تعليمها
 في تعليمها
 في تعليمها

بدل

بدل من مثل اوقية لانه اذا تعذر الرجوع الى المصدق مبد له وكان في
 المثال ملكه قبل الفراق من غير جهته قال عاكب الفراق الملكا تعلو
 الزوج بالعتق لوجودها في ملك الزوج وفارق عدم نقله الولد
 لها في نظره من الجهة لولده ان حق الولد انقلع بزوال ملك الولد وحق
 الزوج لم ينقطع بل لم يرجع له الى البدل ولو وهبته واخذته
 النصف فله نصف الباقي وراجع بدل كله لانه التهمة وربت عايط
 النصف فيشيع في اخراجه وما ابقته ولو كان الصداق دينيا فابراجه
 منه ولم يثبت له ثم فارق قبل وطء لم يرجع عليه بشئ بخلاف
 هبة العتيق والفراق انما في الدين لم يأت منه مالا ولم تحصل على شئ
 تلك منها في هبة العتيق وليس له رجع عن مهر لم يثبت كذا من
 دينها وحقها والذي يبدى عقدة النكاح في حق الله تعالى الا ان
 يصرفه او يعفو الذي يبدى عقدة النكاح هو الزوج لكونه من رافعها
 بالفرقة فيعفو عن حقه ليس لها كل المهر الا ان لا يبرأ منه
 بعد العقدة عقدة **فصل** في النكاح وهي مال يجب على الزوج
 دفعه لامراته لحاقه وقته انما بشرط ما قلست يجب عليه الزوجية
 لم يجب لها نصف مهر فقط بان وجب لها جميع المهر او كانت مقسمة
 لم يرق طأ ولم يرض من لها شئ صحيح متعلقة بفراق اما في الاول فالحكم
 والبطولات متاع بالمعروف وخصوصا فتعالى امتعكركا وان
 المهر في مقابلة منفعة بعضها وقد استوفى الزوج فوجب
 للامراة شئ متعة واما في الذانية فالقول له تعالى لا جناح عليكم ان
 طلقتم النساء ما لم يمسسهن او تفرضن عليهن فزينة وهو من
 وكان المفوضة لم يحصل لها شئ فوجب لها متعة لا جناح عليهن
 من وجب لها النصف فلا متعة لها لانه لم يستوف منفعة بعضها
 فيكون نصف مهرها لا جناح ولا انه تعالى لم يجعل لها مسوا بقوله
 فتنص ما فرضتم هذا ان كان الفراق لا يبيها او يبيها
 او ملكه لها كروته واسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها

في تعليمها
 في تعليمها
 في تعليمها
 في تعليمها

بغيرها ففعلت وطأ به أو ابنه لها بشبهه
 أو موت لها أو لا أحدها فان كانت بغيرها ملكها
 له ويرد لها أو لا أحدها أو ففعلت بغيره
 بغيرها أو بغيرها أو بغيرها أو بغيرها
 أو غيره أو موت فلا متعة لها وطأ بها أو لا
 سببا معها أو الزوج صغير أو مجنون أو ذك
 الأيمان أو لا ينفذ في صورة موته وحده متفجرة
 لا مستوحشة ولا فرق في وجوب المتعة بين
 المسلم والذمي والمحرر والعبد والمسلمة والذمية
 والحرة والامة وهي لسيد الامة وفي كسب العبد
 وقد لا أو بغيرها من فادى والواجب فيها
 ما يترافى الزوجان عليه ومن أن لا تنقص
 عن ثلثي درهما أو ما قيمته ذلك وإن لا تبلغ
 نصف المهر وعبر جماعة بأن لا تتراد على خاتم فلا
 حد للواجب وقيل هو أقل ما يتقار ل وإن اترادها
 بسنن فذلك فادى ثلثها في قدرها قدرها
 فأجلن باجتهاره بغيرها حالها من مائة
 وأصاير ونسبها وصفا فافق لقال ومتعوه
 على الموسع وقدره على المقصر قدره متاعا بالمعروف

فصل في النكاح

فصل في الخالف إذا وقع اختلاف في المهر يسمى لو اختلف
 أي الزوجان أي الزوجان أو وافر فافا أو وراثة أحدهما أو الآخر
 في قدر مسمى كان قالت تكفي بالفقير فقال بجماعة أو في صفة
 الثامنة لمصلحة كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت
 بالف حبة فقال بالف مائة أو في تسمية كان ادعت تسمية قدر
 فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرها
 والمسمى أكثر من مهر المثل في الأولى وأقل منه في الثانية وكما يستتبع
 لو ادعى مهر المثل لمصلحة وتعارضت الخالف في البيع في كيفية
 العين ومن يبدأ به هنا فله يبدأ هنا بالزوج لقوة جاذبه بعد
 الخالف بقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعد ففعلت
 على البتة إلى الولي ثم في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعة والخلف
 على فعل العور كزوج ادعى مهر في صغيرة أو مجنونة ادعى
 زيادة عليه فانها يتماثلان كما مر فلو كملت الصغيرة أو المجنونة
 قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة
 العاقلة حلفت دون الولي ثم بعد الخالف يفسخ المسمى
 على ما مر في البيع من انهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ
 بالخالف ويوجب مهر مثل وان زاد على ما ادعته الزوجة إما إذا
 ادعى الزوج دون مهر المثل أو فاقه فلا تخالف ويرجع في الأولى
 إلى مهر المثل كان نكاح ما ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه وفي
 الثانية إلى قول الزوج لأن الخالف فيها يقتضي الرجوع إلى مهر المثل
 وتعبي ي اختلفا في التسمية اعم من قوله ولو ادعت تسمية
 فانكرها الخالف وتقيده يدعى الزوج بمهر المثل والولي بزيادة
 من مائة في قولنا ادعت نكاحا ومهر مثل بان لم يجر تسمية
 فافق بالنكاح فقط أي دون المهر بان أنكر أو سكت عنه وذلك
 بان نفي في العقد أو لم يذكر فيه كلف بيان المهر كان النكاح يقتضيه
 فان ذكر قوله لم يذكر ادعت عليه الخالف وهو اختلاف في قدر مهر

فصل في الخالف إذا وقع اختلاف في المهر يسمى لو اختلف
 أي الزوجان أي الزوجان أو وافر فافا أو وراثة أحدهما أو الآخر
 في قدر مسمى كان قالت تكفي بالفقير فقال بجماعة أو في صفة
 الثامنة لمصلحة كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت
 بالف حبة فقال بالف مائة أو في تسمية كان ادعت تسمية قدر
 فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرها
 والمسمى أكثر من مهر المثل في الأولى وأقل منه في الثانية وكما يستتبع
 لو ادعى مهر المثل لمصلحة وتعارضت الخالف في البيع في كيفية
 العين ومن يبدأ به هنا فله يبدأ هنا بالزوج لقوة جاذبه بعد
 الخالف بقاء البضع له سواء اختلفا قبل الوطء أم بعد ففعلت
 على البتة إلى الولي ثم في النفي فيحلف على نفي العلم على القاعة والخلف
 على فعل العور كزوج ادعى مهر في صغيرة أو مجنونة ادعى
 زيادة عليه فانها يتماثلان كما مر فلو كملت الصغيرة أو المجنونة
 قبل حلف الولي حلفت دونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة
 العاقلة حلفت دون الولي ثم بعد الخالف يفسخ المسمى
 على ما مر في البيع من انهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ
 بالخالف ويوجب مهر مثل وان زاد على ما ادعته الزوجة إما إذا
 ادعى الزوج دون مهر المثل أو فاقه فلا تخالف ويرجع في الأولى
 إلى مهر المثل كان نكاح ما ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه وفي
 الثانية إلى قول الزوج لأن الخالف فيها يقتضي الرجوع إلى مهر المثل
 وتعبي ي اختلفا في التسمية اعم من قوله ولو ادعت تسمية
 فانكرها الخالف وتقيده يدعى الزوج بمهر المثل والولي بزيادة
 من مائة في قولنا ادعت نكاحا ومهر مثل بان لم يجر تسمية
 فافق بالنكاح فقط أي دون المهر بان أنكر أو سكت عنه وذلك
 بان نفي في العقد أو لم يذكر فيه كلف بيان المهر كان النكاح يقتضيه
 فان ذكر قوله لم يذكر ادعت عليه الخالف وهو اختلاف في قدر مهر

المثل أو أصغر على انكاره حلفت بمن الراد انما استحق عليه
 منها وقضى لها به ولو اثبتت بأقراره أو بينه أو بينها بعد
 نكوله انه نكحها أمس باللف واليوم باللف وطالبة بالغير
 لزماه لا مكان صحة العقد بان كان يتخللها خلع ولا حاجز الى
 التعرض له ولا للوطء في الدعوى فان قال لمراط فيما وفي
 احدهما صدق بيمينه لموافقة الاصل وتظهر ما ذكر من الإلزام
 او من احدهما ان ذلك فائدة تصد بيقه او قال كان النكاح
 نجدا بلا للاول الاعترافا فانيا لم يصدق لانه خلاف الظاهر
 نعم له تخليفها على نفي ذلك لا مكانه فصل في الولية
 من الولد وهو الاجتاع وهي تقع على كل طعام يتخذ لغيره
 حادث من عرس واملاك وغيرها لكن استعمالها مطلق في
 العرس اشهر وفي غيره نقيض فيقال وليمة ختان وغيرها الولية
 لعرس او غيره سنة لتبقيق عنه صلى الله عليه وسلم في كل
 وفعله فقتلوا لم على بعض نسائه بمدين من شعير وعلى صفية
 بتمرو ومن واقط وقال لعبد الرحمن ابن عوف وقد تزوج اوله
 ولوبنة رواها البخاري والامري في الاخير للذهب فيا ساعلى
 الاضحية وسائر الوكاظم وقلها للتكرار شاة ولغيره ما قدر عليه
 والمراد قل الكال شاة لقول التنبية وبأي شاة او لغيره الطعام
 جاز والاجابة لعرس بغير العين مع ضم الراد واسكانها والمراد
 الاجابة لولية الدخول فمرض عمن ولغيره سنة لغير العيني
 اذا دعى احدكم الى الولية فليأقها وخبير مسلم شر الطعام طعاما
 الولية يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة
 فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لا فها العهد
 عندهم وحمل خبر أبي داود اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا
 كانا وغيره على النكاح في وليمة غير العرس واخذ جماعة بظاهره
 وذكر حكم وليمة غير العرس من ذيار في وانما يجب الاجابة او شاة

بلوط

بشرط منها اسلام مدعى ومدعى فتنفى طلب الاجابة مع الكافر
 لاستثناء المودة معه نعم تنس لمسلم دعاه دعى لكن سنها له دون
 سنها له في دعوة مسلم ونحوه للدعوة بان لا يتخير بها اغنياء ولا
 غيرهم بل يعمر عند عكته عشيرة او جيرانه او اهل حرقة وان
 كانا كلهم اغنياء لغير شر الطعام فالشرط ان لا يظهر منه قصد
 التخصيص وان يدعى معينا بنفسه او نائبه بخلاف ما لو قال يحض
 من شاء او نحوه فان يدعوه لعرس في اليوم الاول فلي اولى
 ثلثة ايام فاكثر لم يجب الاجابة الا في الاول وتبين لها ان
 للعرس وغيره في الثاني لكن دون سنها في اليوم في غير العرس
 فتركتها فيما بعده وفي ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم
 قال الولية في اليوم الاول ومن في الثاني معروف وفي الثالث ربا
 وسبعة وان لا يدعوه لغيره خوف منه قطع في حاجه فان دعاه
 لغيره من ذلك لم يلزمه الاجابة وان لا يدعوه كان لا يدعوه
 اخر فان دعاه اخر قدم الا سبقه الاقرب رحما ثم دارا ثم بقر
 وان لا يكون نفوس يتأذى به او يقطع بها لئلا يادى
 فان كانا فترش من ذلك انتفى عنه طلب الاجابة لما فيه من
 الشاذي او العضاضة ولا فترشك ولو عند المدعى فقط
 لغيره محرمه لكونها حراما او الولية للرجال او كونهما مفسق
 او نحو ذلك وصور حيوان مرفوعة كان كانت على استق
 او حمار او ثياب ملبوسة او وسادة منصوبة هذا ان لم يزل
 الى المنكرية الى بالمدعى والاوجب او سنها اجابته اجابة للكره
 واستلثة المنكر وحرج بما ذكر صور حيوان مبطوطة كان كانت
 على بساط بلاس ومخاضا يتكأ عليها او مرفوعة لكن قطع راسها
 وصور شجر وشجر ومقر فلا يمنع طلب الاجابة فان ما يلا من
 ويظهر مهاد مبتذل وغيره لا يشبه حيوانا فيه روح بخلاف
 صور الحيوان المرفوعة فانها تشبه الاجسام وعلى ما سها ذكر

٦١
 الشرط الاول والثالث وسن الاجابة في اليوم الثاني من
 زيادتي وتغيري بعموم ويجوز ان يكون من تغيره بان لا
 يغير الا غنياء ويجوز من غير بان لا يغير مع التميز
 له بما جعله او لم يمتنع ما بعده اذ لا يتصور
 الحكم فيه اذ مثله ان لا يكون المدعى قاضيا ولا معذورا
 بما رخص في ترك الجماعة او نحو ذلك كما يكون الداعي
 اكثر ماله حراما وحرمه قصور حيوان ولو على
 ارض قال المتولي ولو بلا راس لغير استئذان الناس عن ابا
 يوم الفقه الذي يصرحون هذه الصور ويستثنى لعب
 البناء كما عاتقه كانت تلعب بها عند صلى الله عليه وسلم
 رواه مسلم وحكته تدريسهم امر التريبة في كسقط
 اجابة بصوم لغير مسلم اذا دعي احدكم الى طعام فليجب
 فان كان مفطرا فليطعمه وان كان صائما فليصل اي فليص
 بدليل رواية فليص بالبركة واذا دعي وهو صائم فلا
 يكره ان يقول اني صائم فان شق على ادع صوم فليصل
 من المدعو فالفطر افضل من اتمام الصوم والا فالاعام
 افضل اما صوم الغرض فلا يجوز الخروج منه ولو لم
 كذا مطلقا ويسمى للفطر الكحل وقبل يجب وصحة
 النوى في شرح مسلم واصله لقمة ولضعف اكل
 مما قدم له بلا لفظ من مضيقه اكتفاء بالمرتبة العرفية
 كما في الشرب من السقايات في الطرق الا ان ينظر الداعي على

٦٢
 فلا يأكل حتى يحضر او ياذن المضيف لفظا وهذا من
 زيادتي وخرج بالاكل ما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما
 قدم له ولا يتصرف فيما قدم له بغير اكله الا انه اذا
 فيه عرفا فان يطعمه منه سائلا ولا هرة وله ان يلق
 منه غيره من الاضياف الا ان يقاضى المضيف طعاما
 مما فليس لمن حضر يبيع ان يطعمه منه غيره ولما اخذ
ما يعلم رضاه به كما انك قال الغزالي واذا علم
 رضاه ينبغي له مراعاة البصيرة مع الرفقة فلا يأخذ
 الا ما يخصه او يرضون به عن طريق الا عن حياء
 واما التطفل وهو حضور الدعوة بغير اذن فحرام
 الا ان يعلم رضا رب الطعام لصداقة او مودة او
 صرح جماعة منهم بما وردى بقصر الزيادة على
 الشيع ولا يخفى قال ابراهيم السلام وانما حرمت
 الاكف مؤذية للعلاج وحل تزوج من كل فائز
 ودرهم ولو زوجه من غير في املالك على المرأة
 للزكاح وفي احتساب وفي سائر الزكاه على ما
 يظهر في العرف وذكر الزمان من زيادتي وحل
 التقاطه لذلك ومن حكمهما اي تترك ذلك والتقاط
اخرى لان الثاني يشبه النبي والاول يشبه الاما
يشبهها نعم ان عرف ان الثاني بعضهم على بعض وله
 يلقى الالتقاط في مروة الملقط لم يكن التارك اولى
 وذكره لولية اقر له من الثاني زيادتي ويكره
 اخذ الثاني من الجوارس او غيره فان اخذه منه
 او التقطه او بسط حجر له فوقع فيه ملكه وان
 لم يسط حجر له لم يملكه لانه لم يوجبه منه قصد
 تلك وكما فعل نعمه او ليه من غيره ولو اخذ

غيره لم يملكه ولو سقط من حجر قبل ان يقصد اخذه
او قام فقط بطل اختصاصه به ولو نفضه من
كما لو وقع على الارض كتاب القسم بفتح القاف
والشون وهو الخروج عن الطاعة بحسب خبر
و لو كان اما وقد دخل لى امان غير زوجات فيه وان
كن مستور لكان تعالى فاما خفي ان لا تعدلوا حق
او ما ملكك ايمانك اشهد للشهادة لا يجب العدل الذي
هو غاية القسم في ملكا لغيره فلا يجب القسم فيه
لكن ليس في لا يحل بعض الامار على بعض هذا
بان عند بعضهم بقرعة او غيرهما وسيا في قوله
لذلك فيلزمه قسمه في منتهى ولو قام
بعض عذر لم يجرى وحسبى ودعا وقرن واخرام
لان المقصود الا نفي الوطء وذلك بان يسبب
عند من يقع منه نسيان لا يجب الدنوية
بينهم في التمتع بوطء وغيره لكنها تسر واستثنى
من استحقاق الرخصة القسم حالو سافر بشاشه
فتخلفت واحدة لم يرض فلا قسم لها وان استحققت
الفقة صحى به الماورى كما ان قام من نسو
وان لم يحصل به اثم كجئنة في خرجت عت
طاعة زوجها كما خرجت من مسكنه بغير اذنه
او لم تفتح له الباب لتدخل او لم تكنه من فنها
لاستحقاق قسمها كما لا يستحق نفقة وان اعدت
للمطاعة لا يستحق قضاء والذى عليه القسم كل زوج
عاقل او سكران ولو مراهما او سفيرا فان خاسر
المراهق

المراهق فالاثم على ابيه وفي الماشرة المعتزة والصغيرة التي لا تطوق
الوطء وله اعراض عنها بان لا يسبب عندها لان المسبب
فله من كنهه ومن ان لا يعطى بان يسبب عندها ويخصها
كما حدة ليس حته غير هافله الاعراض عنها ويسر ان لا يعطى لها وارثا
در جافا ان لا يخلها كل اربع ايام ليلة اعتبارا من اربع زوجا
والنصرح بالنسب في الواحدة من زواني والاولى له ان يدعو
عليه من اقتداء به صلى الله عليه وسلم وصوفا لمن عن الخروج فعلم
اذ له ان يدعوه من مسكنه ان افر من مسكنه وليس له ان يدعوه من
مسكن احدها من الارض من كونه بعد في هذه لما فيه من الشقة
عليه من وتفضليها عليه ومن الجمع بين ضربات مسكن واحد غير
رضا من ولا ان يجمعها لان جمع من فيه مع بنا عندهم فلو كثر
الخامسة وتتوثنى العشرة فان رضيت به جان كفى بكن وطء احدها
بجسرة البقية لانه بعيد عن المرأة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو
كان في دائرة حجر او سفلى وعلو حيا استكاف من غير رضاه ان
تثيرت المرافقة ولا وقت المسكن بينه وان يدعو بعضا مسكنه
ويخصى بعض اخر لما فيه من التخصيص الموجب الاجابة اى رضاه
او بقرعة وهما من زواني او عرس كمن يسكن من بعض النساء
دون الاخرى كان توبة شابة والاخرى عجي لافله ذلك الشقة
عليه في مضيه البعده وخوفه على الشابة ويلزم من هذا الاجابة
فان اذبت بطل حقا والاصل في القسم لمن عله فها هو الليل لانه في
السكون في النهار قبله او بعد وهو اول تتبع لانه وقت
المعاش قال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم الليل لتسكنوا فيه والنهار
مبصر وقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشاق الراسل
في القسم لمن عمله ليلا كحارس النهار لانه وقت مسكنه في
الليل تبع له لانه وقت معاشه مسافر وقت نومه لا لا كان
او نهارا لانه وقت خلقه وهذا من زواني وله اى للخروج

و لو كان مسكنا
او مسكنا
او مسكنا

يدخل في اصل الواحدة على زوجة اخرى الصورية لا غيرها كمنها
 الخوف ولو طال الغزالي او احتيا لا فيجوز دخوله ليتبين الحال
 لعن ذوق له دخول في غيره اي غير الاصل وهو التبع الحاجة ولو
 لعن ضرورة كوضع او اخذ متاع وسلم نفقة له لم يتبع غيره وقد
 فيه اي في دخوله في غير الاصل اما بوطء فحرم لغو الحاجة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا هدي من كل امرأة من غير
 مسي اي وطء رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده لا يطرل
 حيث دخل مكنته فان اطاقه قضى كما في الهذب وغيره وقضية
 كلام الاصل كما في الروضة واصلمها خلافة فيما اذا دخل في غير الاصل
 وقد جعل الاول علما اذا طالع في الحاجة والثاني على خلافة
 فيما فان لم يطرل مكنته فلا قضاء وان وقع وطء لم يقضه وان
 طالع الملك لتعلقه بالنشاط كدخوله فلا سبب اي بعد ما فانه
 يتحقق ان طالع مكنته وبعضه بذلك وهذا نظر من زياد في ولا يجب
 تنبيه من اقامة في غير اصل لتجنبه للاصل وتبعي بالاصل
 وغيره اعم من تعبير بالليل والنهار في اقل نوب قسم وافضل
 لمن علمه فطال ليلة فلا يجوز ببعضها ولا بها وبعضه اخر
 لما في التبعين من تنبيه في العيش واما ان فضله ليلة فلقرب
 العبد به من كلين ولا يحاظر فلا في غير رضاهن لما في الزيادة
 عليها من طول العهد يعني في ايقاع وجوبه باعند عدم اذنهن للام
 بواحدة فنهى فاذا اخرجت الفرقة الواحدة فنهى بدأها وبعد
 تمام فنهى بيقع بين الباقيات ثم بين الاخيرتين فاذا تمت
 النوب لشيء الترتيب فلا يحتاج الى اعادة الفرقة ولو بدأها
 بلا فرقة فقد ظلم ويقع بين الثلاث فاذا تمت افرق لا يستأ
 و ليس بينهما وجوب في قدر فنهى حتى بين المسكنة والزمينة
 لكن حرة مثلا غيرهما من فيها ذوقا كرواه الدارقطني عن علي
 في الامة ولا يعرف له مخالف ويقاس بها المصلحة فالضرورة

وذكر بعضهم المعتمد من هذا المسئلة فقال
 للزوج ان يدخل في غيره من غير الحاجة ولو
 في الاصل مع هذا كذا ان طالع او طالع فافق
 وان كان في تابع الحاجة وهذا طالع الملك
 قضى الذي لم يطرل وطء فافق طالع الملك
 وان يكون دخل في غيره من غير الحاجة
 وهو انه لا يقتضي

للتان ولغيرها ليلة ولا يجوز لها الرجوع او ثلاث
 ولغيرها اللتان او ليلة ونصف وانما تتحق غير الحرة
 القسم اذا استحققت النفقة بان كانت مسلمة للزوج
 ليلة ونظرا للحرة وتعييرى بعينها اعم من تعبير
 بالامة وتجب ذلك بكل بمعناها المتقدم في استئذانها
 مسيح في تجد بدة فقب ثلاث وكأ وبلا قضاء للمرا
 فيها للحرة ارجان في صحبه سبع اليك وثلاث الشب
 وفي الصحبي عن ابن من السنة اذا تزوج البكر
 الشب اقام عندها سبعا ثم ولذا تزوج الشب
 على البكر اقام عندها فلا تافر قسم والعهد المذكور
 واجب على الزوج لتزول الحفة بينهما ولها سوى
 بين الحرة وغيرها ان ما يتعلق بالبيع لا يتحلل بالرقا
 والحرة كدة العنة والابلاء وزيد للبكر كرات
 حياء ها كزوق في كاد من زياد في واعتبر كرات
 الحفة لا تزول بالمفارقة ومن تحبب الشب بين ثلاث
 بلا قضاء للاخريات وسبع بدة اي بقضاء لمن سما
 فعلى الله عليه وسلم بامر مسلمة رضي الله عنها
 حيث قال لها ان شئت سبعت عندك وسبعت
 عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت اي بالضم
 الاول بلا قضاء والاقال وثلثت عندهن كما قال
 وسبعت عنده هي رواه مالك وكذا مسلم بعناه
 وكما قسم على سافرت لاسعه بلا اذن منه
 ولو لغرضه او به اي باذنه لا لغرضه هو اعم

انما يتحقق بكون واحدة سبعا من كل واحد منهن
 عند من واحد بغير سبعا من كل واحد منهن
 وفيه من اقول ان ما بيننا ان يكون السبع من غير سبعا من كل واحد منهن
 الشب بالفتنة وقال في حديثه ان السبع من غير سبعا من كل واحد منهن
 قال في فتاها يستحب عند احد الزوجين ان يكون السبع من غير سبعا من كل واحد منهن
 لما عند الله وثلثت عندك ودرت اي بالضم
 البنية عند الله وثلثت عندك ودرت اي بالضم
 وتماهين اربعة وثلاثين ليلة فيحصل السبع مائة ركعة
 من افشنى عشر وهي اقل ما يحصل في السبع مائة ركعة
 السبع في اربعة وثلاثين ام يجوز في اربعة عشر مائة ركعة
 بلغ اربعة وثلاثين ام يجوز في اربعة عشر مائة ركعة

ما ذكره في وعده وتجارة بخلاف سفرها معه ولو بلا
 اذن ان لم يتيها او لا معه لكن ياذنه لغرضه فيض
 لها ما فاتها ومن سافر لمقلده لا يعصب بعضها
 ولو بقرعة ولا يخلقهن حذرا من الاضرار بل
 ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق الباقي فان
 سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للخطافات وقضى
 ولا يخلقهن من زيادتي او سافروا لسفر قصير
 بعينها اي لعين مثله سفر امباحا حل له في ذلك
 اي ان يعصب بعضها وان يخلقها لكذا بقرعة في
 الاولى بقرعة في الاولى للاتباع رواه الشيخان
 وقضى ملك الإقامة بغيره بغيره ان ساكن
 فيها مقيم بقرعة بخلاف ما اذا لم يسكنها وهو
 ظاهر بخلاف سفره ذهابا وايابا بل لا ينقل الله
 حيث الله عليه وسلم قضى بعد عودته فصار سقوط
 القضاء من رخص السفر ولا من المصحة بقرعة وان
 فازت بصحبته فقد تعينت بالسفر ومثاقفة في
 خرج بزيادتي مباحا غيره فلا يحل له ان يسافر بقرعة
 منهن فيه مطلقا فان سافر بها من ماله القضاء للخطافات
 والمال بالاقامة ما من في باب القصر فتحصل عند
 وصوله مقصده بنتها عنه او قبله بشرط ان اقام
 في مقصده او غيره بلا نية وزاد على مدة المسافر
 قضى

قضى الزائد ومن وهبت حقها من القسم لم يأتى ظلم الزوج رد بان
 لا يرضى بذلك لان التمتع بها حقه فلا يلزمه تركه فان رضى به
 وهبته لمعينة منهن بات عندها وان لم يرض بها ذلك ليليتها
 كل ليلة في وقتها متصلتين كانتا او منفصلتين كما فعل على الله
 عليه وسلم لما وهبت سورة في بيتها العائشة كما في الصحيحين
 فلا يؤولي المنفصلتين للثلاث يتأخر حق التي بينهما ولان الواهبة
 قد ترجع بين اللتين والوكلاء مفيقت حق الرجوع عليها لكن قبله
 ابن الرفعة اخذ من التعليل بما اذا تأخرت ليلة الواهبة فاست
 فقد است وامر تأخيرها جاز قال ابن القتيبي وكذا لو تأخرت
 فآخذ ليلة الموهوبة اليها برضاها متمسكا بهذا التعليل وهذه اللمبة
 ليست على قاعد الحركات ولهذا لا يشترط رضا الموهوب لها بل يفي
 رضا الزوج لان الحق مشترك بينه وبين الواهبة او وهبته تمت
 او اسقطته وانما نية من زيادتي سوى بين البقيات فيه ولا
 يخصه به بعضهن فتجعل الواهبة كالمعدومة او وهبته له
 فله خصصه لواحده بنو الواهبة ولا يجوز الواهبة ان تأخذ
 بحقها عرضا فان اخذته لم يها رده واستحققت القضاء والواجبة
 الرجوع من شأته وما فان قبل علم الزوج به لا يقضى
فصل في حكم الشقاق بالعقد بين الزوجين
 وهو اما من احدهما او منهما فلو ظهر لها من الشقاق ان كان
 تجب عليه بكلام حش بعد ان كان يلين او فعلا كان يجبرها اعراضا
 وعيبا بعد لطف وطلاقة وجه وعظما لها بلا مهر وشرط
 فلعلمها بتدبيره او يتوب عا وقع منها بغير عندها والوعظ
 كان يقضى لائق الله في الحق الواجب عليك واحذر من العقوبة
 وبين لها ان الشقاق يسقط النفقة والقسم او علمت بنيتها
 وعظما وهجرها في مضجع وضربها وان لم يترك
 الشقاق ان اقر الضرب قال الله تعالى واللاتا تخافون

شئورهن فخطورهن واهجرهن في المضاجع واضربوهن والخزف
فيه بمن العلم كما في قوله تعالى من خاف من واهجرها او اغا وتقيده
الضرب بالافادة من زيادة فلا يضرب اذ لم يقدح في الاضرب
ضربا مبرحا ولا وجهها ومها لك ومع ذلك فالاولى العفو وخرج
بالمضجع الجهر في الكلام فلا يجوز فراق ثلاثة ايام ويجوز فيها
للغير الصحيح كالحمل ان يغير احاه فراق ثلاث لكن هذا كما قال
جميع محسول على ما اذا قصد فغير مبرحها الحفظ نفسه فان قصد
به ردها عن المعصية واصلاح دينها فلا تحريم ولعل هذا ما ردها
النشور حينئذ عند برئها والجهر في الكلام له جاز مطلقا ومنه
يجوز على الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبه وفيه العيانة
عن كلامهم ولو ضربها وادعى انه بسبب نشورها وادعت عدمه
فعليه احتمال ان في المطلب قال والذي يقوى في ظني ان قوله ان
الشرع جعله وليا في ذلك فهو منعيها حقها كقوله نفقة الزوجة
قاسم وفاء كاشا المتنعين من اداء الحقوق او اذا هاتيم او كذا
بلا سبب فها عن ذلك واعماله بعزله لان اسارة الخلق تكثر
بين الزوجين والتعنيز عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر
او لا على المنى لعل الحال يلبس بينهما فتراف عادا ليه عن
بما يراه ان طلبته او ادعى كل منهما تعدى صاحبه عليه مع
القاضي الظالم منهما بخبر ثقة خير بها من عوده الى ظلمه فان
لم يمتنع حال بينهما الى ان يرجعه عن حالها فان امتنع
شقا في بينهما بان راما على الشاب والتضارب بعث القاضي
وجوب الكل منهما حكما برضاها ومن كونها مست
اهلها لم ينظر في امرها بعد اختلاف حكمه به وحكمها
بها ومعروفة ما عند ههما في ذلك ويصلها بينهما او يفرق
ان عمل لاصلاح على ما يافى لاية وان خفت شقا في بينهما
فان اختلف راي الحكيم بعث القاضي اخري ليختصها على شئ

والنصر

والنصر بكونها من اهل الزوجين من زيادة واعتبر رضاها
كان الحكمين وكلاهما كالتكليف وكلاهما لهما الاحكام من جهة
الحاكم لان الحال قد يرد الى الفراق والبضع حق الزوج والمال الحق
الزوجة وهما ريشان فلا يولى عليهما في حقهما فيكون حكمهما
بطلاق او خلع وقول حكمهما بمثل العوض وقول الطلاق
به ويفرقان بينهما ان وياه صوابا فان لم ير ضيا ببعثهما ولم
يتفقا على شئ ادب الحاكم الظالم واستوفى المظالم حقه وكما
يكفي حكم واحد ويشترط فيها اسلام وحرة وعدا له واعتناء
الى المقصورين بعثها له واذا اشترط فيها ذلك مع انهما وكلاهما
لعلقن وكالتما ينظر الحاكم كما في امته ويسن قولها ذكرين
كتاب الخلع بغير الخاء من الخلع بغير الخاء وهو
الفرع لان كلام الزوجين لباس الاخر قال الله تعالى من لباس
لكم وانتم لباس لهن فكانت عفاقة الآخر تنزع لباسه والاصل
فيه قبل الاجماع اية فان ظن لهما عن شئ منه نفسا والامر به في
خير المتجاري في امرأة ثابت بن قيس ببق له اقبل الخديعة وطلبها
تطبيقه هو فرقة ولو بلفظ مفاداة يهودي مقصود راجع لجهة
زوج هذا العبد من زيادة فيشغل ذلك جميع العوض للزوج
ولسيد ومالها لعت بما ثبت لها عليه من قود او غيره فهو
احمر من قود الروضة كالحلها باخذ الزوج وامر كان خمسة
ملقة لعرض ويضع وعوض وصيغة وزوج وشروطه
صحة طلقة فيصم من عبد ومحجق عليه بسقة ولو بلا
اذنا ومن سكران كامن صبي ومكره كاسيائي ويلقح

والنصر

عوض مالك امرها من سيد وولي اولها ما ذك له ليس بالذافع منه
 نعمان ميت احدها الطلاق بالذفع له كان قال ان دفعت لي لدا
 لم تطلق الا بالذفع اليه وتبرأه وخرج مما للوا امرهما المالك
 فبذفع العوض له ولو بلا اذن لانه مستقل ومنه المبيع للها
 اذا خالغ في ذوقه في شرط في الملتزم قابلا كان او لم يكن فهو
 اعمر من تعبيره بالقابل اطلاقا تصرف مالي بان يكون غير
 محصور عليه لان التصرف المالي هو المقصود من الخلع فلو اختلفت
 امته ولو مكاتبه بلا اذن استبد لها بعين من مال او غيره ليد
 او غيره فهو اعمر من قوله عين ماله بانته بغير مثل في ذمتها
 لفساد العوض بانته والاذن فيه او بدلين في ذمتها فيه اي بالذبي
 تبني ثم ما ثبت في ذمتها انما يطالب به بعد العتق واليسار
 اختلفت باذنه فان اطلقته اي الاذن وجب مهر المثل في ذمتها
 كتبها مما في يد هامن مال بخارة ثا ذمتها وان قدر لها
 دينا في ذمتها كد يثار تعلق المقدر بذلك اي بما ذكر من
 كتبها ونحو فان لم يكن لها فيما ذكر كسب ولا نحو ثبت
 المال في ذمتها ونحو من زيادة او عين عينه اي من ماله
 بعدت العوض فلو زاد متعلق ما قدره او عينه او على مهر المثل
 في صورة الاطلاق طوبى لبيت بالزائد بعد العتق واليسار
 او اختلفت محجور في نفسه طلقت رجعيها ولغا ذكر المال
 وان اذن الولي فيه لانه ليس من اهل التزامة وليس لوليها
 صرف ما لها الى مثل ذلك وظاهر ان ذل لا يبعد الدخول ولا
 فيقع باثنا بلا مال وصرح به التوى في نكته ولولا العواقل
 تقبل لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر وصرح به الاصل الا

ان ينفو به ولم يظهر التماس قبلها فيقع رجعيها كاسياق و
 التقيد بالجرم من زيادة او اختلفت مريضة مريض موت صح كان
 لها التصرف في مالها وحسب من الشئ ذلك زائد على مهرها بخلاف
 مهر المثل او اقل منه فمن راس المال لان التبرع انما هو بالزائد في شرط
 في الوضع ملك زوج له فيصح الخلع في رجعية لانها كان زوجة
 في كثير من الاحكام كما في بائنا اذ لا فائدة فيه والخلع بعد الوطء او ما
 في معناه في ردة او اسلام احد الزوجين او اثنين او نحوهما موقوف
 و شرط في العوض صحة اطلاقه فلو خالغها بفاسد يقصد
 بجهول او محرم ميسة ومؤجل بجهول بائنا لوقوعه بعوض
 بجهول لانه المراء عند فساد العوض كما في فساد الصلاة او بقا
 رجعي لان مثل ذلك لا يقصد بحال فكانه لم يطع في شيء بخلاف
 الميسة لانها قد تقصد للضرورة والجهل و تعبيره بفاسد اعمر
 من تعبيره بجهول ومحرم ووقو لا يقصد مع حق او لا الى اخره
 زيادة ولو خالغ بجهول لفسد وجوب مهر المثل او
 بصح صح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما
 بقا بله من مهر المثل ولو خالغ بما في نكته ولم يكن فيه شيء بائنا
 بمهر المثل وانما تطلق في الخلع بجهول اذ لا مريضة او على بائنا
 و امكن مع الجهول فلو قال ان امرأتى من ذمتك فانت طالعة فامرأت
 منه وهو بجهول لم تطلق لعدم وجود العفة واستثنى من ق
 مهر المثل بالخلع بجهول الكفاية اذا وقع الاسلام بعد فسخه كما
 في الله وصرح به باؤي جميع خالغها خالعه مع الرجعي بذلك
 فوقع رجعيها ونحوها اي للزوجي فكل في الخلع فلو قل الزوج
 لو كيلة ما لا تفقهي عنه او خالغ بعين الجنس لم تطلق للمخالفة
 كما في البيع بخلاف ما لو اقصى او زاد عليه ولو من غير جنسه كانه

انما يقصد

انما يقصد

اقبالا دون فيه وزاد في الثانية خبرا واطلق التوكيل فنفق الزوج
عن مهر مثل يات به اي بمهر المثل كالو خالع بفساد وفارقت ما قبلها
بصرح من الفلز الزوج في ذلك دون هذه هذا ما نفي عليه الشافعي و
صححه في اصل الروضة وتصحيح التنيه ونقله الراعي عن العزاقين
والرويان وفي المهمات ان النفي عليه والذي صححه الماحل و
قال الراعي كانه اقوى بقبحها انما لا يطلق كما في البيع بدون شي
المثل اما الخالع بمهر المثل او اكثر فيصح لانه ان يقتضى مطلق
الخلع لها وزاد في الثانية خبرا كما يحل اطلاق التوكيل في البيع على
شيء المثل او قدرت اي الزوجة لو كيلها ما لا فزاد عليه و
اضاف الخلع لها بان قال من المالكين كالتبانيات بمهر مثل عليها
لفساد المسمى او اضافه اليها بان قال من مالى الزمة مسماة كانه خلع
اجبى او اطلق الخلع اي لم يفقه لها ولا له فكذلك يلزمه مسما
لان حرف اللفظ المطلق اليه ممكن فكانه امتداهما سمته وزيادة
من عده او اذا عزم ورجع عليها بما سمته هذا ما في الروضة كما صلاها
فقول الاصل فليها ما سمته وعليه الزيادة نظريته الى استقلاله
الغضاة اما اذا اقتصر على ما قدرته او نقص عنه فينفذ به وان
اطلقت التوكيل لم يزد التوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكذلك زاد
على المقدور وصح من كل من الزوجين فوكيل كافر ولو خلع مسلمة
كالمسلم ولحقه خلعها في العدة من اسلمت تحتها ثم اسلم فيها وامرأة
لا استقلالها بالاختلاف ولا لها تطلق نفسها بقول له اطلق
نفسك وذلك اما عليك المطلقة او توكيل به فان كان فوكيل فذلك
او عليك من جاز تملكه الشيء جاز توكيله به وعهد وان لم
يأذن السيد كالو خلع لنفسه وتعييرى بصرح الى آخره مما
عبر به في صرح من زوج فوكيل صحيح عليه بنفسه وان لم ياذن
الولى اذ لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدا بخلاف وكيل
الزوجة فلا يصح ان يكون سفيها وان اذن له الولى الا اذا

اضاف

اضاف المال اليها فتبين ويلزمها اذ لا ضرر عليه في ذلك فان اطلق
وقوع الطلاق رجعا كما خلع السفيهه واذا وكلت عبدا فافترقا
مال اليها من المطالبة به وان اطلق ولم ياذن السيد له في الوكالة
طول له بالمال بعد العدة واذا عزمه رجوع عليها به ان قصد الرجوع و
ان اذن له فيها فعلق المال بكسبه وعفوه فاذا عزم من ذلك رجوع به
عليها في كل حال اي المحجور عليه بسبقه الزوج بقبول بعض لعوض
لعدم اهليته لذلك فان وكله وقبض في التقة ان الملتزم يبرأ
والموكل مضى لماله واقره الشيطان وحمله البس على عوي معين
او غير معين وعلق الطلاق بدفعه فان كان في الذمة لم يبرأ
القبول لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبول صحيح فاذا قلنا كان على
الملتزم وبيع حق الزوج في ذمته ولى وكل اي الزوجان واحدا
فوا لا طلاق مع احد الزوجين او وكيله فقط اي دون الطرفين الاخر
فلا ينفذ الطرفان كما في البيع وغيره في شرط في الصيغة كما مر فيها
في البيع على ما يافق لكن لا يصح هنا تعلق كلام بصير وتقديم العرف
بينهما ثم تخلوا الكثير منهن يطلب منه الجواب لا شعاعه بالامر
وصريح خلع وكذا يتبع صحيح طلاقا وكذا يتبع وسببا في
بانه وهذا امر مما عبر به وحنها اي من كفايته فسبح وبيع كان
يقول ضمنت لك اهلك باللف او بعثتك نفسك باللف فقتل فيحتاج
في وقعه الى النية ومن صرح به مشتق مقاداة لورود القرآن به
قال تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به ومشتق خلع لشيء
عرفوا استعمالا للطلاق مع ورود معناه في القرآن فلو جري احد هما
بلا ذكر عوي معها بتدريته بقول بنية القامس فيقول كان
قال خالعك او فاديتك او افتديتك ونفى القامس فيقول خالعك
فمهر مثل يجب لا طلاق العرف بغيره في ذلك بعض من رجوع عند الاطلاق



الدمهر المثل لانه كالمخاض كيجوز ان يجرى مع ايجين طلقته حيانا
كما لو كان معه والعوض فاسد كما مر ولو في العوض فقال لها خالعتك
بلا عوض وقهر رجعي وان قبلت ونفى التماس رجوعها وكذا لو اطلق
فقال لها خالعتك ولم ينفي التماس قبولها وان قبلت وظاهر ان قول ذلك
اذا نكح الطلاق فهو جرح احد بعينه ذكر مال اذا اطلقت ونفى التماس
قبولها وان بدأ الزوج بصيغة معاوضتك كطلقك باللف معاوضة
لاخذ عوضا في مقابلة ما يخرج عن ملكه يستوجب تعقيب لتوقف
وقوع الطلاق فيه على القبول فله رجوع قبل قبولها نظر الجهة العاقبة
ولو اختلف ايجار قبول كطلقتك فقبلت باللف او عكسه
كطلقتك باللفين فقبلت باللف او طلقتك ثلاثا باللف فقبلت واحدة
بتلكه اى الالف قلعه كما في البيع او قبلت في الاخيرة واحدة
بالف فثلاث به اى بالف تقع لان الزوج يستقر بالطلاق والزوجة
انما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره او بدأ بصيغة
تعليق في اثبات كفى او متى ما اولى وقت اعطينى كذا فانت
فتعلق لاقتضاء الصيغة له فلا رجوع له قبل الاعطاء
كما تعلل الخالي عن العوض ولا يشترط فيه قبول لفظ الاثبات
صيغة لاقتضيه وكذا لا يشترط اعطاء فور لذلك كما في
نحو ان اذا ما يقتضى الفور في الاثبات مع عوض اما في ذلك
نحو ان اذا اعطينى القافان طالق فيشرط الفور لانه مقتضى
اللفظ مع العوض وانما ترك هذا الاقتضاء في نحو من احرازه
في جعله التأخير فلهذا من يمكن فيه الاعطاء ولم تعط لم
تطلق وقيد المتولى الفور بالحرمة فلا تشترط في الامة لانه
لا يد لها ولا ملك وقد بسط الكلام على ذلك في شرح الرعي
وقضية التعليل لما في المعضة والمكاثبة بالحرمة وهو
ظاهر ونحو من زياد في او بدأت اى الزوجة بطلب طلاق

كطلقته

كطلقته بكذا او ان طلقته فلك على كذا فاجابها الزوج معاوضة
من جانبها للملك البضع ببعوض بنوب جعله لان مقابل ما بذله
وهو الطلاق يستقل الزوج كالعامل في المعاملة فلها رجوع قبله
اى قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات والمعاملات ولو طلبت
ثلاثا عليها باللف فوجد اى فطلق طلاقا واحدة بسوله
اقال بثلاثة وهو ما اقتصر عليه الاصل او سكته عنه فثلاثه
ليتم تعقيب الشوب المعاملة فانه لو قال فيها رد عيدي الثلاثه
ولك الف وزواحدة اسحق ثلاث الالف اما اذا كان لا عليك الثلاثه
نسبا في ومراجع في خلع ان شرط رجعة لانها تختلف مقصوده
فلو قال طلقك بد دينار على ان عليك الرجعة فرجعي كما مال
لان شرطى المال والرجعة يتنافيان فيها وقطان ويحق جرد
الطلاق وقضيته نبوت الرجعة بخلاف ما لو قال لها بد دينار على
انه من شأوري وله الرجعة فانه لا رجعة ويقع باتناهم المثل
لرطاه بسقوط طرها هنا ومن سقطت لا تعود وكذا قالت له طلقني
بكذا فارتد او احدها فاجابها الزوج نظر ان كان الارتداد
قبلا وطه او بعده واحصر المرتد طه رده حتى انقضت عدته
بان اسلم المرتد وكما مال ولا طلاق لا ينقطع النكاح بالردة ولا
من حين الطلاق وعليه التبعين بالفاء اعتبار التعقيب فلو ردت
الردة او الجواب اختلت الصيغة واجاب قبل الردة او معها طلقته
وجوب المال وذكر ارتدادها معا وارتداد الزوج وحده من زيادة
فصل في الالفاظ الملزمة للعوض لو قال طلقتك بكذا كالف
او على ان عليك كذا فقبلت بانته به لدخول باء العوض عليه
في الاول وعلى في الثاني للشرط فجعل كونه عليها شرطا وقول
فقبلت يعيد تعقيب القبول بخلاف حق له فاذا قبلت بانته

كما ينبغي به في قوله طلقك وعليك او في عليك كذا وسبق طلبها
 لطلاق به لموافقا عليه ولا به لموافقا على طلبك كان كذلك
 فالزائد ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا
 الجواب وقيل رجعا والقول في له فيه بيمينه قال الإمام او ليس
طلبها لذلك به وقال امرت به الا لزم وصدفته وقيل
 ويكون المعنى وعليك كذا عوضا فان لم يقصد به وقبلت
 حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك ولا مال وان لم تقبل لم يقع
 شيء ان صدفته والا وقع رجعا ولا تخلف وقتي وقيل من زيادة
 وكصدقتها له تكذيبها له مع حلفه بحيث الرد وان لم يقبله اي في
 الالتزام فمن حلف ام لا ولا مال لانه يدكر عوضا ولا شرط بل
 حلة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر فيها الطلاق وتلحق في نفسها
 وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقين وعليك او لك على الف فانها ينبغي
 بالالف والفرق ان الزوجة تعلقت بها التزام لما في فعل اللفظ منها
 على الالتزام والزوج بمنزلة بالطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة
 حمل اللفظ منه على ما يشترط به وفي تقييد المتولى ما هنا ما اذا لم يقع
عرفا استعمل ذلك في الالتزام كلام ذكرته في شرح الرضوي او قال ان
او متى ضمن الى الف فانه طالع ضمنه اي الالف او كذا ولو يترادف
 في معنى بانه بالف وتقدم الفرق بين ان وصية ولا يكون قبلت ولا مستت
 ولا ضمنا اقل ما ذكره لان المعنى عليه الضمان بقدره ولم يوجد
 واما ضمان الكثر فوجد منه ضمان الاقارب زيادة بخلاف ما صرف
 طلقك باللف فزادت فانه لغو كذا في صيغة معاوضة بشرط
 فيها توافق الايجاب والقبول ثم الزائد ليقضيها به واذا قبضت
 ونس امانة عند كطلي نفسك ان ضمنك الى الف فطلقت وضمنت
 فانها بتين بالف سوا اقدمت الطلاق على الضمان ام اخرته عنه
 بخلاف ما لو اقترنت على احدهما فلا يبينه ولا مال لا انتفاء
 الموافقة وليس المراد بالضمان هذا الضمان المحتاج الى اصيله ذلك

عقد

عقد مستقام ذكر في بابه وكذا الالتزام المبني لان ذلك لا يقع الا
 بالنذر بل المراد التزام بقول على سبيل العرض فذلك لزم كانه في ضمن
 عقد او علق باعطاء مال في ضعته بين يديه بنية الدفع من جهة
 المعلن وتكون قبضه وان امتنع منه بانته كان تلبسها اياه من
 القبض مقوت لحقه فيملكه اي ما وضعته بين يديه وان لم يتلفظ
 بيمينه ولم يقبضه لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء
 ولا يمكن اتباعه بما انا مع قصد العرض وقد ملكت زوجته بعضها
 فيملك الآخر العرض عنه وكوضعه بين يديه ما لو قالت لو كلفها
 سله اليه ففعل بجفوسها وكذا الاعطاء الا بنية والمهمل كانت
 على نحو اختيار كقول له ان اقبضتني او ففعلتني كذا وافترقا
 به ما يدل على الاعطاء كقول له وجعلته لي او كلفه في حاجتي
 فاقبضته له ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لانه حينئذ
 يقصد به ما يقصدنا بالاعطاء وخرج بالتقييد بهذا ما اذا لم يترد
 بما ذكر ذلك فكما ان التعليقات فلا يشترط فور ولا علك المبتدئ
 ويقع الطلاق رجعا لان الاقضاء لا يقتضي التملك بخلاف
 الاعطاء الا ترى انه اذا قبل اعطاء عطية فهو منه التملك
 واذا قبل اقبضه لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل
 واحده بملك منها ولو مكرهه عليه شرط في قوله ان قبضت
 منك كذا فلا يكتفى بالوضع بين يديه ويقع الطلاق رجعا وهذا
 ما في الروضة واصحها فذكر الاصل له في مسئلة الايضاح سبقا
 فلم ولا يمنع الاحتكامها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة
 بخلافه في التعليق ما لا يعطى المقتضى للملك لا لغيره يعطى ولو
 علق الطلاق باعطاء عبد ووصفه بصفة مسلم او دونه
 بان لم يستوفها فاعطته لاهلها اي بالصفة التي وصفها لغيره
 لعدم وجود الصفة او بها طلق به في الاول وبغيره في الثاني

لغسار العوض فيها بعدم استيفائه صفة السلم والثانية من زباني
 فان بان معيبا في الاول فله رده للعيب ومهر مثل وليس له ان
 يطالب بعبد تلك الصفة سلم لوقوع الطلاق بالمعنى بخلاف
 غير التعليق كما لو قال طلقك على عبد صفة كذا فقبلت واعطته
 عبدا بتلك الصفة معيبا له رده والمطالبة بعبد سلم لان الطلاق
 وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة او علقه باعطاء عبد
 بلا صفة طلقت بعبد بى صفة كان ان صح بيعها له وله مهر
 مثل بدل المعنى لتعذر ملكه لانه مجهول عند التعليق والمجهول
 لا يصلح عوضا فان لم يصح بيعها له كغصوب ومكاتب ومثرك
 ومعهون لم تطلق باعطائه لان الاعطاء يقتضي التملك كما مر
 ولا يمكن تملك ما لا يقع بيعه ونعني بذلك اعظم من قوله الا
 مفسو با ولو علق باعطاء هذا العبد المغموب او هذا المراهون
 فاعطته بانت بهر المثل كما لو علق بغيره ولو طلبت ما لفا لولا وهو
 اغايلك دونها من طلبة او طلقتي فطلق ما يملكه فله الف
 وان جعلت الحال لانه حصل بما ان مقصود الثلاث وهو الرمية
 الكرى ونحو الحكم للملك طلقين من زباني او طلبة به طلبة
 فطلق طلبة فاكتر به اي بالف او مطلقا وقع به كالمعالة في
 هذا من زباني او طلق بما دة وقع بها لوضاه بها مع انه يستقل
 بايقاعه محبا في بعض العوضي اولي والفرق بينهما وبين ما لو قال انت
 طالق فقبلت بما تظاهر او طلبة به طلاقا غلا وطلق عندك
 او قبله بانت لانه حصل مقصودها وزاد بتجديد في الثانية
 بمهر مثل لان هذا الخلع دخله شرط فاحضر الطلاق منها وهو
 فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابل له وهو مجهول
 يتعين فكون الباقي مجهولا والمجهول يتعين الرجوع فيه
 الى مهر المثل ولو قصد ابتلاء الطلاق وقع رجعا فاذا اتممت

حلف

حلف كما قاله ابن الرقعة ولو طلقها بعد الخد وقع رجعا لانه
 حلف فبق لها فكان مبتدئا فان ذكر ما لا فلا بد من القبول ولو قال
 انا دخلت اليك فاست طالق بالف فقبلت ودخلت طلقت لوجه
 الصفة مع القبول بها اي بالالف كما في الطلاق المتبرع ولا يتوقف
 وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الاعراض الطلقة يلزم
 تسليمها في الحال والعرض تأخر بالترجي لوقوعه في التعليق بخلاف
 المخرج يجب فيه تقارن العوضين في الملك واختلاف اجنبي من
 ولي لها وعنه وان كرهته كما ختلا عنها فيما مر لفظا فهو من جانب
 الزوج ابتداء معاوضة بنوب جعالة فاذا قال الزوج للاجنبي طلقت
 امرأتي على الف في ذمتي فمك فمك فمك او قال الا ابيح الزوج طلق امرأتك
 على الف في ذمتي فاجا به بانت بالمسي والتمامة المال فلا يلزم
 المال لعنة السيد عبد وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتحليلها
 من نيس العشرة لها ومنعها حقها ولو كملها في الاختلاع انت
 تخلع له كما له ان تخلع لها بان يصح بالاستقلال او الوكالة او من
 ذلك فان لم يصح ولم يسد قال الغزالي وقع له العود منفعته
 اليها ولا جبري في كملها التخلع عنه فتجسس هو ايضا في اختلافها
 لها بان تصرح او تولى كما مر فان اطلعت وقع لها على قياس ما مر
 عن الغزالي وحيث صحح بوكالة عنها او عن الاجنبي فالزوج بطلان
 الموكل والاطالب المباشر ثم يرجع هو على الموكل حيث ندى الخلع
 له او اطلق وكيلها فان اختلج الاجنبي بما له ذلك واخرج
 او بما لها وصحح بوكالة منها كذا او بولاية عليها لم تطلق
 لانه ليس بولي في ذلك ولا وكيل فيه والطلاق مر بوطا بالمال ولم
 يلتزمه احد او صرح باستقلال فخلع بمغموب لانه بالتصرف
 المذكور في مالها فاحسب له فيقع الطلاق بانها ويلزمه مهر المثل
 ولان اطلق بان لم يصح شي من ذلك فانه لم يصح بانه ست
 ما لها فخلع بمغموب لن ذلك والافرجعي ان ليس له التصرف في مالها

بما ذكر وان كان وليها فاشبه خلع السفينة فصل
 في الاختلاف في الخلع او في عروضة لو ادعت خلعاً فانكر
 حلف فصدق اذا اصر عدله فان قامت به بينة رجلين
 على ما ذكرنا لا لانه ينكره الا ان يعترف بالخلع فيخفه
 قاله الماوردي او ادعاء اى الخلع فأنكرت بان قاله لم يخلع
 او طلقته جهاداً بانته بقوله ولا عزم عليها انما اصر عدله
 فخلع على نفسه ولها نفقة المعلقة فان اقرته بنية او شاهد
 وحلف معه ثبت المان كما قاله في البيان وكذا لو اعترفت بعد
 عنها بما ادعاء قاله الماوردي وعقوب فانكرت اصر من قوله
 مجازاً لما تقرر ولو اختلفا في عدد طلاق كقولها سالتك ثلاث
 طلاق باللف فاجبتى فقال واحدة باللف فاجبتى او في صفة
 عروضة كذا هو روي دنا نير او صحاح ومكره سواد اختلفا في
 التلظظ بذكر ام في امراته كأنه خال باللف وقال امر دنا
 دنا نير فقال دنا هو امر او قدر كقوله خالعتك بما نيتك
 فقالت بما نيتك ولا بنية لاحد منهما او لكل منهما بنية وتعاد
 تحالفاً كما لمنا يعين في كيفية الخلع ومن يبدأ به وحجب
 ليس بينهما فصح للعوضي منهما او من احدى او لهما كونهما
 مثل وان كانا كثر ما ادعاء لانه المرد فان كانا لهما بنية
 على لهما وحكم الاختلاف في علة الطلاق مع قول يفسح من
 زيادة وتعبير بالصفة او من من تعبيري بالجنس والعتق
 في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج بيمينه
 ولو خال باللف مثلاً ولف باقوعاً من فصح باللف
 له لزم الحاق التمسك بالملفوظ فان لم ينف يا شيئاً حمل
 على الغالب ان كان والى من مهر المثل

كتاب الطلاق هو لغة اصل العتق وشراؤه عقد النكاح بلغة الطلاق و
 هو والاصل فيه قول الاجماع انك ب كقول الطلاق من تان فاسان جمع وادع
 باحسان والسنة كقول النبي من طلق الله تعالى من الطلاق رواه ابو داود
 باسناد صحيح والحاكم وصححه اسكانه خمسة صحاح وهو في كونه فصل
 ومطلق وشروط فيه اى في الطلاق ولو بالعتق في خلاف فلا يصح من غير
 مكلف كغير رفع الظن عن ثلاثة الا السكران فيجوز منه مع انه غير مكلف كما تقرر
 في الروضة عن اصحابنا وغيرهم في كتب الاصول فغلطاً عليه ولان صحته من قبل
 ربط الاحتكام بالاسباب كما قاله الغزالي في المستصفى واجاب عن قوله تعالى لا
 تقرنوا الصلاة والجمعة الذي استند اليه الجويني وغيره في تكليف السكران
 بان المراد به من هو في اول السكر وهو المستغنى لبقائه عقله وانقاء تكليف السكران
 لا لثقل الضم الذي هو شرط التكليف والمراد بالسكران الذي يجمع طلاقه ونكاحه
 وغيرهما من الاعطال بما نيت به من شراب او دواء ويرجع في هذه الاعطال في النهي
 تغير الشارب الى حاله يقع عليه اسم السكران عرفاً من حمل كلامه في غير ما هو في
 الله عنه انه الذي اختلف كلامه المتكلم وانكشف سره المتكلم واختيار فلا يصح
 من مكره وان لم يقر لاطلاق جنس لطلاق في الخلافاً كراهه او ادعوا في حاله
 على شرط مسلم والتورية كان ينفى عن وجهه او ينفى بالطلاق حال التوافق او
 بطلت الاجازة كما في شرط الاكراه فذكر مكره كبير لا على تحقيق ما
 عهد دية بولاية او تغلب عاجلاً ظاهراً وبغير مكره بغير الله عن دفعه
 بحرب وغيره كما استغافه بغيره وظنه انه انما يقع من فعل ما كره عليه
 حقيقة اى ما عهد دية ويحصل الاكراه بتوقيف يجوز كضرب سديداً
 او حبس او تلف مال او يختلف ذلك باختلاف طبقات الناس واحوالهم فلو
 يحصل الاكراه بالتوقيف بالاعتقوبة الاجلّة كقول له لا ضربك غداً ولا بالاعتق
 بالسحق كقوله لمن له عليه قراض طلقها ولا اقتضت منك وهذا زجر
 مجازي لا يقول عاجلاً ظاهراً فان ظهر من المكر قرينة اختيار ومنه
 للطلاق كان هو او من قوله بان المكر على ثلاث من الطلقات اق على

صرح او تعلق او على ان يقول طلقته او على طلاق مبهمة وهو
 من يادف في الف بان وجد او ثنى او ثلث او غير ذلك او طلقا معينة
 وقع الطلاق بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذا لو قال
 طلق زوجتي والافتك في شرط في الصيغة ما يدل على فراق صريحا
 او كناية فوقع بصرحه وهو ما لا يحتل ظاهر غير الطلاق بل كناية
 لا يقع الطلاق فلو ينافيه ما ياتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لعناقه
 اي صريحه مع مشتق المفاداة والخلع مشتق طلاق وفراق وصرح يقع
 السين لا شتمها بها ومعنى الطلاق وورودها في القرآن مع تكرر بعضها فيه
 والحق ما لم يذكر منها بما تكرر في حجة اي مشتق ما ذكره في حجة او غيرها
 لشدة استعمالها في معناها عنه اهلها منزه استعمال العربية عند اهلها
 وبقره بينها وبين علم حرامه انك على حرام عند النوى بانها مؤثرة
 للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان استبرأه كطقتك وفارقتك
 وصرحتك انت طالق انت مطلقة بفتح الطاء باحاطة ويقع بكناية
 وهي ما يحتل الطلاق وغيره بنسبة مقتضى ما بها وان عزبت في آخرها
 بخلاف عكسه اذا انقطع فيها ما مضى بعد بخلاف استحياب ما وجد
 ووقع في الاصل تصحيح اشتراط اقرارها بجميعها وفي اصل الرخصة تنقيح
 الاكتفاء بذلك كله كما طلقك انت طلاق انت مطلقة باسكات
 الطاء خلية بصرية من الزوج بته اي مقطوعة الوصلة وتكبير
 التبتة جوزه الفداء والاكثر على انه لا يستعمله الا معر فابا للام بكلمة
 اي مزوكة النكاح ياتى اي مفارقة حلال لانه على حرام وان اشهر
 في الطلاق خلافا للرافعي في قوله انه صريح وذلك لما مر اعتدك
 استبرأ رجعت اي لا في طلقك سواء في ذلك المداخل وغيرها
 الحق بكبراوله وفتح ثالثة وقيل عكسه باهلك اي لا في طلقك حبلك
 على غاربك اي خليت سبيلك كما يغني البعير في الصخرة ومما مة على غارة

وهو ما

وهو ما تقدم من الظاهر وترفع من العتق ليرى كيف يشاء كأنك صريحا
 اي لا اهتم بشأنك والمرب يقع السين وسكون الراء الابل وما يرمى من
 المال وانده اذجر اعزب بمهلة ثم ناسى اي زوج اعزب بمهلة فخر به
 اي صيرى غريبة بلا زوج دعيت اي اتركين لا في طلقك ودعيت لذلك
 اشركك مع فلانة وقد طلقته منه او من غيره ونحوها كقوله اي من
 الزوج وتزويدي اخرجي سافري لا في طلقك وكذا طالق او بانك
 ونوى طلقها لان عليه حرام من جهتها حيث لا ينكح معها اختمها ولا اربعها
 فخص على اضافة الطلاق اليه على السبب المتضمن لهذا الجمع التنية
 فاللفظ من حيث اضا فنه الى غير محله كناية بخلاف قوله لعبد انا منك
 حر ليس كناية كما ياتي لان الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين
 والعتق يحل الزوق وهو مختص بالعبد فان لم ينس طلاقا لم يقع سواء في
 اصل الطلاق ام طلاق نفسه ام لم ينس طلاقا وقيل انا طالق هو ما صرح
 به اللام من واقتضاه كلام القاضي ومثله انا بانك فقول الاصل انا منك
 طالق او بانك مثال لكنه يوجب خلاف ذلك كما يشير من رجعي منك وانا
 معتمد منك فليس كناية فلا يقع به الطلاق وانما لانه لا يستعمل في حقه
 والاعتاق اي صريحه وكنايته كناية طلاق وعكسه لا شتمها
 في ازالة الملك فلو قال لزوجتي اعتدك او املكك لي عليك ونوى الطلاق
 طلقته او قال لعبد طلقته او ابتك ونوى العتق عتق ويستثنى من
 العتق قوله لعبد اعتد او استبرأ رجعت وقوله له او كاسه انا منك
 حرا واعتقت نفسي وليس الطلاق كناية لظاهر وعكسه وان اشركا
 في افاة التبريم لان تنفيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعدل عنه الى
 غيره على القاعدة مما ان كان صريحا في بابه ووجد نقا في موضوعه
 لا يكون كناية في غيره ولو قال انت على حرام او حرمتك ونوى طلاقا
 وان تعدد او ظهار او وقع النوى لان كلا منهما يقتضي التبريم في ان

ان يكن عنه بالحرام او نواها معا او مرتبا جبر وثبت ما اختاره فيها
ولا يشتران جميعا لان الطلاق بربل النكاح والظهار يستدعي بقاء النكاح
بان نوى تعزيم عينا او نحوها كوطئها او فرجها او راسها او لم ينو
فلا يحرم عليه لان الاعيان وما يقع بها لا يوصف بذلك وعليه كفارة
يعين كقولها لا محته فانها لا تعزيم عليه وعليه كفارة عيني اخلاص قصة
ما رويها قال صلى الله عليه وسلم على حرام نزل في له تعالى يا ايها الذين آمنوا
عزم ما احل الله لك ان تقول قد فرغ الله لكم عتلا ايما نكح اي اوجب عليكم
كفارة كفارة ايما نكح لكن لا كفارة في محرمة كرجعية واغت غلاف
الجنائم والنساء والعتاة وفي وجوبها في زوجة محرمة او معتدة عن
شبهة او امة معتدة او مرتدة او مجوسية او من زوجة وجهها او وجهها
لا فان نوى في مسئلة الامة عتقا ثبت كمالها من امر او طلاقا او ظهارا لها
ان لا يحل له في الامة ولو حرم غيرهما من كل قال هذا الخوب حرام على
فلحق لانه غير قادر على عتقه بخلاف الزوجية والامة فانه قادر
على عتقهما بالطلاق والاعتاق كما شارة ناطق بطلاق كان قال له طلق
فاشار بسبع ان اذهب فاما المعنى لان عدد له اليها عن العيادة يعلم انه
غير قاصد للطلاق وان قصده بها فهي لا تقصد للافهام الا ان اذركا
هي موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للافهام كالعبارة
ويعد بشاردة اخرى وان قدر على الكتابة في طلاق وغيره كبيع ونكاح
واقترار ودعوى وخلع وعتق الضرورة كما في صلاة فلا يتجلبها في
في شهادة فلا تصح بها في لا وحديث فلا يحصل بها في الخلف على عدم
الكلام وقول لا في صلاة الى اخره مما زاد في ان اطلاق ما قبله او لم
تقيده له بالعقد والعلول فان طهرها بطل احد فصرحة والى
بان اخفى بصرها فظنون فكتابية تحتاج الى نية وتعيير بغيرها
اعلم ان له في طلاقه هي من الكتابة ككتابة من ناطق او اخر
وان اقتصر الاصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في

افهام المراء

افهام المراء بالعبارة وقد اقررت بالنية وبغير في الاخرين كما قال
المسئلي ان كيت مع لفظ الطلاق ان قصدت الطلاق فلو كتب الزوج
اذا بلغه كتي فانت طالق طلقت بملوغه لها رعاية للشرط لو كتبت اذا
قرئت كتي فانت طالق فقلت ان وجهه مطاعة وان لم يتلفظ
بشيء منه طلقت رعاية للشرط في الاول والحصول المقصود في الثانية
وهي من زيادة ونقل الامام اطلق علمنا عليها وكذا ان قرئ عليها وهي
امية وعلم اي الزوج حالها ان القرأة في حق الامي محمولة على الاطلاق
على ما في الكتاب وقد وجد خلاف ما اذا كانت غير امية لانشاء الشرط
المقدور عليه بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب في الزوجة واصحابها
وقول وعلم حالها من زيادة في شرط في التحكيم في زوجة ولو رجعية
كما سبق فتطلق ما خالفته اي الطلاق لها لانها محله حقيقة او غيرها
المتصل بها كبيع وبيع وسعر وفخر ودم ومن طريق الرقية من الجزال
الباقى كافي العتق ووجه كون الدم جزءا ان به تمام البدن وخرج عن نفسا
اضافة الطلاق لفضائلها كزيفها وميتها ولا يقع لانها ليست اجزا فاما غير متصلة
او متصلة او متصلة او غير ذلك طلق فلا يقع لانها ليست اجزا فاما غير متصلة
انما خالقة بخلاف ما روي بالمتصل بها مالم قال المقطوعة عين مثلا وان
التصقت بمحلها بمنك طلق ولا يقع لفقدان الجزء الذي ليس منه الطلاق
الى الباقي كافي العتق في شرط والى اية اي على المحل كون المحل للمطلق
فلا يقع ولو معلقا على اجنبية كيا نى فلو قال لها انت طالق او ان تلتك
او ان دخلت الدار فانت طالق او كل امرأة اتجه بها هي طالق لم تطلق على زوجها
ولا بكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها لانشاء الولدية من القائل على المحل
وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح وداه الزمذي وصححه
وصحح الطلاق في رجعية لبقاء الولدية عليها تلك الرجعية وصحح تعليق عبد
قالبة كان عتقت او ادخلت الدار فانت طالق فلا نافي عن اذاعتق او
دخلت بعد عتقه وان لم يكن مالك للثالث حتى التحليل لانه يملك اصل
النكاح وهو يفيد الطلقات الثلاث بشرط الحرية وقد وجدت ولو علقها

افهام المراء

بصفة قبالة ثم نكحها ووجدت لم يقع لا تحلل البهي بالصفة ان وجدت
 في البيونة والا فلا ارتفاع النكاح الذي خلق فيه وتعتبر بصفة اعم
 من تعبيره بدخول وطرف طلقا فلا بد لانه صلى الله عليه وسلم سئل
 قوله تعالى الطلاق مرتان اى الثالثة فقال او تخرج باحسان ولا غيره
 ولو مكاتب ومجسما فثبت ان فقط لان ذلك روى في العبد المخرج به البهي
 عن عثمان بن زيد بن ثابت ولا يقال لهم من الصحابة رواه النافعي بسواء كانت
 الزوجية في كل منهما حرة ام لا وتعتبر بغيره اعم من تعبيره بالعبد حرة
 طلق فيهما دون ماله من الطلقات هذا هو المسمى قوله ولو طلق دون
 ثلاث ورجع او جلد ولو جعل زوج عادت له ببقية اى ببقية
 ماله حتى فيها الزوج ام لا لان ما وقع من الطلاق لم يخرج الى زوج آخر
 فالنكاح الثاني والادخل فيه كالمهر ما نه كوطء السيد اتم المطلقة
 اما من طلق ماله فتعود اليه ماله لان دخول الثاني بها افا وحلها للول
 ولا يمكن بنا والعبد الثاني على الاول لا يستعزقه فكان نكاحا مشتملا باحدا
 ويقع الطلاق في مخرج موته كما يقع وصحته ويتوارثان اى الزوج
 وزوجته في عدة طلاق رجعي لبقا اذ ان الزوجية بلحوق الطلاق
 لها كما مروى في الاول والظاهر وانما كان شيئا في الرجعة وبقية
 المنقولة لها كما سياتى في بابها بخلاف الباقي فلا يتوارثان في عدة لا تقطع
 الزوجية في شرط القصد اى للطلاق قصد لفظ طلاق لعنه بان يقصد
 استعماله فيه فلا يقع من طليعين قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقكم وضمهم
 زوجته ولم يعلم بها خلافا للامام ولا حين حكي طلاق حبر كقولهم قال
 فلا تزوجن طالق وهذا هو المسمى بطلاق النائم لان حكيه علي بن
 الحنفية فيما سئل من جعل معناه وان نوه ولا حين سبق لانه به
 لا نقض القصد اليه وما جعل معناه لا يقع قصده ثم قصد المعنى اى اعتبر
 ظاهرا عند مخرج ما يصرف الطلاق عن معناه لا مطلقا كما يعلم ذلك من قوله
 كغيري ولا يصح في ظاهره في دعواه ما يمنع الطلاق لتعلقه من العترة
 الا بقرينة كقولهم لمن اسمها طالق طالق ولو بقصد طلاقا فلا يتلفا

محمد بن النضر

محمد بن النضر لعنه فان قصد الطلاق طلق وكقولهم لمن اسمها طارقا او
 طالب او طابع يا طالق وقال البروت نداء بالطلاق فانه يصدق ولا يتلف
 لظهور العترة فان لم يقل ذلك طلق وكقولهم طلقك ثم قال سيقا لسانى وانما
 ارادت طليقتك فلو جازها بطلاق مثلا هذا لان قصد اللفظ دون معناه
 او كما عيا بان لم يقصد شيئا كما لا تقول له في معنى الاستمارة او الدلالة طلق
 فيقول طلقته او طليقتها اجنبية لك في طاعة او من وراء حجاب او زوجه له
 وليته او كيلة ولم يعلم بذلك او غيرها وقع الطلاق بقصد ماله وبقاؤه في
 وفي العبد في ثلاث حده من حد وهو من حد الطلاق والنكاح والرجعة وقدر الثالث
 غيرها مما التصرفات وانما خصصت بالذكر لتعلقها بالاداء ليعلم ان المصلحة بمنزلة الاعضاء
 ولا بد من لانه لم يعرف اللفظ الا بغير معناه في تقوى بعض الطلاق للرجعة
 والاصل فيه الاجماع واحتمل له ايضا بانه صلى الله عليه وسلم جاز ثلثه بين
 بين المقام معه وبين مفارقتها لما روى قوله تعالى يا ايها النبي قل لا
 ان كنتن من وراء الحياء او سبق فتك ان شئت عليك للطلاق لانه يتعلق
 بغيره من نزل منزلة من له ملكه اطلاقه بخلاف العلق كقولهم اذا جاء
 رمضان فطلق نفسك لا يصح لان الملك لا يعلق فليشترط لوقوعه كقولهم
 ولان ملكه اى لان تعلقها بنفسها متضمن القبول فلو اخرجه بقدر ما ينقطع
 به القبول اى الاجاب لم يقع الطلاق وله جرح عن النبي صلى الله عليه وسلم اى قبل تعلقها
 كسائر العقود فادخل لادخل نفسه باللفظ فثبت ان اى بالالف
 وهو عليه بعض كالباع واذا لم يذكر عوض فهو كالموت اى قال طلق نفسك
 ونحوه بلفظ طلق في قوله اى دون غيره بان نودت وانه او فوزه فما
 قوا فاعلى يقع لان العترة في الاول قبل العدد وقد نواه وما نودته في الدنيا
 او نودته في الفوق وهو المتعلق عليه منها والى بان لم يزوجها او احدها فحق
 لان صريح الطلاق كناية في العدة وقد انتفتت فيه منها ومن احدها وتعتبر
 بالعدد اعم من تعبيره بالثلاث واذا تعبير بغيره وهو من ادرك الله لونه
 ثلاثا وفرت فثنتين وثلاثا وانما اصله على الله والا فاحدة بغير خلافه

محمد بن النضر

أو قال طلق نفسك ثلاثا في حرة أو عكسه أي قال طلق نفسك واحدة
فثلاث فواحدة لأنها الوقع في الأول والثاني وفي الثانية ولها في الأول
بعدان وحديث وإن دعيها الزوج أن تطلق فاذنية وثالثة على الغير ولو قال
طلق نفسك ثلاثا فقالا طلقت ولم تذكر عددا ولا نية وقيل الثلاث
في تعدد الطلاق بنية العذر فيه وما يذكر معه لو نوى عذر لم يصح كما
طالق في حرة فيصوب أو رفع أو جرد أو سكون أو كان له حرة كذلك
وقيل المنوى على ما نواه مع احتمال اللفظ له وحمل للتجديد على التفرع عن الزوج
بالعد والنفى لغزبه من اللفظ سواء المرحل لها وغيره وما ذكرته في است طالق
واحدة بالنصب هو ما صح في أصل الروضة والذي صح في الأصل وقيل واحدة
على ظاهر اللفظ ولو لم يرد أن يقول أنت طالق ثلاثا في است قبل تمام طالق
لو يقع كزوجها عن حال الطلاق قبل تمام لفظه أو بعده ولو قيل ثلاثا
فثلاث تضمن إرادته المذكورة لقصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق
في حياته ومعه طوة لو قال أنت طالق وكرد طالق ثلاثا ولو بددت
أنت فهو إجماع فقوله ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل
فصل بينهما بسكتة فزق سكتة وتوهمها ولو لم يفسد بان استأنف
أو أطلق أو كان لا يزال ثلاثا في ثلاث على بقائه وبظاهر اللفظ وتخلل
الفصل بين المؤكد والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأول إردت التأكيد لم يقبل
ويدين أو أنك بالخير في خواجدة لأن التأكيد في الكلام معهود في
جميع اللغات أو أنك بالثاني مع الاستئذان في الثالث أو الاطلاق أو أنك
الثاني مع الاستئذان به أو الاطلاق بالثالث فثلاث على بقائه وقصدت وذكره
الاطلاق في هاتين من عبارات ووجه في المكر يعطف نحو أنت طالق
وطالق وطالق تأكيد فإن بئسك لتأويلها أو أنك أو بعينه
أي بالثاني أو بالثالث أو بما لا يختص به غيره يرا والعطف الموجب للتغاير
ولو قال أنت طالق حلقة قبل طلق أو بعدها طلق أو طلق بعد
طلق أو قبلها طلق فثلاثان تقعان متغايرتين المتغير ثان وثمة

المضمرة

المضمرة في المصوتين الأولين وبالعكس في الآخرين وفي غيرهما أي غير الأولين
يقع بما ذكر من التكرار والتعدد بالقبيلة أو بالعدة طلق مطلقا عن التقيد بشيء
ما مر لا يقتضي بالواقع أو فلا يقع بغيره بل هو لوقال للزوجته موطوءة وأنت
أو إن دخلت الدار فأنت طالق طالق فدخلت فثلاثان معا لا يجمعها
معلقتان بالرجوع لعداها بربيب بينهما قوله أنت طالق طلقه أو في طلقه
وإراد مع طلقه فإنه يقع فثلاثان معا وانقطعت فيستعمل الجمع مع كل في قوله
تعالى أو دخلوا في أمم وإلا فإن إرسل بطلقة في طلقه ظرفا أو حسبا أو أطلق
هو تصديقا لها مشقة الظرف وموجب التساوي والتحقق في الإطلاق ولو قال
لها أنت طالق طلقه في طلقين ومضمرة في ثلاث لا يفسد سوجه أو حسبا
عز وجل فثلاثان لأنها سوجه والإيابة في تصدي ظرفا أو حسبا أو جعله وإن قصد
معناه عند عمله أو طلق في طلقه لا يفسد سوجه في غير الإطلاق والتحقق والأصل
ولا يفسد سوجه مع الجهل لأن ما جرد لا يفسد سوجه كما مر أو فثلاث طلق بهن
طلقه أو نصف طلقين أو نصف طلق أو نصف طلقه أو نصف وثلاث طلقه
أو نصف طلقه أو نصف في غير الأول كل جزء من طلقه فثلاثة لما مر أيضا
ولأن الطلاق لا يشترط وقوعه في الأصل في الثلاثين نصف طلقه في طلقه
وهو سوجه فإنه في هذه يقع عند قصد الحية لأن التقدير بنصف طلقه فثلاثان
على أن الاستوى والباقين على أن نصف طلقه أنه يقع فثلاثان بمساعدة قصد الحية
لأن التقدير بنصف طلقه مع نصف طلقه فثلاثان ولو قال نصف طلقه ونصف طلقه
وغيره ما لا يفسد أنه لو قال هذا المقدور يقع فثلاثان وأما وفي نصف طلقه
ونصف طلقه لتكرار طلقه مع العطف المتغير المتغير بخلاف مع فثلاثان
تقتضي المساجبة وهي صارقة بمساجبة نصف طلقه لنصفها فإن أرادوها
كما مر بينهما والمتغير بعد كل جزء من طلقه وقع فثلاثان على ما مر وقد لا يفسد
كل جزء من طلقه من زيارتين فيما وفي اللغز بينهما والتجديد بها أو فثلاث طلق
ثلاثة انصافا فثلاث أو نصف طلقه وثلاث طلقه فثلاثان نظر في الأولين
زيادة النصف الثالث على الطلقه فيصير من آخر وثلاث طلقه في التكرار فثلاث
مع العطف أي قال لزوج أو فثلاث عليك أو يمكن أو يمكن طلقه أو طلقين

أو قال طلق نفسك ثلاثا في حرة أو عكسه أي قال طلق نفسك واحدة فثلاث فواحدة لأنها الوقع في الأول والثاني وفي الثانية ولها في الأول بعدان وحديث وإن دعيها الزوج أن تطلق فاذنية وثالثة على الغير ولو قال طلق نفسك ثلاثا فقالا طلقت ولم تذكر عددا ولا نية وقيل الثلاث في تعدد الطلاق بنية العذر فيه وما يذكر معه لو نوى عذر لم يصح كما طالق في حرة فيصوب أو رفع أو جرد أو سكون أو كان له حرة كذلك وقيل المنوى على ما نواه مع احتمال اللفظ له وحمل للتجديد على التفرع عن الزوج بالعد والنفى لغزبه من اللفظ سواء المرحل لها وغيره وما ذكرته في است طالق واحدة بالنصب هو ما صح في أصل الروضة والذي صح في الأصل وقيل واحدة على ظاهر اللفظ ولو لم يرد أن يقول أنت طالق ثلاثا في است قبل تمام طالق لو يقع كزوجها عن حال الطلاق قبل تمام لفظه أو بعده ولو قيل ثلاثا فثلاث تضمن إرادته المذكورة لقصد الثلاث وقد تم معه لفظ الطلاق في حياته ومعه طوة لو قال أنت طالق وكرد طالق ثلاثا ولو بددت أنت فهو إجماع فقوله ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل بينهما بسكتة فزق سكتة وتوهمها ولو لم يفسد بان استأنف أو أطلق أو كان لا يزال ثلاثا في ثلاث على بقائه وبظاهر اللفظ وتخلل الفصل بين المؤكد والمؤكد في الثالثة فإن قال في الأول إردت التأكيد لم يقبل ويدين أو أنك بالخير في خواجدة لأن التأكيد في الكلام معهود في جميع اللغات أو أنك بالثاني مع الاستئذان في الثالث أو الاطلاق أو أنك الثاني مع الاستئذان به أو الاطلاق بالثالث فثلاث على بقائه وقصدت وذكره الاطلاق في هاتين من عبارات ووجه في المكر يعطف نحو أنت طالق وطالق وطالق تأكيد فإن بئسك لتأويلها أو أنك أي بالثاني أو بالثالث أو بما لا يختص به غيره يرا والعطف الموجب للتغاير ولو قال أنت طالق حلقة قبل طلق أو بعدها طلق أو طلق بعد طلق أو قبلها طلق فثلاثان تقعان متغايرتين المتغير ثان وثمة

او قلنا ان ابراهيم وقع على شئ من طائفة لان ما ذكرنا ونرجع عليهم خضوع
كل شئ من طائفة او بعضها فتكمل فان قصد من ترجع كل طائفة تعليلين وقع
على كل شئ من طائفتين فثبت ان في كل شئ من طائفتين طائفة واحدة ومقتضى
الاطلاق لا يحل للمعلق على هذا التقدير بعدد عن الغير فان قصد بعينه او يستلزم
بعضه من اى طائفة واحدة مثلا ومن فيه فيقول بان طائفة الاطلاق لا تظاهر
اللفظ يقتضى شراكتهم وان قصد التفاديه بينهما كان قال هذه بطائفتين وتوزيع
البان على البانيات في طائفة **في الاستثناء** **بمعنى استثناء**
في الاطلاق كغيره في شئ من السابق في كتاب الاقرار وهو ان يتبرع في المخرج
من المستثنى منه وان لا يفرض يعرف نحو سكتة ففرض وان لا يستغرق وان لا
يجمع المخرج في الاستغراق فلو قال انت طائف فلانا الاثنى والاشارة في
تتبع لا ثلاث بنا على انه لا يجمع المخرج في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما
سما في الاقرار فليعرف انه واحد في الحصول الاستغراق بها ان قال انت
طائف فثنى وواحدة فثلاث الاشارة على ما ذكر فتكون الرخصة مستثناة
من الواحدة فليعلم الاستثناء وتقدم في الاقرار ان الاستثناء من البانيات في
وعكسه **في هذا لو قال انت طائف فلانا الاثنى والاشارة في الواحدة او ثلثا**
الا فلانا الاثنى او ثلثا الا فلانا ثلثا فلانا واثنى في الاو ثلثا ثلثا
تقع الاثنى لا تقع الا واحدة تقع فالمستثنى الثاني مستثنى من الاول فيكون
المستثنى في الحقيقة واحدة او قال انت طائف فلانا الا نصف طائفة فثلاث
فكلها للنصف البان بعد الاستثناء ولو قصد طائفة المخرج او المعلق كانت
طائف او انت طائفة ان دخلت الدار بان شاء الله اى طائفه او ان لم يشاء الله
اى طائفه او ان لم يشاء الله اى طائفه وقصد طائفة بالمشية او
بغيرها مع اعتقاده لان المعلق عليه مشية الله او غيرهما غير معلوم
ولان العرف في طائفة الله تعالى ولو قال انت طائف ان شاء الله او لم
يشاء الله طائفته قاله المبدى وخرج بقصد التعليق ما لم يسبق ذلك الى البان
لغيره او قصد به التبرك او ان كل شئ بعينه الله تعالى او لم يعلم

هذا قصد

على قصد التعليق او لا والعلق فاعلم ان طائفه كان وضع ذلك للتعليل لاستعداد
قصد ان الاستثناء موضوع للاقرار ولا بد من قصد **جاءت التعقيب**
بذلك لاعتقاد **كان عقلا** وجعل كغيره او معلقين ونحوه ورجع وضع
وصلة وهو قال بان طائف ان شاء الله وقع بغير الصورة الملاءمة لغيره
الاطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف انت طائف فانه قال ان افعى قد يستعمل عند
القرب منه وتوقع الوصول كما يقال للقريب من الوصول انت واصل والمرجع
المترجع شقائه فربما انت صحيح فثبت الاستثناء في مثله ولو قال انت طائف فلانا
بان طائف ان شاء الله وقعت طائفة وخلاف طائفة فثبت ان لا فرق بين انهما طائف
وغيره لكن يرمي القاصدين اسما لذلك بانه لا يقع **فصل في الشك في الطائفة**
لو شك في وقوع طائفة منه فثبت بطلان طائفه كان شك في وجود المقتضى المعلق
بها فلا يحكم بوقوعه لان الاصل عدم الطائفة وبقاء الشك **او في عدم طائفه**
وشك هل طائف واحدة او اكثر فالأقرب اخذ به لان الاصل عدم الزائد عليه وكفى
الوجه فيما ذكر بان عينا طائفه فبهر دمع ما يرسله الى ما لا يرسله رودة التمرق
ومعهم فان كان الشك في اصل الطائفة الرجوع مرجع ليقع العمل او البان ثم بدو ثلاث
جود الشك او بثلاث اسك وطائفة المعلق بغيره بعينه وان كان الشك في العرف فثبت
بالاكثر فان شك في وقوع طائفة او ثلثا لم يكن بها حتى تنكح زوجا غيره ولو
علق اثنان فثبت بغيره كان قال احدهما ان كان ذا الطائر عزبا فزوج طائف
وقال الاخر ان لم يكن فزوج طائف **في هذا الحال فلا يحكم بطلان طائفة على احد منهما**
لان لو تزوج بما قاله لم يحكم بوقوع طائفة فالتعليق الاخر لا يبركه او علق
واحد بهما الزوج بغير طائفة احدهما اوجد احدى الصفتين والآخر
مع اعتزاله عنهما الى تبين الحال لا اشتباه المباحة بغيرها بحث عن الطائر
ويبان لزوجيته انا امكن ان يتضح له حال الطائر بعلامته بغيره
ليعلم للطائفة من غيرهما فان لم يكن له بلامه بحث ولا بيان او علق بهما
لزوجه وبعده كان قال ان كان ذا الطائر عزبا فزوج طائف والا فزوج

حروجهما الحال منع منهما الزوال ملكة من احدهما فلا يتبع بالزوجة ولا يتحقق
 العبد ولا يتصرف فيه الى بيان لموقعه وعليه من غيرها البيرواني مثله في
 مسئلة الزوجية فان مات قبل ما نه لم يقبل بيان وارثه بغير زوجه
 بعد ان اظهر بان بين الحث في الزوجة فانه من غير ما سقط ارثه وارثا
 العبد بل يقرب بينهما فاعل القرعة يخرج عا العبد فالحاقه في العتق
 دوما الطلاق فان خرج اي العبد اخرجت القرعة عليه عتق بان كانت
 التعليق في الصحة او في مرض الموت وخرج من الثلث او اجاز الوارث وترث
 الزوجة الا اذا دعت طلاقا بما اثنوا فرجعت اي الزوجة اخرجت القرعة
 عليها في الاشكال اذا لا القرعة في الطلاق كما مروا والزوج ان ترك الميراث
 اما ان لم يستهم بان بين الحث في العبد فيقبل بما نه لانه انما خسر نفسه
 ولو طلق اخرجت زوجته بعينها كان خا طبعها بطلاة وحدها او نكاحا
 بقله احد كما طالق وجماعها كان نسبها او كانت حال الطلاق في ظلمة فليس
 اول ما له ثم جعلها وقف وجوبا الامر من قران وغيره حتى
 يعطها او لا يطالب ببيان لها ان صدقناه في جملة بها لان النكاح
 فان كذبناه وبادرت واحدة وقالت المظلمة لم يكفر في الجواب نسبت امر
 لا ادري لانه الذي مر به نفسه بل يخاف انه لم يطبق فان نكل حلفت وقدر
 بطلانها ولو قال الزوجته واجنية احد كما طالق وقصد الاجنية
 بان قال قصدها قبل فعله بيمينه لاحتمال اللفظ لذلك وفرد حث
 من زيدا في ان قال لم يرب وامر زوجته وقصد اجنية اسمها
 زينة فلا يقبل فله ظاهر لانه خلاف الظاهر او قال لم يرب واجنية
 احد كما طالق وقع فلا يتوقف صدقه على تعيين اوسيان وتلك
 منع منها قبل ذلك ووجب فورا بغير تردد بقله في طلاق
 بان تعيينها ان اجتمعا في طلاقه وبياها ان عينها

فيه لتعرف المطلقة منهما فان خرد ذلك بقله على رضى فان منع عذر
 ووجب اعتزالهما لالتباس الباحة بغيرها ومعنى نسبا هو عذر
 من قوله ونفقتما الجسد ما عذر حبس الزوجات الى تعيين اوسيان والاعوان
 اوسيان لا يسترد المصروف الى المطلقة ان ذلك اما الطلاق الرجعي فلا يتبع فيه
 ذلك فان كان الرجعية زوجة والوطء اخلها بالبر تعيينا ولا يابان
 الطلاق في غيرها لاحتمال ان بها المطلقة ولان ملك النكاح لا يحصل بالفعل
 ابتداء فلو يترتب به ولذلك لا يحصل الرجعة باطن فبقي المطالبة
 بالتعيين والبيان فلو عين الطلاق في موضع نه لزمه المهر وان بها في
 بان لزمه المهر والهر ولو قال في بيان نه لزمه الطلاق هذه في بيان او اوت
 هذه وهذه وهذه في هذه او هذه مع هذه او هذه هذه طلاقا اهر
 لا قرار بطلاة بها ما قاله ورجوعه بذكر بل عن الاقرار بطلاة الاول لا يقبل
 وخرج من ياد فظاهر الباطن فالمطالبة فيه من نكاحها فقط كما قاله الاسامر
 قال فان خرجت اوسيا فالوجه انه لا يطلقان اذ لا وجه لمحل احد كما علم ما خرج بها
 ولو قال اريدت هذه ثم هذه او هذه فمذموم بطلاة الاول فقط الفصل الثاني
 بالترتيب او قال اريدت هذه استرا الاقدام وخرجت سيرا نه ما لو قال فلتعييه
 شيئا من ذلك فانه يحكم بطلاة الاول فقط الفصل الثالث من الترتيب لان التعيين
 اشكاري واختيار من سابعه وليس له الاختيار ولعمدة فيلحق ذكر اختيار
 غيرها ولو ما سارا او اخلها قبل ذلك اقبل تعيين المطلقة وبيا نه بقيت
 معطالته به ليكن حكم الارث وان كانت احداهما كاتبة او لا فز من خرج سلطان
 فيوقف من تركه لهما او اخلها فبغيره من اقل من اقل او اقل من اقل من اقل
 من المطلقة ان كان الطلاق بائنا وميرث من الاخرى في الوفاة قبل تعيينه
 او بيا نه ولو لم يزوجها او صوته اخلها قبل بيان وارثه كما تعيينه

حالا في الشرح الصغير ونقله الامام والبعث عن الصحاب ثم ذكر الامام
 احتياجا لاجري عليه في الروضة شعا الشيخ الاقل السخيرة وهو انه ينبغي ان يصرف
 لا احتياجا له والتعليق اذ لو كان وان اذا واهي وهو ما من يادة ما وكما
 واي من دخلت المار من ذواته في طلق واي وقت دخلت فانت طالق
 ومقيد يربط بالذوات من له واروات التعليق من الى آخره اذ الاروات غير
 محصورة في المذكور اذ منها ما هو ما واما ما واما ما واما ما واما ما واما ما
 اي اذ لو ان التعليق بالوضع في اي في التعليق عليه في وقت ما لا يدخل ولا
 يجوز في اياه في وقت ما في وقت ما في وقت ما في وقت ما في وقت ما في وقت ما
 بخلاف غيره من واي في التعليق بغيرها على ما في بيانه في الفصل الا في
 ولا يقتضي مكررا في التعليق عليه الا كما في مقتضيه وسائر
 التعليق بالمتن فلو قال ان طلقك او وقعت عليك طلاق فانت طالق
 فيخرج طلاقها او علق بصفة فوجدت فطلقك فانت طالق
 واحدة بالطلاق بالتعريف او التعليق بصفة وجدت واخرى بالتعليق به
 او قال كلما وقع طلاق عليك فانت طالق فطلقك فانت طالق في اي وفي
 واحدة بالتعريف ونشأنا بالتعليق بكلمة واحدة بوقوع المخيرة واخرى بوقوع
 هذه واحدة وطلقة في غير ما من غير الموطوءة في المسئلة في الاثنتين بالمخيرة
 فلا يقع التعليق بعد ما او قال وقتها اربع وله عبيد اربع طلقت فاحد من
 فعبد من عبيد حرم ولا طلقت فثنتين من فبعد ان من عبيدي
 حرم وان طلقت فثلاثا من فثلاثا من فثلاثا من فثلاثا من فثلاثا من
 اربعها من اربعة من عبيدي اربعة فطلق اربعة معا او مرقبا
 عتق عبيد عشرة ببيعة واحدة بطلاق الاولى واثنان بطلاق الثانية
 وثلاثة بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة وجميع ذلك لا عشرة وعلم
 تعيينهم ولو عطف التعليق ثم اذ بالطلاق في الاول لم يعتق الا في الثانية بطلاق

الاول يعتق عبد فان طلق الثانية لم يعتق شيئا لا ببيعة واحدة ولا بصيغة
 الشئتين فان طلق الثانية صدقت هذه الشئتين ولا يصح بعد ذلك وجود ثالثة
 في الاربعة وكان سائر ادرات التعليق غير كمال ولو علق بكلمة ولو علق
 التعليق في الاولين فقط فثلاثة عتق عبيد لا يقتضيها التكرار فيعتق
 واحد بطلاق الاول وثلاثة بطلاق الثانية لا نه صدق به طلاق واحدة وطلاق
 وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق
 ثنتين غير الاولين وطلاق اربع ولو قال كلما اصلت ركعة فعبد من عبيدي
 حرم هكذا العشرة عتق سبعون ومائة وان علق بغير كل الفضة وخمسون
 ويقتضي اي اذ لو ان فوس في وقت ما كان فلا يقتضيه قاله قال
 انه طلق ان لم يدخل في المار لم يقع ان الطلاق الا باليأس من الدخول
 كان سائر قبله فيحكم بالوقوع قبل الموت بخلاف ما اوقفه غير ان كما
 فانه يقع الطلاق بمعنى زمانا يمكن فيه الدخول في وقت التعليق ولم تدخل والفرق
 ان ان حرف شرط لا اشعار له بالزمان واذا حرف زمانا كمن في تناول للزوجة
 فاذا قبض من القاك صح ان تقول من شئت فقول له ان لم تدخل المار معناه ان فانت
 ودخلها فمقتضى اليأس وقد له ان لم تدخل المار فانت طالق معناه اي وقت
 فانه الدخول فيتم الطلاق بمعنى زمانا يمكن فيه الدخول ولم تدخل فلو قال
 ابروت باذا ما يراى بان قبل باطنا واذا ظهر في الاصح او قال انت طالق انت
 ودخلت المار او ان لم تدخل في الفضة المبررة وقع الطلاق حالا لان المعنى
 للدخول اوله منه يتقدم لام التعليق كما في قوله تعالى ان كان ذما او بيني
 وسواء كان وبنا على به صادق او كما ذبا هذا اذ عرف في قوله ان كان لم
 يعرفه فتعليق لان الظاهر منه انه وهو لا يميز بين ان كان ولو قال
 انت طالق او طلقك او ان طلقك باللفظ يحكم بوقوع طلقين واحدة باقره
 واحده بايقاعه في الحال لان المعنى انت طالق لا في طلقك

ان شئت من كل عبيد ثلثين

في ثلثي الطلاق بالخل والمهر وغيرهما لمصلحة الطلاق **فصل في كونه** ان كانت
حاملة فانت طالق فانت طاهر بالخل بها بان ادعتة وصلحها الزوج او شهد به
رجلان بما وعلا بالخل علم او لم يظهر بها لكون ولدت له ولدت ستة اشهر
من التعلق او اكثر منه ولا ربع سنين فاقولته ولم يوطأ وطأ
بكر يكون الحمل منه كان ولدت له ستة اشهر من الطلاق او وطأ حبلوطا
لا يمكن كون الحمل منه كان ولدت له ستة اشهر من الطلاق بان وقوعه
من التعلق لثبتي الحمل من حيث ذواته لا من حيث النسب والامان ولدت له
لاكثر من اربع سنين اولدونه وقره دون ستة اشهر وطأ من زوج وغيره
وطأ يمكن كون الحمل منه فلا طلاق لثبتي انعقاد الحمل في الاولى اذا اكثر منه
اربع سنين ولا احتمال كون الحمل من ذلك الموطأ في الثانية والاحتمال بقاء النكاح
والفصح بالموطأ وغيره فيها حائز لان الاصل عدم الحمل وبقاء النكاح لكن حين
له احتياجا حتى يستمرها احتياطا **فصل في ان كانت حاملة بل كره طلاقه**
اي فانت طالق طلق ان كنت حاملة فانت طالق طلقني فوالدتهما معا او
مرتبا وكان بينهما دون ستة اشهر فقلنا نكح تقع لثبتي وجود الصفتين
وان ولدت ذكرا فامك طلاقه وان في اكثر فطلقان او حتى فطلقه وقضا
اخره لثبتي حاله ونقص العدة في الصور المذكورة بالولادة او قال ان
كان حمله او ما في بطنه ذكر او فطلقه الى اخره اي وان كانا ثقتين فطلقني
من لدمها فلعنوا اي فلا طلاق لان قضية اللفظ كون جميع الحمل وما في بطنها
ذكرا او اثنان فان ولدت ذكرين او اثنين وقع الطلاق وتغيرت في هذه التي
قبلها بالثبوت او لم يتغير باو او قال ان ولدت فانت طالق فوالدتي
التي مرتبا طلقته بالاول اي بخوجه طلقه لوجود الصفة والنقصت عليها
بالثبوت سواء كان من حمل المولى بان كان بها وضعها دون ستة اشهر
ام من حمل آخر بان وطأها بعد ولادة الاول وانت بالثاني اربع سنين

فأقول

فأقول وحرج مرتبا بالولادتهما معا فانها وان طلق واحدة انقضت العدة
بهما ولا يول حديثهما بل يشرع في العدة من وضعهما او قال كذا ولدت فانت طالق
فوالدتي ذلك من مرتبا وقع بالاولى طلقان وانقضت عدتها بالثالث وكذا
تقع به طلاقه فالثالث ان به من انفسا الحمل الذي تنقض به العدة فلا يطاره طلاق
يخرج بالتمسك من بقاء مرتبا بالولادتين معا فطلق فلا ثبات في ولدت والا
فاحدة وتعد بالافراء فان ولدت اربعا مرتبا وقع ثلاث ولدت ولدت وتنفق
عدتها بالاربع او قال كذا وقع حملها ولدت واحدة متى فطلقها
طوال في ولدت معا طلق فلا ثباتا لان لكل منى ثلاث فموجب فبعض
يو لا ينافي طلق الثلاث طلاقه ولا يقع بها على نفسها متى ويعدت جميعها بالافراء
وموجب جميع حاجبة كضاربة وضاربة وفيها لا اصل فلا ثبات في رافع
لا احتمال لردة طلاقا لجمع ثلاثا او ولدت مرتبا طلق واحدة فلدت
يو لارة كل من حملها الثلاث طلاقه وانقضت عدتها بولادتها كالأولى فانها
تطلق فلا ثبات بولادة كل من حملها طلاقه انقضت عدتها عند ولادة الرابعة في
طلق الثالثة طلقته بولادة الاولى والثانية وانقضت عدتها في الثانية
والثالثة في ادمتها اي ان لم يثبتا في ثبوتها ولادة الرابعة والاطلقت
فلا ثباتا ولا وان تعد بالافراء لا تستأنف عدة الطلاق الثانية والثالثة
بل متى حملها متى من عدتها ووطأ انفسا العدة بوضع الولد نحو ما خرج كما
يعرف من قوله او ولدت فطلقان معا فثبتيان معا وعدة الاوليين باحدة
طلقته اي الاوليان فلا ثباتا اي طلقه كل منهما فلا ثبات بولادة كل من حملها
الثلاث طلقته والآخر بان طلقته طلقته اي طلقه كل منهما طلقته بولادة
الاوليين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شيئا ونقصت عدتها بولادتهما وخرج
بمجرد في وعدة الاوليين باقية مالم يثبتا في ولادة الاخرى فانه لا يقع ما يرا
انقضت عدتها بالاطلاق واحدة وان ولدت ثلاث معا ثم اربعة طلق كل منى
فلا ثبات وان ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقته الاولى فلا ثبات بالباقيات

فأقول وحرج مرتبا بالولادتين معا فانها وان طلق واحدة انقضت العدة بهما ولا يول حديثهما بل يشرع في العدة من وضعهما او قال كذا ولدت فانت طالق فوالدتي ذلك من مرتبا وقع بالاولى طلقان وانقضت عدتها بالثالث وكذا تقع به طلاقه فالثالث ان به من انفسا الحمل الذي تنقض به العدة فلا يطاره طلاق يخرج بالتمسك من بقاء مرتبا بالولادتين معا فطلق فلا ثبات في ولدت والا فاحدة وتعد بالافراء فان ولدت اربعا مرتبا وقع ثلاث ولدت ولدت وتنفق عدتها بالاربع او قال كذا وقع حملها ولدت واحدة متى فطلقها طوال في ولدت معا طلق فلا ثباتا لان لكل منى ثلاث فموجب فبعض يو لا ينافي طلق الثلاث طلاقه ولا يقع بها على نفسها متى ويعدت جميعها بالافراء وموجب جميع حاجبة كضاربة وضاربة وفيها لا اصل فلا ثبات في رافع لا احتمال لردة طلاقا لجمع ثلاثا او ولدت مرتبا طلق واحدة فلدت يو لارة كل من حملها الثلاث طلاقه وانقضت عدتها بولادتها كالأولى فانها تطلق فلا ثبات بولادة كل من حملها طلاقه انقضت عدتها عند ولادة الرابعة في تطلق الثالثة طلقته بولادة الاولى والثانية وانقضت عدتها في الثانية والثالثة في ادمتها اي ان لم يثبتا في ثبوتها ولادة الرابعة والاطلقت فلا ثباتا ولا وان تعد بالافراء لا تستأنف عدة الطلاق الثانية والثالثة بل متى حملها متى من عدتها ووطأ انفسا العدة بوضع الولد نحو ما خرج كما يعرف من قوله او ولدت فطلقان معا فثبتيان معا وعدة الاوليين باحدة طلقته اي الاوليان فلا ثباتا اي طلقه كل منهما فلا ثبات بولادة كل من حملها الثلاث طلقته والآخر بان طلقته طلقته اي طلقه كل منهما طلقته بولادة الاوليين ولا يقع عليها بولادة الاخرى شيئا ونقصت عدتها بولادتهما وخرج بمجرد في وعدة الاوليين باقية مالم يثبتا في ولادة الاخرى فانه لا يقع ما يرا انقضت عدتها بالاطلاق واحدة وان ولدت ثلاث معا ثم اربعة طلق كل منى فلا ثبات وان ولدت واحدة ثم ثلاث معا طلقته الاولى فلا ثبات بالباقيات

طالقة وان ولدت ثنتان مبررات ثنتان معا ثم طلق طالق الاولين
والاربعة ثلثا والثالثة طلقت وان ولدت واحدة ثم ثنتا معا ثم واحدة
طلق كل من الاصل والاربعة ثلثا وطهرت الثانية والثالثة طلقت وتبين كل منهما
مولاها وان قال ان خضعت فانت طالق طلقت باول حصة قبل وقوع
وقوع الحصة بالوطء حتى تظهر ثم تزوج في الحيض فان افترق الدم قبل ان يبرأ
بنتي ان الطلاق لم يقع **او** ان خضعت حصة واحدة فانت طالق فبقيت طالقة
نظرة لا تخضع الا لوطء واحد والمزوجة من اربعة وعطفت على غيرها العلق
به طالقة وان خاضعت عارها بان ادخلته وانكر الزوج فتمت طلاقه فله ان
يعرض منه ويهرق اقامة البينة عليه فان اذعن وانكر الزوج فتمت طلاقه فله ان
يلزمه بركونه استخراجه بغير طهرها وجوازها ونحوها في حصة المعلق به
طالقة حتى يبرأ كما يعلم ما في اقسامه من حصة الزوج في طهرها لا ما في حصة
زوج وهو مشقة فدية الزوج جريا على الاصل في تصديق المنكر بيمينه كما
في اقسامه المعلق بها الطالقة بان قالت ولدت وانكر الزوج وقال هذا الولد
مستعارة مكان اقامة البينة عليها **او** قال ان زوجتي ان خضعت لغيري طالقة
فادعاه وانكرها طالقة فلا طلاق لان طلاق طهرها معلق بحضرتها ولم يثبت
واحد منهما طالقة **او** كذلك بوجودة فقط طلقت فقط ان خضعت انها خضعت
ليزوج حصة واحدة وحصة خضعت بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت
في حصة حصة خضعت بها لان البينة في حصة خضعت طهرها لم يثبت
قال **او** ان من مثله طلقك او طاهر منك او البينة او اعنت او مضت
النكاح بسبب مثله فانت طالق قبل ان يبرأ ثم وجد المعلق به من التعلق
او من وقع الخبز دون المعلق لانه لو وقع لم يقع الخبز لاستحالة وقوعه
في غير زوجية وانما يقع المعلق لانه مشروط به في وقوعه محال
تخلو في وقوع الخبز ان قد يقع الخبز من شرطه باسباب كالوطء حتى تسلم
بعينه فان لم يمتنع عاقل في مرض موته ولا يفي ثلث ماله باحد من ابقره يستحقها
بل يقع من عاقل وشبهه هذا على اقر الاخر بان نصيب يثبت للنسب دون

الارث

ثم طالق



الارث **او** قال ان طلقك واما مباحا او ان طلق قبله لم يقع طلاق لانه
لو وقع لخرج الوطء من كونه مباحا وخروجها عن ذلك هو بالوطء في المباح
او علقه بحصة خطا بالشرطت اي شريطة في اداة في بها في غير الزوج
ليخرج ذلك قبله الطلاق كطلاق نفسه وهذا في غير الزوج متى ما جاز
ليخرج الزوج من القيد بعد ان يبرأ وان ذكر الاصل في ان يفسد
امامه علقه بحصة واحدة فان قال لوطء طالق انشادن وان كانت حاضرة
او غائبة غيرهما كما قال لانه ان شئت فزوجين طالق فلا شرط الحصة في
الانقضاء والتعليق في الثانية وبعد في الاولى فانما انقضاء الخطاب في وقوع الطلاق
ظاهر وبأن بقول المعلق بحصة من زوجة او غيرها شئت حاله كونه
غير حي وموجود ولو سكن كادها قبله ان لا يفسد التعليق بما في الباطن
محققا بل باللفظ الذي هو وقد وجد اما مشقة الصبر والجزء المعلق بها الطلاق
فلا يقع لها ان لا اعتبار بقوله في الشرقات وتبين ما ذكر في امره وكما
رجع في المعلق قبل المشقة نظر الى انه تعليق في الظاهر وان تضمن قبله كما لا
يرجع في التعليق بالاعطاء قبله وان كان معاوضة ولو قال انت طالق فلا
الا ان يشاء ان يبرأ فلا طلاق لانها ولو في اكثر من طلاق نظر الى ان الخبز لا
ان يشاء فلا طلاق لانها لو قال ان طلقك بعد الدار فخطب ولو قال امرت
بالاعشاء ووقع طلاقه ان شاءها وقعت طلاقه امرت عدم وقوعها في لسانها
فعلق ثلثا لانه علقه في نفسه كما لا تعلق في الوطء بغيره كخوله الدار ويقع
من يملك تعليق بان يشق عليه حصة المصدقة او غيرها وفصل المعلق بعد
المعلق اعلانه به ولان المبرع المالى بالارتفاق ففعل المعلق بفعله من نفسه
او من غيره فامسأ التعليق **او** فذكر له مكرها على الفعل او جازا لاجلها
المعلق عليه وهذا من اداة وذلك لغيره اما ساجدة وصحبة ان جازا وانما ان لسته
ورفع عن الحق لفظا للمساكين وما استلزمه عليه اي ما يبرأ منه ما لم يبرأ ولو
على خلافه كضمان التلطف فالفعل معها كذا فلو قال لبري ان تعليقها كالمصطلح

والمجيب ان كان سائلا به ولم يقصد المعلق اعلانه صلت بفعله لان العرض
 حينئذ مجرد التعقيب بالفاء من غير ان ينضم اليه وقد اعلانه به الذي قد يعبر
 عنه بقصد منه من الفعل في اعادة طلاقها فيما اذا لم يقصد اعلانه به وسلم
 به اليها من زيادة وكذا عدم طلاقها فيما اذا قصد اعلانه به وهو يعلم به و
 ظهر كلام الروضة وحدها وكلام الاصلين في ذلك كما رأيت اذ اختلفت في
 مستقبل اهل الحلف على ثبوت وقوعها عليه او ناعيا له كالحلف ان زيد
 ليس في الدار وكذا فيها ولم يعلم به او علمه وشي فلا طلاق وان قصد الاصر
 كذلك في الواقع فلا لان الصلاح وقد اوجبه في شيء ارضي
 في الاشارة الى الطلاق بالاصح وفي غيرهما لو قال زوجته انت طالق
 وشار يا صبيعي او فلان لم يقع عدد الاصح ثبته عند قراطة
 ولا اعتبار بالاشارة هنا ولا بقوله انت هكذا وشار يا ذكرا ومع قوله هكذا
 وان لم ينوعدا فمتعلق في اصبعين طائفتين وفي ثلاث ثلاثا لان ذلك صريح
 فيه ولا بد ان تكون الاشارة مفهومة لذلك نقله في الروضة عن الامام واقرو
 فان قال امرت بالاشارة بالثلاث الاصبعين المتبعضتين حلف فيصدق
 في ذلك فلا يقع اكثر من طائفتين لاحتمال ذلك لان قال امرت احدها لان الاشارة
 مع اللفظ صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلا فيها ولو علمت طائفتين بصفة
 وعلمت صديقه حرقته بها كان قال لزوجتي امرات سيدي فانت طالق
 طائفتين وقال سيدي له انت فانت حرقته بها اي بالصفة وهو في المثال
 موت سيدي بان خرج من ذلك ما له او لغيره لا لغيره من امرات سيدي فانت طالق
 في العدة وتجدد النكاح بعد القضاء قبل زوج كزوج معلوم ان الطلاق
 والعقوق وقعا معا لكن غلب العقد لتشوق الشارع اليه فكانه تقدم كمالا و
 لمسوق له ثم او مدبره حيث تقع الوضعية مع ما ذكره في المخرج العبد من
 الثلث ولم يجر الوارث بقى رقا ما زاد عليه وحديث عليه لان البعض كالتف
 عند الطلاق كما مر وتخرج عليه ايضا ان امره بعت بثلث الصغرى باخرى

شأنه

شأنه كما كان قال انت طالق طائفتين في آخر جز ومصلحة سيدي وقاد سيدي الراس
 فانت حرقته بالثلاث سيدي وتعتبر بالصفة من تبصر ثبوت السيدي ولو نادى
 زوجته فاحصا لم يجر في ثبوتها انت طالق وظن المشاورة او غيرهما المخرج
 بالاول ولم يقصد فيها طلاق الشاهد طائفتين الا ان طائفتين بالطلاق لا كالمشاهدة
 لانها لم تقابل به ولا قصد طلاقها او غير ذلك بل لا يقصد وقوعه عليها فان
 قصد طلاقها طائفتين مع الاخر ولو علمت طائفتين كمالا لم يجر في ثبوتها ولو علمت
 قال ان اكلت رمانة فانت طالق وان اكلت نصف رمانة فانت طالق فاكلت
 رمانة وطائفتين لوجود الصفتين باكلها وان اكلت بكلا فثلاث لا انها
 اكلت رمانة مرة ونصف رمانة مرة وتعتبر بغير كمال من زيادة وتعلق
 بالطلاق او غيره فيما غير من له والحلف بالطلاق كما تقول به حيث علمت
 او من منته نفسه او غيره او من يصدق خبر ذكر الحلف او غيره يظهر عند قراطة
 منه فاذ ان قال ان حلفت طلاق فانت طالق قال ان لم يجر في ثبوتها وان
 لم يكن الامر كما قال فانت طالق وقع الحلف بالالحاق لان ساقا حلفا بقتله
 اسبقه لان قال بعد التعليق بالحلف اذ طلعوا النحر او جاء الحاج فانت
 طالق فلا يقع الحلف لانه ليس بحل ولا منع ولا تعقيب خبر وقع النحر
 بصفته من المخرج او عدمه او عدم كون الامر كالماله وهو في العدة او من طلق
 النحر ويمنع الحاج ولو قيل له استغفار طائفتين او زوجته فقال نعم فاقرو
 بالاي بالطلاق فانه كان كذا بغير زوجته في الباطن فان قال امرت طلاقا
 ما صياها لم يجر بعد حلف فيصدق في ذلك وان قال بعد امره بوجع
 وبانت وجعته نكاحا فها فكم من غير الوارث انت طالق اس ومنه بذلك او قيل
 له ذلك الذي ساقا لا نشاء فقال نعم او غيرها مما يروى في خبر رجل فخرج
 فوقع حاله لا يجر او غيرها مما تم مقام طائفتين المرد ذكره في التمداد ولو جعل
 حال الشوال قال الزكري في الفقه انه استغفار
 من تعليق الطلاق لوعده بأكمله ما لم يروى في خبره كما قال ان اكلت حبة

مقهور

أما صبيته وهو يدرك ذلك ويرجعك وأرجعتك ولا رجعتك
فلا حرجك لشهرتها في ذلك وهو رد في الكتاب والسنة وفي معناها ما أثر
ما استوفى من مصادر بها كانت من رجعة وما كان بالهبة وإن أحسن العربية
وإن في ذلك للاضافة كما لا يقول إلى الولي ما في الإردمات كما أنه بشرط حتم
ذلك كما علم أو كما لا كثر رجعتك ونكحتك لأنها ما على العقد فلا كذا
عرجيها في الرجعة لأن ما كان من رجعتك لا يكون رجعتك في غير ذلك كالأطلاق
والفقدان وعلم ما ذكرنا من الرجعة مقصورة على ما ذكرناه من رجعتك في الرجعة
وعلمها خلاف كتابها في رجعتك وعلم نكحتك خلاف رجعتك في رجعتك في
حقائق شئت أو لم تشئت شئت أو لم تشئت الرجعة والافادة من ما ذكرنا من
أشهاد عليها من رجعتك خلاف ما أوجبنا وما لا يجب لأنها في علمك من رجعتك
النكاح السابق والامر في أنه إذا بلغها من رجعتك على النكاح كما في هذا
وأخذها من ألبانها وأما وجب الأشهاد على النكاح في نكاح الفرض وهو ثابت
فأما الصحيح بسنن الأشهاد ما ذكرنا في ما ذكرنا من الرجعة لا تفصل
بعضها من الكتاب وبما ذكرنا من الرجعة كونه مقصورا وإن في ذلك
الرجعة أعم ولا يشترط عليها وكما لا يحصل به النكاح وإن كان لا يجب العدة
فذلك يقضيها واستثنى منه وطه الكافر ومقدما أنه إذا كان ذلك عند
رجعة أو طه أو زنا فهو الباقى فخرج ما ذكرنا من رجعتك على النكاح الفاسد بل
وإن في ذلك من رجعتك من رجعتك ولو في الرجعة عرفت
زيدا في قوله لا طلاق لرجعتك من رجعتك من رجعتك من رجعتك
رجعة بعد انفصال مدتها لأنها صادرة عنها ولا في الرجعة عليها
وكأنه استثنى من الرجعة لأن رجعتك من رجعتك من رجعتك من رجعتك
الطهارة قبل نكاحها لأن الرجعة على النكاح كالأطلاق في نكاحها
وهو لا يقع بعده وإن حاله فيها كما لا يخفى من ذلك وإن كان لا يقع
مثل انفصال مدتها لأن مقصور الرجعة الاستدانة وما دام أحد من الزوجين
لا يقع القبح بها ولا في فسخ لأن الفسخ إنما هو في الرجعة فلا يقع فيه

[illegible]

والمسألة بنائية بوجهها والخصني
منها ما كان اجتهادها في

ان المحطة الاخيرة في جميع صور انعقاد العدة بالاقراء لتيين تمام العتمة
 الاجرة لان العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس كغيره في الحيض ولو
 وطئ الزوج رجعية واستأنفت عده من المزارع من وطئ بلا حمل
 من جميع فيما كان في عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطء فلو وطئها
 بعد متى قل أو استأنفت الوطء قلدة اقراء ودخل فيها ما بين من عدة الطلاق
 والفرق الاول من الثلاثة واقع عن العدة بين جميع فيه والاخير من متوفاها
 لعدة الوطء فلا رجعة فيها وتعتبر بوجوه بلا حمل اع من تعين بالاقراء
 لغو لها ما لو كانت تعتد بالاقراء وحسب بقول واستأنفت ما لو كانت
 حامله واعتد بلا حمل ما لو احبها بالوطء قلدة بل رجعة فيها ما لم تنزع
 لو طئ عده المهر من المهرين كالباقي من الاقراء والاقراء وحسب عليه تنزع
 بها اربع رجعية موطوءة وخبره لا فاعاد كالماتن وعز به معتد بغيره
 لا فاعاد على معصية عده فلا حد عليه بوطء لشبهة اختلاف العلماء في
 حصول الرجعة به وذكر الشرح في غير الوطء من يادى هذا وعليه
 بوجوه مصرح وان راجع بعده لانها في عقم الوطء كالماتن فكذلك في المهر
 بخلافه ما لو وطئ زوجته في الردة ثم اسلمت لم يكن الاسلام يزيل الزايرة
 والرجعة لا تزال الزا الطلاق ووجه طلاقه بالاداء ولها ان منها بقا والولاية
 عليها لعدا الرجعة لكن لا يحكم للزوجة الرجوع بعد اكمال استاتاة في
 باسرها وتقدم في الطلاق انه سمع طلاقها وانما يتوارثان والاصل في جميع
 المسائل الخمس ما ذكرنا وقبله في الطلاق ايضا الاشارة الى قول الشافعي
 رضي الله عنه الرجعية زوجة في جنس ايام من كتاب الله تعالى ايام
 المسائل الخمس تلك هي ولو ادعى رجعية والعدة باقية وانكرت
 حلف جنيده فالحكم بغيره وانما حاله ان ادعى رجعية فيها وهي منقضية
 بعينه بغيره بقول ولم تنكح فان انقضت وقت الانقضاء كيم
 الرجعة وقال الرجعة قبله فقال هل يهلك حلفت انها لا تعلمه في جميع
 قبل يوم الرجعة فتصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده ان على

وقرر الرجعة

وقرر الرجعة كيم اربعة فذلك انقضت قبله وقال ما بعده حلفها انقضت
 قبل يوم الرجعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعده وانما كان لا ينقض
 على وقت بل انقضت على الرجعة سابقة وانقضت على الانقضاء سابقا وحلف
 من سبق بالانقضاء ان يمد عداها ووطئت وغوى السبوق لا يستقر حكمه بقول
 السابق وان الرجعية ان سبقت فذلك انقضت على الرجعة وانقضت على الانقضاء
 وان الاصل عدمها وان سبق الزوج عند انقضائها الرجعة وانقضت على الانقضاء
 فالحال في خدمته وقبلة اربع في الشرح الكبير عن جميع ما اذا رأت في كلامه
 فان انقضت به هي المصدقة وقد اوردت في شرح الرجوع ثم ما فنحصر في القول
 وانما انقضت حكم الاستحلال بها ذكرنا ما يقع فيه في العدة في وقت وطئها
 وانقضت في المهر من المهرين انما انقضت في وقت احدى المهرين وان لم ينكح
 حلف الزوج مع ان المهرين واحد وهو المهرين الاصل ويجوز ان ينكح في وقت الاول
 بانكح لا يحل المهرين بل على الاصل في المهرين وانما المهرين في احدى المهرين
 في الاخر ومن الثاني بانها حلفت على انقضائها في وقتها وانقضت في وقتها
 بنقضها عليه قبل المهرين ففقدت رجعتها في الرجوع عند انقضائها في وقتها
 فقال لو قال الزوج رجعية في العدة في كبريت فالحكم بقوله فالحكم عليه
 في الامم وانقضت رجعتها في وقتها وما نقله عن الاخبار ان لا يملك الرجعة
 الا ما اذا لم يزوج كلامها على كلامه وانما هو كلامه في الرجعة ان سبق الزوج
 المهرين سبقتها عندها لم يزوجها ووجه من قبل انما يملك الرجعة في وقتها
 عند حاكم فان ارضاه معها حلفت فتصدق لان الانقضاء لا يعمل حالها الا انها
 اما انكحته فهو امر من امر رجعتها في العدة وانما يملك الرجعة في وقتها
 فان اقررت طرقت له مهر من المهرين او بين ما لو طئ المهرين دون السابق
 فيلحق الزوج بان الاصل عدم الرجعة والعدة وولاية الرجعة كالماتن
 دون ذلك وقال في وقتها في جميعه وانكرت وحلف فالحكم بقوله
 وحلف لان الاصل عدم الرجعة ووجه من قبل انما حلفت انها لا تعلمه في جميع
 الانقضاء فانقضت فلا رجعة له بين منسوبا وقرره وانما حلف
 تحالفه الانقضت منه يزوجها وانما حلفها في وقتها

انقضت

ذلك لا يخلو لانه لا يميزه بالوطء بعد ذلك شيئا فلو عاد الى ملكه لم يعد الا بلاء
او قال ان وظيفته بعد وحييها انما كان قد ظاهره بعد وحييها لانه
وان لم يميزه حقها عن الظاهر فحق ذلك العبد ونحوه في ما يرد عليه من وجوب
الظهور التزامه بالوطء فاذا وطي في مدة الابلاء او بعد ما عطف العبد عن الظاهر
والا لئلا وان لم يكن ظاهرا حكمه كما في بطنه واولاده فظاهر انما هذا الاثر
بالظهور واذ وطي عن العبد عن الظاهر او قال ان وظيفته بعد وحييها
فلا بد ان يظهر حق ان ظاهره والاول لانه لا يميزه سمي بالوطء قبل
الظهور لتعلق العشق بالظهور مع الوطء فاذا ظهر صار حليا وان لم يكن في مدة
الابلاء او بعد ما عطف العبد عن الظاهر او قال ان وظيفته بعد وحييها
ان ظاهره توجب تعلقه عليه ولا يقع التعلق من الظاهر اتفاقا لانه لا يخلو المقيد
له سبق الظاهر والعشق انما يقع عن الظاهر بلطفه من بعد وحييها فالاولى
في الظاهر انه اذا تعلق بشرطه بغير عطف فان ذلك لم يميزه بغيره او اخره فخصا
اعتبر في جنس التعلق وحيد الشرط انما في قول الاول ولما في سطرينها كما هو قوله
هذا فيمنه ان يراجع كما مر فان المراد انه اذا حصل الثاني تعلق بالاول فلا يعلق
العبد اذا تقدم الوطء او انه اذا حصل الاول تعلق بالثاني فحق انتهى فامس
تقدم من بعده او قال ما ردت شيئا فالظاهر انه لا يخلو مطلقا كذا هو قوله
بما فيه اية قل يا ايها الذين آمنوا ان الشرط الاول لم يخلو الثاني وحييها
ان يكونه ما لا وطي ثم ظاهره تقدم الثاني على الاول فيها قال الراجح مقارنة
له كانه عليه السبكي او قال ان وظيفته فحقه طالع قول من الحق فمقارنته
وطي في مدة الابلاء او بعد ما طلق في العزة لوجود التعلق عليه في الاول
اذ لا يميزه شيئا بعد او قال لا يميزه والله لا اطلق كذا في حق امرئ الا بعد
ان وطي ثلاثا شيئا في قول اوله وخصصه لحيثه بوطئها ثلاثا ما اذ لم يخلو
شبهه لانه لا يميزه الا بلاء او بعد وحييها فحقه طالع قول من الحق فمقارنته
قال لا يخلو لعدم الحيثية بوطئ من يفي ولا ينظر الى تصور الوطء بعد الموقوف لانه
الوطء انما يتحقق بما في الحياة فبذلك من سوت بعضه بعد وطيها الا في قول اوله

لا يراجع

اربع فانه لا اطلاقا كذا سكن في كل منها حصول الحث بوطئها وحده وهذه
من باب جزم السلب والآخر جزمها من باب سلب الاعمى وقضية ما ذكرناه لو وطي
واحدة لا يزول الابلاء في الباقيات وهو ما رجحه الامام لخصه ذلك تخصيص كل
منه بالابلاء والذى في الروضة والرحمن من تخصيصه لا كونه انه يرد في حيث
كما لو قال لا اطلاقا ويحده فحقه بوطئ الشخص ذكره مع الجواب عنه في شرح
الروضة ولو قال لا اطلاقا واحدة سكنه فان قصد الاستباح من واحدة معينة
حق لا يميزها فخطا او واحدة معينة شيئا او من كل واحدة او اطلق في قول من
سكنه وانزل الابلاء في الباقيات او قال والله لا اطلق في سنة الا مرة
مثلا نحو ان وطي في سنة السنة اكثر من الشهر الا بربعة حصول الحث في
بعد ذلك بخلاف ما اذا في اربعة اشهر او اقل فليس يجوز بل يخالف
في احتكام الابلاء من حريم مدة وغيره يجرى بها وجوب المولود ولو ملاقاته اربعة
اشهر لانه من اجله او من ذوال الردة والمانع الا فيمنه كغيره من وجوبه فيها
او من وجوبه ربيعة كونه اربعة اشهر او اقل فليس يجوز بل يخالف
القائم لغيره في الآية السابقة فخلو العنة لانه لا يميزه فيها في قطع المدة
ان الاشهر اربعة ردة بعد دخول ولو من احدها او بعد المدة لا ارتفاع
الاحتكام او احتكامها فلا يوجب ردتها من المدة وان اصل المدة في العدة و
حق في الردة لما بعد المدة من زواني ومنازع ووطئها في اربعة ردة حسبي
او شريعتي غير نحو بعض كنفاس وذلك كمن وحييها وشئ وتلقاها
عن قوم كما حكوا في احرام فريضه لا تمتنع الوطء معه مانع من قبلها و
تستأنف المدة من ذلك اي القاطع لا يمنع على ما مضى لاستئناف القول بالمعبر
في حصول الاضطرار اما من المانع كصوم فحق او المانع التام بمطلقة او غيرها
وكان تخصيصه فله فخطا لانه لا يزوج من قبلها ووطئها في الاول
والمنازع من قبله في الثانية واعلم حكم المدة عن العرق غالبا في الثالثة
والحق فيه التماس لما ذكره ابن كثير الا حكمه في المخرج باق فاما في
الشريعتي فخطا لانه من زواني فان مضت اية المدة ولم يوطأ او مانع بها

في قول من سكت

ان يزوجها طالبة بغيره اي يزوجها الوطء الذي استنع منه بالاولاد ثم ان
 لم يزوجها طالبة بغيره للامانة السابقة ولو انك تحقها فانها لها مطالبة بذلك
 لغيره فليس لسيد الامانة مطالبة لان التمتع حقا ويتعلق بالوطء المباح
 والاطالب ولها لذلك وما ذكرته من الترتيب بما مطالبة ابا لغيرته والعلاق فيها
 ذكره الراجح بما ظاهره فهو قضية كلام الاصل انها ترد المطالب بينهما وهو
 الله في الرخصة كاصحابها ووضع حجب الزمك في غيره الاول والفتنة تقبل
 بتعقيب حصة واحدة وقدرها من قاضيها فقبل فلا يكون تعقيب ما هو عليها ولا
 بتعقيبها بل بان ذلك مع حصة الله في الاصل العزلة ولا بد في التكرار ان لا يزوجها
 كما نفي عليه الشافعي بعض الاصحاب اما ان كان لها مانع كحجب ومهر وصغر فلا
 مطالبة لها لا متناع الوطء المطلوب بحسنه فان كان المانع باقيا يزوج في حجب
 طبع كمن تطالبه بغيرته لسان بان يقول اذا قدر حصة ثم ان ايف طالبة
 بطلاق وهذا من زيادة او شرع طهرام وصوم ونسب مطالبة بطريق
 لانه الذي يمكنه طهرام فالتعويض ولو في الميراث ولم يقيد بالاداء به
 ولا بالتبلي لم يطالب بالطلاق الميراث فان ابا اي الفتنة والطلاق طلق عليه
 المانع فقلت ثانيا بغيره بشوا لهاله لا يقال سقط المطالبة بالوطء في التكرار
 ياتي في عدم حصول الفتنة بالوطء فيه لاننا نعلم ذلك الا يلزم من سقوط الفتنة
 حصول الفتنة كالوطء في تكرارها او تاسيا وبها اذا استعملها بما افل
 ليعقبه لان مدة الاطلاق مقدرة بربعة اشهر فلا يرد عليها اكثر من مدة
 التكن من الوطء عادة كزوال العاصم وشيع وجوع ورجل خيام ولزمه
 جوطء في مدة ايلاده او بعد ما كفارة عين بغيره برة ته يقول ان جلت
 بالله فان حلفها لترام ما يلزم فان كان بقرية لزمه ما التزمه او كفارة
 بين كاسيات في باب النذر او بتعليق طلاق او استن وقع بوجود الفتنة
 ما حوز من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول الزوجة
 است على كظفراحي وضمو الظاهر لانه موضع الكوب والمرة ككوب الزوج

وكان

وكان طلاقا في الجاهلية كالاداء فغير الشرع حكيه الى حجبها بعد العود
 ولزمه الكفارة كاسيات وحقيقته الشرعية فبشره الزوج زوجته في الحرة
 بغيره كاي حدة ما تاقه والاداء قبل الاجماع اية والاداء بظهوره
 من فسادهم وعوضهم لغيره فقالوا انهم يقولون منكر لوزن او كان
 اربعة مظاهر ومظاهر منها ومثله به وصيغة وشرط في المظاهر
 كونه زوجا جميع طلاقه ولو جلد او كذا ان خصيا او عوربا او سكران
 فلا يصح من غير زوج وان نكح من ظاهره من اداء من وجوب ومكره
 فتعبر به بجمع طلاقه او ما عاين به وشرط في المظاهر منها كوني
 زوجة ولو صغيرة او حرة او مريضة او رقبا او فرأى او كافر او
 رجعية لا احسية ولو فسدته او امه كالطلاق ولو قال لا احسية ان
 تكفل فانت على كظفراحي او قال السيد لامة انت على كظفراحي لم يجمع في
 في المصلحة به كونه كل النكح او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة
 لم يجمع في كونه كونه من نسب ومريضة اية وامه وزوجة اية
 ان نكحها قبل ولادته بخلاف غير الانثى من ذكره فانه لانه ليس محل التمتع
 وبطلان الزوج البكر على الله عليه وسلم لان نكح من ليس للمهرية بل المهرية
 هي الله عليه وسلم وبطلان من كانت حلاله كزوجته اية وعلاسته لحرق
 نكحها عليه وشرط في الصيغة لفظ في نكحها اية بالظهار وفي معناه
 ما في الفتنة وذلك اما صريح كانه او اسك او يدك ولو يبدى
 على كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي
 كانت كاسي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي
 لا حلالها المظاهر وعنده وتعتبر به ذلك انما ما عاين به ومع نكح فتنة
 كانت كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي او كظفراحي
 عرفت ان ذلك بالاداء لا متناعه من وطئها فارق اربعة اشهر وجمع تعقيب
 لانه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة كاسيات وكل من يمتثل التعاقب
 فلو قال ان طاهر من نكحك فانت كظفراحي فظاهر منها فظاهر
 منها عدا بقتضا التحريم والتعاقب او قال ان طاهر من فلا فتنة

في المصلحة

في المصلحة

يرجع بوجه اذ ابرئ اما في الاولى فلو جرد ارجاء عند الاعتناء واما في الثانية
فلان المنع كان بناء على ظني وقد بان خلافه بخلاف ما لو اعتنى اعمى ما يعرفه
لا يجوز الفرق تحققة الماس في العي وعود البصر فمجرد بنية خلاف البصر
ولا يجوز الفرق اقل من جوفته نظريا لا كذا خلافا جوفته اذ اقله انما هو
في الامور المعنوية ويجوز جعله جوفته كذا مريان بغير صفة جنية
الكفاية او بغيره كذا في جوفته اخرى وتوجد في الاولى وذلك لغيره بغيره
كما لو كان غير معلق بغيره بصفة وبشرط كونه عند التعليق بصفة الا ان
هنا في الامور الكفاية انما اقله كانت حرة كذا في فاسلم غير وخصا في
اعتقدها عن كفايتها وجاهتها اربا في احدها كما استظهر في تركيبي وغيره
كان للعتق او موصلي او بغيره لكن سري اليه العتق بان كان اليه في له او لغيره
وهو موصر بخلاف ما اذا كان معسرا او لغيره فانه حصل مقصود العتق من القلي
من الرقي في الاول دون الثاني وهذه من زياد في رقيها اذا اعتقها عن كفايتها
سواء اخرج بها بالعتق كما قال في كل من الكفاية نصف ذل وصف ذل وهو ما
اقتصر عليه الاصل ام اطلق كما صرح به اماما ووقع العتق شفعان في الاول
وغيره شفعان في الثانية وذلك لحصول المقصود من اعتاق الرقيقين حسب
الكفاية في ذلك لا جعل العتق المعلق الكفاية عند وجود الصفة كما يقول
رقيقة ان خلافا الفاس فانه حر ثم يقع في ثانيا اذ دخلتها فانه حر من كفايتها
ثم بدخولها فلا يجوز عن كفايتها لانه مستحق العتق بالعتق الاول فبيع عنه
ولا مستحق عتق فلا يجوز ام ولد ولا صبي كذا في لان عتقا مستحق بالاول
والكتابة فبيع عنها دون الكفاية بخلاف ما في سائر الكتابات فيعزى عنه حيث
الكفاية ولا يبيع بعتق عليه بتسلكه بان يكون اصلا او فرعاً على تسلكه
جنية كذا لم يجوز لانه عتقه مستحق بجهة القرابة فلا يصرف عنها اليه
الكفاية ولا يسلط على العتق لانه مستحق بالشرط ولا ذكر وحكم الاعتاق
عن الكفاية يعزى ثم استظهر في ذكر حكمه في غيرها بعتقهم كاحل في ذلك
فقلت واعتاق بالخلع اي فهو من جانب المالك معاوضة يشترطها
تعلق ومن جانب المستدعي معاوضة يشترطها جعله قال لغيره اعتاق

ام وملك

ام وملك او عتقك ولو مع قوله مستندك يستلزم اعتاق او غير نقد
الاعتاق بوجه لا يترتب له اياه وكذا ذلك اقتضى من المستدعي كاختلاف الاجتهاد اوقا
اعتق في اعتقك كعتقك يستلزم فعله في ذلك كذا في المالك مستحق بغيره
تضمن ذلك المبيع لشرف العتق في ذلك وكذا قال بعض كذا او عتقه عن وقد
اجابه فيعتق عنه بعد ملكه كذا في المالك قال اعتاق ام ولدك عن كذا ففعل فاست
الاعتاق شفعان السيد لا عن الطالب في المالك في المالك في المالك في المالك في
منه في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
وسكن وتكونها لا لا يلوقة بصرف ذلك الكفاية ضرر شديد وانما يبيع منه في
دعا حرة قال الرافعي وسكن عن تقديره ذلك ويجوز ان يقتصر بالغير الغالب واست
يقدر بجنة وصوب في الرخصة منها الثاني وقصده في ذلك لا يقتصر بها مع است
مفق في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
من لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لمصر او كبر او خفاصة ما عتقه
خدمته نفسه ويغصب باي ان يخدم نفسه فهو حرة كالمعروف في كذا في المالك في
خدمته ان عتق رقيقا هو محتاج الى خدمته كالمعروف في كذا في المالك في
مصر على المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
لخصيص رقيق بعتقه لاجتهاد المالك بعد ان الصوم فان فعل دخلها عن تلك الرقة
بيعهما وكرها لانيه من ذل في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
رقيقة في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
في كذا في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
ملكه ولا يملك المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
اعتاق حرة او موصلة وقت اذ الكفاية حرة او موصلة في المالك في المالك في
فالمعروف لا يملك المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
اخره الا في كفاية المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في
لرقة المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في المالك في

الى الولاء لانه حينئذ في العبادة والمهنية لوجب التعرض لها في السنة في ذلك الشهر الاول
 بان استلم بالصوم في اثنا عشر شهرا من السنة لا بد من تعذر الصوم في الشهر الاول
 وينقطع الاول بوقت يوم وليلة بعد كثره او سقر حتى لا يستأنف ولو
 كان الغائب اليوم او غير الوهم الذي نسبت اليه لا بد من ان يستأنف حتى
 ويصير كغيره من الشهرين فانما في كل منها الصوم في ذلك الشهرين لا غير
 دون الاقر في الشهرين فانما في الحق به القاس والاحتياط في ان ياتى فيه صوم
 ويعبر به بالاعتدال من بعضه بالبرق ويحتمل في ذلك في كراهة وصاف في رغبة
 ومعتق بالصوم من زيادة في كفارة الجماع فان شئ من صوم او ولا من شئ
 يعلم شهرين فضا في بالحق المستفاد من العادة في مثله او من قول الاطباء وهذا
 ما صحه في الروضة ويؤيد منكم المهر الذي لا يرجع له الذي اقتصر على الاصل
 واقتصاره عليه هو خارج ذلك او المستفاد من حقيقة الصوم او بوجه
 ولو كانت المشقة بسبب وهو سنة الغلة او شهوة الوطء او خوف زيادة
 مرضي ما لم يكن كفارة فصار جماع مستحبين مكنت اهل تركه ما لم يكن
 للامنة السابقة واعلم بترك صوم رمضان بعد الاشيق لانه لا بد له والمكنت
 سائر الفقيهات كعكس ما ذكر في قسم الركعة واقتصر التعبير بالمكنت في سائر الكتاب
 العزيز وخرج اهل تركه غيره فلا يجوز دفعها لكافر ولا لها شي ومقتضى ذلك
 لما عليه ولا في تركه من سنة ولا لارتق لا فاحقة الله تعالى فاعتبر فيها صفات
 الركعة فتعبر به في تركه او يمين من انه لا كراهة لها شي ومقتضى ذلك
 في كفارة الوطء او غير ذلك او اجماع اهل السنة في الصوم في كل ما يشته
 في شرح الروضة وغيره وتعبر به على او من قوله كثر ما يعلم لا يخرج ما لو
 عندهم وعاشم بذلك فانه لا يكفى وتكريره مباح في زيادة ليخرج ما لو فوات
 بينهم فانه لا ياتي اما كفارة الغسل فلا تملك فيها اقتصا على الوطء فيها من الاضيق
 ثم الصوم والمطلق انما يجزى في المتعد في الاوصاف دون الاصل كما جعل مطلق
 اليد في التمتع بتعديدها بالمرضى في الوضوء ولم يجعل تركه الراس والرجلين فيه
 مما ذكرهما في الوضوء وتخليكه ما ذكرها في تركه من جسد فقرة كبر وشعر
 واقطوبين فلا يجزى له من وضوء وسورة وهذا مع تركه مباح من زيادة

في كفارة الجماع فان شئ من جميع خصال الكفارة لم يستطع ان الكفارة عند الوطء
 في دمه الى ان يقبل رجل شئ منها لانه صلى الله عليه وسلم اصل الامر في ان يكون ما دفع
 له مع اجتهاد ويجوز ان لا يخل بها في وقت في المدة حينئذ فاذ قل على خصلتها من خصلتها
 ويحتمل ان لا يمتنع بعضه من بعضه ولا يصح من بعضه في الاطعام حتى يوجد بعضه من بعضه
 لانه لا بد له من وجوب الياء في ذمته وحتم في ان يخرج الى امر من زيارته في كفارة الجماع
 بجملة من امره اذ يرضى وشرا من امره بالزنا في بعضه من بعضه
 وذكره في الزميمة من زيادة في العار بعد صمد او عن وقد يستعمل في حاله من
 وهو الطهر من الامعاء وشرا كانت معلومة بجهات جهة الاضطرار في ذلك في من لخط
 فزاد في الحق العار به او في تركه كما سبأ في وصية لها ان لا تخطى على كماله من
 ولان كل من الامور عشرين بعد من الاصل لها اذ يحرم التكاثر بينهما ابدا في الاصل
 قوله تعالى والذين يرمون الزنا وهم الامرات وسب نزولها ذكرته في شرح الزم
 في شرحه صلى الله عليه وسلم في الغنم وهو ما شتهر فيه كزنية ولو سق قوله في الجمل
 وما ذكره في الزانية في زنا ذكره في ذكره او بدله وان كان ذلك في الكاف في
 خطاب الرجل او فقه ما في خطاب المرأة او قال الرجل للزانية والها فاذ في ان النكاح
 في ذلك لا يمنع منهم ولا يدفع العار ويكره ما يلزم من حصة او قد جهل فاقول
 بعض جماعهم بان وصفه بالزانية به بالتحريم اي باللاج ذلك بل من فان امر
 بعض الاول بغيره فليس بغيره له لانه في الجمل بقوله في سورة رعد فليس
 له الذي جعل امره كان يقال له او لم يترك في خرج محمد وودع او في تركه وكما
 امر في قوله المهر او تركه فان امره بالزانية كان قال امرت الملاح في خرج
 حليلته التي انشأ والمهر من حله او بيمينه في كراهة لخص في قوله في جملته فان ذكر
 احد هما فلنكاحه وهذا امره في الزنا في كراهة له لو لم يكن غيره است ان فلا في هو مرجع
 في فذ في ام القاضيا بالملكي بلعانت بيمينه زنته بقوله في قوله في قوله في
 لم يستطع في الثاني فليس بغيره في كراهة فيستل فان قال امرت تصد في الثاني في
 نسبة امره الى الزنا ففان نكاحه او امرت ان الثاني ففاه او انشأ نسبة منه شرعا
 او انه لا يبيته خلقا او خلقا صريحا بيمينه ويجوز في الاول اما او في الزم
 بعد استلها ففصل في الا ان يدعي اجتهاد لا يمكن كراهة له لم يكن يبيته غير ففاه

جريمة الزنا اقبح من جريمة القذف ولذا تفاوت القولان ولا ريب ان غضب الله تعالى
من لعنته غضباً للذة بالزنا اعظم العقوبتين هذا كله ان كان قد قذف ولم يشبه عليه
بغيره وانما كان ما لعانته لثبوت ذلك انما احتل كونه من وطء شبيهة او اقربت قد قذف
ببينة قال في الاول هيناً رتباً من اصابه غيره بما عاين من افعاله هذا هو الذي تكرر الاقوال
الى آخر كلمات اللعان وفي الثاني ما اثبتت على من رجم ايها باننا نألي آخره ولا تلاحق
المرة في الاول ان لا تلاحق عليها وهذا اللعان حتى يسقط بها فاعلم لفظ معه
اشتراطاً من افعالها عن لعمري ان لا يعلق الاستحسان العقوبة وانما يقبض العقوبة
عليها بلعانه او لا تلاحق جنتها الى ان تلاحق جنته وانما يعلق حاشية اشتراط
تأخر لفظي اللعن والغضب عن الكلام لا يمنع لما يأتى ولا من المعنى ان كان ما من
الكاذبين في الشهادتين الاوجب فوجب تعذيبهما وانما قد نفس اللعان بما ذكرنا من
به الاصل من انه لا يبدل لفظاً شهادته او غضب لواعين بغيره كما قال اصف
او اقسام بالله ابتاعنا لفظ الآيات السابقة وكذا لو لم يلقها ذكر الحمل وشرط كاد
الكلمات الخمس هذا من زيادة في غير الفصل الطويل اما الولا ريب انما في الزيادة
فقد يترتب ما صرح به الامام في توقيف قائله اي اللعان اي لفظاته فيقول
له في كذا وكذا هو كذا فلهذا جميع اللعان بغير تعلق كذا الزنا بغيره وانما
في ذلك كله القاضى لانه ان يقول لعاناً وقته وجميع اللعان بغيره بغيره وان
حرفها لان اللعان يعني او شهادة وهي في اللغات سواء فاعلم ان القاضى غيرها
وجب مترجماً في جميع من شخص آخر فإشارة مقصودة او كناية كاستشر
مقصوداً وان ذلك كإشارة منه لغيره من اليربونها لان الشاهد
يقع سونها وان الخلف في اللعان معنى البراءة دون الشهادة كقوله في
من زنا في جميع بغيره بغيره ومن اخرين بإشارة مقصودة او كناية لا ذكره
لم يكن له واحدة منها لم يصح قذفه كالعامة كاستشرافاً له لغيره او كناية
ما يريد ومن تغليب اللعان كالتغليب العيني بتعدد اسماء الله تعالى فان له
تغليباً على من لا يستعمل ديناً كالزنادق والذمير وبخلافه تعالى وهو بعد

صلاة عصى يوم الجمعة وانما ان اتفق ذلك الاول لان سعة الاجابة
فيه عند بعضهم وهما من القول في الخامسة واللحن والغضب واطلاق
العصر مع ذكر اولوية عصر الجمعة من زيادة في مكان وهو اشرق بلان
اي اللعان فتملكه بين الركنين لا سودق المقام اي مقام ابراهيم عليه
السلام والسلام وهو المحي بالخطم وبالجناح ان بيت المقدس عند
الصخرة وبغيرهما من المدينة وغيرها على المنبر بالجماع وتعتبر في
هو الموقوف لما حقه في اصل الروضة من انما يصعد المنبر بخلاف تعبير
الاصل عند قبيصة بن عبد الله بن جندب لم يسمع من احد من اصحابه من يخرج
القاضي او ياتيه بخلاف الكافر فليخط عليه بما في فان امر به اعمامه
في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حديث كبري وقصص
المسجد تلويت المسجد وبغيره من الكافر لا يجوز ان يفرق بخلاف حق الله ورسوله
بما في مسجد وبغيره وكذا في بيت ما ذكرنا أهلها وبغيره الصار في قوله
والله في الثاني واليهوس في الثالث لا تسمع بغيره كالتعقيب الساجد
وبغيره القاضي او أمانة كغيرها من امر لان القصور وتعلم الواقعة
وتجربتها كاذب من الكذب واليهوس في الموضع الذي يعطيه الله الف الخط
وبغيره ملجأة اعتقادهم لشبهة الكذب كما روي في قول العزيم كاست
تصدق لوتني لانه لا اصل له في الحرية ولا ربحه له معصية بخلاف قول
السع والكنائس في بيت الزنا واعتقادهم فيه غير مرتضى قبله عن يمين في مجلس
حكه وصورة انه يدخلوا زنا باسان او هذبة ويزادوا الفيا والتعليق في
حق الكفار بالزنا من معتبر بأشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردي في مجموع
اي وبغيره جميع من اعيان البلد اقله او يغيره لثبوت الزنا بهم وبغيره كغيرهم
من يعرف لغة المتلا عنهما وكثير من أهل الشرافة ومن ان يعظم ما قاضي
ولو ياتيه كان يقول ان عذاب الدنيا هو من عذاب الآخرة وبغيره بلان
ان الذي يذنبون بعهد الله الاية ان يبالغ في العذاب الخامسة فيقول
له اتفق الله فان الخامسة موجبة له ويقول لخال ذاك باللفظ الغضب
اعلم بان زنا كان وبكر كان فان ايها لهما الخامسة وان يتلوا من قيام

ليراهما الناس ويشتبه امرهما ويخلص وقت لعانه وهو وقت لعانه في شرطه اي
 الملائكة يخرج بعضهم طاقه على ما في اولي سكران وذميا ورفيقا ومخدوقا
 قد ف ولوهما ثلثا بعد وطه او استدحا لمن فيصير لعانه وان قد ف في الردة والى
 عليها في المعرة لثبته وقدره في الكعاب فيما اذا لم يجر وكما لو قد فيها زوجها ثم باها
 فيما اذا قد فيها قبل الردة واصروا كما لو باها ثم قد فيها ثم نامضاهي الحال الكعاب فيما
 اذا قد فيها في الردة واصروا ثم ولد كما ان اصروا قد في الردة وكما لو قد فيها
 فلا يصح لعانه لثبته العرقه مع حين الردة مع وقف العقد فيها ولا ولا السبع
 بقول ولا ولا من ادنى ولا عن ك لوعام امكان تبينه بر ما لها لانه حجة كالبينة
 وجدنا من الاخذ بظاهره قد له تعالى ولم يكن لهم شهيد الا انفسهم من اشتراط
 تعذر بالبينة الاما في الآية على قولنا لا يقال فان لم يثبت في البينة فلا يصح
 كقولنا تعالى فان لم يكنوا رجلين فليكن امرنا فان على ان جعل العقد خرج على
 سبب وسبب هذه الآية كان الزوج فيه ما قد البينة وشرط العمل بالمصهور
 ان لا يخرج العقد على سبب فيلحق على سببها ثم فيكون لعان عفت عن عقوبة القذف
 وبانت منه بطلا او غيره لحاجة المذلل وللعنف الى العقوبة بعد زينة
 بقول يطلب لها من الزوجة او الزان كما يعلم ما بان وان بان مت ولا وليها جند
 الى انهما بالصدق والاستقام منها الا تعزير فاديب للذب معلوم كقوله تعالى
 لا توطأوا واصلها تظاهروا كقوله تعالى فثبتت ذنباها بينة او اقرا او لعان منه مع
 امتناعها منه فلا يلا عن فيها لا دفعه اما في الاولى فليقتل كذبه فلا يكره
 الخلف على انه صار في تعزير القذف لانه كاذب فيه فتلحقه بالخون بها سارا
 بل منها لعن الايلاء والمخلفين في الباطل واما في الثانية فلا ان الظاهر ان لا توطأ
 الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولا في التعزير فيه للسبب والايلاء فاشبهه
 التعزير بغيره ضعيفة لا توطأ والتعزير في غير ذلك وهو من جملة المستثنى منه
 يقال فيه تعزير كذب بان كان الكذب ظاهرا كقوله ذميمة وامة وضميمة
 فوطأ ولا يستفاد في هذا التعزير الا بطلب المقتدر حتى لو كانت ضعيفة او
 مخنونة اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير النار بسبب الطفلة المذكورة يستفاد

القاضي

القاضي شاعا القاذف قاترو في غيرهما لا يستوفى الا بطلب العبر وتعزيرها بما
 ذكرنا او لم يثبت قوله الا تعزير فاديب للذب فلو ثبت ذنباها بينة او اقرا
 او عفت عن العقوبة او لم يطلب اي العقوبة او جنت بعد قد فله وكذا
 ولد في الصور الا سبع فلا لعان لعدم الحاجة اليه لا لتفا وطلب العقوبة
 في الاخيرتين وسقط عليها في البينة فان كان ما يروى في ذلك اللعان نفسه كما
 عرف هنا وفيما بان في العقوبة الشاملة للتعزير من تعزير بالحد ويعلق
 بلعانه انفسا في ظاهره واما كذا فيضاح وتعزير في ذلك او من تعزير
 بفرقة في حرمة حق بدو وان الكذب نفسه لغير السبب في المثلثات ان لا يجتمع
 البك والنفق او نسب لعانه حسب كان ولا في العتق من انه على الله
 عليه وسقط في بينهما والحقوق الولد بالبراءة وسقط عقوبة من حد او تعزير
 عنه لها في الزنا فيبطل زنته بقول ان سمته فله اي في لعانه للآيات السابقة
 في الاولى وفيما ساعليها في الثانية وسقط حصانتها في حقه لان اللعان
 في حقه كالبينة ان لم تلاحق فان لا عتد لرسقط حصانتها في حقه امت
 قد فها بعين ذلك الزنا لان قد فها به او اطلق وخرج بقول في حقه حصانتها
 في حق غيره فله من سقط وحق وحصانتها الى آخره من زنا في وعلق
 بلعانه ايضا وجوب عقوبة ذنباها عليها ولو ذمته بامره لعوله
 ومدرك عنها العذاب ولها لعان للذم في اي العقوبة الثانية بلعانه قات
 اثبتا بينة فليس لها ان تلاحق لانهما لان اللعان حجة ضعيفة فلا تقوم
 البينة في انما يفي في اي بلعانه ولذا حكمنا كونه منه ولو هيبتا لان نسبة
 لا تقطع بالموت بل يقال هذا الميت وانه في اي وان لم يكن كونه منه
 كانا و لانه المستثنى من اقل من العقد لا تتجاوز من الوطء والوضع ان
 لاكثر من اربعة منها وطلق بجملة اي يجلس العقد او كان الزوج موحا
 لا تتجاوز امكان الوطء او تنكح وهو بالشرع وحق بالمغرب لا تتجاوز امكان
 اجتماعهما فلا يلحق في لعنه لا تتجاوز امكان كونه منه فهو من عنده بلا لعان

هذا ان كان الولد تاما والا فلا يعتبر من المدة المذكورة في الرجعة والنفقة في
 كل ربعين يجامع الزوج بالاسك الى العذر سكن بغيره ليلدا فخرجت بغيره
 او حضرته المدة فقد مبرا او كان حيا فاعا كل او مبرا او حيا لم يسكنه
 اعلام القاضي بذلك لم يجبه فاحر فلا يبطئ حقه ان تعسر عليه فله اشهر وان
 باق على نفق ولا يبطئ حقه كالمواخر فلا يبطئ حقه فيحق له الولد وهذا القيد من زيادة
 في النفقة حال انتظار وضعه بعد زواجه بقول الحق في الحقيقة اي التحقق كقول الله
 ولان ما يتصور حلا قد يكون رجا فبغيره بعد وضعه خلاف انتظار وضعه
 لرجاء موته فلو قال فلان في المدة او اخر رجاء وضعه ميتا في العاين بطل حقه
 من التي لم يوطئه فان اخرج قال جهلت الوضع وامكن جهله حلف فيصدق ان
 الظاهر بطل حقه بخلاف انما لم يكن كان غاب واستغنى الوضع وانشر ولو اراد
 جهل النفي او الغورية وقرب السلامة او نكاحا بعد من العلم او كان عاصيا صدق
 بيمينه ان في احد حق معين بانك لم تتخل عنها ستة اشهر بان وانما عاين
 تتخل عنها وضعها واما ستة اشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بان يتجمع في
 الرحم والدم ماء رجل وولدين ماء آخر لان الرحم اذا اشغل على الحي استند فيه
 ذلك ميتا فيمن له حق آخر فالتمس ان من ماء رجل واحد في حمل واحد فلا يتبعضان
 لمحقا ولا انتصار فلو نفي احد هذا باللعان غير لدت الثاني فذكر عن غيره لمحق الاول
 مع الثاني ولم يمكن اقامة البينة على النفي لانه معجول به بعد النفي في كذا الذي
 بعد الاستطاعة ولان الولد بالحق بغير استطاعة عند مكان كونه منه ولا يثبت في
 عند مكان كونه من غيره الا بالنفي اما ان كان بين وضعي المدة ستة اشهر فما افر
 فيها حملان بغير نفي احد مما وقع في الوسيط من انه اذا كان بينهما ستة
 اشهر فما افر من جري على الغالب من ان العلوق الايام الاولى للمدة كما في خد
 ما ذكرته في الوجبة في الوحي في ولد كمن قبل له سمعت بولده او جعله الله
 لك ولان ما لا اجاب بما ينضم اقل ركبا من او فخر لم يثبت بقل من سا
 اذا اجاب بالابتنى اقل ركبا في حرك الله خير او بارك الله عليك لان الظاهر
 انه قصد سلامة الدماء لرجاء ولو جازت منه ثم قل فيها فان قدرها بزمانا

مطلق

مطلق او مضادا بعد النكاح لانه النفي والدم يمكن كونه منه كما في سائر النكاح
 وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه وجب به على الماين عقوبة الزنا المضاف
 الى بعد النكاح بخلاف المطلقة وتسقط بلعانه اذا لم يكن والدم يمكن كونه منه
 فلا لعان كالاجنين والامة لا حنورة الى القذف حيث لا الابان قد فيها
 بزنا مضاد الى ما قبل نكاحه وهو ما اقتصر عليه الاصل او الى ما بعد للبيات
 فلا لعان سواء كان نكاحا او انفسه او اذا كان حقه ان يطلق القذف او
 يفسقه الى بعد النكاح ام لا اذا اخرجت من القذف فيمكن له انشاؤه
 اي القذف المطلق او المضاف الى بعد النكاح ولا حن لغيره الى الولد بل الزمة
 ذلك ان علم او نفي انه ليس منه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فان
 لم يثبت عيوب **باب النفقة** جميع عدة ما حوز من العدة لا شأنا لها
 عليه غالبا وهي مدة تترتب فيها المرأة لعرفه براءة زوجها والتعبد او التحمل
 على زوج كما سيأتي والاصول قبل اتمام الايام الاربعة وشرعت حياينة
 للامتنان وتخصيص المهر من الاختلاف فيجب عدة بوطء بغيره او بغيره
 زوج في بطلان او فسخ او انفسا بغيره او بوطء او غيره كرهة وفلما منه
 المحترم او طلق في فرج ولو في غير بطلان ما اتم لم يكن حوزا من ولاوطء
 ولو بعد خلوة قال تعالى ثم طلقتموهن من قبل ان يمسواهن فما لكم عليهن من عدة
 تعتدونها وانما وجبت بغيره لانه كالموطء بل اولى لانه اقرب الى
 العلوق من غير الوطء وخرج من يد النكاح غير بان يفر من منه برة
 فتد طله الزوجة بغيره او بغيره براءة رجعه كما في صغير او صغيرة وان العاين
 فك اللههم الاول ولان الا نزال الذي به العلوق حتى يمس بغيره او بغيره
 الفرج عنه والنفق مسببه وهو الموطء او ارجل الذي كالتوفي في التزويج
 بالسفر واخرين عن المشقة فلهذا حر تحصيل ذلك في الفراء والوجبات الخفيف
 فيها براءة قال تعالى والمطلقات يتزينن ما يزينن فلهذا تزويج من يمس
 غير متغيرة فتعتمد باقرارها المردودة هي اليها من عادة وتبين واولي يمين

متر في بابه والمطر المراد هنا طهر بي وبي اي دمج حبيبتين او حبيبتين ولفاس
 او نفاستين اخذ من قوله تعالى فطلقهن عند نكاحهن في زمانها فصار من الطهر
 لان الطلاق في الحين من كبر ورمي من العدة ومقتضى الطلاق والفرق بالشرع
 والعم من ترك بين الطهر والميض ومن اطلاقه على الحين ما في خبر الشافعي وغيره
 من ان الصلاة امام اقرانها وقبل حقبته في الطهر يجاز في الحيض وقبل كونه ويجوز
 على اقرانها وقرينة وان طلقت طاهر وقدمت من زمن الطهر ثم انقضت
 عدتها ليطعن في حيضه فالكفة لحصول الاقرار الثلاثة بذلك بان يجب
 ما بين من الطهر الذي طلقت فيه فز وطمح ام لا ولا بعد في سنة فز وطمح
 الثالث ثلاثة فز وطمح فز وطمح له تعالى الحج استمر به لو كانت قبل وذي القعدة
 وبعضه في السنة او طلقت حائضا وان لم يبق من زمن الحيض شيء ففي وجه
 اي فتتخير مدتها بالطمع في حيضه رابعة استوفى حصول الاقرار الثلاثة
 على ذلك ومن الطعن في الحيض لبرهن العدة بل يثبت انقضائها كما مر في
 الطلاق وخروج الطهر بي وبي لم يفيض ولم تنفس فلا يجب فز
 وعدة حرة متتوية ولو مقطوعة الدم بعيد زواجه بعد طلقت اول
 شهر كان من الطلاق به ثلاثة اشهر خلافة حال لا بعد الثاني
 لا شأنا كل شهر على طهر وحيض عاليا مع عظم مشقة الصبر الى من الناس
 ما لو طلقت في اثنا عشر فان بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما حسب قسرا
 لاشأنا على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلاليين وان بقي منه خمسة
 فما قل لم يجب قرا لا احتمال الا حبيبتين فتتخير من ثلاثة اشهر خلافة
 وعدة من حرة تقيض ولو مع علة او مستحاضة غير متغيرة قرا لا محالة
 على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كلمت القرم لثاني المتخيرتين
 كالطلاق ان لا يظهر نصفه الا بطريق كله فلا بد من الانتظار الى ان يعود الدم
 فان عتقت في عدة رجعة فالحرة فتكمل ثلثة افراد لانا الرجعية كالزوجة
 في اكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة ميتة
 لانها كالاجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة وعدة غير حرة متغيرة
 بشرطها السابق وهذا مطلق اول شهر شهران فان طلقت في اشأنا

والباقي

والباقي اكثر من خمسة عشر ضربا فتكمل بعده بشهر خلافة لانا الرجعية قرا
 فتتخير بعده بشهرين هلاليين على المعتد خلافا لانا في انقضاء شهرين
 وعدة من ذوات في عدة حرة لم يتخير او عتقت من الحيض ثلثة اشهر
 هلالية لان انطق الطلاق على اول الشهر قال تعالى والاولى ينس من الحيض
 من اشأنا وان اوتيت في عدة ثلثة اشهر هلالية لانا في بعض اي معتد ثلث
 كذلك فان طلقت في اشأنا شهر كملته من الرابع فله ثلثين يوما سواء
 اكان الشهر ما او ناقصا وعدة غير حرة لم يتخير او عتقت شهر ونصف
 لانها على النصف من الحرة وتعتبر في غير حرة اي من تعبيره بامة ومن انقطع
 دمه من حرة او غيرها ولو بلا علم تعرف فتتخير حتى يتغير فتتخير باقر
 او قاس من اشأنا وان طلق حرة لانا الاشهر انما شرعت لثلاثين يوما والاشهر
 وهذه غيرها فلو حاضت من غير حيض من حرة او غيرها او حاضت ايسة
 كذلك فيها اي في الاشهر فاما حرة معتد لانا الاصل في العدة وقد قلنا
 عليها قبل الفرج من بدنها فتتخير اليها كالمعتد اذا وجد لها في اشأنا التيمم ذات
 حاضت بعد هذا لم يدر لانا حبيبتا حبيبتا لا يتبع صدق القول بانها
 عند اعتدادها بالاشهرين الذي لم يتخير او انقضاء تعبيره بامة فتتخير
 كاحية حاضت بعد هذا ولم يتخير زوجها فاما معتد بالاشهرين فاما
 ليست ايسة فان كلمت آخر فله ثلثين طهرا لانقضاء عدتها طهرا مع عدتها
 حق الزوج لها والشروع في المقصود كما انقضاء المعتد على الماء بعد الشروع في
 الصلاة وذكر حكم غير المرأة فيمن لم يتخير من بادية والمعتد في الاشهرين
 كل النساء يجب ما يكمل خبره لا طوف ساء العالم ولا من غيرهما فقط
 واقضاء اثنا عشر سنة وقيل ستون وقيل تسون وعدة حامل في عدة
 اي الحمل وان لم يظهر الا بعد عدة اقران او اشهر لا يتولد لانها المرأة طهرا
 والمحمل يدل عليها فطما حتى ياتي في امي وتقدم بانيها في الباب قبلها لانا
 واولات الاحمال لانهن ان يضعن حملهن فليس يفسد نسبه لانا وللطقات
 بترين بانفسهن ثلاثه فز وانا القصد من العدة مدة الزم وهي حاصلة
 بوضع الحمل ولو كان ميتا او مضطعة فتتخير لو بقيت بان احبها فلو لم

الظهور بها عند هني كما لو كانت ظاهرة عند غير من أيضاً يظهر من هذا الوجه
 قلنا أو غير ما هو ذلك يحصل بزيادة الزمان في ذلك المخلوق ما لو شككت في أيضاً
 لحدوثها وتخلو في العلة لا لا تتغير ولا ولا على كونها أصل أدنى هذا أم
 نسب المجلد الذي في عدة ولو احتمل لا كلف بلغات فلو لا من حاصل في المجلد
 انقضت عند ذلك بوجه من ذلك انقضى عنه فلا يمكن أن يكون منه فأن لم
 يكن منبته اليه لا يتحقق بوضعه كان مات وهو صبي أو صغير وأصله
 حاصل فلا يتعد بوضع المجلد ولو كانت أي شكت في ذلك في وجه
 جعل المجلد مركبة بجهدها لم تتكلم أخر حتى تزول الرتبة فان تكلم فان تكلم
 بأجل للتردد في انقضاء العدة أو ارتأيت بعد ها أي بعد العدة من صبي
 من التكلم المزول الرتبة والتكلم مع بالسن من زيادة فان تكلم قبل
 زوالها أو ارتأيت بعد تكلم الآخر لم يطل أي التكلم لا ينقض العدة
 ظاهر إلا أن ذلك لدفع ستة أشهر من السكن على من بعد عقده وهو
 الأول من له من عقده فيبتين بطلانه والولد الأول أن السكن كونه سنة
 بطلان ما إذا ولد له ستة أشهر فأكثر فالحول الثاني وإن السكن كونه سنة
 الأول لأن الغرض الثاني في آخره من أقره ولأن التكلم الثاني قد يصح ظاهر
 قلنا لفتنا الولد بالاول لابطال التكلم ليرتفع في العدة ولا سبيل إلى ابطال
 ما صح بالاحتمال كما قلنا في هذه الشهادة بعد العدة قلنا أنه بعد ستة أشهر
 فأكثر من العدة ليق بالانقضاء لا بطلان التكلم والعدة منه ظاهر فذكره
 انقضت وأصلها في كونها في أقرها بأشياء أو بعضها في الميت لأربع سنين
 فأكثر من مكان العلوق قبل القرن ولم تنكح أخر أو تكلمت ولم يكن فوق الولد
 الثاني بقرينة ما بأي حقيقة الولد تنكح ما نورد له لا أكثر منها لأن المجلد قد
 يبلغ أربع سنين وهي أكثر من ذلك كما استخرج واستبان في هذه المسئلة
 وقد استمكن العلوق قبل القرن لأن من القرن الذي جبره أكثر الأصحاب
 ما استند الشبان حيث قالوا أخصوا أخصوا من أخصوا المقيم ما قاله أبو
 القمي يعتبر من أخصوا من وقت سكن العلوق قبل القرن والأولاد من عدة المجلد
 على أربع سنين ومن دعي بأنه قد تم أنه أصبح حائل ولد أو أختا قال في صحيح أيضاً

الحيات

بأن قال الميراث وهو بالأربع فيها الأربع مع ذلك الوجه والوجه الذي هو من هذا
 أكثر مدة المجلد بل ما يصح أربع بدونه من الوجه كل من أن زيادة المدة في
 يجب ما يورد من ذلك على ظهرها في الوصية والطلاق فأن كانت بعد انقضاء
 مدة لها فوالت ستة أشهر فأكثر من مكان العلوق كما مر فيما إذا ارتأيت ولو
 تكلم أخر فيها أي في عدة فأسلم وجهها الثاني فلو لم يكن لا مكان منه دون
 الأول حكمة بأن ولدته لا أكثر من أربع سنين من مكان العلوق قبل القرن وليست
 أشهر فأكثر من وطءه نعم إن كان الطلاق الأول مرجعاً منه في أول الرجوع
 والروضة بلا مرجع أصلاً كان ذلك والثاني في مرجع على الثاني وقوله الباقين من
 الم وقوله الذي ينبغي أن يكون له أي لا مكان من الأول دون الثاني في حقه بأن
 وادته أربع سنين فالحول ولدوا ستة أشهر من وطء الثاني وانقضت في
 بوضعه ثم تعدد الثاني في كونه من الفصل الأول أو لا مكان منهم عرضاً أو
 ومنه عليه حكمه فأنه لا يحق ما جعله حاكم أو الحقة بما لو كان من أو
 عليه الأمر ولم يكن ثم قاتف انتظر بوطءه وانقضت بنفسه وإن ولدته زمن
 لا يمكن كونه منه من واحد منها كان ولدته لأربع سنين أشهر من وطء الثاني
 ولا أكثر من أربع سنين حاكم لا يلحق وحدها وخارج ما قاله سعد الصحاح وفيه
 في المسئلة الكفار فأنما يمكن كونه الولد من الزوجين الحق الثاني في مرجع على
 قاتف وبزبادي وجهها الثاني ما لو عليها فإن جهل التحريم وقرب غيره
 بالاسلام فذلك لك والأظهر أن في قاتف عند من المرأة لو لم
 عد فالحكم من جنس واحد فأن هو أو من قولك بأن طلق ثم وطء في عدة
 غير من من أقره أو أشهر من قبل من وطء علماً كان أو جاهلاً أيضاً المطلق
 أو بالتحريم وقرب بعد بالاسلام أو فأن ما يدين العلوق لا علماً بل في
 بأن لا وطء لها فأن لا حكمة له قبل خلتها أي عدة الطلاق والوطء فتدنت
 عدة بالقرن أو أشهر من فراع وطء ويدخل فيها عدة الطلاق والبطنية
 واقعة عن الجهتين وله مرجعة في البقرة في الطلاق الأربع دون ما بعده
 كما مر في الرجعة وهذا من زيادة أو من جنس لول أو أقرها كان فلقها حائلاً
 ثم وطئها في أقرها وأصلها وأصلها حائلاً ثم وطئها قبل الوضع وهي من جنس

فكذلك اي فيدخلان بان تدخل الاقراء في المرافقة للشالاد اذ قد اجابوا
والاقرء انما يعتد بها اذا كانت في طينة الدلالة على البراءة وقد انشأ
ذلك هذا العلم بان شغل اللوح وقد ثبتت كلام على الذي في شرح البهجة
فمنهضيان بوضعه وهو واقع عن المجهتين وبوجه قدس في الطلاق
سواء كان المهر من الوالد ام لا او لم يمس بعد ثلثي الخصم كان
كانت في عدة شرج او وطار شبيهة فوضعت من ثلثي شبيهة في طلاق
فاسد كونه في زوجة معتدة عن شبيهة فطلعت فلا تدخل في عدة
المستحقة بل تعدى لكل منها عدة كاملة وتقدم عدة الحمل تقدم او
تأخر لان عدته لا تقبل التام فلو كان من المطلق وطئت بشبهة
انقضت عدة المرافقة ضعية ثم تعد للشبهة بالاقراء فان لم يكن حمل
فتقدم عدة طلاق في عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة بالطلاق
لفوقها باستنادها الى عدة حاكم ولعدة زوجة فيها سواء كان في طلاق ام
كانت لا يزوج وقت وطء الشبهة زوجها حيث من عدته يكون
فراخا للواحد وله زوجة قبلها الى قبل عدة الطلاق ان يكون في طلاق
منه وطء الشبهة وان سرج في النفاس لان عدته لم تنقض وخرج بالزوج
التديد فلا يجوز في عدة غيره لانه ابتداء الكلام والجمعة شريعة
باستدانة الكلام وهذه وكذا التي قبلها فلو ان كان في طلاق وسقطت الشبهة
ما زاد في فان راجع فيها ولا حمل يقطع وشرعت في الاخذ ان في عدة
وطء الشبهة بان يستأنفان سبق الطلاق وطء الشبهة وتبين ان العكس
ذلك ولا يمنع فيما حتى تقضي رغبة للعدة فان كان ثم حمل منه انقضت
العدة ايضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها المضيها
لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حامل من وطء بشبهة فليس المتزوج بها
تضع قاله في الروضة كاصحابها في حكم معاشره المرافقة المعتدة لمع
عاشرها مفارقة لوطءه وغيروا جمعيه في عدة اقراءه واشهر له تنقض
عدتها بخلاف البائن لقيام شبهة الفراش في الرجعية ورواها البائن نعم

ان طارها

ان عاشها لوطء شبهة فكانا رجعية اما خبر المرافقة فان كان سبيل فهو في امته
كالخافق في الرجعية او غيره فكذلك في المياثن وخرج بما ذكره في طلاق فتنقض
بوضعه مطلقا وان رجعة بعد هذا اي بعد الاقرار والاشهاد لا تنقض بهما
العدة احتياطاً وضمه كلام ذكرته مع جوابه في شرح الروض وغيروا ولفظها
الطلاق الى انقضائه عدة لذلك ولو كانت معتدة بطلت عدة وطء الشبهة
عدتها بوطءه لحصول الانفraz به بخلاف ما اذا لم يوطء لعدتها رجعة لان الكلام
الذي وطئت فيه ولو طلقها قبل الوضع انقضت عدة طهارته وان وطئ لوطء ودخل
الابنة ولو كانت معتدة ثم وطئ شطرا استأنفت عدة لاجل الوطء ودخل
فيها البقية من العدة السابقة لانها لو وطئ لوطء قبل الوطء ثبت على طلاق
من العدة وان طارها ولا عدة لها لانه في طلاق جديد طارها قبل الوطء
فلا تستأنف به عدة بخلاف ما مر في الرجعية في عدة الوطء وفي
المفارقة والاصلاح يجب بوطء في طلاق عدة وهي اى عدة الوطء لمع حاكم
او حامل من غيره لم يزوج سبب او جرح ولو رجعية او لم تقطأ اربعة اشهر
وعشرة من الايام قبلها قال تعالى والذين يتزوجون منكم ويؤثرونكم منكم
وتتزوجون منكم من اربعة اشهر وعشرة ايام او منكم من سبعة اشهر وعشرة ايام
وذلك الاقرار وخبرها والابنة يجوز له على الغائب من المهر المثلث من ذلك
وتعتبر الا شهرين بالاهلة ما امكن وبكسر المنكر ما امكن كخياره واخبرها
لمع بعضه كذلك ان طارها او حامل من ذكر نصفها وهو شهران وخمسة
ايام قبلها في باقي الاكسار ما مر وتعتبر بغيره وبغيرها من غيره
بما ذكره وحاصل منه اي من الزوج مرة كانت او غيرها ولو مجسداً بغير
اضمان او مسلوباً بغير ذكره وضعه ان المهر الحق له تعالى والامارات الاحمال
اجلهم ان يضع حامل من غيره معتد للامانة السابقة وفارق الجور سبب
والمسلول المسحوق بان المجوس يفيضه اوجبة المني وقد يصل الى الفرج بغير
البلاغ والمسلول بغير ذكره وقد يبالغ في الايلاج فيلقد يبرز له ماء رقيقاً
تخلط بالمسحوق ولو طلق احداهما بنية معينة عدة او بغيره في مات

وان طارها لوطء الشبهة
حائل او طارها لوطء الشبهة
استأنفت عدة في الرجعية

قبل ياتن العينة او تعين المهمة ولم يبط واحدة منها او وطن واحده منها و
 على ذلك الشهر مطلقا او دلت اقر في طلاق حجي او وطنها وجراد وانما انظر مطلقا
 او دون الاقر في رجعي بقرينة ما ياتي اعتد بالوفاء وان احق في ان يلزمها سلة في
 الاولى وان يلزمها علة الطلاق في غيرها التي هي اقل من علة الوفاة في ذلك الشهر
 وفي ذلك الاقر وما على الغالب من ان كل شهر لا يخرج عن حجي وطهر لا احتياط في الجمع
 كما في طلاق بائن ووطنها او احداها فتمت من وطئت وهي ذات اقر بالانكاح
 من عدة وفاة منها ارمى وفاة في عدة اقر من طلاقه اذ لك ونعتد شهر الوفاة
 لما تقرر وذكر حكم وطء احداها في الجمع من زيادة وجه احتياط اكثر من الطلاق
 في المهمة مع ان عدتها انما تعتبر من التعيين اظهر لهما السوم من التعيين اعتبار السب
 وهو الطلاق وفيه كلام ذكرته في شرح الرض والمحقق بسفر وغيره لا يستلزم
 زوجته حتى يثبت موته بما في الغرض او طلاقه بغيره فانه لا يثبت كمالا
 يحكم موته في قسمة ماله وعقوباته وله حق ميتة ولان الكفاك ثابت بيقين فلا
 ينال الا بيقين وتقريره بما ذكره ارجح من تقريره بما ذكره فليس حكمه بكذا جهل انيق
 نفق المكل لها لفته القياس الجلي ولا يجوز ان يكون حيا في ماله وميتا في حق زوجته
 ولو ثبت قبل موته وان ميتا قبل كذا حيا بمقتضى الكفاك فله حق نفقة
 المانع في الواقع فانه مال المومع ماله ابيه بغير حياته فيان ميتا ويحسد
 على عدة وفاة لمجرد التعيين لا يحل لامرأة ان تزني من الله واليخ الاخر ان تعد
 على ميتة فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشر فانه يحل لها الاحلاد عليه
 اي يجب للاجتماع المدة والقيود بان المرأة تجري على الغالب لان غيرها من
 سنة يلزمها الاحلاد وعلى كل صغيرة وصغيرة منها ما يقع منه غيرها ومن
 لها رقة ولو رجعية ولا يجب لانهان في وقت بطلاقه في رجعية عنها
 فالضريح منها او لمعن منها فلا يلزمها انما يجب الاحلاد بطلاقه الموقوف عنها
 زوجها وذكر سنة في الرجعية ما زاد وهو ما نقله في الرض كما صلبا عن
 اي فممن الشافعي لم نقل من الاصحاب ان الاولى لها ان تزني بما يدعي الزوج الى
 رجعتها وهو الاصل ومن احدث ويقال فيه الحارث من حديث لغة المشقة واطلاها
 ترك ليس مصحوب بما يستدل من غير ولي هبة قبل نفقة او خضعت لغير المصحين

عن ام عطية كذا ينبغي ان تكون على ميتة فوق ثلاث الايام زوج اربعة اشهر وعشر
 وان تكمل فان تطيب وان ليس في ما مضى لها بخلاف غير المصحين كمالا وارجح
 لم يثبت فيه زينة كذا في بخلاف المصحين لان زينة بل المصينة واحدا لم يثبت
 كالا وسور والكحل لا تستأ وان زينة فيه فان تزني المصينة بين الزينة وغيرها
 به كمالا ومضبوطة من ذهب او فضة وغيرها كمالا ان موه بهما او كانت
 المرأة من يخل به فلها كمالا او سورا وخاتم خمر او زود وغيره بائنا حسن
 المشرق عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا العنق ولا تعصب وكما
 فكيف في المشقة المصينة غلة بالمشقة كمالا وهو العزة بغيرها وقيل طين اخر
 فيها وحضر بالانقل بما ذكره انقل بغيره كمالا ومنه من عار من عار وبنها
 ليل فاش لا كمالا لاجبة ومعها اعر حاجبة في ترك تطيب في بدن ولب
 وطعام وكحل ولو غير محرم لغيره عطية السابق واستغنى استغنى لغيره الطهر
 من الحيض او انفا من قبالا من سطر او طار ووجه فوعان من الجهر كما ورد به
 الحديث في سلم وظاهرها ان احتاجت الى تطيب حان كالا كمالا وبه صرح
 الامام وترك وهي شعر لربها ولحيثها لا يبرهن الزينة بخلاف ذلك ومن سائر
 البدن وهذا من زياد في ترك الكحل كمالا فانه لو كانت سوداء
 وكحل اصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن فيها طيب لغيره ام عطية السابق
 الخا جرد كمالا كمالا به ليللا وتجهه فصار ويجوز للضرورة بخلاف الخبر
 ابا داود انه صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة وهو حاد على اي سلمة وقد
 جعلت عاصمها من فقال ما هذا يا ام سلمة فقال هو سبر لا طيب ووقال
 اجعل يدك بالليل واسجد بها والنها والصبغ المراء وكسرها مع اسكنا الباء
 وبيض المراء وكسرها وحضر كمالا زينة غيره كالا في انما انما المراء زينة
 فيه وتغير به يد الامم من تعبره بانث وقيل لها لا من زيادة في ترك
 اسفيل كمالا بذل حجة وهو ما يتخذ من رصاص بطل به الوجه ودمام فحرم
 المملوك وكسرها وحضر يد يد الحذف وخصاها ما ظهر من اليد كالا لوجه
 واليد من الرجل لا ما تحت الثياب بغير حذاء كبرسي ومنه ان لغيره او طين

المتأخر وقوله ما ظهر من نيازي وهو ما في الروضة كما صلبها
 عن الرواية في ذلك صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البلدان وفي
 منها ما ذكره من صايعا وتصنيف حرمها وتباعد شعرا
 صديقتها وتوابعها وتباعد وتصنف وحل تحريمها من ما يرد ويعد
 عليه من رتبة ونطق وسارة ونحوها ونحوها ثلثين وهو متفق
 البيت وذلك بان تزويجها بالغير المستور وغيره لان الاحتداد في
 البدن لا في الفرس والمكان وحل تنظيفه غسله أو سرقه قطع أو شلله
 وسخ واستناده وحرام واستناده لان جميع ذلك ليس من المنة الملبسة
 الى لوط فلا ينافي إطلاق اسمها عند الله في صلاة الجمعة ولو تركت لحد لها
 أو سكن في كل صلاة أو بعضها وإن لم يبعها وفاة من وجهها أو بعد الله انفت
 بضمها عندنا وإن عصى في أولها بترك الزوج عند العلم بتمت إذا
 العبد في انفسائها بانفسها المدة ولها المدة لا الاصل لحداد على غير وجه
 من قريب وسيد ثلاثة أيام فاقبل لاسانها وعليها ما ورد ذلك مأخوذ من الحديثين
 السابقين أول الحديث **في سكن المدة** فبمكثت عدة فرقة
 لطلاق أو فسخ أو وفاة لقوله تعالى الطلاق مسكون من حيث سكنتم
 وقيس به الفسخ بأنواعه بجماع فقرة الطلاق في الحياة والغير فقرة الطلاق
 بنت ما لا بد من وفاة أو تزويجا فتلواست رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 ترجع الى عليها وتاخذ له زوجا لم يترك في منزل يملك فأذن لها في الرجوع
 قلت كما نصت حتى إذا كنت في ليل أو في النحر دعاني فقال سكني في بيتي حتى
 ليلة الكتاب ليلته قالت فاعتدت فيه وبغضت حتى التوى وفيه من حديث
 في نفقتها على الزوج لو لم تمارق فلا تقب سكن لمن لا تقب لها عليه
 من ناسخ ولو في عدة وشعبة لا تحلل لوطا واسعة لا يقب نفقتها
 كما تجب لعدة عن وطأ شبهة ولو لم تكلم فاسد فخير من ذلك
 نعم من قوله أنا ناسخ وهو من نيازي في عدة فسخ أو وفات
 وحديث لا تجب سكن بعد للزوج أو تزويجها سكنا يحفظ الماسة عليها
 العادة وحديث لا تتركه ولم يبرح الواشي بالسكن منه السلطان اسكانا

فصل
 فصل

من

من بيت المال وانما وجبت السكن لعدة وفاة ومعدة فوطلاق ياش
 وهو كل يوم النفقة لانها لصانة ما لا الزوج ويحتاج اليها بعد الفقرة
 كما يحتاج اليها قبلها والنفقة أسلطته عليها وقد انقضت وإن وجبت
 السكن فانما تجب في سكن لا في لها كانت به عند الفقرة ولو كان من غير
 شعر كصوف صاف ظرعا حفظا ما لا الزوج نعم لو ارتحل أهلها في الباقين
 فقرة وعده فقربت من الإقامة والسرعة لا كما يعلم ما في العذر لانت
 مائة مرة لاهل عدة موحشة ويخوف من يافق ولا يخرج منه ولو جعده
 ولا يخرج من منه ولو وافقها الزوج عز وجلها منه بغير حاجة له عز وجل
 الحاكم المنع منه لانا في العدة حقا لله تعالى وقد وجبت في ذلك السكن قال
 تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله
 العام قال في المطلب ونحو عليه في الام والحواشي والمذهب وغيرهما كبت
 العلمين ان للزوج ان يسكنها حيث شاء لانها في حكم الزوجة وبه جزم
 النووي في كتبه قال السكن والاول اوله لا اطلاق الآية والاذن من
 المذهب المشهور والزم كفى انه الصواب الا بعد تركه غير من لها نفقة
 على المفارقة يحفظها م كلفن وكذا في لفظه وعزل لونه لحد منها وانما
 عند جارية نفقة الميلا ان رجعت وباتت ببيتها المأجرا الى ذلك ايمان لها نفقة
 كرجعية وحامل ياش فلا يخرجها من ذلك الا بان الزوج كالزوجة ان عطل القيام
 بكما صيما نعم لثالث الزوج لغير تفصيل النفقة كثيرا فعلى وسع عز لذكر
 السكن وغيره وكحرف على نفس او مال من غيرهم وطرق ونفقة حواشي
 لها وهذا ان من قتاله لغيره من هدم او عرق او على نفسها وشدة ثا لها
 يجوز ان او عكسه اي شدة ثا ذنبهم بها الحاجة الى ذلك بخلاف الانقاسيو
 ان لا يخلو منه احد ومن الجيران الاسماء وهذا قاصد الزوج نعم ان استند
 اذاها بهم او عكسه وكانت المراضقة قبله الزوج شيئا وخرج بالجيراني
 ما لو طاعت ببيت ابويها وثا ذنبهم او غيرها فلا تقل لان الوضحة لا تقبل
 بيتا ولو انتقلت لبلد او سكن يا ذن من الزوج في جنت عدة ولو قتل
 ورجع لها اليه اعتدت فيه لانها مأجورة بالقيام بغيره سواء بصلوات أو غيره

من الاول ام لا او انتقلت لذلك بلا اذن في الاول فتعد وان وجبت العدة
بعد وصولها الثاني لعصاها يد لك نعم ان اذن لها بعد انتقالها ان تقيم في
الثاني فكلوا انتقاء بلا اذن كما لو اذن في الانتقال فوجبت اي العدة
قبل خروجها فتعد في الاول لانه الذي وجبت فيه العدة او سافرت
بلا اذن لم حاجتها او حاجته مع وعرق وتجارة واستعدلا من مظلة ورة ابق
او الحاجتها كزينة وزينة فوجبت في طريق عودها اول من مضى
وانما لم يلزمها العود لان في قطع السير سقطة ظاهرة وهو معتدة في سيرها
مضت او عادت ويجب اي عودها بعد انقضاء حاجتها ان سافرت لها
او بعد انقضاء مدة الاذن ان قدم لها مدة او مدة اقامة المسافر ان لم
يقدرها مدة طاق في سفرها غير حاجتها لتعد العدة في الطريق او بعضها فيه
وبعضها في الاول فلا يجب الحاجة كوجوبها بعد وصولها المقصد فانه
يجب عودها بعد ما ذكره واطلاق السفر اولى من تقيده له بالبيع او التجارة
لكن ان سافرت معه لحاجته لزومها العود ولا تقيم بغير المدة اكثر من مدة
اقامة المسافر ان امتن الطريق ووجدت الرفقة لان سفرها كان يسفر
فيقطع بزول سلطنته واختار لها مدة اقامة المسافر لانها خرجت باهية
الزوج فلا تبطل عليها اهية السفر وذكر الوولية العود مع قتل او مدة
الى آخره من زيادتها وان خرجت منه خطفها وقال ما اذنت في خروج
او قال وقد قالت اذنت لي فقلت اذنت لا لتقلد حلف فيصديق لان
الاصل عدم الاذن في الاول وعدم الاذن في الثانية فيجب رجوعها
في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف مالوكا ان القائل في الثانية ذر الزوج خلفها
المصدقة بينهما لانها عرفت بما جرى من الوارث والتصريح بالتأليف في الثانية
من زيارته وان كان المسكن ملكا له ويلحق بها تعين لان معتد فيه لما من
وصح بعده في مدة اشهر كما يمكن في عدة حمل او افراد لان اخر المدة مجهول
او كان مستعاطا او مكترى وانقضت مدته اي المكترى انتقلت منه
ان امتنع المالك من بقائها بيد الزوج بان رجع المعير ولم يرض باجارتها
باجرة المنزل امتنع المكترى من تجديد الاجارة بذلك وكما عتق له حرة

عن اهل البيت

عن اهل البيت في السكن بغير جنود او سفه او كان ملكا لها فتعدت
بما الاستمرار فيه باجارة او اجارة والانتقال منه وهذا ما صحه في الرضخ
كما صلبه اذ لا يلزمها يد له باجارة او اجارة فتعد الاصل استمران في الرضخ
اشلا بما لغ ذلك وان استمر كلامه بالوجوب كما لو كان المسكن خريبا
فتعدت به الاستمرار فيه وطلب النقلة الى الاثر لها ويحتمل ان كان
نفيسا ببقائها فيه ونقلها الى السكن الاثر لها ويحتمل ان كان
الى المفقول منه تجب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستعدله الغزال
وزيد في الاحتياط وليس له ولو اخطى ما كسبتها ولا دخلها في استمران
لما يقع فيها من المظنة لها ويحتمل ان كان المظنة في دار وسعة مع
حرم بصيرة كطيفة وانفرد كل منها بواجده برفقها كطبخ وسراج
ومس وعرق واغلق بابها بغيرها او سد وهو اولى فيكون ذلك في
الصورتين ولو بلا حرم او ينفق في الثانية لا انتقاء المخذ ومريضه لكنه يكره
لانه لا يفي من هذه النظر ولا عبرة في الاول فيجوز ان او صغير لا يبرأ ويعد
فيهما بما ذكر مع ما في من زيادته او من تعبيره بما ذكر وظاهر انه يبرأ
في الحليلة كونه لثقة وان غير الحريم من يباح نظره كزوجة وحريم تحت
كما حرم فيما ذكر هو اخف طلب البراءة وسرعا التبرؤ
بالمرأة مدة بسبب ملك البهيمن حد ونا اولها لا لبراءة الرجم او تعبد وهذا
خبر على الاصل والافقد يجب الاستبراء بغير ذلك كان وحلي امه غيره
ظنا انها امنه على ان حدوث ملك البهيمن او ذواله ليس بشرط بل الشرط كل
سبا فحد وحل الفسخ به او رجم التبرؤ مع لياقته ما في في الكا تبة
والمرودة وتزوج مع سوطا ته ونحوها يجب الاستبراء مع او تزويج
بللك امه ولو معتدة ببراءة او غيره كارت ووصية وبسي وبرد يجب
ولو بلا يقين وبهية يقين وان شقي براءة رجم كصغيرة او اسنة يبرأ
وسواء ما كانا من صبي ام امرأة ام عن استبراء ما بالنسبة لحل الفسخ وذلك
لقد له صلى الله عليه وسلم في سبا او طاس الا لوطا حامل حتى تنضم
والا غير ذات حمل حتى تحيض بصفته وولد ابو داود وغيره ونحوها

حرم على امه ان تكون في بيتها
او ان يكون في بيتها
او ان يكون في بيتها

على شرط سلم وقاس النافع حتى الله عنه بالمسبة غيرها بما مع حدوث الملاءة
والحق من لم يخفى واستغن عن تخفى في اعتبار قدر الخفى والظاهر لها وهو شهر
كاسياق وتعتبر بما ذكره ما ذكره ويجب الاستبراء مطلقا قبل طهر وهذا
من زيادة ومن ذلك ان يذهب بحجة بان فسخها المكاشفة وتجزها سيدها
بعضها عن الفسخ في زمانل سرية منها اومن ابدى العود الملك التمتع ومن زواله
بالنكاح او بالذات او بالردة وتعتبر بما ذكره من قوله ويجب في مكاشفة
بجرت ولا مرتبة لا اجل لها من نحو صوم كاعتكاف واحرام وحرمة وحيفي
ونفاس بعد حرمتها على السيد بل لان حرمتها لا تغل بالملك بخلاف النكاح
والكتابة والردة وتعتبر في ذلك اعظم من قول له لا من حلت من صوم واعتكاف
واحرام وكاعتكاف زوجته لانه لم يحدد به حل بل من ليس بغير زوال النكاح
عن ولد ملك البين فانه في النكاح يعتقد من كان مبيعا بالملك وفي ملك البين
يعتقد حرا وتفسيره ام ولد ويجب الاستبراء من قول فراش له من امة
مستردة كانت اولادها معها باعتبار السيد او غيره بان كانت مستردة
او مديرة كما يجب العدة على مفارقة عن نكاح فاعلم ان الامة لو فسخت سرية
او معتدة عن زوج لا استبراء عليها الا بما لا يثبت في النكاح لان الاستبراء على الفسخ
او التزوج وهي مشعولة بحق الزوج بخلافها في عدة وطء شبهة لانها لم تنفرد
بذلك فراشا الغير السيد ولو استبراء قبله اي قبل العتق مستولية فانها يجب
عليها الاستبراء لما ذكر ان استبراء قبله غير ما ان غير المستولية من مال غيرها
الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوج حال الا لا تشبهه فتكون بخلاف المستولية
فانها ختمها فلا يعتد بالاستبراء الواقع في زوال فراشها وحرم قبل استبراء
من زوجها ومن قول من يقول في قوله مستولية مستولية كانت اولادها من
اختلاف الماء من اعانها وطوءه فله تزويجها مطلقا او وطوءه غيره فله
تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير حرم او استبراءها من
انتقلت منه اليه لكان تزويجها مستولية كانت اولادها ان اعتقها فلا يحرم
كما لا يحرم تزويج المعتدة منه اما عن وطوءه نه فان كانت غير مستولية

او من سرية

او موطوءة غيره بربا او استبراءها من انتقلت منه اليه فكل ذلك والا حرم
تزوجها قبل الاستبراء وان اعتقها وذكر حكم من استولى في هذه من
وهو اي الاستبراء للذات او بالحبيضة لما في الخبر فلا يكتفى بغيرها الموجودة
حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحبيضة
الذات على المرأة وهذا يستعقب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء
كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحبيضة فان الاخر فيها متكررة فمعرفة بكل الحبيض
العدة ولا تكرر هناك فمعرفة بالذات الحبيضة والذات اشهر من لم يفتى او
احسب شهر لانه يدل على العدة حبيضا وطهر غالبا ولما اهل غير معتدة
بالوضع كسبية ومن وجبة حاملين وضعت في الحال التي لم يفتى في قول من زنا
او سبية لذاتك وطهر على المرأة بخلاف العدة لاغتصابا بالثاكد بدل
اشتراط التكرار فيها ورون الاستبراء كما مر وان فيها عدة الزوج فلا يفتى
بوضع كل غيره والاستبراء الحق فيه لله تعالى فان كانت معتدة بالوضع بان
ملكها معتدة عن زوج او وطء شبهة او عتقت حاملا منها وهي فراش السيد
لم تستبراء بالوضع لثا حر الاستبراء عنه ولو ملك بغيرها وغيره نحو كجوسية
كوفية ومردة او فحوص وجبة من معتدة او زوج او وطء شبهة مع غيره
بالحال او مع حمله واجا ذابح فخرى صورة استبراء بان حاصلة قول الحنفية
بان اسلمت على الحوسية او طهرت للزوجة قبل الرخوة او بعد وانفقت العدة
وانفقت عدة الزوج او شبهة لم يكف ذلك للاستبراء لانه لا يستعقب
حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعتبر بما ذكر في الاول من قوله
ولو اشترى بغيره سبية فحاصت وحرم قبل تمام استبراء في سبية وطء دون غيره
كقبلة وليس ونظر بشهوة الغير السابق وانما في البيهقي انما ثبت في قول من وقع
في سبية من سبابا او طاس قبل الاستبراء ولم يكن عليه احرام العدة يزوج
في غيرها شمع وطء كما في السبية وغيره فاما عليه ما عطف السبية لانه
خائفة ان تكون مستولية حرة وذلك لا يملك الملك ان فلا يحرم التمتع وانما في
الوطء للغير السابق وصيا لثا انه عن اختلافه بما ذكر في الاخر من ان عطف

وبما مضى عليه يشاغب من حرية الفقه بها بعد الوطء جوابه قوله اذا صح الميثاق
 فهو من جهة وقد صح في هذا الميثاق حيث دل على صحة عليه بل قد قيل انما
 الاصل في السكنى الميثاق من قصة ابن ابي ابي وقصد في الميثاق بالامتناع
 في قولنا حلفت لا تـ لا يعلم الا انها غايبا فلا يـ وطؤها بعد طهرها
 وانما خلف لا انها لو تكلمت بقدر السيد الميثاق لو منعته الوطء فقال لها
 اخبرني يا ابنتي حلفت فلا تعلم اني طهرها بعد طهرها لان الاستبراء
 مفوض الى امانته ولهذا لا يعمل بينهما اختلاف من الميثاق وحيث يشبه
 بحال بينهما في عدة الكهنة نعم يلزم الاستبراء من كتمان الحلفت
 بقا من من الاستبراء وانما نحن هاهنا نطالع في كونها حلفت
 من نكاحه ولا يصح الاستبراء في نكاحها الا بوطء ويعلم بالقرارة
 به او اليقين عليه ومثله في حال الميثاق فاذا امكن لا يمكن منه
 الحلف وان لم يهتد به او قال لئن نكحتك لكان الماء قد يصب الى
 البحر وهو لا يصب به وهذا في ذلك كونها حلفت بما ذكره فلا يصب
 في ذلك بقية في الماء والخلوة ولا يخلع ولها وان خلاها لا يخلع
 في الوضوء فانها تكون في شايء من الخلوة في حق اولادها لان
 من الخلوة في الحلف وان لم يصب من الخلوة وان مقصود النكاح
 القم واليقين في نكاحه بالامتناع من الخلوة وذلك الميثاق في
 به اليقين والاستبراء فلا يكتفي فيه الا بالامتناع من الوطء
 لان نقا وادعى استبراء بعد الوطء بحضرة مشايخه في
 شريعتهم يقولون حلفت ووضعت فستأتمهم فالكفوفه اي
 الاستبراء فلا يخلع لان الوضوء الذي هو المتأخر عارضا
 وخبر الاستبراء بقية من الاستبراء ولا يجوز عليه في بلد اليمن
 وفارس والوطء في وجبه وضعت فلا يخلع اخرها ثم انت لو
 يمكن كونه من حيث يخلع بان وضعت النكاح اهو من حيث
 الشرعي يدل على نكاح النكاح في غير الامتناع خلافه في
 القم اي اذا لا يخلع من الاضمار بالوطء ولو لم يثبت

سبحه وتعالى

سبحه وقد عارض الوطء هذا الاستبراء فلو ثبت عليه الحلف كما عارض حلف
 لا يخلع الولد اما اذا وضعت لا قاي من ستة اشهر من الاستبراء فيلحقه نكاحها
 كما ثبت حلفا حيث قال النكاح في الاستبراء وحلف في غيره فان الولد لا يخلع
 ولا يجب القرض للاستبراء كما في ولد الحرة ولو ادعت ابلا فانها لو ادعت
 وانما كان ثم ولد الا ان اصل عدم الوطء **في طهرها** وكسرهما
 لغة اسر لغير الشرب وشربا لغير اسر حصول بين المرأة او ما حصل منه
 في طهرها طفل او دونه والاصل في غيره قبل الاجابة قوله تعالى وما علمكم
 ارضعكم واسموا لكم من الرضا عة وغيره المتخصص بحرم من الرضا عة ما يحرم من
 النكاح ويقتضي الرضا عة في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما
 يحصل به مع ما ذكره من كونه نكاحا في ذلك وضعه وبينه ووضحه في قوله
 ان صفة حية حية مستقرة بالعتق ولو كان من حية اي سبع سبي في نكاحه
 فلا يثبت بغيره بل هو رجل وحقه ما لا يتغير ان شئت لانه لم يخلو لغيره ولو كان
 سائر المملكات ولان الميثاق ان الولادة وهي لا تقصر في الرجل والحلف نعم تكسر
 لهما نكاح من ان تضعت بينهما كما نقله في الروضة كما صلبا عن النكاح في بين الرجل
 ومثله في الحلف بان بائنه وكوهرته ولا يلبس بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وانثى
 لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصب لغيره لو ولد صبيحة لغيره الا مائة ولا يلبس
 حبيبة لان الرضا عة تلوا النسب والله تعالى نسب بين النكاح والاشياء وهو لا يخرج
 تعبيرا لاصل بامرة ولا يلبس مما اشبهت الا من كره ذلك من لغيره ولا يلبس
 ميتة لانه من حية منعكة عن النكاح والحرم كما لم يمت ولا يلبس من لم يمت ميت
 حية لانه لا يخلع الولادة والميثاق المحرم من غير ما يخلع ما اذ يخلع لانه وان امر
 بغيره بغيره فاحتمال البلوغ في نكاح الرضا عة تلوا النسب فالكفوفه بالاحتمال
 شرط في الوضع كونه حيا حية مستقرة فلا انزواصول الذي الى حرة غيره لغيره
 من النكاح في كونه امر بغيره حيا حية في ابنته الحرة وانما يخلع في انثائها
 يقينا فلا اثر له بعد هذا ولا يصح الشك في ذلك لغيره لانه في الاما فوق الامعاء
 وكما في قبل الموالين ورواه الترمذي وحسنه وغيره لادعاء نكاحا في الحرة

واذا لم يبق في غير ولاية والمالقات ترضعهن اولادهن حلوب
 كاملين لمن اراد ان يترك الرضاعة وذلك في سبيل التحريم صورته ان
 وامر به ما لم يضره فحسب سائر في مرض او في غير مرض او في غير مرض
 بالامانة فان انك الشهور الاول كان العدد من ثلث اسر والعشرين وابتدائها
 من وقت انفصال الولد بتمامه وشرط في اللبن وصوله او وصولها
 من لبنه من لبن او غير لبن جوفاً من معدة او دماً او من الثدي
 من لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 ان لم يكن لبناً او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 اسعاده بان يصب اللبن في الفم او في الفم او في الفم او في الفم او في الفم
 التغذي بل اللبن او بعد موت المرأة لا يفسد له منها ولو لم يمت
 لا وصوله بحقيقة او قطعه في حق اذن قبل لا تتكامل التغذية بذلك
 والثاني من لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 انقطعت الا ووصول اللبن بغيره فلا يراد ولا مع الشك فيها كما
 تناو اي الخطوط ما لا يتحقق كون حاله حليباً من لبن او غير لبن او غير لبن
 وقد مر من سبيل من حاشية رضى الله عنها فيما انزل الله في القرآن عشر رضعات
 معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيها بغير من الرضعات
 بل حليكن او بغير رضعت من لبن بلغة اللبن لرباه وقدم مفهوم هذا الخبر
 على مفهوم خبر سائر ايضا لا تحريم الرضعة ولا الرضعات لا اعتقاده بالاصل
 وهو عدم التحريم في كونه التحريم يحسن انما الرضعات من لبن او غير لبن او غير لبن
 جنسها اي حليب الثدي العرفي ولو قطع الرضعة الرضعات لغيرها من اللبن
 او قطعته على الرضعة لم يحد اليه فيها بعد الرضعات وانما الرضعات في اللبن
 منه الاقطرة والثاني من لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 وانما الرضعات اجتمع في لبنه وعادها لا او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 الاخر هو اللبن من لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 للعرف في ذلك والاختلاف مع غيره من لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن
 واجوزها في غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن او غير لبن

رضعة نظراً الى انفصاله في الاولى والى في الثانية بخلافه في الثالثة
 من لبن شوية في ظرف واجزة ولو رضعة فانه يجب من كل واحدة رضعة
 ونقص الرضعة امة وذلك لان اباه وشري الحمة من الرضعة الى اصولها
 ورضعتها وحولتها نسباً ورضاعاً والرضع الرضعة كذلك فتصير
 اولاده احفادها واباؤها اجلدة وامهاتها اجلدة واولادها اخوة
 واخواته واخوة الرضعة واخواتها اخوة له واخواته واخواته
 واخواته اعمامه وعامته وخرج بغير الرضعة اصوله وحواشيها فلا
 يشري الحمة منه اليها ويقار فان اصول الرضعة وحواشيها بان لبن
 الرضعة كالجزة من اصولها فشرى بغيره به الدم على الحواشي بخلافه
 في اصول الرضعة ولو ان يرضع من لبن لبنين رجلين كل رضعة فحسب
 سنتاً لذاته صار ابنه لان لبن الميج منه ويخرج من لبنين موطنات
 ابيه ولا امومة له من جهة الرضاع لان الرضعة من لبنين كانت او اخوة
 له اي رجل فلا حرمة بينه وبين الرضعة لانها لو ثبتت لكان الرجل جلاً لا
 او خلاً ولا جلاً ودة للام والمخول له انما ثبتت بتوسط الامومة ولا امومة
 واللبن من الحقة ولد نزل اللبن به سوله كان سكاك ام سلك وهو ميت
 زياد في ام وطء شبهة بخلاف ما اذا كان ميتاً فلا حرمة للبنه فلا
 يحرم على الزاني ان يتكلم المرتضعة من ذلك اللبن لكن يكره ولو فاه اي نفق
 من حقه الولد الولد انفق اللبن النازل به حتى لو ارتضعت به صغيرة
 حلت للثاني في قلها سلق الولد لحقه الرضعة ايضا ولو وطئ واحد منهن
 او اثنتين امرأته شبهة فيها فولدت ولكل فاللبن النازل به لمن لحقه
 الولد اما ينافي بان امكن كونه منها او غيرها بان انحصر الاصلان في واحد
 منها او لم يكن فان ام الحقة بها او فاه غيرها او اشكل عليه الامر وانتب
 لاحدها بعد بولعه او بعد ان فاه من لبن جوفاً فالرضع من ذلك اللبن
 ولد رضاع لمن لحقه الولد لان اللبن تابع للولد فان مات قبل الانتساب ولم
 ولد قام مقامه او اولاد وانتب بعضهم قبل وبعضهم لما دام الاشكال
 فان ما قبل الانتساب او بعد فيما ذكر ولم يكن له ولد انتب الرضيع

وحيث امر بالانساب لا يحرم عليه لكن يحرم عليه تكاثر بنت اخيه وخبرها بخلاف
 الولد ومن يعقم مقامه فانهم يجوزون على الانساب ولا تقطع نسبة الذي
 عن صاحبه وان طالت المدة او انقطع اللبن وعاد لهم الادلة ولانه لم يحش
 ما يحال عليه الابن لانه من آخر اللبن بعد هاله اي للاخر فعلم انه قبلها
 للاول ولان رطل وقت ظهور لبن على الآخر لان اللبن غده للولد لا للهل
 فيتبع المنفصل سعة اثره الذي على ما كان ام لا ويقال ان اقراصة يحدث فيها
 اللبن للهل بعد لبن ما وتعيير بما ذكره من قد تخرج
 الرضاع على النكاح مع الغرم بسبب قطع النكاح لو كان غتمه صغيره
 فارضعتها من غرم عليه بنتها كاخته وامه وزوجه ابه بلبنه من نسب
 او رضاع وزوجه اخرى له بلبنه وامه موطنة له ولولين غيره الفسخ
 بكتا حه منها لصغير من نكاحها له كما صارت في هذه الامثلة بنت اخته او
 اخته او بنت موطنة ومن زوجته الاخرى لانها صارت ام وزوجه وتعيير
 بما ذكره من قوله فارضعتها امه او اخته او زوجه اخرى ولها اي للصغيرة
 عليه نصف مهرها المسمى ان كان صحيحا والاضعف من مهرها لانه فرق قبل
 الولد ولعل الرضعة يعقد زوجه يقول ان لو ياذن في ارضاعها
 نصف مهر مثل وان اتلفت عليه كل البع اعتدال لما يجب له بما يجب عليه
 فان ارضعت من ثمة او مستقطعة ساكنة فله غرم لها لان الانصاف
 حصل بسببها وذلك بسقط المهر قبل النكاح ولله على من ارضعت من مهرها
 لانها لا تضع شيئا وتغرم له الرضعة مهر مثل زوجته الاخرى او نصفه وقوله
 او ساكنة من زيادته وصرح به النووي ولا يما في قولهم ان التكلم من الرضاع
 كما الارضاع لان المراه انه كوفي الغرم او ارضعها ام كبيرة تحتها ايضا
 انفتحت اي كاحها لانها صارت اختين ولا سبيل للجمع بينهما ولا اولوة
 لاحد هاتين الاخرى وله نكاح ابنتها شاء لان الغرم عليه جميعها او ارضعتها
 بنتها اي الكبيرة حرمت الكبيرة اهل لانها صارت ام وزوجه والصغيرة
 وبسته تغرم اهل ان وطئ الكبيرة لانها صارت بنت زوجته الموطنة والا فلا
 تحرم والغرم للصغيرة والكبيرة في المسليين عاص قعليه لكل منهما نصف

المسي

المسي ونصف مهر مثل وله على الرضعة ان لو ياذن نصف مهر مثلها لان وطئ الكبيرة
 فله لاجلها على الرضعة مهر مثل كما يجب عليه لبنتها او امها المبركة وقوله والغرم
 من زيادته في المسئلة الثانية ان ارضعتها الكبيرة حرمت اهل عاص وكذا
 الصغيرة ان ارضعت بلبنه لانها صارت بنته والي اي وان ارضعت بلبن
 غيره من صبيته له فان وطئ الكبيرة حرمت عليه تلك الابن والا فلا ويصح وان
 لم يغرم لاجلها مع الام كالمولود رضعت ايا الكبيرة ثلثت صفا في غتمه
 معا او مرتبا فغرم الكبيرة اهل وكذا الصغار ان ارضعت بلبنه والا فلا يثبت
 ويصح وان لم يغرم من سواء ارضعت من معايا يثبت الرضعة للفاصة او
 بالعام ان سببا قسبي او بغيره انما يثبت من لبنا الصغير ورضعها اختات ولا جمل عهن
 مع الام ام مرتبا فتقتضي الاول برضا عها لاجلها مع الام في النكاح والثانية
 والثالثة برضاها الثالثة لاجلها مع كل منهما مع اختها في النكاح وبه علم انه لو
 ارضعت ثلثا من معاها الثالثة لم يقتضي نكاح الثالثة ان لم يغرم وحيث انفتحت
 نكاح من فله عقد في نكاح من شاء من من غيرهم ولو ارضعت احبسة
 زوجتيه معا او مرتبا ولو بعد طلاقها الرجعي انفسها وعلم ما من انما غرم
 عليه اهل دونها ولو نكحت مطلقته غيرها وارضعت بلبنه حرمت عليها
 اهل لانها صارت زوجة ان المطلق وام الصغيرة وزوجه ابه
 في الا فذكر بالرضاع والاختلاف فيه وما يذكر به من ان اخر رجل او امرأة ياذن
 بغيرها رضاعا محرم كما هو له عند بنين او اختين برضاها او نكحه يعقد زوجه
 واسكن ذلك بان لم يكن به حرم تنكحها محرم اخر اخذ لكل منهما فله فخر
 ما اقام يمكن ذلك كان قال فلا يثبت في حق من سمى او قبل له زوجات فرق
 اي فرق بينهما على بقولهم وانها ابهر من سمي وهو مثل ان وطئها بعد مرة
 كان كانت حائلة بالحي او مسكره او لا فلا يجب سمي وقوله بعد مرة وما يوافق
 او اوعاه اي الرضاع الغرم فانكحت الفسخ النكاح مؤاخذه له بقوله وطئ
 عليه المهر المسي ان كان صحيحا والا غير مثل ان وطئ او الاضغف ولا يقبل
 قوله عليها وله عقليتها قبل الولد وكذا بعد ان كان المسي الكرم من مهر مثل

فان شطط حلف ونزعه مهر الخلف بعد الوطى ولا يشترط فيه وتعبيره بالمهر
من تعبيرة بالنسي او عكسه بان ادعت الرضا فانكر حلف فيصدق ان الرضا
منه برضاها بان عينته في الاطاع او مكنته من نفسها المتضمن ذلك الاقرار بحلف
لها والى بان زوجها جبر او اذنت ولم تعبيرا احل ولم تكفه من نفسها فهما حلفت
فصدق لا حلف ما لم يعبه ولم يسيء ما يسيء فيه فاشبه ما لو ذكرته قبل الشواخ وقوله
به او مكنته مع تخليصها من ذبا دف ولها في الدعوى مهر مثل شرطه السابق ما انه
يطوعها معذرة والا فلا شأن لهما عدا بقولها فيما يشقده نعم ان اخذت المهر
طهر له طهره لزمه انه لها والورع له مما اذا رعت الرضا ان يطلعها طاعة
لحق العذر اما ما ينسب كاذبة في مثل هذه السابقة او من قوله ان وطى وحلف مستكر
رضاع عاقل علم لانه ينفي فعل غيره ولا نظر في فعله في الارضا لانه كان صغيرا
وحلف مدعيه علم لانه يقبضه سواء فيها الرجل والمرأة ولو نظر احدواض
الجبين وردت على الاخر جاف على البت ويثبت هو الرضا والاقرار به بما في
في الشهادة من ان الرضا بيوت برجلين ويرجل وامرئى ويرجع نسوة لا يختص
الاناء بالاطلاع عليه غالبا كما لو لادة وان الاقرار به لا يثبت الا برجلين لانه مما
يطلع عليه الرجال غالبا ويطلب غرامة مرضعه لم يتطلب اجرة الرضا وان ذكرت
وعلم ان كان قامت ارضعتا لانهما غير متممة في ذلك بخلاف نظره في الولادة ان يعلق
بها النفقة والمهرين وسقط العود ولادة الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على فعل
الغير وهو الرضا اما اذا طلبت الاجرة فلا تقبل شهادتها لانها بما في ذلك ولا يلقى
في الشهادة ان يقال بينهما رضاع نعم لا اختلاف في المذهب في شروط الرضا مما علم ذلك
من قتلى وشروط الشهادة ذكر وقت الرضا احترازها بعد الحمل في الرضا وعما
قبل اشبع سبني في المرضعة وعما بعد الوقت فيها وعدد الرضعات احترازها
دون خمس وافتقرت لها احترازها عن اطاعتها باعتبار مصا تم او تحوله من احد
كل يسهل الى الاخر وهذا من ذبا وفيه حزم في اصل الرضا تبعا للجهل وان
يحب فيه الرضا ووصول ابن جوفه احترازها لم يسهل ويعرف وجعله منظر
حلب بفتح اللام واجبارها زور له او قل في كاستصاح من ثدي وحركه حلقه
بعد حلقه انما كانت ليم تامل على بل لك فلا حيل له ان يشهد لان الاصل عدم العلم

ولا يكتفى



ولذلك في اذ الشهادة ذكر الرضا بل يستحقها ويجوز بالشهادة والقرار بالرضا
الاستحباب فيه ذكر الشروط المذكورة اما المهر فلهذا فلا ينعى الا عن تحلف
وعاين كرمها وخرج نفقة من الاطاع وهو الاضراج
وجوز لا خلاف في انهما من نفقة زوجة وقرب وجعلت
على مهر فيه ان يقرن وهو من له يملك ما يخرج من السكنى ولو مكنتها وطى
من به دين ولو مكنتها وسقط او هو سري الزوجته ولو مكنته او
مريضة او زوجه مدعواهم وتبين للمهر ما ذكره من تعبيرة له يسكن
التي لا لاخر احد المكنت كسبا كغيره والمزاج له وقدره من ذبا في
من لم يملكها بالمهر لا يشترط المهرين وسكن لضعف ذلك الاول ونفى مثل الشايف
وطى متى سقط فيه وهو من يرجع بحلفه من مدعى مدعى وطى
مؤمرته وهو من لا يرجع به للمهر بل ان يحتجوا اصل النفقة بالبيت
لم ينفذ زوجة من سبعة واعتبر النفقة بالكفاية بما مع ان كل منهما حال يجب
بالنزع ويستقر في الزمة في الكفاية لعل يسكن مدان وذلك في آخره
في الحج والحق ما وجب فيها لعل يسكن مد وذلك في كفاية المهر والظهار وقدره
فا وجب على المهر الا لا وطى وحلف الا في حلف لسط ما بينهما ما تقرروا انما اعتبر
كفاية المرأة كنفقة القرب لانها تستحقها بما من نفسها وتجهل انما وجب في غير
اليوم للمهاجرة الى حنفية ونحوه من غالب قوت العمل للزوجية من بر وشعر
او غيرهما او قل او غيرهما لانها من المعاشرة بالعرفان في مورثها وقاسا على الخطر والكلالة
وتعبر به هذا وفيما لا ياتى لعل المهر تعبيرة بالمال فان اختلفت غالب قوت العمل او
مقرته ولا غائب خلافا به بان لا زوج يجب ولا عورة بافتيا ته او منه تزد
او بخلاف المذهب ما يحد وسقطت درهما وثلاثة اسباب درهمها قال المذنبون
خلدنا للراعي فله قوله انه ماله وثلاثة وسبعون درهما وثلاثة وسبعون درهما
في ذلك سبق على اختلافهما في مؤخره ومقدار وقدم به في بيان ذلك انما يست
وطى بفتح سبيل ان كان وجهه لانه اكمل نفقا كما في الكفاية فلا يكون شتره
كل حق وجنيز يسكن لعدم صلاحته لعل ما يصح له الحب ولو طهرت غير الحب
لم يلزمه ولو لم يلزمه لم يلزم ما هو له عليه حنفية ومجته وجنزه وانما كانت

فضمنا إلى جهة المياه فأما ذلك فله في الكفاية بأن الزوجية في جسمه وذكر
العلم من مبادئ وطها اعتياض عن ذلك حتى دراهم ودنانير وثياب لانه اعتياض
عن طعام مستقر في الزمان ليس كالاعتياض عن طعام معسوب ثلثا سوا
كان الاعتياض من الزوج أم من غيره بله غاياما من موجد من سبع الذين لغرض
سلبه حتى انه لو ركن الاعتياض في غيره غير قادر كما دار الذين لغرض
عن برهين وهذا هو الحق له الاعتراض او دقة العلاج الى التقيلة يكونه في وقت
الجنز ظاهر انه لا يجوز الاعتراض عن النفقة السابقة وقطع نفقة بها
بالحكم عنه برضاها كالعادة وهو غير شدة في غير شدة في قد نزلت
وليها في حكمها اعتد لا كعاد الزوجات في ان الامعة وجران ان الناس على خيارها
فان كانت غير شدة واجبت بغيره في وليها ليستقط نفقتها بل ذلك الزوج
مستطوع وخيارها لا يفتقر فاقضى بقوله في وجوب الاول في الزوج والظاهر
ان ذلك في المرأة اما الامانة او وجب النفقة في نفسها ان يكون للغير رضا السيد
فانما الاعتراض في ذلك وقت رضاها كالحرة العتق وقصر في بقية اجتم
عن تغير الاول بعده وجب لها عليه ودم غالي الجعل وان كان له كربة في
وجوهه ولا يثبت الاعتراض في ذلك وتختلف الواجب بالفصول فيجب في كل فصل
ما يناسبه وجب له عليه لم يلحق به جنسا ويدا وغيره كعادة العمل
قدما ووقتا وقد روي ان الام والحر قاض بغيره عند التنازع في ذلك
تقدر بينهما من جهة الشرع ويقاوت في قوتهما في التنازع للموسم في الحس
والمتوسط فينظر ما يحسنه الام في الوسط فيغوضه على العتق في عقد على الام
وياسرها على المتوسط وينظر في العتق الى عادة الزوج من اسبوع او غيره
وما ذكره المتقدم من مكيلة ذلك او من اى اوقية شرب وما ذكره من جمل
الحرة في اسبوع الذي حمل على العتق وجعل باعته ذلك على العتق فلا بد من كل
المتوسط على وضعه وان يكون ذلك يوم الجمعة لانه أولى بالتوسيع منه
فحمل انما لا تفرق ما كان في ايامه يصرف ثلثة العتق فيها ومن لم يرها
عجب عند الحمل قال الشافعي وشبهه انما لا يحب الام في يوم العتق

وله تعالى انه وعقيل ان قال اذا وجدنا على المؤمن المحمل على ما يكرهه الا انما
يكونوا اعداء على خلافه والاشعثاء وذكر تقديره على الخبير من ان يادق وبه صرح
في السبط ويجب لها كسوة بكل ما كان وضعا قال تعالى وعلى الولد له ان يركب
وكسوته بالعرف فكيفها ونقدان كفايتها بطل لها وقد صرحا ومنها لها
ومنها وباشتدق لها ان الحوي لادن من ثيابها وخار ونحو سريال ما تقدم
مقامه وحق مكعب ما تقدمه ويزيد على ذلك في شتا وعنف جبهة
كفره فان لم يكن واحدة زيد عليها كما جرت اعراسه وحرم به العنبر من
تجسس عارة مثله على الزوج من قطع وكما ان حصره وصفاة ونحوها تعلم
اعتبارها في الاستيعاب بل يجب صفة ابدانها ونحوها في كفة ذلك
باني المؤمن والعمر والسنه واعترت الكفاية في الكسوة وهذا النقص لا
في الكسوة حقيقة بل في رتبة تجدها في الكفاية وهذا الذي
نفاخ ما ذكر من كفة هذا وكفة الناس ونزول القدر والحدود ونحو
في المؤمن من ان يادق ويجب ان تكون على ما يركب في شتا وحصره
صفتها على ما توسطه اذ في ثيابها وعلى سريالها ونحوها ما ذكرنا من
صغير على سريال صغير وعلى ما هو غرضه بكل الماء والفاة ونحوها
ومنها وبكسوة الماء والفاة وبما هو غير ثيابها ككسوة وكسوة في
شتا ونوع بغير الثوب كسراج استكان الماء ونحوها في صيف فثيابها
او صير لها لاصطفاة من الماء والفاة على الصفتين في كل الماء ونحوها
الاشعث والاصفر من ان يادق ويجب ثوبها على ما ينهم مع الثاوة في
الكسوة من ان يادق عليه كسوة وكسوة في شتا وكسوة في صيف
على ما تقدمه بكل ما كان وضعا على شتا ومع صيف وكل ذلك
حسب العادة حتى ان الرزان ونحوها في لادق وعلى الصفتين في شتا
غير لياهم يجب كسوة ولا يجب ذلك في كسوة في لادق وكسوة في شتا
عادة وذكر الكسوة مع كل هذه وصفتين من ان يادق في شتا وفي لادق
الباردة وكما تصف فيه الحال العادية في يجب لها الكسوة في شتا
لغيره لادن وكسوة في شتا ونحوها في شتا ونحوها في شتا ويجب لها

بما فيه فليست لها وجوب الموت من حين المثلث لئلا يتعدى الموتى وان اهل
ذلك ومضى من امكان وصوله اليها فوضعت القاص في ماله وجعلها كالمثل
لها لان المانع منه فان جعل موضع كذب القاص لقتلها البلد الذي يزعمون
القتل فانه يلزم حارة لطلب ويأتي باسمه وانما لم يجره فوضعت القاص في ماله
المجانين فوضعت كالمثل في موضعها لئلا يتعدى الموتى او يظن انه قد سقطت مؤلفا
بشؤونهم او خروج من حارة الزوج ولو في بعض السبع وانما لم تأم كحقيقه
وجوهه والاشهر كسج خلع ولو لم يمس الا لعذر كالماله في دفع العيون وجعل
الذكر بحيث لا يقتله الزوجه في حق لها من حارة الزوج وصحبه ونفاس
فلا سقط الموت لانه اما عذر بل لم او يظن ان الزوج معذره في حارة
عقل التسليم المكنون في منع النزع بها من بعض الجرح وكفره من مستحباته فلا
اذن منه لان عليه حق النفس في مقابلته وجميع المثلث الا حرجها لعذر كسج
من انعدام المسكن او غيره وكما سقطت لم يفسد الزوج من حرجها له ولولا
لعذر لم يجره ما ذكره وانما زيادة لاهلها كعازرهم في غيبته وسقطت بعض
ولولا انه لم يجره من قبضته وانما لم يجره في حارة كذا ان كانت معه
ولو في حاجتها ويؤاخذ اوله من معه وساقرت بان ذلك لاجته ولو سجع
حاجته غيره فلا سقطت من شيئا فيها لانه الذي اسقط حقه لعرضه في الثاني
ولم يكن له في الاول كذا نقص اذا خرجت معه فلا اذن نعم ان شعبا من الفرج
فخرجت ولم يجره على ربه سقطت مؤلفا وكلام الاصل يفرق ان سجعها
معه بعذر اذ سقطت المؤلفا مطلقا وليس مراد وكلام الاصل على المثلث
نالك بخلاف كلامه كما هو مراد في او حارة او مطلقا ولو لم يجره ما لم يجره
فلا سقطت من شيئا لانه في قبضته وله تخليها ان لم يجره فان حارة خرجت
فما عذر حاجتها فسقطت من شيئا ما لم يكن معها او يعبرى بها ذكرها لولا مقتضى
جميع احكامه وله من غير مطلقا من صوم وغيره وقطعه ان خرجت منه لانه
ليس برأجب وحقه واجب حال الاذنه في قضية كلام الجرح شعبا من ذلك
وقال الماوردي له منها اذا اراد القاص قال وهو حسن مستحب ان يمتنع ونفاس

بما ما يأتي وله شعبا فوضعت من صوم وغيره بان لم يتعد الموتى
ولم يضر الوقت لان حقه على القاص وهذا على الداعي فان كانت بلان فوضعت
علاقته في حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من الزمان ما فعلت في حارة المثلث
من قبل لم يجره في حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من الزمان ما فعلت في حارة المثلث
غير انهم يخرج به التعلل كسج الظهور من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
المجانين بان حارة القاص ليس له منها شيئا لئلا يتعدى الموتى والاولى او
الوقت وتعدى القاص بان حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى ولا او ماله
مؤلفا من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
عقله من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
فانما لم يجره بان حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
عقله من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
مؤلفا من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
الزوج حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
والاولى المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
الطلاق معذرة من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
للعقد لانه يرفع الوفاة بمجرده علقه في الفسخ والانقراض بغيره
كبره في حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
زوجها لفقده ولولا ذلك لم يكن باسناد جميع ولا لانه بان حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
سقطت من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
الوفاة ما لم يجره في حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
لافتقار الوفاة او لانه استكافا فمقدم في العدم لانه واجب وحق منه
عذر كذا في حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
فما عذر الكسج لانه في الحقيقة معذرة الزوجه لا المثلث لئلا يتعدى الموتى
لها الا انهم جعلوا لغيره ريب الزوجين وشككوا في المأثرة بالطلاق فغير
المؤلفا من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى
لو اضر الزوج حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى من حارة المثلث لئلا يتعدى الموتى

او مهر واجب قبل وطء فان صبرت زوجته بها كان الفلقت على نفسها
 من مالها فغير للسكنى دين عليه فلا يسقط بغيره من خلاف
 المسكن **باب امر حمله** امتاع والامانة لا يفسد فلهما فدية بالطريق
 الا ان لو جوب مقتضية وكما يقع بالمصنف والعنة بل هذا في لابت
 الضربين المتبع المتبع منه عن النكاح ويحتمل ان الامانة بغير لابت
 صحيح حتى يسقطها اما المهر فليس لها ولا يسقطها الفسخ الا بترافقها
 كما ان شرطه الا ذري ولا ان لا يزوجها ابدا وان علق عليه او سجد
 عن صفة المتكفل منها فتكون **باب النكاح** ووجهه في الاولى امت
 المتزوج بغيره يدخل في ملك المؤدق منه ويكون المولى كانه وجوب
 وقيل له بخلاف غير الاب والذكر والستة اذا لم يزوجها المتكفل لما فيه
 من تحمل المنة نعم لو لم يزوجها المتزوج من الزوج فمطلها الزوج لها المنة لانها
 اطلقت عليها صريح به المتكفل من زوجها بالطلاق اعاد فوجب للزوج
 اذ المتكفل قد جنى به لان واجبه الا ان واجب المهر وبما يجب المتكفلة
 اعادها بالادام لا في تابع والمهر تقدم به وبما يجب المتكفلة
 فلا فسخ بالاعسار بل المهر قبل الفرج وقبل وطء ما بعد تلك المهرض
 فكذا في كبر الشترى عن المتكفل بعد قبض المهر وتلفه ولا ان سلبها لم يفسد
 برضاها بل منه وشمل كلامهم ما لو اعسر جنى المهر وهو كذلك وان قبضه
 بعد كما صرح به الا ذري وغيره لكن اذن اتم الصلاح فيها لم يقضه بغيره
 بعد الفسخ واعترض الاستوى وقد بينت وجهه مع زيادة في شرح الا ذري
 وغيره وقد في لا تقابل مع التقيد بالواجب وبغير المسكن وقد لا يرد الى آخره
 من ان يرد في ذلك فسخ بامتناع غيره موصلا او مستمرا من الاتفاق خسر
 او غاب فهو امر من من له لا فسخ بغير موافق ان لم ينقطع خبره لا استفاء
 الا عسار والمثبت المفسد وهي عسكرة من عسكرة خسر بالمال كما ان قطع
 خبره ولا مال له حاشا فلهما الفسخ لان تقدر واجبه بالانقطاع خبره كغيره
 بالاعسار والتقيد بالذري لا يرد ولا بغيره ماله دون مسافة فهو
 لا يرد في حكم المفسد وطعن احتياطه عاجلا اما اذا كان بيا فسخه فأكبر

فلهما

فلهما الفسخ لتضررهما بالانقطاع والفسخ في حكم لو قال ان الفسخ هو الا امر مالت
 فانطاعه كفايته ذكره الا ذري وغيره وبما يقتضيه من جعل حاله بغيره
 لعدم تحققه في الفسخ والتضرر بهذا من ذريته في فسخ لو قال ان الفسخ ذلك
 المفسد في الشترى والفسخ للمالك لا يدخل المولى فيه ويقتضيه ما كان فلهما فدية
 لها مال فلهما فدية من عسكرة فسخ الفسخ ولا فسخ في خبره بل سجد امسك
 وثان لم يرد بالاعسار الا ذري وبما يقتضيه ان كان ملكا له كغيره الا في خبره
 المسكن من حيث انها لا تملك بل له ان كانت خبره بغيره وبما يقتضيه في حاله
 فان يترك واجبه او يقول لها الفسخ او يصبر على المهر او العرى فسخ الفسخ
 عنه اما في الخبر فلهما الفسخ بالاعسار لانه من عسكرة كغيره وبما يقتضيه في خبره
 خبره وبما يقتضيه في خبره اعادها باقراره او بغيره عند فسخ فلا بد من الرجوع اليه
 في خبره ولو يكون ذلك في الام لا يفسد اعادها وبما يقتضيه في خبره وبما
 الفسخ بغيره او غيره في لابت اخرج منها الفسخ بغيره كسك وسكول
 وان كان له خبره بغيره لا يفسد لانها لا تملك الفسخ وبما يقتضيه في خبره
 لولا لا يفسد في خبره وبما يقتضيه في خبره وبما يقتضيه في خبره
 او في خبره بغيره الرابع نعم ان لم يكن في النكاح فانه لا يفسد في خبره
 لاحلا في خبره بغيره لولا فسخه فان سجد بغيره فلا فسخ في خبره
 لاحله ولو سجد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 احلا لان في خبره وبما يقتضيه في خبره وبما يقتضيه في خبره
 بعد ان سجد بغيره الرابع بغيره الفسخ من خبره بغيره بغيره بغيره
 من ذريته كغيره في خبره بغيره في الرابع في خبره وبما يقتضيه في خبره
 فسخه قبل الفسخ او بعد باعساره فلهما الفسخ لان الفسخ بغيره ولا است
 لقولها فسخ به الا ان لا يفسد لا يفسد في خبره لان الفسخ بغيره ولا است
 فلهما لان الفسخ بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 كسب بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وبغيره وان لم يفسد من خبره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 احلا في خبره وبما يقتضيه في خبره وبما يقتضيه في خبره

معصومين ونحوه الفرج عن كسب يلقى به وان اختلفا دينا والاصل
في الثاني قوله تعالى وعلى الولد ذلك من تركته من قبله وكسبه من بعده بالعرفان كذا
احتج به والاولى الاحتجاج بقوله تعالى فان ارسلناك ليحكم بينكم فالتوهم
اجوز ومن وجهه انه لما لم يسم اجرة الوضاع الولد كانت كفايته
الزم ومن ذلك الاول جامع البعوضة بل هو اجل لان حصة الاول
اعظم والفرج بالتمتع والخذ من البقرة واحتج له ايضا بقوله تعالى ووصيا
الانسان نواله اليه حسنا فان لم يفضل عنها شيئا فلا شيء عليه لانه ليس
اصل المواساة وظاهر انه لو كانت الفاضل لا يكتفي اصله او فرعه
لم يكن له خبر وان لا يلزم له البعوض منها الا لفسط ويزكر على انها
لوعده على كسب لا يفسد بها وجب لاصل لا لفرع لغير حقيقة الاصل ولان
فرعها ما هو مخرجها من المعروف وليس منها كسب فله الكسب مع كسبه
السن وانما يباع فيها ما يباع في الارض من عقار وغيره لغيرها به وقت
كيفية بيع العقار جهات اهلها ببيع على وجه جزاء بقدر الحاجة والسن
لانه يشترط ان يكون من طهر عليه الى ان يمتنع ما يسيل مع العقار له ورجح التوهم
في نظيره من ثقله بعد الثاني فليخرج هنا وقال الا درج انه الحقيق
الحوار قال ولا ينبغي تحريم ذلك على العقار وتعيير بالموتة وبالكفاية
وبما ينبغي اخراجه من له وقول له ويلمح ويعلق من ذابقت ولا تعبير بوجها
وبما عليه لا لغيره من سادة لا يجب فيها عليك الا باقر من قاض بنفسه او ما ذكر
لعينه او سبغ فانما حشد تعبيره بما عليه وعده من تعبيره بغيره القاض
بالفأ على تعبيره بالافضل منه بالمألف فان المهم هو على الفأ لا تعبيره بما
بفرضه خلافا للفرق في بعض كتبه وعلى امه اي الولد ارضاعه اليه بالهين
والعصر باجرة ويبدى ففأ لانه لا يعيش غالباً الا به وهو اللبن اول الولادة
وعده بغيره من بعد ارضاعه اليه ان انفردت هي واجبة وجب ارضاعه
على المجرودة منها او وجد له تعبيره على ارضاعه وان كانت في كفاية ابيه
لقد له مقال فانه اذا مرر بغيره وضع له اخرى فان غلبت في ارضاعه ولو
باجرة مثل وكما كانت متكونة ابيه فليس لايه منها ارضاعه لانها المشقة

علا الوار

على الولد من الاجنبية ولينها له اصله واوقف وخرج بابيه غير وكان يثبت حكمه
غير ابيه فله منها الا ان طلبت لارضاعه فوق اجرة هنك او بغيره بارضاعه
اجنبية او حبس باقل من اجرة هنك ونفأ اي الام فله منها ما زاد ذلك فوق المأكل
وان اراد ان يرضعها او لا يرضعها فلا جناح عليكم ووطأ من زاد في وهي اسفل
فرعاً في قرب او بعد او ريث او بعده او ذوق او اوطئة معناه بالسوية بينا
ان افقا ورا في المياد او امسحدها بال والآخر كسب فان غاب احداهما لم يفسد
من ماله فان لم يكن له مال اقرضه عليه فان لم يكن له امرطاً كبرها فاضربها بالحق
من بعد الرضوع على الفأ شب او علم له اذا وجد ان اختلفا في ان احدهما اقرب
والآخر ارباً وقتاً الاقرب وان كان الاخر اقرباً لان اقرب اول بالاضطرار
من الارث ان استوى اقربا موقن العاربت لقوة قرابته فان بقا وقتاً بالمسوق
في اقرب ارباً كما بين وقتاً سواء لا ستر كما في الارث وقتاً في غير نفسه
فقرى ما وجد المتوفى فيمن له اولاد وقتاً ان مؤنته عليها وبه جزم في الاقارب
لكن هذه الزكوى وسرجه الاول ونقل بقية هذه القول فيها والخوارزمي وغيرهما
ورجح ابن القزويني والبرجعي من زاد في ومن له اولاد اقرب وان علا وام
فعل الاب مؤنته صغيراً كان او بالغاً اما الصغير فعليه تعالى فان ارضعها لكم
فأقرضها اجوز ومن واما البالغ فبالاستصحاب او له اجلاد وجب ذلك فعل
الاقرب مؤنته وان لم يبدل بعضها ببعض او له اهل ومن فعله الضم
وان لم يؤنته لانه اولى بالقيام ببنائه امله لغيره من اوله محتاجين
منها ومن احدها ولم يقد على قايتهم قدم بعد نفسه لم يرضه الاقرب
فالاقرب فحتمه لو كان له اب وام وابن قدم الاب الصغير ثم الاقرب
الاب ثم الولد الكبير في الحضانة ونسبها في الصغير الاقرب
وما بعدد الى الملبس نسي كماله كذا قاله للدارقطني وقال غيره نسي حضانة امها
الحضانة بفتح الحاء بعد الضم ما انفردت من الضم بكسرها وهو الحنبلي لضم
الحاضنة الطفل اليه ونسبها من يبدى من لا يتقبل بابا امه او ما يخطبه ويقدر
عما يرضه ولو كبر نحوها كان يتعهد بفعل مسنة ونسبها ورضه من حمله
وربط الصغير للمهد وعقربته لبنام والاداءات الباقية لانه اشفق

وله اجازها على فطحة من معنى حيا وعلى ارضاه بعد حاله ليرى اي الفهم
 او الارضاه لانه في الاول قد مر ان التمتع بها وهو ملكه لا يضره في ذلك وفي الثانية
 ليهما وما فيها له ولا يضره فان حصل اجر الولد والامه اولها فلا اجازة وليس
 لهما استقلال بغير ولا ارضاهما الا في حق التزوية وحده ان لم يضره من
 قوله في الاول ان يضره وفي الثانية ان يضره ما يخرجه عن حق من يملكه فليس
 لاحدهما فطره في مضي حيا وليس في ارضاه بعد هذا الا في حق يضره من
 لان لكل منهما حق في التزوية فلهما الحق في التزوية ولو باءة عليهما ان لم يضره
 بهما الولد والام او احدهما وقد في يضره من زاد في هذا الا في ارضاهما الارضاه
 واعين في تقييده له بالولد فيما ان ارضاه على الفهم وعليهما ذكران لكل منهما فطره
 بعد ما يضره من الارضاه لا يضره من ذلك لانها مدية الارضاه التام فكلا
 يحفظ مملوكه من ارضاه او غيره ما لا يطرده الغير السابق فليس له ان يملكه
 عمدا على الدوام بقدر عليه هو او يورثه او يملكه ثم يبيعونه ان يملكه
 الا في حال الشافعية الاوقات وبه صرح الرافعي وغيره بمملوكه اعم من
 تغييره برفيقه وله فطره بغيره فطره حيا ما يحمله كسبه المباح الفاضل
 من ماله ان جعلت من كسبه لغيره الصحيح انه على الله عليه وسلم ان يملكه
 ايا طبعه كما يحبه صاحبه او صاحبا من ماله او امره ان ينفقوا عنه من ماله
 بمرأته فليس لاحدهما اجازة الا في حقها لانهما عقد معاوضة فاعترف بهما
 المتراضي كما لكاتبه وهو يضره من ماله معلوم من ديه من كسبه كل يوم
 او غيره كما سبقت او يضره بغيره ما ينفق عليه من ماله من ماله معلوم
 من زيادته وقول في حق غيره من قوله او اسبقه وعليه كفارة
 ردوا به المهر منه بعلمها وسبقها او بغيرها للرعي وورود الماء ان
 الفستق لك لحرمة الروح بغيره من غير الحق من كسبه الفستق ويصير ما ذكر
 اعم من قوله فطره وله وسبقها والتعبد بالمحرمة من زيادته فان اشبع
 من ذلك وله ماله آخر اجبر على كفارة او نزل ملكه من اعم من قوله بيع
 او غيره فاكول منها حصونا لها من المتلف فان امتنع من ذلك فعمل الحاكم

انما

منه ونقصه الحال وهذا مع قول وله ما لم يزد في ذلك فان لم يكن له مال
 آخر اجبر على احد الاخيرين او الاخيرين فان امتنع فعمل الحاكم ما يراه من ذلك
 فان تعدد فكلها منها في بيت المال ثم على السليم ولا يجلب منها ما يضرها
 او ولدها وما يجلب ما يفضل عنه وقول يضره من قوله يضره ولدها وما
 يضره له كفارة وطار لا يجلب عارته لانها حرمة الروح ولان ذلك من جملة
 تقييد المال وهي ليست بواجبة وهذا بالنسبة لكون الله تعالى خدما في وجوب
 ذلك في حق غيره كما لاوقاف ومال الفقير عليه وان لم يجلب العادة لا يكره تركها
 الا اذا اردت الغراب فبكره ويكره تركه في الزرع والجر عند الامكان فامتنعت
 ارضاعه المال كراعه له الشبان قال الاسنوي وقصته ختم بغيره ارضاعه للمال
 لكن ارضاه في مواضع بغيرها كما لقاء المتاع في البصر بلا خوف الاضداد است
 بغيره بغيره ان كان سببا في الاكفاء المتاع في البصر وبغيره بغيره ان كان
 سببا ترك اعمال لانها قد شق عليه ومنه ترك سعي الاغار للرجوع من خوفه
 الطاف قد في فانه جاز حله في الروافد **كتاب الفحشاء** انما الفحشاء
 بالمخارج وبغيره كسر ومقتل فبغيره من تعذيبه بالجماع والاصليها بايات كاتبة
 با انها الذميمة سؤاكت عليكم الفحشاء واجازة بغير الفحشاء من الاعمال دم امرئ
 مسلم يشهد ان لا اله الا الله وفي رسول الله الا با حرم في ثلاث الفحشاء الزنا
 والنفس بالمفسد والشارك لديه الفاحشة للمعاينة وهي اى الجنابة على البدن
 سؤا كانت من حقيقة للزوج اعم من هذه من قطع وعنفه فله ثمة على
 وشبهه وخطا لانه اى الجنابة ان لم يقصد عن موافقة اى الجنابة وهي
 بان لم يقصد الفحل فان ذلك فوقعه بغيره او قصده وقصده من شخص فامتنعت
 غيره من الارضين **خطا** فتعبري بذلك او لم يقد له فان فقد قصد
 احدهما **خطا** الخ او قصدها اى غير من وقعت الجنابة به عما يشك غالبا
 جازها كان او لا فعمل او غيره اى او ياتى بغيره غالبا بان قصد هذا
 بما يشك تادله كغيره ابرة بغيره مقتل ولم يظهر امره او بما يشك لا بالاولا
 تادله كضرب غيره مثالا في غير مقتل وشدة حر او برر بسوط او عصا
 خشبتي من لم يجهل الضرب به فشبهه اى شبهه حر او برر بسوط او عصا
 خشبتي من لم يجهل الضرب به فشبهه اى شبهه حر او برر بسوط او عصا

بمسلمة فيبقى امان وان اختلفا رينا اليهودى ونصرى
او اسلمها القاتل ولو قبل موت الجريح لمكانها حال
الحياة وبقيت في حكمة للمصلحة اما من يطلب وارث
ولم يقبله الى الوراء من حكمة من تليط الحكم
الكافر على الكافر فيقتل المرتد بغير حرق لما روي
صايدك وفيما امر بكافرونى امان اعلم من غير
صانين ويريد وغير فدى والى قتلى خذ
غيره ولو ببعض العدم المتأفة والامام عليه
عليه وان فاقه حربية كان نصفه حرا
وبقي القاتل محتولا لا يقتل بحرق الحربة جنة
الحربة ويقتل الرق جزء الرق لان الحربة تامة
فيها باليقتل بحرقه يحرقه فليزوم قتله وحرق
جزءه وهو منقذ ويقتل رقيق ولو سدد
بمكاتب او قتل برقيق وان غرق القاتل
ولو قبل موت الجريح لمكانها بقتل
في الملوكة حال الحياة لمكانها برقيقه
ليس اصله كالقيد الجرح برقيقه وهذا من زيادات
فان كانت برقيقه اصله فالاصح في الروضة
بما انتم اجعلها السقية انه لا يقتل في الاقوى

في نسخة المعتزلة والروح الصغير انه يقتل به وقد يؤيد الاول بان في احدى
الفضيلة لا تجبر ان تقتله ولا فرق بين رقيقين او جوارح فان مقتضى الاول
الثاني او عكسه لان الله لا يبعث الا بالحق ولا الخراب في حق ولا يرفع فضيلة كل
منها لفضيلته وتعظيمه بما ذكرنا من تغييره بعين وذمى ويقتضى في باطله
تغييره لا اصل بغيره غير ما ذكرنا لان من يبعثه الله بالحق والحق لا يفسد ولا يبدل
كالابن والام والاب وكلما اجدنا في هذه النسخ والاولى من قول الاب او الابن
والحق فيه ان الله الذي كان سببا في وجود الولد قد يكون اولد سببا في عدمه
وكل يقتل ببدل الله الشيء بعد ان في نسخ الروضة المعتزلة اصلها
من الممكن قال الاذرى والاشبه انه يقتل به ما دام مصر على التي قلت وهو
مقتضى كلام المتولي في صواعق الشكاح ووقع في نسخ الروضة السنية في نسخة
مصحح انه لا يقتل به فاعترض بها الزركشي وغيره وهو لا يقتل به الا في
الشكاح له عن المتولي ولا اصل له ان لا يقتل به في نسخة كان مقتضى نسخة
او من نسخة وصحة اوامره وله منها ولد لانه ان لم يقتل به يباين على امره
فلان لا يقتل به يباين به ما في قتله حق اولي ولو تباين جهلوا ولا يقتل به
فان الحق به فلا فؤد عليه ما امر في الافعال النورية الحق بالآخر وثالث
والاشبه عبارة الاصاغر من في الذات فان الحق بها او لم يبق باصر خلافة
حال الان احد على البوة وقد اشتهب الامر ووقعت احد افعول شقيقين
حاشيت الاب والام والآخر كلاما معا وكلما ان قتله مرتبا ولا زوجية
في الاب والام والعبه والرشيب برحق الروح فكلما فيه قدور على
الآخر لا يقتل سورته وتمام في نسخة حقيقة الوصية بغيره في نسخة
سبق القتل وهذه من زياد في نعمان علم بسور ودعي السابق احسن ان
يخرج ولان يوقف الى البيان وكلامه قد يقتضى الثاني فان اقتضى احد على
مبادى اي بغيره في نسخة اوسيف فلان امرت الآخر قتله بناء على ان العاقل
يحق لا يريث او كان في زوجية بين الاب والام فلا يولي فقط العاقل

لأنه إذا سبقت قتل الأب لم يرث منه قالته وورثته أخوه والأم وإذا قتل الأخ الأم
ورثها الأول فقتل الأب حصتها من القود ويسقط باقية واستحق القود على
أخيه ولو سبقت قتل الأم سقط القود عن باقيها واستحق قتل أخيه والقبض
بالشقيقين وبالمترين من يادوق وأبو تريك من استحق قوده لمعني فيه
لو جرد قتل القتل وإن كان شريكاً لم يذكر فقتل من شريك قال قتل نفسه
بأن جرح شخص نفسه وجرحه غيره فإن شربها ومن شريك حرب في قتل
سلم وشريك أبي في قتل الولد وشريك دافع حائل وقاطع قوداً أو حصيداً
وعبد شارك حر في قتل عبد وذو شريك سارق في قتل ذي وحري شارك
حر جرح هذا فقتل فإن جرحه للمشارك بعد قتله فإن سبقت بينهما جرح
يقبل لمعني فيه شريك خطي أو شبهه بعد فلا يقبض منه وإن حصل الزهون
بما يجب فيه القود وما لا يجب والفرق أن كل من أكل من الغنم أو شبهه بعد شبهة
القتل أو رث في قتل الشريك شبهة في القود ولا شبهة في العمد إلا قاتل
غيره بجرح أو غيره من خطا أو شبهه عمد أو بجرح من مضى أو غيره
كأن جرح حرباً أو رزلاً ثم أسلم وجرحه فإن مات بها فلا قود عليه تغليبا
للسقط القود ونعيرى بما ذكره أو لم يذكر ولو أدى جرحه يذنب أو قاتل
سرجاً فقتل نفسه أو بالانقتل غالباً أو بالانقتل غالباً أو بجرحه فقتل
عمد فلا قود على جرحه في الفتاوى فأقبله فخان جرحه والشخص مخ
بالثانية من يادوقاً فإن عليه أي علم حاله بجرحه شريك جرح نفسه
فقبله القود ويقتل جميع لو جرد كان القود من عال أو في جرح جرح
جرحاً من خمسة أو سبعة وإن تقادس عمد أو غنا ما روى إن عمر
قتل بغير خمسة أو سبعة برجل قتلوه قبله ولو قال أو قال عليه أهل
صنعا فقتلهم جميعاً ولم ينكر عليه فصل إجماعاً والعيلة إن جئوا
ويقتل موضع الإبره فيه أحد ولولا عقوب بعضهم بمقتضى من الأدية

فرغ كل صيب واهل بيوتهم
 فنهضوا له في ذلك مغالين
 فبذلوا له كل ما كان في
 قلوبهم على ما قلته وانا كان
 ضارحهم فلا يخافون عليه
 غير ما عرفوا ان عليه شئنا

باعتبار عدد دهرى في جراح ونحوه بقرينة ما رأى وعن جميعهم بالدية فتدفع
على قدر دهرى فعلى الجرح من العشرة عشرة وان نقادست جرحا منهم حدنا او نقادسا
ولو ضره بدها او عصي خفيفة فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا
ان تقاطعوا ان تقاطعوا على ضربة والا بان وقع اتفاقا فالدية تجب عليهم
باعتبار عدد الضربات وانما لا يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك
يقصد به الاهلاك لا تخفيف الضرب بخلاف السوط اما ان كان ضربه كل منهم يقتل
فيقتلوا مطلقا وان ادى الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات
ونحوها وقتلوا الى اخره من زيادى ومن قتل جاعلا ميتا قتل باوهم او معا
بان حيا في وقت واحد او جعل امر المعية والترتيب فالمراد المعية للمعقة وللحققة
فمقتلهم من جرحت فرقة قتلها والباقي الديات لانها جانيات كالو
كانت خطا متداخلا فقتلوا بالثمن الاول فلو قتله ضم غير من ذكر بان قتله غير
الاول في الاول وغير من جرحته ودمته في الثانية فعصم به بذلك الثمن قوله فلو
قتله غير الاول عصي وقطع قودا لان حقه معلوم به والباقي الديات
لغيره القود غير اختياره وعصم به بذلك او لم يبق له وللاولى دية وجعل
المراد دية القتل او القاتل حكم التولية وجعلها نظرا فادتها في اختلاف قدر
الدينين فعلى الثاني منها لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة وجب خمسون بعيرا
وفي حكمه مائة والا ضرب الوجه الاول كان عليه كلاهما في باب العقوبة
الفقد ولو قتله او اصاب القاتل جميعا وقع القتل عليهم موزعا عليهم فليس على
منهم الحاقية فضية الترميز من الدية فان كانا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث
وله ثلث الدية **فصل** في تغيير حال الجرح بجمرة او حصة او احد من
او بقدر المختص به لو جرح عبده او جرحا من ولد فقتل العبد وعصم
الجرح بايمان او ايمان او المرء بايمان فقات بالجرح فقتل اى لا شيء فيه
اعتبار بمال الضامة نعم عيسى قتل عبده كفارة كاسيائ ولو جرح اى العبد
او الجرحى او المرء بدسهم فقتل وعصم قيل اصابة السهم غم بها فدية خطأ
تجب اعتبارا بحالة الاصابة لا بحالة اتصال الضامة والرمح كالقذبة

باجار

التي يتوصل بها إلى الجنابة فعلم انه لا يقدح بذلك لعدم الكفاءة أو لأجزاء الجنابة
وتعتبر من ذلك اعم ما عير به ولو لم يدرج ومات سرية فتفسد ههنا
اي لا شيء فيها لانه لو قتلته حيث لم يلزمه شيء فالسرية أولى ولو لم
لولا الرية ولو لمعتقاً فمما لجرم ان اوجبه اي الجرح القود كوضحة وقطع
لا يخلو ظاهراً باعتبار حال الجنابة وكما لو لم يدرج وانما كان القود للورث لا للمسام
لانه لا يتفق وهو له لا للامام والاي وان لم يوجب الجرح القود الموجب
الاقل من ارضه ودية النفس لانه المتيقن فلو كان الجرح قطعاً يوجب نصف
الدية او دية وبرجلية وجبت دية ويكون العاجب فيها لا يأخذ العار من
منه شيئاً وتعتبر بغيره او في من تغييره بقرينة السبل وقول في امر زادت
فان اسلم المرتد فأت سرية فدية كاملة يجب لوقوع الجرح والموت حال
العصاة فلا يقدح وان قصرت الدية لظلال حال الاهدر كما لو جرح مسلم في
فاسلم او جرح لغيره فقتل ومات سرية فانه يجب فيه دية كاملة لان
الاعتبار في قدر الدية بحال استقرار الجنابة لا يقدح لانه لم يقصد بالجنابة من
يكافئه ودية في الثانية للسيد ساوت قيمته وانقصت عنها لانه
استحقها بالجنابة الواقعة في ملكه ولا يتعين حقه بل الجاني العدول لقيتها
وان كانت الدية موجودة فاذا اسلم اليها جرح السيد على قتلها وان لم يكن
له ان يطالبه الا بالدية فان زادت اي الدية على قيمته فالزيادة لو رثته
لاضا وجبت بسبب الحرية هذا كله ان لم يكن لجرسه امرش مقدر والا فللسيد
الاقل من ارضه والدية كما علم ذلك من قولي ولو قطع الحر يد عبد فعقن
ثم مات سرية فللسيد الاقل من الدية والارض الى ان يرض اليد المقطوعة في ملكه
لو انزل على القطع وهو نصف قيمته لا الاقل من الدية وقيمته لانه السرية لم
تقتل في الرق حتى تعتبر في حق السيد **كول جرح اوله غير مضمون**
لا يتقلب مضموناً بتغير الحال في الانتهاه وان كان مضموناً في الحال اعتبر
في قدر الضمان الانتهاه وفي القود الكفاءة من الفعل الى الانتهاه
فيما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي كالنظر فيهما

تأثير

فيما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمعاني مع ما يأتي لوجوب القود من انه
يؤاد من جمع بواحد وعمر ذلك غير ما من طرف وغيره فتعتبر من ذلك اعم
عير به فيقطع بالشرط السابقة جمع اي ايديهم بيداً كما لو اصابها دفعة بجرح
فاباؤها فاذا لم يصابوا بان يجر فعل بعضهم من بعض كان قطع واحد من جانب
واحد من جانب حتى التفت الحديد ثانياً فلا قود على واحد منهما على كل منهما
حكومة تليق بجنايته ويبحث الشيطان بلع مجموع الحكومات دية اليد والتجراح
في الراس والوجه بكر الشين جمع شجة بفتحها وهو جرح فيها ما في غيرهما فيسمى
جرها الاشجة عشر حارصة بهللات وهي ما تنشق الجلد فيلوحها الغرير
وتسمى حارصة والحريصة والقاذرة ودية بتخفيف الماء قد منه بعم الماء
اي الشق بلا سيلان دم والا فتسمى دامة بعين مهولة وهذا الاعشار
تكون الشجاج احدى عشرة وباضعة من البضع وهو القطع تقطع اللحم
بعد الجلد ومثل حارصة تعرض فيه اي في اللحم وسحقا بكر الشين تصل
حالة العظم اي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة به ايها كذا كل جلدة رقيقة
وهو نضجة تصل اي تصل العظم بعد حرق الجلدة وهما شدة نضجه اي العظم
وان لم يرق نضجه ومقتلة بكر الشان المنردة افحص من فمها فقلعه من محل
الى آخر وان لم يرق نضجه ومما موعة وشيامة تصل خريطة الدماغ المحيطة
به وهو ام الراس ودامعة بعين معجزة عرقها احدى عشرة الدماغ وتصل
اليه وهي منقذة عن بعضهم ولا قود في الشجاج الا في مائة ولو كانت
في باقى البدن لغير ضبطها واستيفاء منها ويجب القود وقطع بعض
تقو ماراً كاذن وشقة ولسان وحشفة وان لم يصب لذلك وقدر للقطع
بالحرزنية كالكذبة والربع لا باللسان والمار ما كان من الانف وتعتبر
بما ذكره مما عير به وفي قطع من متصل بفتح اللحم وكسر المصا لا نضاباً طه
حتى وان لم يفتن وهو ما حرقه الدرك وسكب وهو مجموع ما بين العنق والكتف
ان امكن القود فيها بلا جافة **تخلان ما اذا لم يكن الا باجافة لانت**
الجوانف لا تسقط ويجب في نوق عينا اي تعويرها بعين محالة
وقطع اذن وجفن بعين الجيم ومارن وشقة ولسان وذكرها اثنتين

أي بضمتين يقطع جلدهما والبيوت بفتح الهمزة المعان الساتات بين الظفر والخذ
 وشفرين بضم الشين حرف الفرج لأنهما ضايات مضبوطة لا كحرفي لعدم الرفع
 بالماثل فيه الإسناد أي بأن تنزع عنهما بقول أهل الخيرة في كراهة القود على التعريف
 به لما ويرى صيره والاستثناء من زيادته وله أي للجهن عليه قطع مفصل سهل محل
 الكسر ليحصل به استيفاء بعض حقه فلو كسضه وإيائه أي الكسر من اليد قطع من
 للرفق أو من الكوع وبني الكع الخ من سهل الخانة فيها وسامته ببعض حقه
 في الثانية وله حكومة الباق وهو المقطوع من العضد في الأول والمقطوع منه
 مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عرضاً منه ولذا وقع وهم أنقل فيهم الجني عليه
 لأنهما في التقدي للوضحة وأخذوا من الباق أي العاشية والمنقلة وهو خمسة البعرة
 للهاشية وعرضه للمنقلة لتعد التقدي الضيق للثقل على الضيق قالوا وأما
 أو ضعه وأخذ ما بين الموضحة والماسومة وهو ثمانية وعشرون بغير وثلاث لا في
 الماسومة ثلاث الدية كإسائي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً أصابعه ولو
 أغلته لقتلته على الجناية فتعبر بذلك الذي من قوله فليس له التقاط أصابعه
 فإن قطع غيره بعدد له عن حقه ولا حزم عليه لأنه لا يمتنع أن يقطع الجمل ولا قطع
 الكف بعد القطع لأنه من مسقطه ويفارق ما لو قطع من نصف ساعده فلفظ أصابع
 لا يمتنع من قطع كفه لأنه ثم بالمكن لا يصل إلها من حقه بخلافه هنا ويجب القود بأصل
 المعاني ساريتين بضم و مع ويطلق وذوقاً وهم يولم لأن لها حال مضبوطة ولا أهل
 الخيرة طريقاً في أبطالها وذكر الكلام من زيادته فلو وضحه أو لعله لعله تذهب
 ضوئه قالوا ذهب ضوه فعل به كفعله فإن ذهب ذلك والأي ذهب بأخت
 ممكن كقريب حديثة هاء من حدقته أو وضع كقوله في الجمل الذي أن يقول أهل
 الخيرة يمكن أن ذهب الضو مع بقا الحدقة والافا الواجب الأرشى ويحمله في اللطلة فيما
 إذا ذهب بها من الجني عليه ضوه إحدى العينين أن لا يذهب بها من الجاني ضوه
 عينيه أو أحدهما هنا لغة الجني عليها وبهمة والافا فلا يلزم حذف من إذا ذهب
 ضوه عينيه أو الخالفة للجني عليها بل يذهب بالمعالجة فإن ضعه ربه قالوا لا يشر
 ولو قطع أصبعاً فكل غيرها من بقية الأصابع فلا قود في الشا كل وقارفت
 إذا ذهب البصر ونحوه من المعاني فأذا ذلك لا يساخر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوه

عن الإجماع

من الإجماع فيقصد بكل البصر مثلاً فنه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها فلو
 افتقر إلى الأصبع فبصر غيرها لم تنفع الرية قصاصاً بل يجب على الجاني للأصابع
 الأربعة أربعة أخماس الدية **باب كيفية القود والاختلاف فيه** ويستوفى
 مع ما في الأثر قد هو لغوه المعاني أهم من قوله ولا يقطع يساريين ولا يشفة
 سهل على يمينها وعكسها أي يمين يسار وشغل على يسار ولا أغلته بفتح الهمزة وهم
 الميم في الأضبع بأخرى ولا أصبع بأخرى ولا أحادث بعد الجناية بوجوه فلو
 قطع من اليسار مثلاً أحد ولا زائد بزائد أو أصلي وونه كأن تكون ثلاثة للجاني ثلاثة
 مفصل جزائفة الجني عليه أو أصليته مفصلون أو بزائد أو أصلي بخلاف كراهته
 يجب خصص بزائد يجب الإجماع أو ينقص أصلي ولا يلد المتقوية الأصابع والكف
 بيد أقصر من أخراها وذلك لأن شفاء المساواة فيما ذكر المصودة في العقد ولو قرأها
 بأخذ ذلك لم يقع قوداً ويؤخذ ذلك بزائد وبأصل يسار وونه أن اتحد بها وقول
 ولا إحداث الخ ما عدل حكم الزائد على آخر من زيادته ولا يصح في القود بعد ما ذكر
 تفاوت كبير وجهر وطول وقصر وقوة وضعف في عضو أصلي أو زائد كما في
 الخ من الجاني ثلاثة في ذلك كما يكرهون والعمرة في قود موحدة بمساحة
 فيقاس مثلاً أطول وعرض أصغر من رأس الشاخ ويخط عليه بخمسة أرصاف ويؤم بخمسة
 سمواً قالوا ويرى بذلك بالجزئية لأن الرأس مثلاً قد يختلفان صغيراً كبيراً فيكون
 جزء أحدهما أقل من الآخر فيقع الخفيف بخلاف الأطراف لأن القود وجب فيها
 بالمائة ثلثة بالمائة فلو اعتبرنا بالمساحة أدى إلى أخذ عضو بعضي آخر وهو مستبعد
 ولا يصح تفاوت غلط لهم وجعل في قدرها ولو كان من الشاخ شعرون أو التجميع
 ففي الروضة وأصلها عن شعر الأم أنه لا قود ما فيه من ألتان شعر لم يلف الجاني
 وظاهره من المختص وجوبه وعزى لما وردى ومما بين الرفعة الأول على هذا
 مثبت التجميع والثالث على ما لو حلق قال الأزرعي وقضية شعر الأم أن الشعر
 الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستشفاء ويبعد عن الغلط قال والتجربة يشعر
 لا يجب إذا كان الواحد استعاب ولو أوجع وسأول رية أي الشاخ أصغر
 استوجب البقلما وفي حد قود لما في من أوش الموضحة لو نزع على جمعها
 فإن كان الباقي قد مر ثلثه فالقود به ثلث أرشها فلا يكمل الأصابع من غير الرأى

كالوجه والظفر لانه غير محل الحياة او راسه اكبر اخذ منه قدر حصة فقط لعمول
الجانة والحجرة في عمله الحيواني لان جميع راسه محل الحياة وقيل للحيوان عليه وضوئيه
الاذن من غير قائل وهو الذي اوردته العربون او اوضحه ناصية وناصيته
اصغر محل عليها من باقي راسه من اجل كان الرأس كله عضواً واحداً فلا فرق
بين مؤخره وغيره ولو تركه المقص في موضعته على حقه عند تركه فورد الى
الزائد لكن انما يقتضيه منه بعد انزاله موضعته فان وجب مال بان حصل يشبه
عد او يخطا بغير الخطا لب الجاني او عني بمال فادركه كمال يجب لمخالفة حكمه حكم
الاصح فان كان الخطا باخطا لب الجاني فهو بطلان المقص فلو انشا باخطا لم يكن
فانكر في المصدق منها وجهان قال المصنف الاربع عند تصديق المقص ويعبرى
عنا ذكر اول ما عبر به ولو اوضحه جميع بان تعامل على آلة محررها معاً او فوضت
كل منهما مثلاً اى مثل موضعته لا تقطع منها فخطا ما من جزء الا وكل منهما جازت
عليه فاشبه ما اذا اشترى كذا في قطع عضو فلو الى الامر للدية وجب على كل واحد
قطعه كما قطع به العنبرى والماء وروى لادوية موضعته كاملة خلافاً لما رجحه الامام
ووقع في الروضة عزو الاول للامام والثاني للبخارى وهو خلاف ما في الرافعي وغيره
ويؤخذ عضو اسن من ذكر او يد او غيرها باسئل مثله او دونه مثلاً وجهان
زيد بن وجميع هذا ان اصح في الاخذ من ذم يقول اهل الخيرة لانه مثل
حقة او دونه بخلافه ما اذا لم يبق من ذلك بان لم يبق اقل العروق بالمحرم فلا يؤخذ
به وان رضى الجاني عن ذم من استهزاء النفس بالظن ويقع به اى بالاسن اذا اخذ
باسن دونه او بغيره فلا ارش للثلث لاستهزاء في الحرم وان اختلفا في الصفة
لا فها لا تقابل بمال لا عكسهما اى لا يؤخذ اسن باسئل في ذم ولا بغيره باسئل في غير ذم
واذن وسرية كيد وجعل وجعل وان رضى الجاني رعاية المأثرة كما لا يقتل
حرم بعد وان رضى وخرج من يادى في غير النكاح واذن وسرية الاثنان ذم لث
ومالوسرى قطع الاثني للضرر فخذ به ذلك لبقاء المنفعة من جمع ارجح والصوت
في الاولين كما في الموت بجائفة في الثالث فلو فعل اى اخذ ذلك بما ذكره في ذم
بقول بلا اذن من الجاني فعليه دية وله حكومة الاثني فلا يقع ما فعل قور
لان غير مستحق فلوسرى عليه قور النفس لتقويتها ظلاً اما اذا اخذ باذن

الجاني

الجاني فلا فرق بين النفس كإدوية في الطرف ان اطلق الاذن ويجعل سبباً لحقه
فان قال اخذ قوراً ففعل قتل كاشي عليه وهو سبب في الكسفة وقيل عليه دية
وله حكومة وقطع به البخارى كذا في الروضة كاصلها هذا والثلث بطلان العمل
وان لم يزل الحرس الحركة وهو شامل للثلث الذكر وغيره بخلاف قول الاصل والاصل
منقبض لا ينسبط او عكسه فانه وان زعمه الاول لكنه قاصر على الذكر ولا اثر
لافتنا والذكر وعدمه فهو خذ كقول كرخى وعين اذا اخلت في العضو وتعد
الاقتضا والضعف في القلب او الدماغ وفي خذ سلم باعص وارجح لذلك والعصم
بجهاين مفتوحين في الرقعة او قصيف الساعد او العضد فالعق الروضة
كاصلها وقال ابن الصياغ هو ميل واعوجاج في الرسغ وقال الشيخ ابو حامد
الاعصم الاعسر وهو من بطنه بياض اكثر فيؤخذ طرف فاخذ اظفار يسليها
لانه دونه لا عكسه اى لا يؤخذ طرف سليم اظفار ينفذها لانه فرقة ولا اثر
لتغيرها اى الاظفار بنفوسه او حشرة وعليها اقتصر الاصل فهو خذ بغيرها
السليم اظفاره منه لان ذلك علة ومرفق في العضو وذلك لا يؤخذ في وجوب القور
ويؤخذ انما شام باختم اى غير شام كعكسه للمفهوم بالاولى ولان الشمل يوجب
جرم الاثني وان شام جميع باصم كعكسه المفهوم بالاولى لان الجمع لا يجرم الاثني
لا عين حقيقة بغيرها ولو مع قيام صورتها ولا لسان فاطمة باخرى لان كل منهما
اكثر من سبعة ولان البصر والنطق في العين والمساحة بخلاف الجمع والمثل كما سر
وفي قطع سن لم يسل شعها ولم يكن لها نفس يتقوى به ارضها قور وان فثبت من
مفهوم افعوله تعالى والسن بالسن وعودها نعت جديد وفي القور بغيرها تفصيل
تعليم والاصل المطلوب انه لا يمت فيه ولو قطع غصن ولو غير شعور سن غير شعور
ولو بالفا وهو الذي لم يقطع استانه الروضة ان من شاها السقوط انظر حاله
فلا فقه ولا دية في الحال لانها تعود غالياً فان بان فساد منها بان سقطت
البواقي وعدة دولها وقال اهل الخيرة ضد بينها وجب قور وكما يقتضى له
في صغره بل يجرى حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه اقتضى ذم في الحال او اخذ الاثني
واذا اقتصوا غير شعور اثنه وقد ضد منبته منه فان لم يعد سن الجاني فذاك
والا فاعتق قائماً ولو قطع بالغ لم يغر سن بالغ مشغور خير الجاني عليه بيمت



الارض والقود كما نقله الشيطان عن ابن كح ويحرم به في الاصل وهو معلوم من صدر
كله في الاصل وعادته سن الحيات لم تقطع ثانياً وفارقت ما قبلها بان الحيات عليه قرحى
بدون حقه فلا حود له وثم اقتضى ليشد ميت الحيات كما قد منته وقد تبي عدم
فساره فكان له العود ولو نقصت يده اصبعاً فقطع يداً كاملة قطع وعليه ارض
اصبع لانه قطعها ولم يمتد فودها والمقطوع اذا خذدية اليد كما يقطع او بالكل
بان قطع كما ناقصة فله مقطوع مع حكومة خسر الكفدية اصابع الاربع او اقلها
وحكومة مناتها ولا حكومة لها في الحال الاول لانها من جنس اليد فلا يعد دخولها
فيها بخلاف القود فانه ليس من جنسها وانما وجبت حكومة خسر الكف لانه لم يستوف
في مقابلة شيء يقبل ان يرحمه فيه ولو قطع كف اليد اصبع فلا قود عليه الا ان يكون كله
مثله فعليه قودها للمماثلة ولو عكس بان قطع فاقد الاصابع كلها قطع كفها واخذ
دية الاصابع كما علم عام في الموضع ناقص اليد اصبعاً يد كاملة ولو شئت دفع الشئ
اصبعاً فقطع كاملة لقط الاصابع الثلاثة السلوية واخذ مع حكومة مناتها
المعلومة ما مر دية اصبعين وهو ظاهر او قطع يده وقطع بها لانه لو لم يترك
جميع اليد وقطع قطعها في شلل المعنى اول **فصل** في اختلاف مستحق الرم والباقي
لو قد خلا شخصاً ونزعه حوته والى حياته او قطع يديه ورجليه فان وزعه سرية
والوفاة اذا ما كانا او سببا آخر لموت يقبل زده بمقتضى عينه او له عينه وامكن
انما عالج الولي لان الاصل بقا الحياة في الاطوار علم السرية في الثانية فيجب فيها دية
وفي الاولى دية القود لانه يسقط بالشبهة وخرج بالمكن غير نقص منه كسهم
ويومين فيصدق الحيات وقوله بل يبي كما لو قطع يده فامت وزعه سببا للموت غير
القطوع ولم يترك الاندخال والى سرية فانه الذي يحلف سواء اصاب الحيات السبب
او اوبه لان الاصل عدم وجود سبب آخر واستشكل ذلك بالصورة السابقة مع ان
الاصل فيها ايضا عدم وجود سبب آخر وجب بانه انما صدق الولي مع ما ذكر
لان الحيات قد اشتغلت زمة ظاهر يد يتي ولم يفتق وجود السقط لاحداها
وهو السرية بما كان الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي في عوده قد اعتضدت
بالاصل وهو شغل ذمة الحيات ولو انزل طرفاً ظاهراً كيد او لسان وزعه نقصه
حلقه كشلل او فقد اصبع حلف بخلاف ما لو انزل طرفاً باطناً كن كرو ان تبيست

او ظاهراً

او ظاهراً وزعه حود وث نقصه فلا يحلف بل يحلف الحيات عليه والفرق عرقاً ممة
البيضة في الباطن دون الظاهر والاصل عدم حود ونقصه والزم بالباطن ما جئنا به
مرفوعة والظاهر غيره او اوضحه موضحته ويرفع الحاجز بينهما وزعه اي الرفع
قبل انذامه اي الايضاح ليقصر على ارض واحد حلقاً ان قصر بين بين الايضاح والرفع
لان الظاهر صرح وذكر التحليف فيما عدا مسئلة القدمين زبادى والا بان طال الزمن
حلق الجرح انه بعد الاندخال وبقيت له ارضان لا ثلاثة باعتبار الموضعتين ورفع
الحاجز بعد الان مال الثابت بحلفه وذلك لان حلفه داخ للثقتين ادعيت فلا يجب
زيادة **فصل** في مستحق القود ومستحقه القود يثبت للمرأة العصبية وذوى
الفرع بحسب ارضهم المال سواء كان الارث بنسب ام بسبب كما لزم مني والمعتق وقين
جان هو امر من قوله القاتل الى كل صبيهم بالبلوغ ويصونهم بالاناقة وحسن
عالمهم او اذ نه لان القود للثقتين ولا يحصل باستيفاء غيره من وى او حاكم او قيمتهم
فان كان العصى والمعتق فقيرين يمتا حين للنفقة جاز لولي الضمة غير الوصى العفو
على الدية دون دفع الصبي لانه غاية تنظر في حال الجنون وعلم مقتضى ويجب ان
لا يحلف بكفيل لانه قد اضر ب فيوث الحق ولا يستحقه اي القود الا واحد منهم او
من غيرهم فليس لهم ان يجتمعوا على استيفائه لان فيه تعدياً للثقتين منه وفي حقه
ان لم يرد ذلك اذا كان القود يضى اعراق ويه صرح البعلين واعا يستوفيه الواحد
بقرآن منهم او من باقيم او مقربة بينهم اذ لم يراضوا بل قال كل انا استوفيه بهتله
زده بمقتضى مع اذن من الباقي في الاستيفاء بعد ما غر خربت قرعته قوله بانه
الباقي لا يرضى عنها اي القرعة عاجز عن الاستيفاء كشيخ وامرأة وهذا ما صححه
الاكثر من كافى اصل الروضة وحكيه في الشرح الصغير ونس عليه في الامم وهو اصل
انه بد خطها العاجز ويستيب فلو بد احد مهر فقتله بعد عقد منه او من غيره
لزمه قود وان لم يعلم بالعنف اذ لاحق له في القتل او قبله فلا حود عليه لان له
حقاق قتلته والبقية في المسليتين قسط دية من تركه جان لان المبادر فيها واصل
حقه كالصبي ولو اضر الحيات على المبادر قسط ما زاد على قدر حقه من الدية ولا
يستحق اي المستحق قوداً في نفس او غيره الا باذن الامام ولو بناه في خطره
واحتياجه الى النظر لا اختلاف العلماء في شرطه وقد لا يعتبر الاذن كما في السيد

والقائل في العارية والمضطر والنفر بحيث لا يرى كاحته ابن عبد السلام
 فانه استقل به المحقق عزير لأصنافه على الإمام واعتدبه وبأذن الإمام
 لأهل الاستيفاء من مستحقه ونفى الاعتراض من طرفه ويعني أما غير أهل
 كالشهر واليمن والمزاة فلا ياذن له في الاستيفاء وبأذن له في الاستيفاء وإنما
 لم ياذن له في غير النقص لأنه لا يضمن من أن يرضى في الأيلام بتزديد الآلة فيسرى
 فإن أذن له في ضرب دية فأصاب غيرهما عمدا بوقله عزير لتعديده ولم يعزله
 لأهله وإن تعدى فعله أو خطا مكنه كان ضرب أو رأسه مما يلي الرقبة
 عزله لأن حاله يشعر بهجده لأن كان ماهر فلا يعزله وهذا من زيادة دية
 ولم يعزله بقدرته بقول أن حلف أنه أخطأ لعدم تعديده وخرج بمكنه
 ما لو أخطأ غير من كان أصاب رجله أو وسطه فانه كالعبد فيما ستر
 وأجره جلد أو بغيره قد يقول لم يرض من المصالح على جاني موبر كالمؤمننة
 حق لزومه إذا وده الجلاء وهو المنصوب لاستيفاء الجزية المفردة وصف بأغلب
 أوصافه وله أي للمحقق قودا غير أن أمكن لأن موجب القود الأكله
 فعمل كقيم المتلفات وقصر وإن التمس إليه كقتل الحية والعقرب وفي حشر
 وبرد وخرج بخلافه فوقع السرقه مما هو من حقوق الله تعالى المباح
 الأدي على المضايقة وحق الله على المساحة كأي مسجد ولو في غير حرم بل
 يخرج منه ويقتضيه صيانة له وكذا لو التمس إلى ملك فقتل أو معتق وذكر
 حكم المجرد من زيادة وتحت ذات حمل ولو تصدق بها فيه في قود من نفس
 أو غيرها حتى ترضعه الله ويستغنى عنها بأمره أخرى أو بهيمة عمل لينها
 أو قطعه بشرطه وحمل تصدقها إذا أمكن لذلك والإكافا كانت آية فلا تصدق
 ومن قتل بشئ من عهد أو غيره كفر وقود قتل به رعاية لها مثله
 أو يسيف لأنه أسهل وأسرع وترجح الأصل يعني السيف فيما لو قتل
 بخوجا نفة أو كسر ضد سبب قتلها فالتغير هو المنقول عن النفس والجوهري
 وصوبه جهاحة فهو لو قال أفعله فانه كفعله فان لم يرض لم يقتله بل أعف
 عنه لم يكن لما فيه من التعيب إلا أن قتل بخوجا يحرم فعله كالأوطا

تجوز

وايجاز حمل ويؤيد قول فلا يقتل به وإن كانه المأذنة به بل بسيف فقط تغير
 يمثل شعور أن قتل بها فعله المستثنى منه وتعتبر في حق جرح من تعبيره بالسيف
 والخمير والوطا ولو فعله بغيره كقتلها من غير جراحة كقتلها بغيره كقتل
 بسيف لماسر ولا يذاد في الفعل المذكور حتى يردت وقيل بزيادة ورجحه الأصل
 في التقيح ولو قطع فسر القطع أن النقص جزا لولي ذقته شهلا عليه أو قطع
 الجها فله فخر كسرية أو انظر بعد القطع المارية لكل الجاهل ولو أقتضى مقصود
 لم يقاتل سريته وشا ويحذر الولي رقبة القاطع أو عقاب من جرحها نصف دية والبد
 المستفاد مقابل ما نصف ولو كان المقطوع يدين وعفا الولي عن الجز فلا نهي له
 لأنه استوفى ما يقابل الدية وخرج بزيادة وتساوية ما لو لم يرض وأباحتها كان
 نفسه دية القاطع كما جرى فقتلته بدين رجل فاقضى بها ثمرات سريته فاعفوا عنه
 أو باع الدية لأنه استوفى دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو دين امرأه ربع دية
 وخرج حجة في أروضة وأصلها في باب المعنى ولو مات جاني سريته بقود بد خلا فهدا
 لأنه قطع عني وأن ماتا أي الجاني والقود والجاني عليه بالجاني سريته بها وسبق عني
 عليه الجاني موتا فقد اقتضى بالقطع والمراية في مقابلتها إلا بان جرحه من الجاني عليه
 فتمت دية يجب في تركه الجاني إذا مات وأباحتها لأن القود ليس في الجاهة لأن ذلك
 يكون كالمسار فيه وهو منقطع ولو كان ذلك في قطع يدين فلا سريته له ولو قال سقط
 قد بين للجاني الجز العاقل أخرجها فأخرج يسار سوادا كان عالما بها وبهم أجزأها
 أم لا وقصد بأجرتها فقتلها بالنسبة فله دية أي لا قودها ولا دية وإن لم يلفظ
 بالذن في القطع سواء أظن القاطع أيضا اليسار أم لا ويخرج في العلم أو قصد جعلها عنها
 أي عن الجاني فلان أجزأها عنها أو أجزأها دها وظنها الجاني أو ظن القاطع الأجزاء
 قد نعتب لها أي اليسار لأنه لم يبدلها بما نافلا فقد لم يسلط على جرحها فله
 عوضا في الأولى وللدهشة العربية في مثل ذلك في الثانية بضمها وثنا سها من زيادة
 في حق قد بين في المسائل الثلاث لأنه لم يستوفه ولا عفا عنه لكنه مؤخر
 حتى تنكس يساره أي في ظل القاطع أجزأها عن الأجزاء فله دية بل يجب لها دية
 وهذا من زيادة فان قال القاطع وقد هتأ الجرح في الأجزاء فقتلت أمه
 أباحها وجب القود في اليسار وكذا لو قال عقلت أيضا اليسار وانها لا تجزى

عن النبي أورد هشت في موجب العدل والعفو موجب العدل في نفي عثرها
 بفتح الجيم قود بفتح الواو اي قضا من الدية عند سقوطه بعفوه عنها عليها
 او بغير عفو بدل عنه في كتابه الدية وجزم به النجاشي والوجه ما اقتضاه
 كلام القاضي والاصحاب وصحح به الماوردي في قود النفس المجاهد لما جنى
 عليه واللازم المسألة بفتحها الودية امرأة رجل وليس كذلك فلو عفا
 المستحق ولو جنى فليس لو سقط عنه جواز او مطلقا بان لا يبر
 يصرف للدية فلا شيء لاداة الجاني عليه لا يكف
 الا كتاب والعفو استأثبات لا اثبات
 معدوم او عفا عن الدية لغيره لانه عفو
 عما ليس سبقا فمن فيها لعفو كما لمعد ومن
 فان احتارها اي الدية عقب عفو مطلقا
 وعفا عليها بعد عفو عنها وجب
 فاجتازها وهي من زيادة في كل عفو عليها
 ولا كاد العفو عنها العفو في الثانية من العفو
 عليها وان راعى منه وادى لغيره من حيث
 يلزم من احتار الدية او العفو عليها فافها
 يجب لاديه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه
 بالحق عليه والمضروب عنه ولو عفا عنه
 العفو على غير حبسها اي الدية او على
 اكثر منها ثبت العفو عليه وسقط القود
 اما جواز ذلك والافلا ثبتت وسك
 يسقط القود لانه ذلك المشاف فوقف
 على الاختيار وهذا من زيادة في التأسيس
 ولو وقع او قتل شخص آخر ماله امره
 ولو سكر او سجن بان نه قود اي

لا شيء

لا قود فيه وكاد به الماذن منه وخرج ماله امره العبد والصبي والمجنون فغير في اولى
 من تعبيره بالي سبيل ولو قطع بضم اوله اي عضوه وان سري القطع فعني عن قوده
 واشرته بلفظ وجبة او براء او عفو وكما سقط صحيح العفو عن قود العضو والسرقة
 ومن اوشن العضوان خرج من المثلث او اوجار والمرت والاسقط عنه قدر الثلث لاني
 اوشن السرقة اليقين او عضو آخر بان يقطع بالقطع فلا يصح العفو وان قال مع
 عفو عن ذلك ولو بغير لفظ الوجبة وعفوت عما يحدث من الجناية لانه انما عفا
 عن موجب ما يحدث جناية موجبة فلا ميثاق بغيرها والعفو عما يحدث باطل
 لانه ابراء عما يجب الا ان عفا عنه اي عما يحدث بلفظ وجبة كما وصيت له بارس
 هذه الجناية وبارس ما يحدث منها فيصح ويسقط اوشن العفو مع ارس ما يحدث
 بالشرط السابق والاستثناء من زيادة ومن له قود نفس بصرية قطع طرق فعفا
 عنها فلا قطع له لان سخطه القتل والقطع طريقه وقد عفا عن سخطه وقال
 البلخي المعتبر انه لا يقطع ويخرج به في البسيط او عفا عن الطرف فله
 حرز الرقبة لا سخطه له ولو قطعه المستحق ثم عفا عن النفس مجازا او بغير
 حرز القطع الى النفس بان يطلون العفو فنفى السرقة قوما لان السبب وجد
 قبله ويزيد عليه مقتضاه فلا يبرئ بغيره العفو وفائدة بللانه تظهر في العفو
 بغيره فانه لا يلزم فان لم يصرح العفو فلا يلزم قطع العضو لانه قطع
 عضو من يباح له دمه ويكفي لو قطع يد مرتد والعفو عما يفرق في ما يفرق او بما
 استوفى ولو وكل باستيفاء القود ثم عفا عنه فاقضى الوكيل باحالة عفو
 فعله دية لورقة الجاني لانه بان انه قتله بغير حق فعلم انه لا قود عليه لعذر
 والدية عما عفا عنه ولا يرجع بها عما عفا عنه لانه حسن بالعفو ولو لم يمسها اي امره
 قود في كتابه به سخطه جاز لانه عوض مقصود وسقط القود لما عفا قود
 نفسها فان فارقتا قبل وطء رجع بنصف ارسن لثلك الجناية لانه بدل
 ما وقع العقد به **كتاب الديات** جمع دية وهي المال الواجب بالجناية على الحر
 في نفس او قتل او قتلها وهما عا عوض من فاء الكلمة وعن ما منوعة من الود
 وجوده في الدية يقال وبيت القيتا اديه وديا والاصلي فيها قبل الاجماع قوله
 تعال ومن قتل من سخطا فقتل برقية من مئة دية وعتير التي مائة وعشرة الا ان

دية حرسل معصوم مائة بعير نعم ان قتلة رقة فالواجب اقل الامرين من قيمة
 القاتل والدية كما يعلم بما في شئ في عار وشبهة ثلثة فحقه وثلاثة فحقه
 واربعون خلفه بفتح ثا العجوة وكسر اللام وبالهاء اى جاعلا بقول جبريل
 عد لى وان لم يبلغ خمس سنين لم ير المذمة في العذر جبريل داود في شبهة بذلك
 سواء اوجب المهر فورا فعلى على الدية ام لم يوجب قتل الولد والمهنة
 في خطا من بقات فافترى وبنات لبون وبني لبون وحققا وحيد عات من كل شيا في
 دية المسلم عزون لم ير المذمة وعنده بذلك الا ان وقع الخطا في حرم مكة سواء
 سواء كانا القاتل والمقتول غير ام احدهما او ان اشهر حرم ذوالمعدة وذوالحجة
 والمحرم ورجب او حرم رجب بالاضافة كادوم واخذ ثلثة لعظم حرية الثلاثة
 لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم المدينة ولا الاحرام ولا رمضان ولا الزجر وضام
 ومصاهرة ولا قريب غير محرم كولد والاول بعينه ان كان غريبا كبت عمر
 على اخيه من الرضاع وام زوجة وارء على اقل الاجل او غيرها فاجرهم ودية
 من عرجان معجولة كسائر ابدال المتلفات ودية غيره من شبهة عمد وخطا وان
 ثلثته على اقله لجان من حيلة غير المحصنين عن اى حريرة ان امرأتين اقبلتا
 فذقت احدهما الاخرى فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انا دية جسيها عزة عبد او امرة وفتى بدية المرأة على اقلها اى القاتلة وقتلتها
 شبهة عمد فقتلت ذلك في الخطا اولى المعقنة ان القاتل في الجاهلية كان يقرض
 بنصره الجاني منهم ويتعون او لياء الدم اخذ حقهم فايد الشريعة تلك النمرة
 ببذل المال وختم عقابهم بالخطا وشبه العمد لانها ما تكثر لاسما في شيا على
 الاسلحة فقتلت اعانته لئلا يقتل بما هو معزور فيه واجلت الدية عليهم
 دفعا بهم ولا يقبل في ابل الدية معيب بما يثبت الرضى البيع وان كانت
 ابل الجاني معيبة الارضا به من المستحق لان حقه المسلم من العيب في الدية
 ومن ندمته الدية من جان واعاقلة على ابله اى خذ فان لم يكن له ابل
 اخذت من غالب ابل محله من بلد او غيره فان لم يكن في محله ابل اخذت

من غالب

من غالب ابل اقرب محل الى محل الذفع فليزمنة نعمها وبذل الصلح ما صرح به اكل
 انه لا يعدل الى دفع او قبضة الا براضى لكن قال في البيان كذا اطلقه ولكن مبنيا على
 جواز الصلح عن ابل الدية اى والاصح منعها لجهالة صفتها وقصته ان صفتها
 لو علمت صحت الصلح وبه صرح الغزالي في بسطة وعليه جرى ابن الرقة فيصح
 العذر وحاشا وما تقر من اهلها ان اخذ من غالب ابل محله عند عدم ابله هو ما
 في الاصح المذهب والبيان وغيرهما والذى في الروضة ونقله اصبغا عن المذهب
 التقدير بينهما وطاهر ما تقر من ابله لو كانت معيبة اخذت الدية من غالب
 ابل محله قال الزركشي وغيره وليس كذلك بل يتعين نفع ابله سليما كما قطع به للوز
 ونص عليه في الامم وعا عدم منها كالا او بعضا او شرعا بان عدت في المحل الذي يجب
 تحصيلها منه او وجدت فيه بالكر من غير المثل او بعدت وعقرت المنة والمشقة
 فقيمته وقت وجود التسليم تلزم من غالب عند عدمه وقول غالب
 زياد في دية كناية معصوم كما علم جاس ذلك دية مسلم فداو غيرهما يعتبر
 في ذلك محل ما كنهه والا فلا يجهل كدية جوسي ودية جوسي ونحوهما كما يدعي
 وعقروا نذيق وغيرهم من له عصبة كما علم جاس ثلث خمسة اى المسلم اى دية
 كذا في به عرو عثمان وابنه مسعود رضي الله عنهم وهذه احسن الديات وعقوب
 زياد في دية ابني وخفي حرم نصف دية حر فسا وودها رضى البيهقي
 خبر دية المرأة نصف دية الرجل والمحق بنفسها ما ردها وبها القدر لان زيادته
 عليها اشكرت فيها ومن لم يبلغه اسلام اى دعوة فيها صلى الله عليه وسلم
 وقتل ان تملك بما لم يبدل مع دين فدية اهل دية دية فان كان كتابا فدية
 كناية او هو سياف دية جوسي لانه بذلك ثبت له نوع عصبة فالحق بالحق من
 من اهل دية فان جهل قدر دية اهل دية قال ابن الرقة يجب احسن الديات
 لانه المتيقن والى بان تملك بما يد له من دية او لم يملك بشئ فان لم يبلغه رضى
 بنى اصلا فله جوسي دية والمتولى بنى متعلق الدية يعتبر باكثرها دية
 سواء كان ابا ام اماً او اخا او اخلا لغيره السابق بالثبوت في دية الكافر فقتل كناية
 عن وشبهه عثر حقا وقطر عات وثلثة عشرة خلفه وثلث وفي قتله

خطا ستة وثلاثا من كل من نبات خاضى ومبات لبون وبني لبون وحقاق وجذع
وفي قتل يحيى وعلما وشبهه حقان وجذع نادا وخلفان وثلاثا وفي قتله
خطا بعشر وثلاث من كل من ثفا وعن المتولي وغيره استثناء الكافر القاتل
خروجك من الثلث **ف** في موجب ما دون الفجر المخرج وغيره يجب
موجبة وراسا وجهه ولو في العظ لثا في خلف الإذن او فمما تحت القبيل
من اللحية او صرفت والجب نصف عذوبة صاحبها فيها الكامل وهو المخرج
المس على الجنين خمسة البقرة الحرة في الوجهة تنهي من الابل رواء الزميلة وحسنة
واذا لم يقطب بالانعام لانها في مقابل الجن الذهب والابل الماصلة اماموتة
غير الراس والوجه فيها حكومة وفي هاشية ثقلت او اوصحت ونسرة
واوجبت له اى الانباض ينشأ الخارج عظم او ثقبه عشر ذرية صاحبها
ففيها الكامل عشرة لما روي عن زيد بن ثابت ما صلى الله عليه وسلم **اوجب**
في الهاشية عشر من الابل ورواه الدارقطني والبيهقي وموقعا زبد وفي
هاشية بدوثة اى بدوثة ما ذكر نصفه اى نصف عذوبة صاحبها اثنا عشر
مروفي اى اوجبت له من زبادى وفي مقبلة بايضاح وهشها اى عشر
ونصف فيها الكامل خمسة عشر على الحى ثم يخرج من ذلك رواء ابداد
في ماموتة ثلث ذرية صاحبها كما تحفة الخبر وروى الانباض وقيل بالماحة
المتبعة وهي اى الجائفة جرح بهذا الحرف بقدرين زيدا باقيل باطن
يصل للذلاء اول رواء او طرقاله اى للبحل كقوله صدر وغيره بحر
وجيبي اى كذا خبا فان خرقت الامعاء فيها مع ذلك حكومة وحرج
بالباطن المالك غير كذا الف والاذن والعيني ومن البوا وداخل الفخذ ولو اخرج
واحد وهشها اى الانباض اخر ونقل منه ثلث وام منه رابع فكل
منهم نصف عشر الا الرابع فقام الثلث وهو عشر ونصفه وثلثه عليه ويعبر
في المذكور بان ذكر كونه اقصا عدا رشا في الكامل وقيل زعموا انهم قالوا
فهش وفي الحاج قبل موجبة من حارصة وغيره التقدوم بانه ان عرفت
نيتها منها من الوجهة كما صفة فليس بموجبة فكان ساقط منها ثلثا

وأنصاف في فتح الجوز الأكثر من حكومة وسطها الموضحة وهذا ما نقله في الرقة
كأصلها من أصحابه والأصل وأقرب على وجوب قسط أرض الموضحة والأياد
وأن لا يعرف نسبتها منه في حكومة لا تبلغ أو موضحة كبحر سائر الحدود
ولوا وضع موضعين بينهما البحر وجليد أو القصبه موضحة عدا وغيره من خط
وشبهه فمذهبهم إجماع على قوله وخطا وأصله ذكر الموضع من فتحها من قطعها وأصلها
ووجهها ومن موضع موضحة غير على خطها لا اختلاف الموضع في الأولى والحكم
في الثانية والقول في الثانية والظاهر أن دفع الشخص لأبيه من فعله غير
يختلف ما لو سبها إلى ذي موضحة وأصله كما لو سبها إليه كذلك ولو
عاد إليها في الأولى لرفع الجوز بينهما جازل إلا أن مال لزمه الأرض واحد وكذا
لأكل الجاز بينهما لأن الأصل يسري به فله منسوب إليه وخارج بينهما البحر
وجلبه الموضع أحد على موضحة واحدة لأن الجانية انتقل الموضع كله كاستعباده
بالأضاح والمضافة كوضحة في العدد وعنده صورة وحكما ومعدوما علا
وفي غير ذلك لعدم سقوط الأرض بالانقاص وبذلك علم تعدد ما نقله في الرقة
بين له رأسان والجاز بينهما سلمى على مقتضى الحال المضافة من جانب إلى آخر
فما يقتضيان أنه جرحه جرحين فأذن في الجوف
الطرف والدرجة به من زيا في الجانية على الأذن ولو بايناس لهما
وجه جرحين من ضم طرفي الأذن جرحان رواه الأثرين واليهي ولائنه
أجل شهما شفعة وضع الزمام بالأصا فلر حصل بالجانية أضاح وجب مع
الدرة أرض موضحة وسئل في ذلك المبيع والاصح والمردا الدرة هنا وبعها أو
من نظارة رية من جنى عليه وفي بعض ضما قسطه منها لأن لها وجب منه الأذن
وجب في بعضه قسط منها والبعض صادق لوحدة فيها نصف وبعضها وقت
بالمساحة وفي أمانة باستين حكومة كأي نذير مثله وجفن وأنف شقة
مستغاثات وفي كمين نصف من الدية تغيره من ذلك رواه مالك ولو كانت
العين على أهل وجوهي وتغيرت لأحد وجوهي وأغوى وهو فأنه يصير
أحد العينين وأغوى وهو من يسيل بعده غالب مع ضعف جرحه وأجمل ما هي
لا تنقص ضما لأن المضافة باقية باعينهم وانظر إلى مقدارها صورة مسألة

الاعور وقوع الجناية على عينه السليمة فان نقصه ان الموضع فقط منه فيها ان
 انضبطوا بالهكومات فيها وقرق بينه وبين عين الاعشى بان المياقي تقى الضوء الذي
 كان في اصل الخلقة وعين الاعشى لم ينقص ضوءها كما كان في الاصل قاله الراغب ويؤخذ
 منه كما قاله الرازي وغيره ان العين لو لم تكن آفة او جناية لا تكمل فيها الدية
 وفي كل جفن دية من الدية ولو كان لا شيء لان الجاهل والمنطحة في كل منها في الاربعه
 الدية ويندرج فيها حكومة الاهلاب وفي كل من طرف حاد وساجز بينهما ذلك
 لذلك في المارن الدية ويندرج فيها حكومة العصبية وفي كل شفة وفي كل عرج
 الوجه الى الشدة وفي قوله الى ما يسيب الالته نصف في الشفتين الدية لغير عروق
 بذلك دواء الشفتين ويعتبر فان كانت مشقوقه فميتها نصف فاقص قلبه حكومة
 وفي السان لثا طة ولو كان لثان واربت والشغ وطفل وان لم يظهر لثا طة دية لغير
 عروبله لك دواء ابودود وغيره نعم ان بلغ اذن النطق او التقريل ولم يظهر اثره
 ففيه حكومة وفي لسان لاخرى حكومة خلقها كما في الخرس او عارضا كما في قطع
 يد مثله هذا ان لم يذهب بقطعه الذوق والادوية ولو اخذت دية اللسان ففيه
 لم يستزد وفارق عود المعافاة كما سيان بان ذهابها كان مفقودا وقطع اللسان هو قطع
 قالها تدعيه وهو نعمة جديدة في كل من اصلية تامة منقورة نصف حشيش
 في سن من مسلم خسة ابخرة لغير عروبله دواء ابودود وغيره وان كسر اذن
 السخ بكسر الهمزة وسكون النون وانما هو وهو اصلها المستر بالجر اى
 عاودت او قلت حركتها او نقصت منفعتها ففيها نصف العشر لبقاء الجاهل والمنقورة
 فيها والعدو نعمة جديدة فان قطع نفعها او غير السخ بعد الكسر نعمة حكومة
 ونقصي نصف العشر اولى من اقتصاده على خمسة ابخرة لسن الكاسل فان بطلت
 منفعتها في حكومة كرامة وهي الخارجية من حيث الانسان فيها حكومة ولو
 قلعت الانسان كلها وحش ثنتان وثلاثون فحسبها به وان زارت على دية ففيها
 مائة وستون دية وان اعتد الجاهل لظاهر خبر عروبله ولو زادت على ثنتي وثلاثين
 فهل يجب لما زاد حكومة او لكل من منه ارض وجهان بلا ترجيح للشخصين
 وصح صاحب الانذار الاول والثاني والبلقيني الثاني وهو الوجه كما شمله
 كلام الجمهور ولو قال سن غير متعور فلم تعد وقت العود وبان فساد

بشها

صحتها فادنى يجب كما يجب العود فلو مات قبل بيان الحال فلا ادنى لان الظاهر
 عودها لو عاش والاصل براءة الزمة نعم يجب لغير حكومة وفي الحيتين دية
 كما لا دية في كل من نصف دية ولا يدين في غيرها اى في دية من الارض انسان لا
 كل منهما مستقل وله بدل لمقدر وفي كل من رجل نصف من الدية لغير عرو
 بذلك دية الشاة وغيره فان قطع من فوق كلف او كعب حكومة يجب ايضا
 لانه ليس يتابع بخلاف الكلف مع الاصابع وفي اليد والرجل الشاة وفي حكومة
 وفي كل اصبع عزوبة من دية صاحبها ففي اصبع الكا على عشرة ابخرة لغير عرو
 بدل لكرهه ابودود وغيره وفي اظلة ايها نصفه واظلة غيرهما ثلثه
 عملا بتقسيم واجب الاصابع ولو زادت الاصابع او الاظفار على العدد الغالب
 مع الشاة او نقصت سقط الواجب عليها ونقصي عما ذكره من اقتصاره
 على دية اصابع الكامل وانما لها وفي حلقها اى المرأه دية في كل واحدة وهي
 رأس الشاة نصف لان شفة الارض بها كنفعة اليد بالاصابع ولا يزد بقطع
 الذي يهيئها شئ وتدخل حكومة في دية بها وفي حلة غير ما من رجل وحش حكومة
 لانه اتلافها فقط وذكر حكم الخنزير من زيادته وفي كل من انقبض حلقه فيها
 والبي وبها على العود ونقصي وجها حرفا فخرج المرأة وذكره ابو بصير وعين
 وسن جاريان لم يثبت بدل له وفي فيه حيا مسمومة ثم مات بسبب من غير
 السخ كخدم او منه واختلف الجانيان من جحد وغيره دية لغير عروبله في الذكر
 والناثين دية ابودود وغيره وفيما ساعدها في الباقي فان مات بسبب من السخ
 ولم يتخلف الجانيان من عروبله وغيره فالواجب دية النفس وفي الذكر الاثنا حكومة
 وفي النثامات الخ اجم من قبله وحز غير السخ وقيته وحشفة كذا في فقهها
 دية لان معظمتها في الذكر وهو لذة المباشرة تتعلق بها في علاقتها تابع لها
 كاللف مع الاصابع وفي بعضها سقطه منها لامن الذكر لان الدية تكمل بقطعها
 فسقطت على ابعائها فان اختار بقطعها جري البول فلا اكثر من قسط الدية
 وحومة فساد الجري ذكره في الروضة كاصلا كغيره ما من وحلة فغير
 سقطه منها لامن المائت والثلاثين في موجب ازالة المتافع
 يجب دية في ازالة عقل عزيزي وهو ما يترب عليه التكليف لغير البهيق
 بذلك نعم ان رجوعه بقول اهل الخبرة في مدة بطلان اذه يعيش اليها

اشترط فان مات قبل العود وجبت الدية كبحر وسمع وفي بعضه ان عرف قذره
 قسطة والا فحكمه اما العقل المكتسب وهو ما به حسن التصرف ففنه حكومة
 ولا يراد بشئ على دية العقل ان ذل ما لا ادنى له كان ضربا داسه او حمله فانت
 ذل ما لا ادنى مقدر او غير مقدر وجب مع دية وان كان احدهما اكثر لا ينفذ
 جناية ابطلت منفعة كليت في محل الجناية فلا نت كالو وضحه فذهب سمعه
 او بصرة فلو قطع دية ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات او وضحه فذهب
 فزال عقله فذبة وحكومة فان ادنى وفي الجني عليه ذواله بالجناية واستكر
 الجاني اختبر في عقله فان لم ينظم قوله وفعله اعطى الدية بلو حلف لانت
 حلفه مثبت جنونه والمجنون لا يثبت فان اختلعا في جنون متقطع حلف من زمن
 افاخته ولا بان انشأ حلف جاني فيصدق لاحتمال صدق المنظم اتفاقا او جريا
 على العادة والسفر من هذا من ذواته والاختيار بان يكره ذلك الى ان يطلب
 على النظر صدقة او كذبة ولو اخذت دية العقل او غيره من بقية المعاني ثم عاد
 استردت وجب دية في ازالة سمع الجاني بهي بذلك لانه من المنافع المقصودة
 ففي كل سمع من اذنيه نصف دية وفي ازالته مع اذنيه ديتان لان السمع ليس
 في الاذنين كما هو ولو ادعى الجني عليه ذواله واكثر الجاني فانزعج لصباح مثلا
 في غفلة كقول حلف جاني ان سمعه باق لاحتمال ان يكون الزنا حجة اتفاقا وذكر
 التحليف من ذواته ولا اي وان لم ينزعج فذم في حلف لاحتمال عقوبته وياخذ
 دية ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك الى ان يغلب على القاصد فله او كذبه
 ولو وقع عوده بعد مدة قلدها اهل الخبرة انظر وشرط الامام ان لا يطلب
 استعراقتها المعروفة المشايخان ويحیی مثله في نفع عود البصر وغيره وانت
 نفس السمع من الاذنين او احدهما فقسطة اي النفس من الدية ان عرفها قدر بان
 عرف في الاول انه كان يسمع من موضع كذا فصا رسمع من ذوهه وبان تخفى في
 النائية العقلية ويضبط حتى يسمع الاخرى ثم يعكس فان كان التعاوت
 فصا وجب في الاول نصف الدية وفي النائية رديها ولا اي وان لم يعرف
 قدره بالنسبة لحكومة فيه ما جهاد قاضي ابا عتار وسمع قوله فلو قال اننا
 اعلم قدر ما ذهب من سمع قال الماوردي صدق بعينه لانه لا يعرف الا من جهته

سكتهم

كسهم فقيه دية وفي غم كل مغفر نصف دية ولو ادعى ذواله فانبطح للطبيب وعين
 حلق جاني والافلاج واخذ دية وان نفس وعرف قدر الزائل فقسطة والا فحكمه
 وذكر حكم دعوى الزوال الى النفس فيه من ذواته وضوه فهو كالسمع ايضا فصار ولكن
 لو قفاضه لم يزد على الدية دية اخرى بخلاف ازالته اذ فيه مع السمع لانه وان ادعى
 ذواله اي الضوه واكثر الجاني سئل اهل الخبرة فانهم اذا اوقفوا الشخص في مقابلة
 عين الجاني ونظروا في عينه عرفوا ان الضوه مذهب او قائم بخلاف السمع لا يعرفون
 فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته ثم ان لم يروا اهل الخبرة او لم يروا منهم شئ امضت
 بتعريفهم بحرف كدرة من عينه بعينه ونظروا في زرع ام لا فان الزرع حلف
 الجاني ولا فالحق عليه وتقيد الامتنان بعدم ظهور شئ لهم هو ما جعل عليه
 البليغين مافي الروضة واصلها اذ فيها نقل السؤال عن شئ الامم وجماعة والامتنان
 عن جماعة ورواها امر الى خيرة الحاكم منها عن المتولى والا يصحري على قول المتولى
 وطريق معرفة قدر النفس فيما لو نفس فهو ان تعصب ويدقق فتعقوب موضع
 برهاني مريان قتيبا على حق يقول لاراداه تعرف المسافة ثم تعصب الصحيح
 وتظن العقلية وفي امر الشفيع بان يقرب رديها الى ان له فيضبط ما بين
 المسافتين وتجب قسطة من الدية وتجب دية في ازالة كلام قال اهل الخبرة لا يعود
 وان لم يكن صاحب بعض حروف لانه من المنافع المقصودة لا ان كان عدم احسانه
 لك بمثابة ذل دية فيه اذ لا يتضاعف الغرم في المقدار الذي ازاله الجاني الاول
 وتخرج الدية على ثمانية وعشرين حرفا عربية في ازالة بعضها قسطة منها في ازالة
 نصفها نصف الدية في كل حرف ربع سبعها لان الكلام مركب من جميعها هذا انت
 بقى في الباقي كلام مفهوم والا وجب كل الدية لان منفعة الكلام قد خاتمت
 ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه او عكس اي قطع ربع لسانه فزال نصف
 كلامه فنصف دية اعتبارا باكثرين الامر من المضمون كل ضمما الى الدية ولو قطع
 النصف فزال النصف فنصف دية وهو ظاهر وتجب دية في ازالة صوت
 مع جلاء اللسان على اعتداله وتكتمه من التقطيع والتزويد لغير زيد بن اسلم بذلك
 دونه اليه في فان ذل معه حركة لسان بان يخرج من التقطيع والتزويد فديتات
 لانها منفعتان مقصودتان في كل ضمما دية وتجب دية في ازالة ذوق كفسير

من الحواس وقد ترك به خلاوة ومجوضة ومبرقة وملوحة وعذوبة وموثر من
 الدية عليهم فان انزلت واحدة منهم وجب نفس الذرية وان نفس الارث
 عن اكمال الطعام فكسح في نفسه فان عرف قدره فسطح من الدية والا فحكومة
 وذكر حكمة عند معرفة قدره من زيادته وتجب دية في انزاله مضاعفة لانه الشفعة
 اعطى للامانة وفيها الدية فكل من شفعها كما يصير مع العبدان فان نفسها كما امر
 في انزاله لانه سماع بكره ولو مع بقاء المني وسلامة الذكر وقوة امه وقوة
 امه وقوة حمل وقوة احوال النكاح من المنفعة المقصودة ولو انكر الجاني فقال لانه
 الجاني صدق العين عليه بحيث لانه لا يعرف الامانة وفي افضائها اي المارة من ذم
 او غيره عود او غيره وهو دفع ما من يتوعد به فان لم يترك الغائط فحكومة
 مع الدية وقيل هو دفع ما من يذم ذكره ويخرج بول وهو ما جزم به في الروضة
 كما صلبها في باب خلع النكاح فان لم يستح البول فحكومة مع الدية فعلى التفسير
 الاول في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس وقال الماوردي وعلى الثاني تجب الدية
 في الاول اي باب اول وعلى الاول تجب في الثاني حكومة وصحح المولى ان كلا منهما
 افضاء موجب للدية لان التمتع يقتل بكل منهما ولان كلاهما يمنع اساك الخواص
 من احد السبلين فلو انزال الجاني من لزمته ديتان وخرج بافضائها افضاء
 الخفي فيه حكومة لادية فان لم يكن وهذا الابه اي بالافضاء فليس يزوج
 وطوها لا فضاء الى الافضاء المحرم ولا يلزمها تملكه ولو انزال الزوج
 بكارتها ولو لم يذكر فلا يلزم عليه لانه مستحق لان المتهاون اخطا في طريق
 الاستبراء بجنسية او غيرها او انزالها غيره بغير ذكر حكومة نعم ان انزالها
 بكر وجب العقوبة او دية اي بذكر وعذرت بجنسية منها او غيرها كالكراه وجنونا
 فغيره مثل دية حكومة فان كان ابن امه او غيرها وهي حرة فهدر وتجب دية
 فان لم يطقس وانزلت على بان ضرب يد به فز البطشة او صلبه فز البطشة
 لا تدان من المنافع المقصودة ونقص كل منهما نفق سيج فيما مر فيه وفي تعيينه
 فان ذكر زيادة عاقلة وفي نفسه ما حكومة كما على ما مر ولو كسر صلبه فز الدية
 مشبه وجماعة او مشبه ومنه فديتان لان كلاهما ممنوعان بدينه عند

الانظر

الانظر فذكر احد الاجتماع **فصل** في اجتماع جهات على اطراف ولطائف وتخفيف
 واحد لو فعل ما وجب ديات من انزاله اطراف ولطائف ويات منه سرية او حزن
 الجاني قيل ان مال من فعله واتخذ الحزن والوجوب على او غيره من خطا او شبهه عند
 قسمة للنفس ويدخل فيها ما علاها من الوجبات لانه صار نفسا ودية النفس في صورة
 الحزن وجبت قبل استقرار بدل ما عدل النفس في حزنه بان له كالمسرية وقيل ان
 الجاني حق له من دية لافادته انه لو مات من جرحه بعد اذ مال البعض الاخر
 لا يدخل فيه في الدية وخرج بما بعده من الحزن عن الجاني في حزنه الجاني لكن بعد
 الدية مال الجاني وقيل واختلف حكم الحزن والوجوب بان حزنه جلا وكان الموجب خطا
 او شبهه من او عكسه او حزنه خطا وكان الموجب شبهه او عكسه فلو دخل ما عدل
 النفس فيها لا اختلاف الفاعل في الاول والحكم في الثالث واستقرار بدل ما
 عدل النفس قبل وجوب ديتها في الثانية **فصل** في الجناية التي لا تقدر لكفرها
 والجناية على الرقيق: تجب حكومة فيما وجب ما لو لم لا مقدره من الدية
 ولا تعرف من نفسه من مؤثر فاني عرفت نسبتته من مؤثر بان كان يفر به مؤثرا
 او جازا فله وجب الاكثر من قسط وحكومة كما مر وهي جزو نسبتته للنفس
 نسبتته ما نفس بالجناية من قيمته اليها بعد البراءة بغيره وفيها بصفاة
 التي هي عليه بان الحزن لافئته له فلو كانت قيمته بلا جناية عشرة وفيها تسعة
 فالنقص العشر فوجب على الدية وقد رخص امرأة ان يلبس ففسد منها
 لحة عبد كبير يتزين بها وان لم يبق بعد البراءة لا فيه وكذا في قيمته
 اعتبر اقرب نفس فيه من حالات نفس قيمته الى البراءة فان لم يبق الا حال
 سيلان الدم ارقبته اليه واعتبرنا القيمة والمجراة سائلة فان لم يبق
 اصلا فقتل بعز رخصت الحاقا للجرح بالظفر والعنق للضربة وقيل
 بغير من الفاحشي شيئا باجتهاده ومن جهة البليغ ولا تبلغ حكومة ما له
 ان من مؤثر كد في رجله فله ثلثا تكون الجناية على العضو مع بقاءه
 مضغرة عما تضمن به العضو نفسه فتبقى حكومة الا علة بجرحها
 او علة ظفرها عن ديتها وحكومة جرح الاصبع بطل له عن دية
 ولا تبلغ حكومة ما لا مؤثر له كالحزن وعطش دية نفس وان بلغت

ارثن عضو مقدرا وتلاوت عليه اودية متوقعه كان قطع كمالا اصابع
 فلا تبلغ حكمها دية الاصابع فان بلغت شيئا من الثلث المذكور لم تقص
 قاض شيئا منه باجتهاد لثلاثين المجرع السابق وذكره في الثانية مع
 ذكر اننا انقمنا ذبا في قالي الامام ولا يكتفى بقص اقل ممتول وكلام الماقرية
 فيقتضي اعتبار المقتول وان قل والجرح المقدس ارشده لمصلحة تتبعه الشئ
 حوالية ولا يفر من حكومة لانه لو استوعب جميع موضعه بالانضام لم
 يلزمه الا ان موضع نهران تغذي شيئا للفقهاء مثله في استنباطه وجها
 صحيح منها البارز على عدم استنباطه في مستثنى من الاستنباط كما استثنى منه
 ما لو اخرج جبينه فان زال حاجبه فان عليه الاكثر من ارض موضوعة وحكومة
 الشئ وانزاله الحاجب قاله المتولي واقرة الشيطان اما ما لا يستقر ارشده
 فيفرض الشئ بجوابه يحكومة لضعف الحكومة عن الاستنباط بخلاف
 الدية وتقدم في التيميم تفسير الشئ وفي اقله في نفس رقيق ولو لم يدر
 ومكاتبنا وام ولد قيمته وان زادت على دية الحر كاش الاموال المتلفة
 وفي اقله غيرهما اي غير نفسه من الاطراف والمطائف ما نقص من قيمته
 سلما ان لم يقدّر ذلك المعنى في حر نهران كان اكثر من ارض متوقعه
 او مثله لم يجب كله بل يوجب القاض حكومة باجتهاده لثلاثين
 المجرع السابق في الحرقة الملقية من المتولي وقال هو تفصيل لا بد منه
 والاعلاق من اطلق يحمل عليه والا اي وان تعذر في الحرقة ضحية
 فنيسته اي فيجب مثل نسبتته من الدية من قيمته في قطع دية نصف
 قيمته كما يجب فيها من الحر نصف دية وفي قطع ذكره واثنيه قيمته
 كما يجب فيها من الحر دية نعم لو جنى عليه انشا ففقط كل منها دية
 مثلا وجانية الشا في قبل ان مال الاولي ولم يعت منها لم نصف ما
 وجب على الاولي فلو كانت قيمته القاضيات بالاولى غائبة لزم
 الثاني مائة وخمسون لاربعائة لان الجانية الاول لم تستقر وقد
 اوجبتا نصف القيمة فكان الاول انقص نصفها **باب من يملك**

الحر

الدية غير ما مر منها في البابين قبله والعاقله وجانية الرقيق والعرة والفقارة
 للقتل يعطى الاربعون على موجبات ومزايا المتوسطين منها في الترجمة لو صاح او س
 سلكا فاما كان على غير قولي شيئا لصبا او جونا ايقام اضعف حق كان بطرف
 مكان حال كسبه فمقتضى ان كان ارتعد به فانت منه فشيء من فبعض ما كلف بل لا
 والا بان لم يعت منه او كان ذلك على قولي شيئا او غيره ولم يكن بحرف مكان حال
 بان كان بارق مستوية او فدية منها فوقع بذلك فانت فهدر لان موت غير قولي
 التيميم بل ان خلاف الغالب من حاله فيكون موافقة خبر الحاكم في ذكر
 موطنا اثنين للقولي وعدده لا بالبلوغ او المرافقة وعدمها كما وقع في الاصل
 بل مفهوم كلامه في الجن من ارفع وتغير في غير قولي تيميم وقال اخر من تغيره يصيب
 لا يميز ويصح كما لو وضع حررا ولو غير من تسبعة اي موضع السبع فأكلمه
 سبع فانه حر وان عجز عن تخليصه منه لان ذلك ليس باهلاك ولو وجدها
 بلعي السبع اليه بل الغالب من حال السبع الغرام من الانسان بخلاف ما لو وضعه
 في ذببة السبع وهو فيها او التي السبع عليه فأكلمه فعليه القود وخرج بحر
 الرقيق فيخصه بوضع اليد وتغير في البحر او في غيره بالصبي والوصاح على
 حيد فوقع به غير من طرف مكان بان ارتعد به فانت منه فخطا لانه
 لم يقصد وتغير في ذلك ولو ما عر به والوقت امره جنينا بافراجها
 بعثت على سلطان اليها والى من عندها حتى يبين له الفعل بالقرعة كما مضى
 من المذكور عزه بسوء ام لا خلافا لما يوجه كلامه من ان ذكرها عزه من ذلك شرط
 وخرج بالقتل جنينا ما لو ماتت من عانة فلا ضمان لان مثله لا يفيض الى الموت
 نعم لو ماتت بالالقاء ضمن عاقلة دية مع العرة لان الالقاء قد يحصل منه من
 الأم ونحوه زيادة ولو تبع سلاحها واداه من نفسه في مهلك كثار وهذا
 اعم مما عر به عالمنا به فذلك لم يصح لانه باشر اهلاك نفسه قصد اوجاهه لا
 به لعي او طلة او غير ذلك او انقص به سقط في طريقه فذلك ضمنه لالحاقه
 الى الهرب المقتضى الى اهلاكه وذلك شبهه على كل علم ولو او غيره حبيبا العوم
 فغيره او غير من عدو ما كان حفر ما اهلك او ستر له بل اذا فيها او بطريق
 او عجز عن حفرها فدية المارة وان اذن فيها الامام او لا يضرها ولم ياذن فيه

امام والحرف لعين مصلية عامة فقولك بها غيره او حفرها به هليز بكسر اللام
 سقط فيها من دعاء جاهلا بها الحق ظلية او غطية لها فذلك فانه يعنى التعدي به بالمال
 النسيب وبالحفر بالاختيار على الامام والتعريف وان الامام فيما مضى كل ان وذلك
 شبهه من ان القطع التعدي كان ضمن المالك بابقاء الدين او ملكها المتعدي فلا ضمان
 اما حفرها بغير ضمان كان حفرها بموادة او عكسها العادة او ملك غيره او مشرك
 باذن او بطريق او مسجد لا يضر المارة واذن الامام وان حفرته لمصلحة نفسه او لغيره
 ولم ينه وحفرته لمصلحة عامة للمسلمين كما لحفر للاستقاء او لجمع ماء المطر وحفرته
 يد هليز وسقط فيها من لرمي به او من وعاءه وكان سالما فلا ضمان لغيره مع عدم
 التقرير والمصالح العامة فيحفر لاجلها المصلحة الخاصة نعم بجهة الزكوة المضمان
 فيما لو حفرها بمجد لمصلحة نفسه ولو باذن الامام وهو في جاهل بها من زيادة وضمن
 ما تلف بثمانية عشر الفا في كتابات وقدر نحو بطون طرقت بطريق الا ان يسلم
 بها الانسان ويمنع عليها فقل فلا ضمان كما هو معلوم او تلف بمجانح او ميراث خارج
 الى شارع لان الارتفاق بالطريق والشارع شروط ميسرة العاقبة وان كان اخرجها
 الى الجناح او الى الميزاب الحاجة فان تلف الجناح منها فالضمان به او به وبالداخل
 فنصفه لان التلف بالداخل غير محذور فخرج عليه وعلى الخارج من غير نظر الى الزمان
 او مساحة كجدار بناه ما نزل الى شارع او ملك غيره بغير اذنه فان ما تلف به محذور
 كالجناح ولا يبرأ صاحب الجناح والميزاب والى الميزاب من الضمان ببيع الدار لغيره
 في صورة الشارع ولغير المالك في صورة ملك غيره حتى لو تلف بها انسان ضمنه
 عاقلة المتابع كقتله المشيعان من البغى واقره نعم ان كانت عاقلة يوم التلف
 غير هاديم الغصب او البناء فالضمان عليه صحيح به البغى في تعلية اما لو بناه
 مستقيا قال على شارع او ملك غيره او بناه ما نزل الى ملكه وسقط وتلف به شئ حال
 سقوطه او يعله فلا ضمان وان امكنه اصلاحه لان الميزاب الاول لم يحصل بفعله
 وله في الثانية ان يمين في ملكه كيف شاء ولو تعاقب سببا هلاك كان حفر واحد
 بئر حفر احد وانما وضع اخر مجرى وضعا عدونا فعرضه انسان ووقع فيها
 فذلك فعلى الاول من السببين بحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لان العنصر
 بما وضع هو الذي لقي الى الوقوع فيها الهلاك فوضع الحجر سبب اول الهلاك
 وحفر البئر سبب ثان له فان وضعه كان وضعه وملكه فالخافر هو

الضامن

الضامن لانه المتعدي والرافع فيه بحيث ذكره مع حيا به في شرح الروي وغيره
 ولو وضع واحد حجر في طريق واخران حجران بجنبه فعلى سببا آخر فالضمان له اشكوا
 بعدد الواضعين او وضع حجر في طريق فعلى سببه شريكه فدرجته فعلى سببه آخر فذلك
 ضمه المخرج لان الحجر اذا حصل ثم ينفذه ولو غفر ماش يتعذر او نائم او واقف
 بطريق اشع وما تا او احد حجرين هدر عاثر لنسيته فيقتصر بخلاف المعتذر به لا يهلك
 وهذا ما في الروضة كالشجرين ووقع في الاصل انه هدر فلم يفرق بينهما فان ضاقت
 الطريق هدر فاعلوهما ثم يقتصر على الاثر فيما لعين تقتصره وضمن واقف لا يات
 الوقوف من مرافقة الطريق لا عاثر به يقتصره نعم ان يخلف المرافقة الى الشارع فامبر
 في الخرافة وما تا فكي شيئين اصطفا ما وحكه ما في عمل الاثر فيما يوجب
 الشك في الضمان وما يكرهه لو اصطفا حرمان ما شيان او ركبان ولو صيب
 او جرحوا او جرحوا مقلدين كانا او مدينين او احد حجرين قتلوا او اضرمت برافقها
 وما تا ودنيا واخذوا عاقلة من قتل الا اصطفا منها او احد حجرين نفس دية
 مغلظة لو اضرمت الاخر لان كلاهما مات بفعله وفعل الاخر ففعله هدر في حق
 نفسه مضمون في حق الاخر ضمان شبه عاقل لانه الغالب ان الاصطدام
 لا يفيض الى الموت وعلى ما قلنا غيره وهو ان يقتصر الاصطدام بينهما او احد
 لعمى او غفلة او ظلمة نصفها نصفه وعلى كل منهما ان لزمته وهو من زيادة
 او في تركه ان مات نصفه عاقلة دية الاخر وان لم يكن ملوكا لا شراكهما في
 الا تلف مع هدر ففعل كل منهما في حق نفسه وظاهرهما ياتي في السفيلتين انه لو كان
 على الدائمين مال اجنبي لزم كل منهما نصف الضمان ايضا ولو كانت حركة احدهما
 الدائمين ضعيفة بحيث لا يقطع بان لا اضرطها مع قوة حركة الاخر لم يتعلق
 بها حكم كغيره اذ لا يجلد العقب مع الجراحات العظيمة فتلفه الشيطان عت
 الامام عن الامام واقره وجزم به ابن عبد السلام ومثل ذلك ياتي في الدائمين
 كما قاله ابن الرقعة وغيره ومن اركب صبي او غنم يميني تعد يا ولولوا كان اركبها
 اجنبي بغير اذنه ولو اركبها لولوا بغير اذنه شريكها او مجموعتيهما وضمنهما وادبتهما
 والضمان الاول على قاتله والثاني عليه نعم ان تعد الاصطدام حق الموسط
 بمقتل احدهما الهلاك عليهما بناء على ان عدوها واستحسنه الشيعان ورفضه

في الصبي ومثله الجنون فان لم يتجدد المركب فكما لو كبريا بانفسهما والمتعدي لا يتعدي
 مع ذكر كبر الولى او اصطلاحه وثباته وما شافهم وان تفاوتت قيمة الفوائد ههنا
 تعلق الجناية وان مات احد هما فقصفت قوته في رتبة الخي نعم لو امتنع بهما كسوف لكان
 لزم سب كل الاقل من قيمته وارش جنايته على الآخر وكل لو كانا مضمومين لزم
 القاصب الاقل ايضا وتعيير بالرفق اع من تعييره بالمعد او اصطلاحه سفيهة
 للملاحين او الاجنبى قلنا يتبين في حكمها السابق فان كانتا في الناحية لافتي فكل منهما
 عني من اخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم هو يرجع ينصفها على ملاح الآخر وللوا
 فيها الجرمان لما ذكرنا كنهه لا يستمر في حكمها السابق نعم ان تعد الاصطلاح بما يجده
 مغضبا للملاك غالبا وجب نصف دية كل منهما في تركه الآخر لما قلنا فان
 لم يترقا وكان معهما ركاب وما تقرب بذلك اقتضى منهما الواحد بالآخره وللباقيين
 الدية فان كان فيهما مال اجبى لزم كلاهما نصف الضمان لتعديهما وظاهر
 ان الاجنبى يتغير من اخذ جميع بدل ماله من احد الملاحين ثم هو يرجع ينصفه
 على الآخر ويبي ان اخذ نصفه منه ونصفه من الآخر فان كان للملاحات
 رقيقين تعلق الضمان برقيقهما هذا كله اذا كان الاصطلاح بفعلهما او بتقصيرهما
 كان قصرا في الضبط مع امكانه او سيرا في سريه شديدا لا يتصرف في مثلها بالسفن
 او لم يكلا عدتها اما اذا لم يكن سبيها كان حصل الاصطلاح بفعل الرماح
 ولا ضمان بخلاف غلبة الدائمين الراكبتين لان الضبط ممكن بالجمام ولو اشرقت
 سفينته فيها متاع وراكب على فرق وخيف حرقها بمتاعها جاز طرح متاعها
 كله في البحر لرجاء سلامتها وبعضه لرجاء سلامة الباقي وقيدا للبقية المتوازي
 بان المالك وقد بسط الكلام عليه في شرحى الروض والبلية ويجب طرحه
 كله او بعضه وان لم يأت ما ملكه لرجاء حياة ركب محترم اذا خيف هلاكه
 ويجب القاء ما لا يروح فيه تخليص ذى روح والقاء الدواب لا يقاء الا جميع
 واذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح ما لا يروح فلا اذت
 منه ضخته ككل المضطر طعام غيره بغير اذنه كالوقاى لاخرى سفيهة
 المتاعك في البحر وعلى ضمانه او نحوه كقولهم على ضمانه او على اذى اخيه
 فالقاه فيه ويضاف القائل له عرقا ولم يفتي بغير القاء بان اقتضى بالملاتس

او به

او به وبالملقى او باجنبى او به وباحدهما او مع الثلاثة فانه ضخته وان لم يكن له ضمان
 شيء ولم يحصل النفاة لانه التماس اطلاق لغرض صحيح معوض فصار كقولهم اعتق
 عبدك على كذا فان لم يرض عرقا او اقتضى النفع بالملقى ثانيا قال من بالسطر او
 بزورق او غيره بقرب السفينة التي متاعك في البحر وعلى ضمانه فانه او اقتصر
 عما قبله التي متاعك لم يرضه لانه في الاولى شبهة من التمس هدم داره فربى
 ففعل وبنى الثانية امره بالملك بفعل ويجب عليه فعله لغيره نفسه فلا يجب
 منه عرقى كالوقاى المضطر كل طعامك وعلى ضمانه فاكمله وفي الثالثة لم يلتزم
 شيئا وفارق ما لو قال لغيره اذ ديتى فاذا حدث يرجع به عليه بان اداء
 الدين ينفعه فطعا او الاقا قد كانه فله ولو قتل حجر متجنيق بفتح السهم
 والجميع في الاشر احد رما كانه عاد عليه هدر قطعه وعلى عاقلة الباقيين
 الباقي من ديتة لانه مات بفعله وفعلهم خطأ فان كان واحدا من عشرة سقط
 عرش ديتة وجب عاقلة كل من التبعة عرشها او قتل عرشه بلا قصد
 من الرماة خطأ فتلهم لعدم قصد له او به اى بقصدهم فعلى ان غلبت الاصابة
 منهم بعد قتلهم لتعدى هدمه معينا بما قتل غالبا فان غلب عليها او استوى
 الامر ان فشده حد **في العاقلة وكيفية تأجيل ما يحمله وسحوا**
عاقلة لعقلهم الاصل بقضاء دار المستحق ويقال لتعلم من الجاني العقل اى الدية
 ويقال لتعلم من العقل المتع ومنه سى العقل عقلا متع من الفوا حشيت
 عاقلة جاني عصبته الجمع على ارضهم من النسب لما في رواية في خبر الصحاح
 السابق او اكل كتاب الدايمة وان العقل على عصابة وقد سمى اقرب فاقرب
 فينزع عا عده الواجب من الدية آخر السنة كاسيا فان بقى شيء منه بمن
 تليكه اى الاقرب يومئذ الباقي عليه وهكذا والا قرب الاخوة ثم بنوهم وان نزلوا
 ثم الاعام ثم بنوهم كما لارث وقدم مدل با بون على مدل باب كما لارث فان عدم
 عصبته النسب او لم يرض ما عليهم بالواجب في الجناية فحق فعصبته كذا لك
 فعصبته فعصبته كذا لك وتعييرى بالمقاد اخر اول من تعييره فيه بالواو وهكذا
 اى بعد مقتضى عقاب الادب وعصبته مقتضى الجود الحسب يتبين ويومئذ الواجب
 على المعتقين وقدر ملكهم لا بعدد ورقهم ومعهم ويجعل المولى من جهة الام اذا لزم

الذي كان على العقل ان ياتي بغيره ان كان
 في مقتضى

عق من جهة الآباء ويعقل ايضا بعد من ذكر الاخوة للام وذووالارحام است
 وشرنا هر كما في الماخر وقوله في الثانية الشيخان عن المتولد وقرأه والظاهر
 ان يحل الاخوة للام قبل ذوالارحام للام على قدر شهر ولا يعقل بعض جان
 ويعقل بعض من اصل وفرع لما في رواية ابو ذر في خبر الصحيحين السابق
 اوائل كتاب الداراة وبرا الولد ايم العقل وقيل به غير من الاباعين ويعقل
 الجاني بعض المعتق ولو كان فرع الجانية ايم ابن عمها فلا يعقل عنها وان كانت
 على نكاحها لان النكاح هنا مانعة ونم غير مقتضية لمانعة فان وجد
 مقتضى زوج به وذكر حكم بعض المعتق من زيادة وعيها اي المرأة يعقله
 عاقلتها ووضعا لما في من ان المرأة لا يعقل ومعتقون وكل من عصبه
 كل معتق لمعتق غيرها عليه كل سنة من نصف دينار واربعة لان الولاء في
 الاولى لجميع المعتقين لا لكل منهم وفي الثانية لكل من العصبية فلا يزوج عليهم
 نكاحه عما الشركا لانه لا يورث به بل يورث به ولا يعقل عتيق ولا عصبته
 عن معتقه لانعتق امرته فان عدم من ذكر والورث ماعليه بما مر فبيت ه ان
 يعقل من سكر الكل والباقي لانه يرثه بخلاف الكافر فاله في والوجب وبما له
 ان كان له امان واستثنى من ذلك اللقيط فلا يعقل عن قتله بيت المال ان لا
 فائدة في اخذها منه لتعاد اليه ان عدم ذلك اول ريفها ذكر في الكل والباقي
 على جان بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم يحمله العاقله ويعبى
 بذلك اجم من قوله فكله على جان ونحوه ولومن غير ضرب قاض عليه اي على
 الجاني كما قلنا دية نفس كاملة با سلام وحرية وذكره ثلث سنين
 في آخر كل سنة ثلث من الدية وثا جيلها بالثلث دواه الميهق من قضاء عمر
 وعلى رضى الله عنهما وعنه الشافعي الرضا والمي على الله عليه وسلم
 والظاهر شاذ في الثلث في القسمة وان كل ثلث اخر سنته واجلست
 ما ثلثا اكثر مما لا لا فبايد لنفس وثا جيلها عليه من زيادة وتو جلية
 كاهر معصوم ولو غير ذي وان غير الاصل بالذي سنة لانه قدر ثلث دية
 سلم او اقل وتو جلية دية امرأة وثنى مسلمي مستثنى في آخر الاولى منهما
 ثلث من دية نفس كاملة وذكر حكم الخنثى من زيادة وتحمل عاقله وحقها

الحياة

اي الحياة عليه بقيته لانها بدله لنفس كالحق فاذا كانت بقيته قد هويته
 ديتين قبل آخر كل سنة تؤخذ منها قدر ثلثين من دية نفس كاملة واحصيه
 غير نفس من الاطراف وغيرها فانها قبل في كل سنة قدر ثلث الدية بما وعلى
 الاصح من ان العاقله قبل بدله الدية النفس ويعبى بذلك اجم من تعبيره
 بالاطراف ولو قبل من جليلي مسلمي هذا اول من قد له رجلين في ثلث نصف
 لاس من السنين في حذو ديتين في كل سنة لكل ثلث دية واجل واحب
 نفس من وقت وصولها لاجل من اوسى اية جرح لانه ما يحل بانقضاء الاجل
 فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كما في الدية في المثلثة في اجل واجب
 غيرها من وقت جنايته لان الوجوب تغلق بها وان كان لا يطالب بد لها
 الا بعد الاخذ مالى نعم لموسر جناية من اصبح الذكف خلا فاجل ريش الاصح
 من قطعها والذكف من سقوطها كما اختاره الامام والمزني وغيرهما وجز مريد
 الحاق في الصغير والادوار ورجوع البليتين ومن مات من العاقله في ثلث سنة
 فلا سمي عليه من واجبه بخلاف من مات بعدها ويعقل كما قرأوا مات
 عن مثله ان زادت من ثلث سنة مدة الاكل لا ينكر لهما في الكفر الميز عليه وتعبير
 به الله اول من قد له ويعقل فيكون عن نصراني وعكسه لا يعقل ولو
 كسرها فلا يعقل لان العقل موانسة والفقر ليس من اهلها ومنه لسان
 غير المكاتب مع الارتقاء لاملت لله والمكاتب ليس من اهل الموانسة وصحي
 ويجوز ان وامرأة وخنثى وحر من زيادة وذلك لان مدنى العقل على المنزلة
 ولا نصرة شهر ومسلم من كافر وعكسه ان الاموال لا يبينها فلا نصرة
 وعلى عن من العاقله وهو من حيلته آخر السنة فاصلا من حاجته عزيرا
 دينارا ان قد لها نصف دينارا وعلى من سطا ومنه في ملك الخمر
 السنة فاصلا من حاجته دويتها اى العشر في دينار ذ وفوق ربعه
 اى الدينار ربعه معفى مقدارها لا عسيها لان الاصل على الواجبة وما
 بها خذ يصرف اليها والحق ان لا ياخذ غيرها واذا شرط كويت
 الدون الفاضل من حاجته فوق الربع لثلا يصير بد فله فقير وما
 ذكر علم ان من اخرها لم يجب عليه شيء وان كان موثرا قبل اف

اسم بعد وان من امر بعد ان كان موصرا اخرها ان يسقط عنه شئ
من وجوبها ومن كان اقلها وقتا او حيا او جونا او كافرا وصار في اخرها
بصفة الكمال لا يدخل في التفرع في هذه المسئلة ولا فيها بعد حاله ليس
من اجلي النصرة في الابتداء بخلاف الفقير وكثر ضبط العنق والموت
من زيادة **وصلا** وجناية الرقيق حاله جنسية رقيق ولو بعد عفو
او فله من جنسية اخرى يتعلق برقيقه اذ لا يمكن الزامه لسيده لانه
احترامه مع براءته ولا ان يقال في ذمته الى عتقه لانه تقويت للضمان او
تأخير الى عتقه وفيه خبر ظاهر بخلاف معامله غيره له لرحمته بزمته
فالمتعلق برقيقه طريق وسط وحرمانه الجاني فقط اى لا يثبت له
كبسه ولا يهمل ولا يجل منها او يبرأ مع رقيقته وان اذن له سيده
في الجارية والاغا تعلق برقيقته كد يوثق العا ملات حق لو يوثق بين لا يوثق
به بعد عتقه نعم ان افترق الرقيق بالجارية ولم يصدقه بيسله ولا يثبت
تعلق واجبه ابنته منه كما في الارزاس او اطلق سيده على لقطه في يده
وافترقا فله او افرقه عنه فانها او تلتصق منه تعلق المسالك
برقيقته ويسائر اموال السيد كانه عليه البقيين ومعلوم ما عرف
الرجحان جنسية خبر المهر ولو بالاعقاب مرسيه او غيره على الامر وتعبيره
بالرقيق اعبر عن تعبيرة بالعبود وليس له بيعه لها اى اكلها
باذن المستحق وله ذراؤه بالاكل من قيمته والارث لان الاقل ان كان
القيمة فليس عليه من تسليم الرقيق وهو بدلها او الارث فهو الواجب
وتعبر قيمته وقتها اى وقت الجنسية لانه وقت تعلقها هذا اذا منع
السيد ببعه في وقتها ثم نقصت قيمته والا فوقت ذمته تعتبر قيمته
لان النقص قبله لا يلزم السيد بدليل لو مات الرقيق قبل اختيار الفداء
وقد يوقتها الى اخره من زيادة ولو يوثق فانها مثلا قبل ذمته باعه
قيدما اى في جنسيته ووزع عنه غيرها او فله بالاكل من قيمته والارثين
ولو اطلقه حيا او شرها كان قتله او عتقه او باعه وصحها بان كانت
المعتق موصرا والبايع حقا للفقهاء فله لزوما لمتعه ببعه بالاكل من قيمته

والارث

والارث كما ولد اى كالموكان الجاني ام ولد فيلزمه هذا وحال ذلك بالاكل
من قيمته وقت الجنسية والارث وجبا بانها واحدة ففقد بينهما لا قل من قيمتها
والارث فثبت ان الارث الزائد على القيمة خبرا بالخاصة كان تكون الفسخ
والقيمة الفاو كما المولى الموقوف ولو هرب الجاني او مات من سيده من عتقه
الا ان طلب منه قيمته فيصير مختارا لخاله فالمستثنى منه صادق بان المرطوب
او طلب ولم ينفقه ولو احتار ذمته فله رجوع عنه ويصح له ان لا تنقص قيمته
وليس الوطء اختيارا **والفرق** وتقدم والميل في خبر او حريرة او اثل
كتاب الدليل يجب في كل جنس حر الفعل او ظهر خبره في راسه مثلا ميتا في الحالين
ولو لم يلق فيه صورة خفية يفي ليقابل بجنسية حلية الجارية وهو معصوم عند
الجنسية وان لم تكن امه معصومة عندها عرق في جنسيتين حر تان وهكذا ولو
من حاملين اصطفا مثلا لكهما ان كانتا مستقرتين والجنسيتين من سيد بها سقط
عن كل منهما نصف خرة جنس مستولته لانه حقه الا ان كان العتق جرة لام فلها
السدس فلا يسقط عند الاربع والسدس فان لم ينقل ولم يظهر او انفصل او
ظهر لهما صورة فيه او كانت امه ميتة او كان هو غير معصوم عند الجنسية
بجنس حرية من حرى وان اسلم احدهما بعد الجنسية فلا يثن فيه لعدم تحقق وجوده
في الاولين وظهور موته بعد ما في الثالثة وعدم الاحتزام في الرابعة والشويع
باختيار وقع الجنسية على الحية مع التقيد بعصمة جنيها من زيادة وبذلك لا حل
ان تقيد له بها اولى من تقيد من قد امه بها الا بهما ذلك انه لو يوثق على جارية
جنسها معصوم حشيش لاسبق فيه وليس كذلك وان انفصل جيا فان مات عتقه
اى عتق انفصاليه او وام المله ومات فدية لانها تفتت حياته وقد ماتت بالجنسية
والا بان يقر منا ولا اله به ثم مات فلا ضمان فيه لانها لم تحقق موته بالجنسية
والفرق دقيق ولو امة حرة بلا عيب يبيع لان الفرقة بالخيار وعبر المهر والمعيب
ليس بالخيار واعتبر عدم عيب البيع كابل الذمية لانه حرة ادى لو حفظ فيه مقابلة
ما فاته من حقه فغلب فيه بشا شمة المالة فاخر فيها كما ما يثر في المال وبذلك
فارقا الكفاية والاختصاص ولا يهرم فلا يجوز رقيقهم لعدم استقلاله
بخلاف الكفاية لان الوارد فيها لفظ الرقبة يبلغ اى الرقيق اى قيمته عزيمته الام

من الحرام لربك مبلغ فقتله خمسة ابخرة كما روي عن علي بن زيد بن ثابت ولا خلاف
 فيه يقرض اى الام كآب دينان فضلا فيه فلو جنى عليه كآبتيه وسلم يقرض الام
 سبعة ان فقد العشر بقدر الاول وجب قيمته كما في ابدال اليد وذكر الغرض من زيادته
 والغرة لورثة جاني لا لغضابه نفس وما تقرض على ان تعين يما ذكره اعم من اقتدار
 عاقر السمل والكثافي وفي جنى وريق عاقر قيمته امة من جنابة الى القاء اما وجوب
 العشر فعلى وزن اعتبار الغرة في القرع بزيادة امة المساوى لنصف عشرين ابية
 واما وجوب الاقربة فهو ما في اصل الروضة فعلى وزن الغضب ولا يصل اقتصر
 على اعتبار اصل القيمة بعم الجناية لسيده ملكه اياه وان لم يكن ما ملكه لا يصل مقتله
 لسيده او لم يحن له لسيدها وبقوة الام سلمية سواء كانت واحدة والقيمة الجاني
 والجاني سليم اياها لعكسها في الاول فلسلته واما في الثانية فهو من زيادته
 نقصان الجاني قد يكون من ان الجنابة واللائق الاحتياط والتعظيم والواجب من الغرة
 وعشر الاقصى على اقله الجاني الجاني ايهرة السابقة ولانه لا بعد في الجنابة على الجاني
 ان لا يتحقق وجوده ولا يجب ان يقصد وبذلك علم انه لو اصبحت حاصله
 فاقبها جاني لم عاقلة كل منهما نصف عشر في جانيهما لان الحال اوجبت على انفسها
 فاقبها جانيهما لم عاقلة الغرة كما لو جبت على حامل اخر فلا يهدل بينهما شيئا
 بخلافه جانيهما لم عاقلة الغرة في كفارة القتل والاصل فيها قولهم
 بخلافه جانيهما لان الجاني اجبى عنها **فصل** في كفارة القتل والاصل فيها قولهم
 ومن قتل مؤمنا خطأ فدية مؤمنة وهوالان كان ما قدم بينكم وبينهم
 ميثاق فدية بمسئلة الى اهله وتعزير بقرينة مؤمنة يجب على من جرح في امان له
 ولو حبسا وجنونا وحرقا ومعهلا وخبركم فدية كفارة بقتله ولو خطا
 او بتبب او غرط معصوما عليه ولو معاهلا حبسا فدية مؤمنة وعنده ونفسه
 وان لم يجهنمها لانها ما تجب لحق الله تعالى بالحق الاثم وخرج بغير الحرف المذكور
 الحرف الذي لا امان له فلا تازمه الكفارة فقتله الجلد القاتل باهر الامام على وجه
 جاهل بالحال لانه سيف الامام واوله سياسة وبالقتل عنة كالحجرات فلا كفارة
 فيه لورثة النفس يعاقب القاتل بغيره كما تقرض ليس فيه من معناه والمصوم عليه
 عنة كدخ فقتله عادل وعكسه في القتال وصائل مقتضى منه وعنه حر في امان

الحشر من رتبة الامم **ان** انزلناكم في

له ولو امرأ أو صبياً أو جنيناً أو فلولاً كناية في قتله أو أثاره قتل هذه المرأة وتا ليس بها
لأن تعريقه ليس بغيره بل بحيلة المسلمين أثناء دفعهم الاتفاق معهم وتقدم أن غير العيني
لوقض بأمره حتى أمره فالكفا عليه والكفا على الصبي والجنون في ذلها فبينما
الولى بينهما ما مالها والعدل يكتف بألصوم وما يعجز رجل أنه لو اصطلم شخصاً فقاما
لزم كلاهما كفارة واحدة القتل نفسه واحدة القتل الآخر وأنه لو اصطلمت حاملًا
فماتت والفتان جنينين لزم كلاهما أربع كفارات لا غير كلها في إهلاك الأجنة القاض
نفسهما وحينئذيهما **باب في قول الله**
المروسة له غالباً والقائمة بفتح القاف أي الأيان التي بأبنائها مأخوذة من القسم
وهو العيني شرط لكل دعوى بدم أو غيره كعصب وقدر له قتلته عند أو شبهه وأصلها
أن تكون معلومة غالباً بأن يقول المدعى ما يدعيه وقد له قتلته عند أو شبهه وأصلها
أفراد أو شركة لأن السكان تختلف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشكوات
أوجب القتل الذي يقع أن قال أعلم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلاً سمعت دعوى وطالب
بمقتضى المدعى عليه فإن كان واحداً لم يجره بعض الأدية وقد له أو شبهه من زيادته فإن أطلق
ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي منى القاضى استقصاه عاذاً كتمتع بنفسه دعواه
وتعبرى بذلك أو لم يقل له استقصاه القاضى لأنه يوم وجوب الاستقصاء والأصح
خلافه وفتاينها أن تكون ملزمة وهذا من زيادته فلو دعوى على جهة شئ أو بغيره
أو قتل أربعة حتى يقول المدعى وقبضته بأذن أو العاصم ويلزم البائع والمقر التسليم إلى قاتلها
فأشأنه أن يعي مدعى عليه قاتلها وبأخباره وأخباره أن يكون ذلك من المدعى والمدعى عليه
غير حرفي لأنما له مثلاً وكذا السكك كزعم معاهد ويجوز رفعه وأقله كتمت
لا يردل السب في دعوى المال واستحققت له بل وفي حق نفسه فلا تقع دعوى حرفي
لأمان له وصبي وجنون ولا دعوى عليه وتعتبر غير حرفي لغيره العاصم
والسائمة أو من تعيى بغير علمهم لأضراره لها وقادتها أن أكتفى بقصدها دعوى أخرى
فلو ادعى على واحد أفراداً بقتل ثم ادعى على آخر شركة أو أفراداً لم تنفع الدعوى الثانية
لأن الأولى تكفى فإنما هي صدقة الأخرين من أخذ بأثره وشمع المدعى عليه على
الأصح في أصلا الوضوء ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكفى بغيره أو ادعى على
مثلاً وضرم بغيره على نفسه فبلغى دعوى العبد لا دعوى القتل لأنه قد يظن

فَلْيُقَالِ لِلْفَتْنَةِ احْتِدَاقٌ هَذَا الْمَصْحُوحُ
دَعْوَةٌ لِأَهْلِهَا لِلدُّخَانِ صَلَاحِهِ

فَلْيُقَالِ لِلْفَتْنَةِ احْتِدَاقٌ هَذَا الْمَصْحُوحُ
دَعْوَةٌ لِأَهْلِهَا لِلدُّخَانِ صَلَاحِهِ

ما ليس بعد عدل فيقتد نفسه مستنداً الى دعواه القتل وتعييرى بما ذكر اولها قوله رجل
اصل الدعوى لا يخاصه بطلان القسي وانما قيلت القسامة في قتل ولورثيق لا في غيره
كقطع طرف وانما قيلت القسامة في قتل ولورثيق لا في غيره
وهو القتل في غيره القتل على اللدعي عليه بيده مع اللوث وعنده ويعتبر بكون القتل
بجمل لوث متباعدة وهو اي اللوث قريبة تصدق للسند على اي تقع في القتل
كان هو اول من قله بان وجد قتيل او بعضه وهو من ياد في جملة منفصلة
عن بلد كبير افي قرية صغيرة لاجل انه في دين اودنيا ولم يظا لظهور غيره من غير
اصد قاء القتل واهله او يفرق عنه جمع محصورين يتصور احقادهم على قتله ولا
فلا قسامة تهران ارض على احد منهم محصورين مكنى من اللدعي والقسامة وتعييرى
بالمحصورين او لم يكن تعبيرهم بالجميع او احبر هو ولم يفرق له شهد بقتله ولو قيل
اللدعي عدل او عدل او امرانا او جبهة او قسامة او كفار فان كانوا محققين
لان كلا منها يفيد شبهة الظن ولان اتفاق كل من الاصداف الاجرة على الاخبار
الشئ يكون غالباً عن حقيقة واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب في اخبار العدل
وتعييرى بعدى او امرائى هو ما في الروضة كما صلبها عليه وعمله عمل تعبير الاصل بعيد
وفناء ولو قاتل بالثناء القولية صفان بان المحرم قتال بينهما ولو بان وصل سلاح
احدهما للآخر وانكسرها في قتل من احدهما فلو في حق المصل الاخر لان الغالب
ان صفه لا يقتله ولو ظهر لوث في قتل فقال احد ابيه مثله قتله زيد وكذبه الاخر
ولو قاء سقا ولم يثبت اللوث بعد ل بطل اي اللوث فله يحلف للصدق لا لغيره
القتل بالمتكذيب لان على انه لم يقتله لان النفوس يجوب له على الانتقام من قاتل
مورفها جمل ف ما اذ لم يكن به بان صدق او سكوت او قال لا اعلم انه قتله او كذبه
وثبت اللوث بعدل اي قال احدهما قتله زيد ويجهول وقال الاخر قتله عمرو
ويجهول حلف بينهما على من عتبه ان لا يكاذب منهما لاحتمال ان الذي اجهول على
منهما من عتبه الاخر وله اي كل منهما ربع دية لا عتبه بان الوجه بصفها في
حصته منه نصفه ولو انكر مدعي عليه اللوث في حقه كان قال كنت عند القتل عتاشا
عنه اولست ان الذي روى معه السكى المتلف على رأسه حلف فيصدق لان الاول
براءة ذمته وعلى المدعي البينة ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً عن القيد بعد وغير

كان



في القسامة

كان احبر عدل به بعد دعوى مفصلة فلا قسامة لانه لا يفيد مطابقة القاتل ولا
العاقله وهي اي القسامة حلف مسخو بدل الدم ولو كانا يتناولون دية فان حلف
فلم يكن له حلف السيد او مرقاً لان الحاصل حقه دفع الكتاب للمال فلا تنضم منه
الدية كالا حطاب وتما حبره ليس اول لانه لا يسترى في حله ردى العيني الكاذبة
وهو اوصى اكم وله بعتبة عبدة ان قتل ثم مات حلف اللوث بعد دعواه او قبلها
من حلف السيد بعد حلف الكتاب علم ان الحلف قد يكون غير مدعي حلف عينا
ولو عترة بقة يحنون وغيره لغير العتريين البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه
ويعتبر بقرينة انظر الى انما حجة كالشهادة يحنون بقرينة ولو مات قبل تمامها
لم يحن ولا رتبة ان لا يثبت احد شيئاً بغير عترة بخلاف ما اذا اقام شاهدان ثم مات
فان لو اربعة ان يقيم بشاهد اخر لان كلا شهادة مستقلة وقهر مع الحسبون
عنا ومرتبة اثنين وانما يجب الارث غالباً على ما يثبت بها ويجوز كسر
ان لم يثبت حجية لان اليمين الواحدة لا تثبت على ولو كان ثلثة حلف كل واحد
منهم سبعة عشر ولو وكل احدهما اي الارثين او غاب حلفها اي الحسبون الارث
واخذ حصته لان الحسبون هي الحجة وله في الثاني حصر للغائب حين يحلف
معه ما يفضله ولو حلف الغائب بعد حلفه حلف حفا وعشرى كالكوكات
حاضر ولو قال الحاضر لا احلف الا قدر حصتي لم يسل حقه من القسامة
فاذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الارث غير حات حلف حفا
ففي روجه وميت تحلف الزوجة عشر والبنت اربعاً ويجعل الزمان بينهما اخصاً
لان سهامها خمسة والمزوجة منها واحد وعين مدعي عليه لولا لوث في عين مزوجة
من مدعي او مدعي عليه وعين مع شاهد حفا لا فها عيني وم حلف لو تعدد المدعي
عليه حلف كل حفسين ولا تنضم عليهم وفارق نظره في المدعي بان كلا منهم ينفذ على
نفسه القتل كما ينفذه المفرد وكل من المدعيين لا يثبت لنفسه ما يثبتته المفرد والمنا
بالقسامة بغير مدعي عليه في قتل عدل عاقلته في قتل خطأ وشبهه كما علمها
مرفلا يجب لها قتل لقتل الله صلى الله عليه وسلم في غير الجرائم ايماناً بدين واصابعكم
او قد ذبحوا عروب من الله ولم يتعرض للشود ولان القسامة حجة ضعيفة
فلا توجب القود احتياطاً لاضرار ما كانا شهد واليمين واجب على كل من الجاني

اعتقون ويستحقون ما حكم بان القدر يدوم صاحبكم ما عدا ما في الدنيا
ولوا دعي قتلوا من قبل بلوت على ان لا يثبت احد من ذلك حتى المسحق حيا
واخر من قبل دية فان حضر احد من ذلك فليس فيه شيء الا ان كان قد خذ ثوبه
ان لم يكن ذكر في الايمان والا لكان فيهما بناء على ما في القسام في غيبة المدعي عليه وهو
الاصح كقائمة البينة والثالث كانا في حق امرئيه وهذا من يادق ولا قسامة حيث
لا وارتد له خاصا لان عتق عامة السليبي غير ممكن لكن منصب القاضي يدعي على من
ينسب اليه القتل ويحلفه **فما ثبت به موجب القود وموجب المال**
بسبب الجناية من اقرار وشهادة انا ثبت قتل بجرم اقرار به حقيقة او حكم لا بسبب
لان الشاهد لا يعلم قصد الساجر ولا يشاهد ثأثير الشرع ان قال قتلته بكذا فشهد
عد لان بانه يقتل غالبا او نادر فثبت ما شهد به والاقرار ان يقول قتلته بغير
فان قال بوجوه يقتل غالبا اقرار بالعد فيه القود او يقتل نادر فاقتر بغيره
او قال اخطأت من اسم غير الذي اسمه فاقتر بالخطا فثبت ما الدية على الساجر لا العاق
الا ان يصد قودا انا ثبت موجب قود بغير مقتل من غير سحر او جرح او ازالة
به اي باقرار به حقيقة او حكم او شهادته عدلين به انا ثبت موجب قود
من قتل بغير سحر او جرح او ازالة بذلك اي باقرار به او شهادة عدلين به او برجل
وامرأته او برجل وبعده وهذه المسائل من جملة ما في كتاب الشهادات ذكرنا
هنا تبع الشافعي رضي الله عنه وفيما في كلامه في صفات الشهود والمشهود
به مستوفى وفي باب القسام بيان ان القاضي يقضي بعليه او عفا المسحق عن
قود لم يثبت على حال لم يقتل له مال الاخير انما هو اقرار بان من جرح ويدين ان
العفو انما يصح بعد ثبوت موجب القود ولا يثبت بمن ذكر كما لا يقبلون
لا من هم بعد ايضاح لان الايضاح قبله موجب القود لا يثبت به ما منع ان
كان ذلك من جانب واحد او من اثنين في مرتبة ثبت ادعى المهرم بذلك وهو واضح في
التحقيق في هاتين المرحلتين من زيادة في الجمع وجمعا الشاهد بالاضافة
اي باضا فزال التلف للفعل فلا يكتفى في ثبوت القتل جرعة سيف فاذ حتى يقتل
فان منه او قتلته لاحتمال موته ان لم يقتل ذلك بسبب غير الجرح وتثبت
دائمة بفعله حربه قارماده او فاسال دمه لا يقوله فسال دمه لا حتمالك

سبلانه

سبلانه بغير الخرب وتثبت موصحة قوله او صح رأسه لان المهرم منه او غير عظم
رأسه فلا حاجة الى التمسك به وهذا ما نرى عليه في الامم والفتن ومروجه البلقين وغيره
وحزم به في الروضة كاحلها ثم ذكر عدم الاكتفاء الذي صححه الاصل من حكايه الامام
والغزالي ووجهه بان الموصحة من الايضاح وليس فيه تخصيص بعظم ويجب القود اي اوجبه
في الموصحة بيانا محلو ومساحة وان كان برأسه موصحة واحدة لجواز انها كانت
صغيرة فهو سبعا غير الجاني وخرج بالفتن الدية لانها لا تختلف باختلاف فعل الموصحة
ومساحتها وقيل بثبوتها في اي المهرم ظاهر عند القضاء لم يرد غير اصله وفرعه كما
يعلم من بابها جرح اندل بماله ولو في مرض لا نقض التهمة بخلاف ما قبل ان اتم الجرحه
لانه لو مات موثره كان الارش له فكما نه عند نفسه وفارق بقوله الجاني في المهرم يات
الجمع سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال ولأنه اذا شهد له بالمال لا ينفع به
حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح لا شهادة عاقله بشق بيته جناية قتل
او غيره يعلم بان يكون خطأ او شبهة من يكون اهلا للعدا وبثت الشهادة ولو فقره
فلا تقبل لانهم يتهمون بدفع التهم عن القوم بخلاف بيته اقرار بذلك او بيته محمد
وفارقة عدم قبولها من الفقهاء في قولها من الااعد وفي الاخيرين وفاء بالواجب بآب
المال عا د و من ثمة القضي غير مستبعد فتصل التهمة وموت العزيب كالمستعدي ان اعتقاد
فلا يحقق فيه تهمة وتعيير بالجماعة اعم من تعيير بالقتل ولو شهد اثنان على اقضى بقتله
فتشهد به اي بقتله على الاولين في المجلس بادرة فان صدق اللوف المدعي الاولين اي اسفرو
على تصديقها فقط حكم بهما وسقطت شهادة الاخرين للتهمة لان اللوف كذا هما والا
بان صدق الاخرين او الجميع او كذب الجميع بطلت اي الشهادتين وهو ظاهر في الثالث
ووجهه في الاول ان فيه تكذيب الاولين وعلاوة الاخرين لهما وفي الثاني ان في تصديق
كل فريين تكذيب الآخر ولو اقر بعض ومرتبة بعض بعض منهم عن القود وعينه او لغير
بعضه سقط القود لانه لا يتبع بعضه وبالاقر سقط حقه منه سقط حق الباقي
ولجميع الدية سولو امين العاق امل ان اطلق العاق العفو او عفا بها فان اذعت
له فيها ولو اختلف شاهلان في زمان فعل القتل او مكانه او الله او هيته كان قال
احدا قتلته بكرة والآخر عشيته او قتلته في البيت والآخر في السوق او قتلته بين
والآخر بريح او قتلته بالحز والآخر بالحق لقتل شهدتهما والموت للمتنا حق فيها

وخرج بز ياق فعل الاقرار فلو اختلفا في زمانه او غيره مما ذكر كان شهيد
 احدهما باقية اقر بالقتل يوم السبت والاخر باقية اقر به يوم الاحد لم تلغ الشهادة
 لانه لا اختلاف في الفعل ولا في صفته بل في الاقرار وهو غير حيوان انه اقر بهما
 نعم ان سببا زنا في مكانين متباينين بحيث لا يصلح المسافر من احدهما الى الاخر
 في ذلك في الزمان كان شهيد احدهما باقية اقر بالقتل بمكة يوم كذا والاخر باقية اقر بقتله
 بعمره في ذلك اليوم لغت شهادتهما **كتاب النجاة** جمع بقاة سموا بذلك
 لمجاورة بهم الجور والاصل منه آية وانما طاعتنا في هذا الموضع اقتتلوا وليس فيها ذكر
 الخروج على الامام صرحا لكنها مشتملة لهومها وتقتضيه لانه اذا طلب القتال
 لبلع طاعة علي طاعة فليس على الامام ان يهرطون على الحق امامه ولو جازوا
 بان خرجوا عن طاعته بعد ان اقر به او منع حق توجه عليهم كركا ميثاويل
 لهم في ذلك باطل ظاهرا وشوكة لهم وهي لا تحصل الا بقطع وان لم يكن اماما لهم فوجب
 قتالهم لاجراء الصحابة عليه وهذا مع قول باطل ظاهرا في ادق وليسوا فسخة
 لانهم انما خالفوا بآيات وبل جازوا اعتقادهم لكنهم يفتضون فيه كتابا ويلجأوا حريصا
 على اقر به في الله عنه بانه يعرف قتله عثمان رضي الله عنه ومقدبر عليهم ولا يقتضون
 منهم لمواظبة امارته وتاويل بعض ما منع الزكاة من ابي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدينون
 الزكاة الا لمن صلواته سكن لهم وهو البني صلى الله عليه وسلم فمن فقدت هذه الشروط
 المذكرة في بان خرجوا لا تاويل كما في حق الشك كالزكاة عندا اوتوا ويل يقطع
 ببطلانه كتابا ويل المرتد بانهم لم يكن لهم بشركة بان كانوا افرادا ليس الظاهر بهم بولس
 فيهم مطاع وليسوا بقاة لانهم اقر بهم في مرتبة على افعالهم معتقدا على افعالهم
 في ذي الشوكة يعلم بانها في حق لو لم يولوا بلا شوكة ولا تلغ شيئا خصوص
 مطلقا كما تلغ طريق واما الخواص وخرج قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون
 الجوارح فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لورقنا لولا يقتل بدمه يقتل وهو
 في قصصنا نعم ان تصور بانهم تعرضوا لهم حتى نزول الضر والامان قاتلوا
 او لم يكونوا في قصصنا قاتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم وان كانوا كقطع
 الطريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا اخافة الطريق وهذا ما في الروضة
 واصحابها من الجهل وروفيها من البغوت ان حكمهم حكم قطاع الطريق وبه يجرى

الاصل

الاصل فان قيل بانما قصدا اخافة الطريق فلا خلاف وقيل بشهادة بقاءه
 قال الشافعي الا ان يكونوا من شهود من لواحقهم بمقتضى ما كلفوا به ولا يقتضون
 هذا بانفاة كما يعلم من زيادة من كتاب الشهادات وقيل قضاء هرهه بقاءه
 فيه قضاء في ذلك ان علمنا انهم لا يستحلون دما واما لولا الاطلا فقتل شهادتهم
 ولاقتضا هرهه لانفاة العدل في الشريعة في الشاهد والقاضي يقتضون القتل بعلم
 ما ذكرهم قولي واما ما من زيادة وخرج بما يقتضيه قضاء فانه كان حكوا
 بخلاف النص او الاجراء والقياس الجلي فلا يقبل ولو كتبوا بحكم او حجاج يستهزأ
 بتقيد اى الحكم لانه حكم امضى والحكمة من الله ولنا الحكم بما اي بينت لهم الخلف
 برعاياتنا نعم منيب لنا عدم التنصيص والحكم استغنا فاهمه ويعتد بما استوى قوه
 من عقوبة حد او تعزير وخراج وركا وجزية لما في عدم الاعتدال به من الاضطرار
 بالضرورة ويعتد بما فرقة من سهر الزكاة على جندهم لانهم من جند الاسلام و
 الكفار قائم بهم وحلق الشخص ند بان انهم لم يقر في الزكاة لا وجوبا وان صحبه
 المؤوى في تصحبه هذا في دعوى دفع زكاة لهم فيصدق لانه امين في امور الدنيا
 لا في دعوى دفع خراج فلا يصدق لانه اجرة او دفع جزية لان الذي يترتب
 فيما يدعيه علينا للعداوة الظاهرة وحلف وجوبا فيصدق في عقوبة القاتل
 عليه الا ان ثبت موجبا ببينة ولا يلزم ببينة فلا يصدق فيها لان الاصل
 عدم اقامتها او لا يثبت مدفعه فعلم انه يصدق قاتل الزكاة بعد نه للشرية وفي غيره
 ان ثبت موجبا باقرار لا يثبت بغيره فجهل الشكوك بقا والعقوبة عليه
 كما رجوع ونعبرى بالعقوبة في الموضعين اخرين ونعبرى بالحد وذكرنا الخلف فيها
 من زيادة وما تلغها علينا او عكسه اى التلغاه عليهم في حرب او غيرها الضرورة
 حرب هدر او قتلا ولسف ونزغيا في الطاعة وما نأما امور وذا الحرب فلا
 نغضن ما يتق للدمية وهما غا تلغها بآويل بخلاف ذلك في غير الحرب او فيها
 لضرورتها فقتلوا على الاصل في الاطلاقات ونعبرى بما ذكر اول ما عبر به كذا قوله
 مسلم بلا تاويل فيهم ما تلغها لضرورتها في حرب لان سقوطها في الباطن لقطع
 الفتنة واجتماع الكلية وهما موجودا بخلاف ما تلغها التناول بلا شوكة وبه
 صرح الاصل لانه كقطع الطريق ويخلف ما تلغها طائفة اربعة وهم قاتل
 وان تاويل واسلموا لقتلهم على الاسلام وراية تلغهم الامام حتى يبعث اليهم امينا

فقطانا حيا يسألهم ما يقولون اي يكرهون فان ذكروا مظلة بكر الام وفجها
 او شبهة اذ لها عنهم لان عليا بعث ابن عباس رضى الله عنهم الى اهل النهروان فرجع
 بعضهم الى الطاعة فان اصرروا وجد الاذلة وعظمهم وامرهم بالعودة الى الطاعة
 لتكون كلمة الله هي الواحدة فترادوا لم يعطوا عليهم بالمناظره وهذا من زيادتي ثم
 ان اصرروا عليهم بالقتال لانه سبحانه وتعالى امر بالاصلاح ثم بالقتال فان استعمل
 فيه فعل باجتها وما زاد مصلحة من الاموال وعدمه فان ظهر له استمالهم
 للقتال في ازالة الشبهة امس لهم ولا تسلوا في مدبريهم ولا تسبح
 ان اوقع قتال مدبرهم ان كان غير مخرب للقتال او متيقن الى ذمة قرينة ولا يفتن
 مخفيهم بفتح الخاف من اخذته الجراحة اضعفته واسيرهم على كبره والمسبق
 بذلك فلو قتل واحد منهم فلا فائدة لشبهة او جنيعة ولو لم يوافقوا حتى راية
 في غيرهم انبعوا ولا يطلق اسيرهم ولو كان حبيبا او امرأة او غدا حتى تنقضي
 الحرب ويغرق جرحهم ولا يتوقع عودهم الا ان يطيعوا الاسير باختياره
 فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل الحر وكذا في القبي والمراة والعبد ان كانوا
 مقاتلين والاطلاق بغير انقضاء الحرب ويرد لهم بعد ان غاقتهم
 اي شهرهم يعودهم الى الطاعة او يفرقهم وعدم توقع عودهم ما اخذ منهم
 ولا يستعمل ما اخذ منهم في حرب او غيره الا الضرورة كان له بعد ما دفع به عنا
 الا سلامهم او ما تركه عند الهزيمة الا اخليم وباقية ما كان من غير كفاة
 وهو الذي الحجة الا للضرورة بان قتلوا به فاحتجوا بالقتال عليه دفعوا واحاطوا
 بنا واحتجنا في دفعهم الى ذلك ولا يستعان عليهم بكا فانه يحرم تسلطه على
 المسلم الا للضرورة بان كثر جرحوا واحاطوا بنا فقولوا للضرورة راجع الى الصبي
 الثلاث كما نقرر وهو في الاخرة من زيادتي وبما يترك قتلهم مدبري لعداوة
 او اعتقاد كالحق والامام لا يرضى ذلك ايضا عليهم ولو احتجنا بالاستعانة فله
 حيا فان كان فيه جراحة ومن اقدم او تكلمنا من منه لو اتبع منهم ما ولو استمر
 حربيي بالمد اي عقد والهم اما ان يعيهم علينا فقد امانهم عليهم لانهم المتوهم
 من انفسهم لا علينا لان الامان لترك قتالي المسلمين فلو تبعوا فخرقت ادم فاني
 قتلوا اعداءهم وقالوا قتلنا الله حيي لنا امانة بعضكم على بعض وانهم الحقون

ولنا امانة الحق او امانة استعانوا بنا على كفا وامكن صدقهم بلغناهم الى من وقالنا
 كالبيعة واولايتهم امانهم كما روى عن علي بن ابي طالب من قوله اهل ذمة عالموت
 يحرم قتلنا اختارنا فيه انفسهم عهدهم كما لو انهم وبا بالقتال فان قال ذميون
 كما ذكره من اوطنا حيا من القتال امانة واطنا الله يحقون فيما فعلوه بقيد
 زونه يقول وان لنا امانة الحق وامكن صدقهم فله ينقض عهدهم لمواقيتهم طائفة
 مسلمة مع عذرهم ويقاؤون كبيعة لانضمام اليهم مع الامان فلا يتبع مدبرهم ولا
 يقتل مخفيهم ولا اسيرهم ويخرج بالذمين المعاهدون والمؤثرون فينقض عهدهم
 ولا يقتل مدبرهم الا في الاكره بيينة ويقتالهم الضمان فلو اتلفوا علينا نفسا
 او ما لا ضمنوه **فصل** في شروط الامام الاعظم وفي بيان طرق انعقاد الامانة
 وفي فرض كفاية كالاقتضاء شرط الامام كونه اهل القضاء بان يكون مسلما مكافيا
 حرا عادلا ذكرا ههنا ذكرا وسع ويصير ونطق لما في ذوقه عبارة زيادة العدل
 من شيا لغير الناس في الائمة من فرض فان فقد كفاية ثم وجب ان يسهل ثم يجرى على ما
 في التهذيب او جرحي علم في الثقة ثم وجب ان يسهل ثم يجرى على ما في نفسه
 ويعاين الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحب البيضة وتعين سلا منته من نقص
 يمنع استيفاء الحركة وسرعة التوجه في كادخل في الجماعة وتنعقد الامامة بثلاثة
 طرق احدها بسبعة اهل الحل والعقد من العلماء ووجه الناس المقترحين
 فلا يعتبر فيها عدل بل لو تعلقوا بالاعداد مطاع كانت بيعته بحضرة
 منها طلبة ولا تكفي بيعته العامة ويعتبر انصاف المراجع بصفة الشهادة وعلاوة
 وغيرها لا اجتباة وما في الروضة كما علم ما منه ينشأ كونه مجتهدا ان ائتم
 وان يكون فيه مجتهدان تعدد دفع على ضعف وثانيها باستخلاف الامام
 من عينه في حياته وكان اهل الامامة حينئذ يكون خليفة بعد موته ويعي
 عنه بعهد اليه كما عهد ابو بكر الى عمر رضى الله عنهما ويشترط القول في حياته
 كجعله الامر في الخلافة متوردا في ثنا وبني جوقه فان لا استخلاف لكن
 لو احدثهم من جمع فيه يتقنون بعد موته او في حياته بان اذله احدثهم كما جعل
 عمر رضى الله تعالى عنه الامر شورى بين ستة على ابن ابي عوفان وعبد الرحمن
 بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطبيعة فانفقوا عثمان رضى الله عنه وثالثها
 باستيلاء شخص متغلب على الامامة ولو جرح اهل لها صبي وامرأة بان قهر

الثاني عشر كونه وجنحه وذلك لانتظام شمل المسلمين وهذا اعلم من تعبيره بالفاصولي والاصل
كتاب الرواية هي لغة الرجب عن النبي الى غيره ويشترعها فكل من يصح
 طلاقه الاسلام بغير عزمها ولو في قابل او قبل او بعد الاستبراء كان ذلك كسرت
 او عتاد او اعتقاد بخلاف ما لو اقترن به ما يخرج به عن الردة كاجتهاد او سبق
 لسان او حكاية او حذو وكذا قول الولي في حال غيبته انا الله لكن قال ابن عبد السلام
 انه يعزير فلو يتقبل الاستبراء وما عطف عليه بالمقتل وان اوجبه كلام الاصل
 وذلك ككثير الصانع المأخوذ من قوله تعالى صنع الله اوتىني بيني او تكلم بي
 او جمل جمع عليه اثباتا او غيرا فيدين زوجه بما يقول معلوم من الدين ضرورة فلا
 عذر كركه من العلوات الخمس وكسلة سادسة بخلاف فجد جميع عليه
 لا يعرفه الا الخواص ولو كان فيه نكاح استحقاق بنت الابن السدس مع البنات
 وبخلاف في العلوات كمن قرب عبده بالاسلام او تزوج في كفر او الفاء صحف
 بقا ذرية او جحد بخلاف كصنم ونسب فغيره بخلاف امر من قول له لصنم
 او نسب فتعصم ذرية سكران كاسلامه بخلاف الجبين والمجنون والمسكر
 ولو اراد بدين اهل فان قتل فيه عذر لانه مرتد لكن يعزير قاتله لتفويت
 الاستنابة الواجبة ويجب تفصيل شهادة برودة لاختلاف الناس فيها ويجب
 وكما في الشهادة بالخرج والزنا والسرقة وجرى عليه في الروضة واصلها في باب
 تعاضل البنيين كمنها صحي اضاف في الاصل وغيره عدم الوجوب وقال الرافعي
 عن الامام انه الظاهر لان الردة لخطر حال لا يقدم الشاهد بها الا على بصيرة والاول
 هو المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الاسفندي انه المعروف عقلا ونقلا
 قال وما نقل عن الامام بحث له ولو ادعى مدعي عليه بزوج اكرها وقد سهلت
 بينة بلفظ كذا او فعله حلف فيصلا ولو بلا قرينة لانه لم يكذب الشهود
 والمخبر ان يحد بكلمة الاسلام وقول او فعله من زيادة او شهدت برده
 فلا يقبل اي البينة لما مر وعمل ما في الاصل فقبله لا يصح مدعي الزكراه حيلة
 قرينة لشك به الشهود لان المكر لا يكون مرتدا الا بقرينة كما سئل عن
 فيصلا في بيئته وانما حلف لاحتمال كونه مختاطا ولو قال احد ابني مسلمي
 حاد ابي مرتدا فان بيني سبب برده كجحد لصنم فتصبيه في البيت
 المال والى بان اطلق استغفر فان ذكر ما هو برة كان فيها او غيرها

كفره

كفره كان لثوب التفرع من اليه وهذا هو الاظهر في اصل الروضة وما في
 الاصل من ان الاظهار في ضعفه ويجب استنابة مرتد ذكر او غيره لانه
 كان محققا بالاسلام وبرزت له شبهة فتزال والاستنابة تكون
 حالاً لان قتله المرتب عليها حله فلا يجر كسرت للحدود نعم ان كان سكران
 سن التأخير الى الصبح فان احضر قتل الجاني من بدل دمه فقتله
 او اسلمه صح اسلامه وتزانه ولو كان ذنبا او تكرر ذلك لانه على اللذان
 كثره وحضر فاذا قاتلها عاصيا مني وما فخره اموالهم الى الجاني الاسلام
 وانزله من تخلف الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبالي
 حصة الاعانة والغرائض او من لا يتحمل دينا كما قاله في اللعان وصوبه
 في المهادن ثم برز عتة اي المرتد ان الله قد جعلها في الردة او فيها واحد
 احول له مسلم على تبعا والاسلام يعطى او اصوله مرتدون فردد تبعا
 كاسلم وكما في اصل فلو يبرأ ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يبرأ
 قتل واختلف في الميت من اولاد الكفار قتل بلوغه والتعصم كما في الجميع
 في باب صلاة الاستسقاء تبعا للصحفين انهم في الميتة والاكزون على انهم
 في النار قبل على الاعراف او بان احد ابيه من ثلث الاخر كما في اصلها فكاف
 اصلي قال البغوي ومالك اي المرتد موقوف بكسبه زوجته ان مات مرتدا باس
 زواله بالردة والاولاد يولد وينتسب منه وبما لم ينسب قبلها با تلاف او غيره وتبدل
 ما انقله عنها وبما سألها ما لو يقدى بغيره ومات ثم خلفها ميتة وبما منته بموت
 من نفسه ومعهته وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به فهو اعزها غيره
 ونصرتها ان لم يحفل الريف بان لم يقل التعليق كبيع وهبة ورضع وكتابة
 باطل لعدم احتمال الوفاء الا اي وان احتمله بان قبل التعليق كعتق وتدبير
 ووجبة هو قوف ان اصل فقد بمجتهد فيمنعها والافلا ويجعل ماله عند علي
 وامته عند محموم كما مرارة طعة احتياطا وتعيي يابن ذلك امر من تعييه وامارة
 تملكه ويوجر ماله عقدا كان او غيره حصة له من الضياء ويؤدي مكانه
 النجوم لقاضي حفظها ويعتق بذكر وانما لم يقضها المرتد لان قبضه غير
 معتبر **كتاب الزنا** في الفصيلة الحجازية وبالمثل لغة شامية وهو ما ذكر
 في قول يجب الحد على ملزم ولو حكم للاحكام عالم بقرينة بالارجح

حقيقة متصلة من هي او قدرها من فاقطها بخرج قبل او دبري ذكر او اني نعم
 لعينه مني طبعها بشبهة ولو سكره لثنا او صحة الوطء وهو ما ينسب
 او من جاز او مصاهرة وان كان تزوجها وليس ما ذكره في دار من الجسد
 لا بغير ايلاج الحشفة بخرج كما خافه ونحوها من مقلدات الوطء ولا بوطء
 حليلته في نكاحه حتى وصوم كذا من احرار لان التحريم لعارض وطبعها في
 وطء امته المزوجة او المعتدة والتحريم ينسب او شرط كما خافه فيها وامته
 من الرضا او مصاهرة كوطء ابنة او ابنة لشبهة الملك المأخوذة من خبر
 ادركوا الطور بد الشبهات رواه الترمذي وصح فقهه والمحاكم وصح اسناده
 وظاهر كلامهم ان وطء امته الحرام في دبرها لا يوجب الحد لكن قال ابن المقري
 انه يوجبها نكاحه اى الرخصة عن الجراح الخط وسكت عليه قال الاذرى وقد
 يانزه فيه قلت الظاهر ما نقله ابن الرفعة لان العلة في سقوط الحد بالوطء في
 قبلها لم يزوج دبر الوطء واما الزوجة والمملوكة الاجنبية فساخر جسد هيا
 مباح للوطء فانتهى شبهة في الذم والوضعية كالحرم ولا يعرض بالمزوجة
 فان غرضها لعار من كل الحيض انتهى ووطء يكره او يجلل عالم كنكاح بلاولي
 كذهب ابن حنيفة او بلا شبهة كذلك ذهب مالك الشبهة الاكره والحد في ذلك
 ووطء لمسته او مبهمة لانها غير مستهل طبعها ينز منه الطبع فلا يحتاج
 الى الزجر عنه ولا بوطء صبي او مجنون او حرة ولو معاهدا لانه غير ملتزم
 للاحكام ولا بوطء جاهل بالتحريم لغرب عهده بالاسلام او بعدة عن العلماء
 لجهله وحكم الحنفى حكمه في الغسل وتعييني بغيره او لم يبق له وشروطه
 التكليف الا للسكران وحقني وطبعها في دبري يادني وتعييني بحشفة او
 قدرها او لمي تعييني بالذكر وقد في نكاحه حتى وصوم اجمن قد له في حيفي
 وصوم واحرام والحد المحصن رجل اكره او امرأة دمج حتى تمت لاسره
 صلا الله عليه وسلم به في اخبار مسلم وغيره نعم لا دمج على الموطوء في دبره بل
 حلة كحد البكر وان احصى اذ لا ينصرف الا بيلاج في دبره على وجه مباح
 حتى يصيب به محصنا او دمج على اي طين مستحضر ومجادة معتدلة
 لا تحصيات خفيفة مثلا يطول تعذيبه ولا بصغرات مثلا يذ فقهه

هذا هو الوجه في كونها
 من الحيض او غيره
 من الحيض او غيره
 من الحيض او غيره

ونقلت

فيعتد التثكل المقصود قال الماوردي والاختيار ان يكون ما يرضى به ملأ
 الكف وان يبق في الوجه ولا يربط ولا يقيد ولو كان الرجم في مخرج وحرور
 حرق في الانفس مستوفاه وسن حفر لمرأة عند رجها الى صدرها
 ان لم يثبت زناها باقران ان ثبت ببينة او اعلان لشكك في خلاف ما
 اذا ثبت بالاقرار اليكها الهرب ان رجعت ونكحها الرجل لا يحل له وان
 ثبت زناها بالبينة واما ثبوت الحرق في قصة الغامل به مع اقامته مقرة
 فبيان الجور وذكر حكم النكاح من زنا في المحصن مكلف ومثله السكران
 حرق لو كان قبل وطئ او طئت بذكر اصله عامل بعينه في نكاح محصن ولو في عدة
 شبهة او محصن او غيره او يناقض كان وطئ كامل بكمال وحرة ناقصة وعكسه
 فالكمال محصن نظرا الى حاله وانما اعتبر الوطء في نكاح محصن لان به قضى الوطئ
 او الموطوء وشبهته فقهه ان يتبع عن الحرام واعتبر وقعه حال الكمال لانه
 مختص بالكمال الجاهات وهو النكاح الصحيح فاعتر حسوله من كامل حتى لا يزوج
 من وعين وهو ناقص ثم يزوج وهو كامل ويرجم من كان كاسله في الحالين وان
 تخلط ما نفق كونه وبقيا العبرة بالكمال في الحالين ويقتصر على انه سكران
 احصان الوطء في ملكه يمين لا بوطء شبهة او نكاح فاسد كما في التخليل
 لانه لا احصان لصبي ومجنون ومن به رقا لانه صفة كمال فلا يحصل الا من
 كامل والله لا يعتبر الوطء في حال عصية حتى لو وطئ وهو حرة لم يزوج بعد
 ان عقدت له ذمة زجره برقولي او طئت من زنا في الجسد البكر مكلف
 ولو ذمبا ومثله السكران رجل كانا او امرأ مائة جلدة وتغريب عام
 ولا ولاية الزانية والزاني من اخبار المحصنين وغيرهما الذين فيها التقريب
 على الامة لمساقة قصير لان المقصود ايجاسه بالبعد عن الاهل والوطئ فاكتر
 اذ اراد الامام لان عرقب الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة فلا يفتي
 تغريبه الى دون مسافة القصير الا يعم الا يفتي الا ذكر به لان الاضلاع تعاقب
 خيشن ولا يفتي ببيته وبني الجدة لكن تأخيره عن الجدة اول ويجب تأخير
 الجدة عن غيره سقر حتى الى اعتدال الوقت ومضى ان دبره وانه جلد
 بعد كمال بكر العبي اشهر فيقتهاوا بالمشقة اى يخرجون عليه مائة شخصت

وهو كالمعاهد والمعاهد لا يجد ويتبعه الزركشي وهو من روافد للاحساب
 للكارين بعد عنه الكافر ولا في الرقيق تابع السيد في حكمه بخلاف المعاهد
 ولأنه لا يلزم من عدم التزامه بالخروج عدم الجواز في الآية الثانية وظاهر ان ما
 ثم من اعتبار ساقية القصر واختيار الجلاء مع مذكر معه وانها وصلت
 الزنا باخر حقيقي ولو مرة لأنه صلى الله عليه وسلم جرمها مع الزنا والغامضة باقرها
 وولد مسلم وروى هو والتجاري حنبس واعتدبا انما امره هذا فان اعترف
 فارجعه على الرجم على جرم الاعتراف وانما كونه غامضا عن غيره لأنه مشكك
 في عقله وهذا قال اليك جنونا ويعتبر كون المارق مفصلا كالشهادة او سنية
 لآية وللأقارب بين الفاحشة من دناكم وكذا يلعبان الزوج في حق المرأة ان لم
 تلاحق كافر فلا يثبت بعلم القاضي فلا يستوفيه بعلمه اما السيد فليست فيه
 من زهيقه بعلمه لمصلحة تاديبه ولو اقر بالزنا ثم رجع عن ذلك سقط
 الحد لأنه صلى الله عليه وسلم عرقى لما عرق بالرجوع بقوله لعلك قبلت
 لعلك لمست اليك جنونا لان هرب او قال لا يحد وفي فلا يسقط لوجود
 مقبته مع عدم نصه بجره رجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذلك والا
 حد وان لم يكن عنه فاست فلا ضمان لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه
 في قصة ما عرشنا اما الحد الثابت بالبيعة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط
 هو وكما الثابت بالافراز بالتوبة ولو شهد اربعة من الرجال بزناها او اربع
 من النسوة او رجلان او رجل وامرأتان باقاعا على اى جهة اى حكم سمعت عن
 لعنهم وطهروا وصعوبته فلاحدها عليها الشهادة لانه الظاهر من حال العذراء
 انها لم يقطر ولا يعلل فادخها القيام لبيته بزناها لاحتمال ان العذراء ذلت
 عادت لترك المبالغة في الافتضاء وكما على الشهود قوله تعالى ولا يفسد
 كاتب ولا شهيد وهما في فلا حد اعلم من ذلك انه لم يحد في ذلك فادخها وظاهر
 انها ان كانت غورا بحيث يمكن تعذيب الحشفة مع بقاء البكارة حدث
 كما قاله البلقيني وليست فيه اى الحد الامام ولو بانته من حرمان ومكاتب
 كما لم يستقله ومجيب لغيره لمرافق لاولاد السيد عليه والعبيد
 كله او بعضه وعبد بيت المال وسن حضور اى الامام ولو بانته استيفاء

فهو

وتكون كاطراف ثياب مرة فان كان عليه خمسون غصنا فترقى بجلبده مع مس
 الاعضاء له او انكسرت لبعضها على بعض لينا له بعض الا ان كان استن ذلك او
 مثله فيه لم يسقط الحد وفارقة الايمان حيث لا يشترط منها الربا منها منسية
 على العرق والضرب غير المولود ليعني ضربا والحد منسية على الزجر وهو لا يحد
 الا بالاولاد فان برأ بفتح الراء وكسرها بعد ضربك ذلك اجزاء الضرب منه
 وهو لا يخرج من زيادة في سياق في الصيال ان الامام لو جلد في حريرة
 مغرطين ويرقى برقى برفه لاحتان عليه وان وجب تأخير الجلاء عنها لانه
 تلف بواجب اتم عليه وفارق ما لو جلد الامام اختلف فيها فان كان الجلاء
 ثبت اصله وهو لا ينفى والحد فان رجا لا يجزى ما وما ذكرته من وجوب
 التأخير هذا المذهب في اربعة وكلام الحمل يقتضي انه سنة وبه حزم
 في الوجيز وتعيين الجبهة للامام فان عين له جهة لم يعدل الى غيرها
 لانه الملائكة بالرجوع والضرب عريب من بلد زناه لا يملكه ولا للدرست
 المسافة منه اى من بلاد ويغرب مسافر لعنه وقصره ويؤخر عريب عن
 المطر حتى يتقوى وقد في ولا دونه الى آخره من زيادة فان عاد المغرب
 الى الاصل الذي غرب منه او لحد المسافة منه جدد التعريب معاملة
 له بنقيض قصره وقد في اول لحد المسافة منه من زيادة في
 فيما غرب اليه غرب الى غيره قال ابراهيم والاورقي وغيرهما وينحل قنبر
 بقية العام الاول ولا تغرب امرأة الا بعد حرم كزوج وصوم وامرأة
 وراى من ولو باجرة لانها ما يجرها الواجب كما جرة الجلاء ولا منها من مؤن
 سقرها فان لم يكن لها مال فعلى بيت المال فان امتنع من الخروج معها اجرة
 لم يجزى كما في الحج ولان في اجبار تعذيب من لم يذنب وقد في بعض محرم
 اعم من ذلك مع زوج او حرم والحد لغير حر ولو بعضا فهو اعم
 تعبيره بالبعد نصف حد حر فجلد خمسين وغرب نصف عام لقوله تعالى
 فعليه من نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يباي يضر السيد في عقوبة
 الجرائم بل لعل انه يقتل برؤيته ويحد بقتله وان نص السيد في عقوبة
 المايقيني لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام اذ لا جيز في عليه

الحل سولما ثبت انما بالافراس ام بالنبسة ولا يجب لانه على الله عليه وسلم اس
 بر صبر ماز والعامدية وليرخصه كالشهود فليس حضورهم قائلوا وحضور
 جمع اقلهم اربعة والمظاهر ان جعله اذا ثبت زناه بالافراس بالنبسة وليرخصه ويحد
 الرقيق غير المكاتب الامام العجم ولا يسه او السيد وهو اولى لانه استر ولو كان
 او كافرا ورقيقه كافرا او كافرا غير كافرا او كافرا غير كافرا او كافرا غير كافرا او كافرا غير كافرا
 دفع المحرم عليه بنحوه يقوم عليه ولو وصيا وقبلا مقامه فان تنازعا ففيه جلد
 فالامام اولى بالامر والسيد غير له الحق الله تعالى والحق غيره كما قد يفتي نفسه
 وسمع دينه يعقوبة ان يوجبها بقدرته يقول ان كان اهلا لاسماها وان
 كان رجلا عدلا عا لما بصفت الشهود واحكام العقوبة **كتاب من القذف**
 مقدم بيان القذف في باب شرطه اى الحلف في القاذف ما عرفت الزان من كونه ملتزما
 للاحكام عالما بالانحراف وهذا اولى ما عرفت به واخيرا روي عدم اذن من القذف
 وهذا من زياداته وعدم اصالته فلا حد عليه في قذف غيره وهو عيب او صبي او غيب
 او جاهل بالجنس قريب عهد بالاسلام او بعد عن العلماء او مكره او اياه اهل له
 كما لا يقتل به ولكن يعزى من جنسهم ويحتمل لهما نوع عقاب للزجر والتأديب
 واصل للابناء والتصرف في زياداته وحذف غائباته جارية لاية والذم
 يرمون المحصنات فانهما في الحر لقله ولا يقبل لهما شهادة ابل اذ عرفت ان القذف
 شهادته اهل وان لم يصدق في الجاهل الصعوبة على ذلك وحده من وقت
 ولو بعضا فهو اعلم من حاله والرفيق اذ يعوق على النصف من الحر لاجتماع العتق
 عليه والنظر في الحرية برى الحالة القذف لا ينافي وقت الوجوب فلا تنقيح ولا تنقيح
 من احد هاتين الاخر فلو قذف وهو حر ثم استرقف حد ثمانين او وهو عتق ثم سرق
 حد اربعين ولو قذف غيره في خلوة لم يسمع الا الله والمحافظة فليس يكسب برة
 موجبة الحد لخلوة عن مفسدة الابناء ولا يعاقب في الاخرة الا عقاب من كذب
 كذبا لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام وشرطه في القذف احصان ونعت
 في كتاب العتق بقوله والعتق سكت عن مسلم عفيف من زنا ووطء محرم محله
 ودر حليلة وتقدم شرحه ثم ولو شهد بزاوية اربعة من الرجال او شهد به
 نساء او عتق او اهل ذمة هو اولى من تعينه بكفره حدوا لانهم في غير الاولى
 ليسوا من اهل الشهادة وحذف في الاولى من الرقيق في ارض الناس فهو في الشهادة

وضرح

وضرح بالشهادة والاقر به لانهما لا يفتي قدا ولو قذفوا الرقيق لان القضا
 انما يكون عند اتفاق الجنتين والصفحة والحدان لا يفتيان في القصة لا اختلاف
 القاذف والمقذوف في الخلوة وفي القوة والضعف غالبا ولو استقل بمقتضى
 باستقاء الحد ليركب ولو اذن لانه اقامة الحد من منصب الامام نعم السيد
 العبد القاذف له الاستعفاء منه وكذا المقذوف واليه من السلطان وقد قلنا
 على الاستعفاء بنفسه من غير عيبا وزنا حد كما قاله الماوردي واعلم ان حد القذف
 يسقط باقامة البينة من القذف وباقضية ويعفو والعان في حق الزوجة
خاتمة اذا سب شخصي اخر فلا حد ان يسه بقدر ما سبه به ولا يجوز سب
 ابيه ولا امه وانما يسه به ما ليس له بالافراس او لا يفتي في حق الا يكره احد
 يفتي في ذلك واما ان سب سبه فقد استوفى خلاسته وبرى الاول من حقه
 وبقي عليه ان لا يفتي ولا يفتي الله تعالى **كتاب السرقة** يفتي في السرقة وكراه
 ويجوز اسكانها مع فيه السنين وكسرها والا حلف في القذف لاجتماع قوله تعالى
 والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وغيره ما بان ان كانا اي السرقة
 الموجبة القتل الا في بيا نه فلا يفتي سرقة وسارق وسروقا السرقة احد
 ما لخصه من حرز خله هذا من زياداته فلا يقطع مختلس ومتهرب وجاحد
 لغيره دية لغيره ايسر على المختلس والمتهم والمخاتا قطع عهده التزمذي
 والاولى ان يخذل المالك عانا ويعتد الاول الهرب والثاني القوة والغلبة
 ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق ليعذه خفية فشرع قطع زحرا
 وشرط في السارق ما من في القاذف من كونه ملتزما للاحكام عالما بالانحراف
 مختارا بغير اذن واصالة وهذا اولى ما عرفت به فلا يقطع حرقي ولو عاهدوا
 لا يصح ويجوز مكره وما ذكرناه واصل وجاهل بالانحراف قريب عهد
 بالاسلام او بعد عن العلماء ويقطع مسلم وذمي بالاسلم وذمي وشرط في
 السرقة كونه ذميا وديارا حاصا وقتية اى مقوما به مع وزنه ان كان ذميا
 روي مسلم خبر لا يقطع بد السارق الا في ذم وديارا حاصا وديارا حاصا
 النبي صلى الله عليه وسلم في حقت عنه فلا يزداد له وكان مساوية لربع دينار
 والدينار المقتل ومعتبر قبة ما يساويه حال السرقة سواء كان ذميا

ام لا يخرج بالحق وما بعده معشوش لم يبلغ قيمته ربح ونيارضا لصاله لا يقطع
 به والتقديم يعتبر بالظن وبذلك قطع ربح سبيكة وحلها لا يساوي ربحا مقصودا
 وان ساواه غير مقصود بل نظر الى القيمة فيها هو كالعرض ولا يحتاج وزنه وروث
 ربح وقيمتها لا تصنع ربح نظر الى الوزن الذي لا بد منه في المذهب ووقع في حرجها
 من زيادة ولا ينفق على اخراجه من الحرج عن نصابها كالحق لا يتفاء
 كون الحرج نصابا ولا يمازج نصابا اشتركا اي اثنان في اخراجه لان كلا منهما
 لم يرق نصابا ولا يغير مال ككل ربح وخرجه لا يفرق لانه لا يقطع بنو بيت ثمنه
 في جميعه تمام نصاب وان جعله السارق لانه اخرج نصابا من حرجه بقصد الربح والجعل
 بيمينه لا يفرق في كماله بصفته ومجره مع افاده نصابا وبأية لهو كطهور يبلغ كسرها
 ذلك لانه سرق نصابا من حرجه ولا نظر الى ما في الاله وما بعده مستحق الا ان يقع ان
 قصد باخراج ذلك الفاسد فلا قطع ونصاب فله فلو سافر فلا متاوية له ذلك ولا
 ارزاقه او نصاب النصب من وعاء ينقبه له وان انصب شيئا فشيئا ان ذلك او نصاب
 اخراجه دهعتي بان تم في الثانية الى ذلك فلا يخلل بينهما علم المالك واعادة الحرج في الثانية
 سرقه اخرى فلا قطع فيها ان كان الحرج فيها دون نصاب يخلو وما لا يخلل علم المالك
 ولا إعادة الحرج او يخلل احدهما فقط سواء اشتركتا الحرج ام لا فيقطع بقدر الحرج
 بالنسبة للاخذ لان فعل الشخص يبين عن فعله لكن احسن البلقي فيها فاعمل احدهما
 فقط عدم القطع وكونه اي السروق ملكا لغيره اي السارق فلا قطع بقرته ما له
 من يد غيره ولو مرهونا او كسرى او ملكه قبل اخراجه من الحرج بارت او غيره
 او قبل الدفع الى القاض ولا بما اذا ادعى ملكه لاحتمال ما ادعاه فيكون شبهة ولا بما له
 فيه سرقه وانما لا ينصبه منه لان له في كل جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع بما اقبه
 ولو قبا قبضه لشبهة اختلاف الملك ولو سرقا اي اثنان وادعى احدهما انه اعطى
 الحرق له او لهما فملك به الآخر واقربا به سرقه قطع الاخر وروثه جلا باقرامها
 فان صدقه او سكت او قال لا ادري لم يقطع كالمدي لقيام الشبهة وكونه لا شبهة
 فيه فغير ادري الحد ودبا الشبهات فيقطع بام ولد سرقه معلومة بان كانت
 متكررة او غير متكررة كسائمة او غير متكررة او غير متكررة تعتقد وجوب طاعة الامم
 لانها ملوك متصوفة بالقيمة وفق لمعذرة او غير متكررة له ناسه او غير متكررة

وبالبيع

وبالذوينة المحرر عنه ذكر ان كان اوانى ليعوم الاذلة ونحو باب سجن كجذعه
 وسارته لانه بعد التحصنة ومجاوطة لا لا تتقاعا به وتعتبر يابذ لك اعم من تعبير
 باب سجن وجزعه لا يحصره وقد ابلشج فيه وهو سلب لانه ينفع بها كاعتق
 بيت المال بخلاف الذي وعجله في القنابل التي لا تشرح فهي كباب السجين ولا مال
 بيت المال وهو سلب وان كان غنيا لانه فيه حقا لان ذلك قد يجرى في الامانة المشقة
 والزيادات والظنات فيبلغ بها الغنى والعقير من المسكين لان ذلك لا يفتقر به بخلاف
 الذي فيقطع بذلك ولا نظر الى ايقاف الامام عليه عند الحاجة لانه انما يفتقر عليه
 بالضرورة وينظر الظمان كما في الاذلة على المظهر وانما حقه بالظن والروابطات
 للبيعة من حيث انه قاطن ببلاد الاسلام لا لا يختص به فهو فيه باوحي ووصو
 مسلم من ذبا ودة وهو جيد في الشكليات كما تفرق كمال صدقة ولا موقوف وهو
 مستحق فيها ككونه في الاولى فقير او عا مالمات الدين او غاذايا وفي الثانية احد
 الموقوف عليهم للشبهة بخلاف ما اذا لم يكن مستحقا فيها عليه حمل كلام الاصل
 في الثانية وتعبرى بمسحق اعم من تعبيره بفقير وكما مال بعينه من اصلي وخرج
 اوسيد او اصل سيدة او فرعة لشبهة استحقاق بنفقه عليهم وكونه محرم بالمطاط
 له كسر الام دائم او حصة لوضعه مع لاط له في بعض من ارادها كما يعلم ما في
 عرفا لان الحرج يحتل باخلاف الاموال والاحوال والا وقامت ولم تحل الشريعة
 ولا اللغة فرجع فيه الى العرف كالتعويض والاحياء ولا يتقدم في دعوى المظالم الفترات
 المعارضة عادة فخرصة دار وصفتها بخرنيس انية ونياب اما انفسهما
 فخر بصوت الدرس والمناجات والاسلحة المنجبة وخزن حرجي ونقد ونحوها
 والتصرف بهذا من زيادة ونوم بجوهرة بحليل وشايع على شاح او توسل
 حرجه وتخله في قدسة فيما بعد التقدس حرجه والا كان قد سد كبا فيه
 او جوهرة فلا يكون حرجه كما ذكره الماوردي والرويان تعبيرى بنحو حرجه اعم
 من تعبيره بجوهرة او سجن لا اذا وضعه بقرية بلاملاط في جيبه شبع السارق
 بقوة اذا استغاثه او انقلب منه ولو قبل السارق فليس حرجه له بخلاف ما اذا كان
 في الاولى ملاحظ في ولا حجة او كل الملاحظون وذكر حكم الوضع بقرية في
 غير الكثرة من زيادة ودار مفصلة من العادة حرجه ملاحظ في يقطات

بها ولوم فتح الباب او نائم مع املاقة على الارض في الروضة لا تحرق في الحرم الصغير
وهو من زيادة وان اذغنى كلام الاصل خلافة فان لم يكن بها احد او كان بها ضعيف
وهو بعيد عن العزلة ولو مع اخلاق الباب او بها نائم مع فتحة فليست حرمة والحق
باغلاقه ما لو كان من رطوبة ونام خلفه بحيث لو فتحة لاصابه وانتهى او امامه بحيث
لو فتحة لا ينتبه من حرقه وما لو نائم فيه وهو مضجع ولا يرتبط بالعمارة حرمة
باغلاقه اى الباب مع ملاحظه ولو نائم او ضعيفا مع غيبته زمن ان لها لا مع فتحة
ونومه لئلا او فساد او يظلمه لكن تغلظه السارق والاسمع غيبته زمن خوف
ولو فساد او زعم من امن لئلا او الباب مفتوح فليست حرمة وجهه في البقطة
التي تغلظه السارق تقصير في المراجعة مع فتح الباب المعلوم ذلك من حق اليه
باغلاقه وفيما سر عليها فانهم وخيمة وما بها بهر ليرشد اهلها ولم يترج اذا لها
كمنع موضع بقرية حيث شرط في كون ذلك حرمة لملاحظه في والا فان سدت
اغلاقها وارضيت اذ اهلها حرمة ان يذ لك مع حافظه ولو نائم بها وقيل
بقرية اولى من قوله فيها فلو سدت اغلاقها ولم يترج اذ اهلها حرمة واما فيها
وما شية من اهل وسبل ويقال وحرقها وعزها بجزء حرمة يحافظ اهلها فان لم يتر
بعضها من حرمة حرمة ولو فسادا من غيرهم او غيره ولم تكن مقيدة او معقولة
فغير حرمة وما شية بابنية مغلقة اهلها متصلة بعمارة حرمة بها ولو بلاء
فان كانت بابنية مفتوحة استحقها حفظ مستيقظا وما شية بابنية مغلقة
ببرية حرمة يحافظ ولو نائم فان كانت بابنية مفتوحة استلزم يقظته وشملت
الابنية الاصل من حرمة الشية بخلاف النقص والشياب والفرق ان اخراج
الدواب مما ظهر ويعد اجزا لا عليه بخلاف النقص وعونها فانها مما يحجب
ويسهل اجزائه وما شية سائر حرمة يساق بها وان لم تكن مقطوعة
وفي معناه اركاب اجزائها او فائدتها وفي معناه ذلك لا ولها اكثر الانفا
لها بحيث يراها مع قطار بل ويقال وليرزد قطار منها في عمارة على سبعة
للعانة الغالبة ووقع في الاصل وغيره شعرت قال ابن الصلوح وهو متصيف
فان لم يتر بعضا فهو غير حرمة كغير المقطورة فانها مع القاطر غير حرمة لانها
لا تتر معه غير مقطوعة غالباً وان زاد على ما ذكر فان زاد حرمة في الضمراء لا العز

عز

علما بالعمارة هذا وقد قال البلقيني التقيد بالفتح او السبع ليس بمعتد وذكر
الافرنجى والتركى نحوه قالوا لا يشبه الفتح في كل مكان الى الحرقة وبصرح صاحب الزاوي
ويقيم مقام الانتفاة حرور الناس في الاسواق وغيرها كما حرج به الامام اما غير
الابل والجمال فلا يشترط احراقها سائر قطرها وذكر حرمة الاكل في الصحراء
وفي السائرة مع قولي بما نقلها وفي عريان من يادق وكفى مبرج في غير بيوت
حصين او بغيره بجزءها ولو بطر حرمة بالفتح للعمارة والهدم الامر بقطع السارفة
وفي حرمة البيوت من فني قطعناه سراد كان الكفن من مال الميت ام من غيره ولو من بيت
المال بخلاف ما اذا كان الكفن بغيره بغيره فان الكفن غير حرمة لان الاكل والانتهاز فرصة
في اخذه وبخلاف الكفن غير المشروع كما ان الكفن على حدة فان لا حرمة غير حرمة في ذلك
حرمة في الاول وفي طريق من يادق ولو وضع ميت على وجه الارض ونصب
عليه حجارة كان كالكفن فيقطع سارفة كفته نقله الراعي عن البخاري قال النووي
ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفر لانه ليس بدفن وما يتجدد صرح الماوردي ولو
سرق الكفن فما حفظ البيت الذي فيه الكفن يقتضى كلام الروضة واصحابه ترجع عدم
قطعه **فصل** فيما لا يمنع القطع وما ينعده وما يكون حرما للخصم دون آخر
يقطع مؤجر حرمة وصورة يترتها منه مال المكترى والمستعير المقتضى وضعه
فيه لانها مسخقة فلما دفعه ومنها الا حراق بخلاف من اكترى واستعار ساحة للزينة
فاوى فيها ما شية مثلا فلا قطع بذلك لانه سرق مخصصا لانه مالكه ليرجى باحراقه
بجزء الغاصب او سرق من حرمة مخصص ولو فيه مال له ليس حرما للغاصب
او سرق مال من غصب منه شيئا ووضع معه ام مع ماله حرمة لان السارق دخل له
لا حرم ماله ولو غصب واحد في ليلة وسرق في اخرى قطع كما لو غصب في اول ليلة وسرق
في اخرى الا ان ظهر الغيب للطارق او للمالكين فلا قطع لاستملاك الحرز فصار
كالسرق غيرهما وانما قطع في نظيره مما لو اخرج النصاب وقعن كما مر لانه ثم تميز
السرق وهذا ابتداءها ولو غصب واحد واخرج غيره فلا قطع على واحد منهما
لان الاول لم يتر والثاني اخذ من غير حرمة ان امر الا وغيره من با لا خراج
قطع كالسرق واحد مما في الغيب او ناله لاخره فاحذره الآخر فلا قطع
على واحد منهما وان تعا في الغيب او بلغ المال نصيبا لان المال دخل لغيره

تمام الحزب والخارج ليرى خذ منه بخلاف ما لو قطعاً ووضعوه أو ناوله الخارج
خارج النقب فخذ الآخر فيقطع الداخل ولو نبتاً وأخرجته أو وضعه
بغير النقب فخرج الآخر فيقطع الخارج فخذ لانه المخرج له من الحزب ولو نبتاً
أو خارج الحزب ولو نبتاً فخرج الآخر وأخرجته على حاد أو ركز حركته كما فهم بالاول
أو نبتاً وادية سائرة أو دقة وسيرها فخرجها بالاول فخرجت منه
قطع لانه أخرجته من الحزب فافعله بخلاف ما إذا خرج جريان الماء وصيب بالريح وغير
الماء بالركل وليس سيراً للاداة الواقعة ولا يقصر حرسه ولا يقطع سارقه ولو كان
صغيراً معه مال يلق به كقلادة فهو اولى من تعبته بقلادة أو كان ثاغاً على بعير
فأخرجته الى البعير من قلادة لانه ليس مالاً والبعير في يد المخرج له فانه مال
لا يلق قطع به ان اخذ الصغير من حزب المال والا فلا ذكره في الكفاية فانه الثام
على البعير دقة قطع خرجته عن القلادة لانه مال وقد أخرجته من الحزب وكذا يقطع
سارقه الرقيق في حيز ذلك ان كان غير حيز ومكرها نعم المكاتب كتابته محمية كالححر
لا يستلله وكذا البعض كما لو نقل مالاً من بيت مطلق الى حصن مملوك أو حصن مملوك
كرباطين بما مفتح يعيد زنده بقوله لا يجعله فيقطع لانه أخرجته من حيزه الى
محل الصياغ بخلاف ما لو كان باب البيت مفتوحاً وباب الدار مغلقاً أو كان
مغلقاً ففتحها أو عجز حين فلا قطع لانه في الاول يبيت له يخرج منه من تمام
الحزب والمال في الثالثة يخرج منه ان كان السارقه في صورة خلق الباب حصل
السكان المخرج من كل شتم بيت قطع لان ما في الحصن ليس حيزاً منه وما ذكر في
مخولها هو ما روجه الاصل والخرج الصغير مكانه في اصل الروضة من قطع
البغوى والغزالي وغيرهما والقطع مطلقاً في صاحب المذهب وغيره لان الحصن
ليس حيزاً لصاحب البيت بل هو مشترك كسكة مشرفة وحكاة الملقين من شئ
الام والمختصر عز الشئ الى حامد واتباعه وحكاة الاذرعى وانزاع شئ من
العراقيين وبعض الحزب سائمين قالوا هو المختار وظاهر ان الدار المفتوحة كالحق
الحان في الخلاف المذكور يخرج من يد ادق **فصل** فيما تنبت به السرقة وما
يطلع بها وما يكرهها فثبت السرقة بيمين من المدعى عليه على المدعى
لانها كالبينة وكما قرأ المدعى عليه وكل منها تثبت به السرقة وتثبتت عليه

يطلع

يطلع بها وهو ما روجه الشيطان هنا لكنها جزئياً في المدعى وفي الروضة وأصلها بامته
لا يطلع بها لانه من الله تعالى وهو لا يثبت بها واعتدله البصير واجتهاد الشافعي
وقال الاذرعى وغيره انه المذهب الذي اوردته العراقيين وبعض العراقيين سائمين
كما في التعقبات عن الثريا وبأقر من سائق من خذ لانه يقطع بتفصيل فيها اي
في الشهادة والا فتراس بان يبيح السرقة والمروق منه وقد المروق والحزب بتعيينه
أو وضعه بخلاف ما اذا لم يبيح ذلك لانه قد يفي عن السرقة الموجبة للقطع سرقة
موجبة له وذكر التفصيل في الاقر من زائد في وقتل جميع مقر يبيح زنده بقوله
لقطع كالزنا بخلاف المال لا يقبل رجوعه فيه لانه حق ادعى ومن اقر موجب عقوبة
لله تعالى فللقاضي تعريض رجوعه عن الاقر فلا يصح به كما ان يقول ارفع عنه العقوبة
حيث الله عليه وسلم لما عن المخرج بالزنا للعكس قبله او عجزت او نظرت زناه الفاعل
ولم اقر عقوبته بالسرقة ما اذا لم يثبت زناه او يرد ووعينه وله التعريض بالزنا كما اذا
اذ لم تكن بيته ولا قطع الا بطلب من مالك وهذا من زائد في قولنا سرقة الغائب
او صبي او مجنون او اسلعه فيما يظهر له يقطع حالاً لا احتمالاً ان يقر انه كان له اقر
اقر زناً بامته اي الغائب سواء اقال انما كرهها عليه ام لا احد حالاً لا احد الزنا
لا يتوقف على الطلب فيتعبرى بذلك ثم من قوله وانما كرهه امة شائب على زنا ويثبت
برجل وامرأى او بجمع يمين المال فقط اي دون السارق وما سرق ان يقر او يدين له ان لم يبق
المعلق عليه طلاقاً وعقوبتهما وعلى السارق وما سرق ان يقر او يدين له ان لم يبق
لحزب على اليد ما اخذت من ثوبه وتقطع بعد الطلب بذه اليمين قال تعالى فامتنعوا
ايديهم وقرئ شاذاً فامتنعوا اي ايديهم والزيادة الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها
كما مروى بكتفي بالقطع وكما كانت معيبة كما فقرة الاصابع او زندها العم الآتية
ولان العرض التكميل بخلاف التقديس منه يمين على المرائدة كما مر او سرق مراراً قبل
قطعها لا اتحاد السبب لو زنا او شرب مراراً يكتفى بيمين وكما لم يمين في ذلك غيرهما
كما هو ظاهر فان عاد بعد قطع يمينه السرقة ثانياً فجله اليدين تقطع ان عاد
ثالثاً فقطع يده اليدين ان عاد بها فقطع رجله اليدين وروى الشافعي خبر
السارق ان سرق فاقطع يده ثم ان سرق فاقطع رجله ثم ان سرق فاقطع يده
ثم ان سرق فاقطع رجله ثم ان سرق فاقطع يده ثم ان سرق فاقطع رجله عليه

فتضعف حركته كما في قطع الطريق من كوة اليد في المهرية في جنس سارقا رواه صفوان
 ولعب في الرجل فعلى من رضي الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره فخران عاد خامس
 كما لو سقطت اطرافه او كذا لا يقتل وما روى من انه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ
 او مؤول بقتله لا يستحل ولا يقتل بل ضعفه المار فقتل وغيره ومن قتل رجل فقتله
 معلى بغير الميم لقتله اقواه العروق وذكر من ذلك من يارب وخصمه لنا وروى
 بالحضري واما البصري فيقسم بالنار لانه عاينهم وقال في قاطع الطريق واذا قطع
 جسم باثره المخل وبالنار يوجب العرف فيها وذلك لمصلحة لانه حقه لا تمة للعد
 لان العرف منه ومنع الهلاك عنه ينزف الدم فعلى ان لا امام احواله فهو منه عليه كاجرة
 الجلود الا ان يصب الاما من يقيم الدود ويرزقه من مالي المصالح كما في فصل القود
 للورثة ولو سرق سقطت عنه ماله لا فدية او جناية وان اوهو كلام الاصل التقيد
 بالاذن سقط القطع لانه تعلق بعينها وقد زالت بخلاف ماله سقطت فيه لا يسقط
 قطع عينا لقاتلها **باب قاطع الطريق** الاصل فيه اية انا جهاد الذي ياربون
 الله ورسوله وقطع الطريق هو الذي لا خذل مال او اعتل او ارباب مكافاة اعتاد
 عيا القود مع البعد عن الغوث كما يعلم وانما في ويثبت برجلين لا برجلين وامر ان يمتنع
 هو اي قاطع الطريق ملزم للاحكام ولو سكران او ذميا وان خالفه كلام الاصل
 واروضة واصليا مختار من يارب حقيق للطريق يقاوم من يرمي حوله ما ت
 يساويه او يقبله بحيث يعبد معه غوث البعد عن العارة او ضعف في اهلها وان
 كان البارز واحدا او اثنين او بلا سلاح وخرج بالقيود المذكورة اضدادها فليس
 المتصف بها او يثبت منها من حربي ولو معاين وصي ومجتونا ومكروه ومقتل
 ومتهب قاطع طريق ولو دخل مع باليل دارا ومنعوا اهلها من الاستعانة مع قرق
 السلطان وحضور فقطع وجعل مقتلسون ثم اعاد القاطع او اخاف الطريق بلا
 اخذ نصاب ولا قتل عزز مجلس وغيره لا يركبها معصية لاحد فيها ولا فساد
 وحسية في غير ذلك او في قظر طريقه ولزومه رد المال او بدله في صورة اخذه وتغيره
 بنصاب او لزم تغييره بمان او باخذ نصاب اي نصاب سرقة يقتل من ردها بغير
 بلا شبهة من حربي ما روي انه في السرقة قطعت يمينه المالك يده اليمنى ورجل اليسرى
 فان عاد بعد قطعها ثانيا فعكسه اي فتقطع يده اليسرى ورجل اليمنى للثانية
 المسبوبة وانما قطع من خلاف لما في السرقة وقطعت اليد اليمنى للمالك كالسرقة
 وقيل للمهاجرة والمهاجرة منزلة لئلا منزلة سرقة ثانية وقيل للمهاجرة

قال

قال العلاف وهو شبيه او يقتل لعصم كما فقهه عدا كما عاين يارب قتل حقا لا شبه
 ولانه ضم الجناية اذ اذ في السبيل المقضية زيادة العقوبة ولا زيادة في الاثم
 القتل فلا يسقط قاتله البند يفي ويحرقه اذا قتل الاخذ المال والا فلا يقتل او يقتله
 عدا او اخذ نصاب بلا شبهة من حربي قتل ثم حمله بعد حمله وتكفنه والصلوة عليه
 تلاوة من الايام حقا زيادة في التثكيل لزيادة الجزية فان مات حيا فقتله فعن الشافعي
 انه لا يصاب اذا الموت سقط القتل سقطت بعده وعما قرأ من راعيا من الامة فقال
 المعنى ان يقتلوا ان قتلوا او يصلوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او قطعوا ايديهم
 او ارجلهم من خلاف ان اقتصر على اخذ المال او ينفذ من الاثر ان او يعزل او امر
 باخذوا فحمل عليه او على التسوية لا القدر كما في قوله تعالى وقالوا كيف هو او انما
 اي قالت اليه وذكر مؤمنين وقالوا انما كونا انما كونا وقيل يدي بالنصاب
 مع قتل حربي من يارب في قتل بعد التلاوة من من يارب النصاب فان خفف بغيره
 قبله من اهل حبيذ وهذا من زيادة ويقام عليه الحد بغير يارب اذ اشد منه
 ينزبه فان كان بمنزلة في ارباب يارب يارب الشرف والمخلف وقيل سعى القود
 لا الحد لان الاصل فيما اجمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغلب حق الادمي ليسا ش
 على التضييق ولانه لو قتل بلا نصاب يثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها فكل
 يقتل بغير كف كولد له ولو مان بغير قتل قد يمتنع بقرانه في الجراحات الرقيقة
 فيبقى حقه مطلقا ويقتل واحد من قتلهم والباقي اذ مات فان قتلهم من ثيابا قتل
 بالاول ولو عفا عليه اي القتل بمال وجب المال وقيل القاتل حيا القتل وقيل
 انما قتل في اية قتل به كما مر بيانها في فصل القود للورثة ولا يحتم غير قتل ومقتل كان
 قطع يده فاما من لان القتل تغليب الحق لله تعالى فاحتمل بالنظر كالكفارة و
 تغيير يدي بل انهم من تغييره بالجرح وتقطع عنه يديه قتل القدر عليه لا بعدها
 عقوبة فخصه من قطع يدي ومجتمعت قتل وصاب لاية الا الذي تابوا من قبل
 ان قتلوا عليهم فلا يسقط عنه ولا غيره بها قود وكما مال ولا في الحد ومن
 حد زنا وسرقة ونزف وقذف لان القود مات الزائدة فيها لم تقطع بين ما قبل
 النوبة وبعد ها بخلاف قاطع الطريق ومجتمعت سقوط باقي الحد ود بالتوبة
 في الظاهر اما شبهة يبي الله تعالى فيسقط **فصل** في اجتماع عقوبات على
 واحد من نزمة قتل وقطع قودا وحده قذف اثنائه وطالبوه جاجل القذف

قد يمتنع

وان تأخر فترامهل وجوباً حتى يبرأ وان قال مستحق القتل جلياً القلع وان اباد به
 بالقتل لئلا يهلك بالموالات فيقتول القتل مؤثراً ثم قطع ثم قتل بلا وجوب مهلة
 بينهما لان النفس مستوفاة فان آخر مستحق الجلياً حقه صبر الاخران حتى يستوفى
 حقه وان تقدم استحقاقهما لئلا يفتوا عليه حقه او اخر مستحق القلع عليه حقه
 صبر مستحق القتل حتى يستوفى حقه لذلك فان اباد به قتلته حرم التعذيب وكان
 مستوفياً لحقه ولستحق القلع حينئذ دية لفراغ استيفائه وذكر التعذيب حيث
 زاد في آثره عقوبات لئلا كان شرب وزناً يكره ولا يرتد قدم الاخف
 منها فالأخف وجوباً بحفظ الجلي الحق واخفها حد الشرب فيغرم ثم يهل وجوباً حتى
 يبرأ ثم يحل للزنا ثم وجوباً ثم يقطع ثم يقتل وظاهرنا التعذيب بالاستسقاء
 وانه بما القلع والقتل وانه لو قاتل على العفو يعقوبة من عقوباته كان اجتمع
 عليه فتزبد ورجع فعل الامام ما يراه مصلحة وعليه بمن قول القاضي في
 هذا المثال يقتل بالردة وقول الماوردي والرواية في رجيمه او لزمه عقوبات الله
 ولادى كان شرب وزناً وقذف وقطع وقتل قدم حقه انه لم ينفوت حتى الله
 تعالى او كان قتلته قد قدم حد قذف وقطع على حد شرب وزناً وقتل على حد زنا
 المحصن فقد لمحق الأدمى بخلاف حد زنا البكر وحد الشرب فيقدمان على القتل
 لثلاثين وثلاثين يوماً ذكر اولى ما عرى به **كتاب الاشربة والاعباب**
 والاشربة جمع شراب بمعنى مشروب كل شراب اسكر كثره من مزاج غيره حرم تناوله
 وان قل ولم يسكر لانه اغا الخمر والخمر الصبيح كل شراب اسكر فهو حرام وحرم
 سلم كل مسكر وكل حرام ولو كان تناوله لتداو وعطش ولم يجد غيره
 لعمري الذي عنه او كان دردياً وهو ما يقبض اسفل اناه ما يسكر فحينئذ حرام
 تخريبه عند عالمه وبخريبه ولا ضرورة وحده اى يتناول ذلك لانه صلى
 الله عليه وسلم كان يجد في الخمر روية الشيطان وصحح الحاكم خبرين شرب الخمر
 فاجلده وقبض به شرب النبيذ وانما حرم القليل وحده وانه لم يسكر حتماً
 لمادة الفساد كما حرم تقبيل الأجنبية والخلوة بها لاقتضائهما الى الوطء ودخل
 في التعريف السكران وحرم بالقيود المذكورة فيه اضدادها فلا حد على ما
 انصف بيته منها من حبس ومجنون وكافر ومكره وسوحر وجاهل به او
 بتخريبه ان حرم اسلاسه او وجد عن العلماء ومن شرباً بلية فاصابها به ولم

ان في تركه القتل سم

يجوز

يجد غيره وانما حد الخمر ميتاً وله الميت وان اعتقد حله لغوة اوله تخريبه
 ولان الطبع يدعو اليه فيحتاج الى الزجر عنه وخرج بالشراب غيره كسبه وحليته
 مسكر فانه وان حرم تناوله خلافاً لبعدهم كما يجد به ولا يترك الخمر المعقودة
 ولا الحليش المذاب نظراً لادلهما ويجوز ما ذكر وان جعل الحلية لان حقه
 ان يشبع منه لا يتناول له لئلا يداو وعطش فلا يجد به وان وجد غيره كما نقله
 الشافعي عن جماعة واحتجوا بالموافاة في تعذيبه وصححه الاثرى وغيره لثبوت
 قتل التداوى وهذا من زيادته وما نقله الامام عن الاثمة المعتبرين من وجوب
 الحد بذلك ضعفه الرافعي في الشرح الصغير ولا يتناول حاله كونه مستهلكاً
 بغير مسكر حتى يفيقه به لاستهلاكه ولا يتناول به حتى وسعوط بفتح السين
 لان الحد للزجر والى الحاجة فيهما الى زجر وحذر من بعد جلدته حتى يسلم عن الله
 رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في الخمر بالجريل والمحال اربعين
 وجلد اربعين رجلاً وعمره ثمانين عاماً سنة وهذا احب الى وحد غيره ولو لم يعضا
 عشرين على النصف من الحر كقتله وتعذيبه بغيره اربعين تعذيبه بالرقيق وكذا كل
 من الاربعين والعشرين بحيث يحصل بها زجره فتكفي فلا تفرق على الايام والساعات
 لعدم الايلام فان حصل بها حشنة الايلام قال الامام ذلك لم يتخلل ما يزيل به الالام
 الاول كقولنا الا فلا ويجوز الرجل قاتلاً والمرأة جالسة وثلاث امرأة او غيرها عليها
 ثيابها وكما للمرأة الخنثى فيما يظهر كمن يحل ان لا يختص بلق شابه المرأة ونحوها ويجوز
 تعيين الحرم ونحوه ويجوز الحد بغير سوط والى كنهال وعصى معتدلة واطراب
 ثياب بعد فتلها حتى تشد ولا عامر زيادة وقد روى الحد عليه ان داه فيبلغ
 الحر ثمانين وعشرين اربعين كما فعله عمر رضي الله عنه في الحر ومراه على رضي الله عنه
 قال لانه اذا شرب سكر واذا سكر جلى وانما هذا في حد الاختلاء فاما في
 وفي اى زيادة قد راجع عليه تعاقير الاحد والآخر ما ذكره واعتبر بان وضع
 التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه واجيب بما اشرت اليه بتعارف من ان ذلك
 لاجتبايات قد وردت من الشارب قال الرافعي والى شافعي ان الاجابة لم تنفق حتى يغير
 والجنابات التي تنفق لمن الخمر لا تنقص فالتعزير زيادة على الثمانين وقد منعوا
 قال هرق قصة بليغ الصيانة الضرب ثمانين بالسوط شعرة بان الكواحد
 عليه هذا الشارب مخصوص من بين سائر الحد وصيان يتقم بعضه ويتعلق

بعضه بأجنحة الامام وتعتبرى من سوط الى طرف اولها غير ان الاصل وحسن
 باقره وبهامة جليل ان ضرب سكران وان لم يزل وهو عالم مختار لان الاصل عدم
 الجهل والاكراه وقول الله تنازع المصدرا ان قبله فلا يجد برح سكران سكران ولا
 يقع الاحتمال الغلط او الاكراه والتدبير بالنبهة وسوط العقب من حمل
 تعزير فهو اعلم من قوله وسوط الحد ودين قضيب او عصى غير معتلة
 ورطب وان كان بان يكون معتدل الجرم والطرية الاتباع فلا يكون عصا غير
 معتلة ولا يطابق الحد بقله ولا قضيب ولا يابا فلا يشترط لثقلته وفي خبر
 مرسل رواه مالك لا يرسو سوط بين الخلق والجديد وقيل بالسوط غيره وبغيره اعم
 السوط او غيره من حيث الحد على الاعضاء فلا يجمع على عضو واحد ويتفق المقامات
 غرضه لان القصد رده لا قتله والوجه لغيره انما ضرب احد كره فليترك
 الوجه ولا يجمع الحسن فيعظم اثره فيكون من الاتقاء سيد فله وضعهما
 غايبا ولا يثبت به ولا يحد على الارض ليحكم من الاتقاء سيد فله وضعهما
 او احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخره لا يدل على شدة الله بالضرب
 فيه ولا تجوز لياحه بتعدي زده بقول الخليفة اما القليلة كجبة محمولة وعزوة
 فخير من نظرا لمقصود الحد ولا يجد في حال سكره بل يدل الاتفاق منه ليردعه
 في سجن الجرايم او دونه لا تقام الحدود في الساحر ولا احتمال ان يتلوث من
 جرحة تحدث فان فعل احد في سكره او في المسجى اجزا اما في الاول فلطاهر
 خبر الجناح ابي النبي صلى الله عليه وسلم سكران فامر بضربه في امان ضربه بيد
 ومائة ضربه بقله ومائة ضربه بقله ولفظ الشاخي فضربه باليد
 والنعال واطراف الثياب واما في الثاني فكان الصلاة في دار مخصوصة وقضيته تحريم
 ذكره جزم البند نجح لكن الذي في الروضة كاصلها في باب اداب القضاء
 انه لا يحرم بل يكره ونفى عليه في الام وقول وكافي الى آخره من زيادة **فصل**
 في التعزير بين العزير المنع وهو لينة التاديب وشرعا تاديب على ذنب واحد
 فيه ولا كفارة غالبا كما يؤخذ مما ياتي والاصل فيه قبل الاجماع اية واللافت
 تخاضن شؤنهم وفعله صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم في صحيحه عن سر
 لعصية لحد لها ولا كفارة سواء اكانت حقالة تعالى ام لا كما سيرة

اجنبية في غير الفرج وسب ليس يقذف وتزوير وشهادة زور وضرب بعزرج
 بخلاف الزنا لا يجازيه الحد ويخلاف النع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجازيه الكفارة
 واشترط ان يادى غالبا الى انه قد يلحق التعزير ولا معصية كما يكتب باللهو
 الذي لا معصية معه وقد يتفق مع انتفاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من
 وقلة تعالى وكما في قطع شعير اطراف نفسه والله قد يجمع مع الحد كما في تكرار الردة
 وقد يجمع مع الكفارة كما في الظهار واليمين الغرسي والسادا الهام يومان ومثلا
 بجمع حليلته ويحصل بخروج غير عزم عزم كسفن ونق وكفن رأسه
 ويشترط وجهه وصلب ثلثة ايام فاق وتخرج بكلام لا يعلق عليه باجتهاد امام
 جندا وقدر اقل او جمعا وله في المتعلق بين الله تعالى العفو ان رأى المصلحة
 ويعبى بذلك اعرض عن الحد يعصى او ضرب او صفع او قرح والصفع الضرب
 بجمع الكف او بسطها وليتقنه الامام التعزير وجوبا عن اد محمد المعز
 فينقض في تعزير الجرم بالضرب عن اربعين وبالجس او الشئ عن ستة لخبر من
 بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين رواه البيهقي وقال المحقق ارساله وكما يجب
 نقض الحكومة عن الية والرضع عن الشهر ويعبى بما ذكره عن قوله وجب
 ان ينقض في عبد عن ضربين وفي حرمين اربعين وله اى الامام تعزير من عقابته
 سبعة اى التعزير بين الله تعالى وان كان الامام لا يعزير بدون عفو قبل
 مطالبة المستحق له اماما عفا عنه مستحق الحد فلا يجد الامام ولا يعزير
 لان التعزير يعلق اصله بنظر الامام في اذ لا يؤثر فيه اسقاط غيره بخلاف الحد
فصل في اللاب وان علا تعزير مو له بارئ كما به مالا يلق قال الراغب وشبهه
 انه يكون الام مع حبس مكفلة كذلك للسيد تعزير برقيقه **كتاب العزل**
 والمزوج تعزير بزوجه لثقة كنفوس وللمعلم تعزير بالتعلم منه **كتاب العزل**
 هو الاستقالة والوثوب وضمان الزكاة وضمان غيرهما حكم الحق وكذاها
 في التهمة من ذبا وقلة الى الشفيع دفع صائل مسلم وكافر وحروريق ومكاتب
 وغيره على معص من نفس ووطن ومنفعة وبضع مقلد مائه كقبيل
 ومعاذقة ومال وان قل واختصاص كجل ميتة سواء كانت للمذنب ام لغيره
 لانه من امتدى عليكم فاعتدوا عليه وخبر الجندى انصر اخاك ظالمنا او مظلوما
 والصائ ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نعمة وجبر التمدى وصحبه من قتل

كما يعبى بالظهار والظهار في العدة
 ولا يعزير من كان له من المهر ما يزوج به

دون دينة فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد
 نعم لو صال مكرها على أن لا يترك له شيء من ماله لم يترك له شيء من ماله بل يترك له روحه
 بماله كما ينزل المضطر طعامه ولكل ضار وقع المكره وقد قيل في معصوم أو ضار
 قتل على نفس أو طرف أو جرح أو مال بل يجب أي الدفع في دفع وفي نفس ولو
 حلو كقتل قصدها عن مسلم بغير ضررته فهو شهيد ولو كان بائنا يكون كافرا أو جحمة
 أو مسلما عن جحمة الدم كإن يحصى فإن قصد حيا مسلم يحقون الدم فلا يجب
 دفعه بل يجوز الاستسلام له بشرط الوجوب في الدفع وفي نفس غيره أن لا يخاف
 الدفع على نفسه فيجوز أي الصائل ولو جحمة فيما حصل فيه بالدفع من قتل
 وغيره فلا يضمن بغيره ولا دية ولا فدية ولا كفارة لأنه ما مورس قتاله وفي
 ذلك مع ضمانه من فدية الجحمة من فدية عليه مثلا كجرها أي لا يقتلها وإن كان
 دفعها واجباً ولو لم يتدفع عنه الأكبر إذا قصد لها أو لا اختياراً بجلد أو البهيمه
 نعم إن كانت موضوعه بجلي أو ضال يضمن به كان وضعت يروشن أو على معتدل
 لكن ما لم تكن حرة من اليد في الصائل بالادفع فالأخف إن أمكن كجلب فرجها أو
 فخره ببلد جرب أو بعضاً فقطع فقتل لأن ذلك جرب للضرورة ولا ضرورة في
 الأضيق مع إمكان تجنب المقصود بالأخف نعم لو أقيم القتال بينهما واشتد الأمر
 عن الضبط سقط من رعاة الترتيب وفائدة الترتيب المذكور أنه من خالف وعمل
 المرتبة مع إمكان الاكتفاء بما دونها فخره وجعل رعاية ذكر في غير الفاحشة فلو
 أراد قتل أوج في اجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن ادفع يدونه فإنه في كل لحظة
 مواقع لا يستدرك بالإناء وبجمله أيضاً في المعصوم أما غيره فخره بدمه فلو
 لعدم حرمة إذا لم يكن الدفع بالأخف كان له جرح الإسكينا فبدفع بها وإن
 عضت يده مثلا فخلصها بغير قتل إن عجز عن فكها فخلصها بضره فيها
 أي اليد منه فإن سقطت أسنانه والمعصوم أو حرقه عند ردت
 كفسه وإن كان العاقل مظلوماً لأن العنق لا يجوز بحال قال ابن القيم
 إذا لم يكن القتل إلا به فإن لم يكن القتل إلا باليد فعض كعض عينه
 ويحيط به فله ذلك كما علم مما مر وما يقتصر على أنه لا يجب تقدير الأضمار بالقتل
 وهو كذلك كما ذكره في غير ما ذكر من النظر ولو امرأة أو امرأة أو امرأة أو امرأة

حاله كونه

حاله كونه جرحاً غير حرمة أو حرمة وإن كانت مستقرة في دمه ولو
 مكثرة أو مستعانة من غير ثقب ما لا يعد فيه الرمي مقصداً كسطح وطارة تجفيف
 كحصاة وليس للنظر غير حرمة أو حلية أو متاع أو فاحش أو أصاب في عينه
 فخره فأت فيه دمه ولو لم يتدبر قبل رميه لغير الصبيح لوطي أو طلع احد في بيتك
 ولم يأت له فله فدية حصاة ففقت عينه ما كان عليه من جناح وفي رواية
 صحها ابن جابر واليه في فدية اليد واليد فيه المنع من النظر وإن كانت
 حرمة مستقرة كما مر أو في منعطف الجوارح ولا بد منه من سترها من الأعيان
 وإن كانت مستقرة ولا بد منه لا بد من سترها وتكشف فيجب باب النظر وضريح
 بعين الناظر غير ما كان من السمع والعين النظر اتفاقاً أو خطاً أو بالجر مستقراً
 الحرة وبما قبله وبعدة الناظر إلى غيره وغير حرمة وبذرة السحر والشاذع
 ونحوها وبغير الثقب الباب المفتوح والكثرة الواسعة والمشاكال الواسع العيون
 وبالحديث أي إذا وجد الثقب كجرهم وبما بعده ما لو كان الناظر غير حرمة غير جرحية
 أو حلية أو متاع ويقرب عينه ما لو أصاب موضعاً بعد ضربه فله في الجميع
 لمقصود في الرمي حيثما وقع في اليد جرحاً مع قتل في غير جرحية أو متاع من زيادة
 ونقصي في غير ثقب الرمي قتل كوة أو ثقب جرحية الرمي قتل له زوجة وأخاً
 فدية غير الجرحية لحرمة النظر إلى ما بين سرة وركبة حرمة في رمية إن كانت جرحية
 والقتل من يله أي التعزير كولي لموليه وولي لمن دفع اليد ونزعه لزوجته
 ومعلم لتعلم منه ولو باذن الولد مقصوداً على العاقلة إذا حصل به هلاك لأنه شرط
 بسلاصة العاقلة إذ المقصود التاديب لا الهلاك فإذا حصل الهلاك قبل أن يجاوز
 الحد المؤوط وظاهر أنه لا ضمان على معزور رقيقه ولا يدين غيره بأذنه ولا على من طلب
 منه التعزير ما عجز عنه بما تقتضيه ولا على من ضربه دابة مكنته الضرب المعتاد
 لا سيما لا تاديب إلا بالضرب لا القتل من الأسماء ولو في جرحه أو جرحه أو جرحه
 ثقب مقصوداً لأن الحق قتله والرائد في حد من حد شرب وغيره كالرائد في حد الشرب
 على الأرمحين في الحد على العشر في غيرهم فيقتل بقطعة بالعدد ولو جرحاً في الشرب
 ثمانية فأت رزمة نصف الدية أو في القذف إحدى وثلاثين رزمة جرح من أحد
 وثلاثين جرحاً من الدية ونقصي عما ذكره من اقتصاصه على حد الشرب والقذف
 والمستقل بأمر نفسه بأن كان حراً غير صبي ومجنوناً ولو سبها قطع عذرة

منه ولو ياتيه إزالة النبتين يهاوهم يخرج بين الجبل والجبل إذا لم يكن قطعا اخطر
من تركها بان لم يكن خطر او كانا ترك الخطر او الخطر فيه فقط او شوى الخطرات
يختلف ما اذا كان القطع اخطر فقه منه بالادلة انه لا قطع فيها اذا كان الخطر في الثلج
فقط والياب وان علا قطعها من صغير ويحوي مع خطر فيه ان لا خطر ترك
يخلو ويغير لعدم فوائده للخطر الرقيق المتاج اليه القطع مع عدم الشفقة او قلتها
ويخلو في مالوت شوى الخطر ان او ترك الخطر القطع او كان الخطر فيه فقط ولو لم يكن
ولو سلطانا او وصيا علاج لا خطر فيه وان لم يكن في تركه خطر كقطع غلة لا خطر
في قطعها وفصد ويجوز ان له ولاية ما لموصيايته عن التصديق فصيالة يذنه
اولى وليس غيره ذلك في تعيين يوليها اول من اقتضاه على الاب والجد والسلطان
فلو مات اى الصغير والمجنون يجاز من هذا المذكور فلا ضمان للموكلين معاذ الله
فتضمنون ولو فعلوا الى الولى ما منع منه فانه قد اصابه فذبح مغلظة في ماله
لتعديله ولا يوقد وتعيير عاذر اول من اقتضاه على السلطان والصبي وما وجب
بخطا امام ولو في حكم واحد كان ضرب في حد الشرب ثمانين فاقطع عاقلة لاقى
بيت المال كغيره من الناس ولو وجد شخصا بشاهدين ليسا اهلا للشهادة ككاهن
او عبد بن او مراهقين او امرأتين او فاسقين فاقطع تعيين يذ لك من قوله ولو
جدد يهاوهم فينا علة او ذميان او مراهقين فان قصر في البحث عن حالهما
فالصما ذابا القرد او بلال عليه لان الهجوم على الفتى يصح بالاجماع والافاضة
بالحال على عاقلة كالحفا وغير الحد ولا يجوز لها عليها لانها من عان انها صارقات
الا على مياهي يفسق فتخرج عليها لان الحكم يشهداتها يتعربد ليرى منها وتغرم
والاستثناء من ذ يادى وبه صحى في الروضة واصحابها ومن عالج بغير فصل بين
من قتل له ومن هجم او فصد ياذنه ممن يعترضه فادى الى التلغى ليرضخ والامر
بفعله احد وفعل جلا من قبل او جلا باصرامام كفعله اى الامام فالضمانا قودا
او ما لا عليه دون الجلود لانه الله ولا بد منه في السياسة فلو ضمانا ليرتد الجند
احد ولكن ان عر خطره فالضمان على الجلود ان لم يكرهه والا باذا كره فعليها
ويجوز خضعت مكلف ومنه السكران مطبق له رجل بقطع جميع قلته بالغم
وهما يغفل حشفته واهراة قطع جز من بظرها بغير المرحمة واسكان
المحبة وهو لينة باعلى العزج لانه تعالى لم اوصيا اليك ان اتبع ملذاتهم

فقط حكم النبت

صنيفا

تأليفه في الاموال



صنيفا وكان من ملته الخنزير في الصحى ويغيرها انه اختار ولا نه قطع
جزء فلا يخلط فلا يكون الا واجبا كقطع اليد والرجل على الصبي والمجنون ومن
لا يطبقه لان الاولين ايسا من اهل الوجوب والذات يتصور به وخرج بالرجل
والذات الخنزير فلا يجب ختنه بل لا يجوز عيها في الروضة والوجوب لان الجرح مع
الاستكمال منوع وقطع لم يطبق من يادى وتعييرى بالمكن اولى من تعيرى بالبلوغ
وسن تعويله لسابع ثاق يوم والارائه لم يروى ختنه لانه صلى الله عليه وسلم
ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما ورواه البيهقي والحاكم وقال صحيح
الاسناد وما لم يروى به ما خلاه لما لا يفتى في فعله ما ذكره ان يوم الولادة لا يجب من
السبعة وهو ما صحى في الروضة وفي المهمات انه المتضمن للفتى به لكن صحى
الغوى في شرحه بسبب انه منها وهو وان وافق عبارة الصبي وظاهر
الحديث المذكور لكن المعتقد الاول لاسر انه المتضمن ولتقله في الروضة
والجرح ان المستظهر نقله عن الاكابر والفرق بينه وبين العقيقة ظاهر
ومن ختن من ولده وغيره عطفا فان لم يرضه ولم ولو وصيا او خيرا العاق
الخنزير ختنه للعلاج ولا يذنه والقدر اسير من الذخير لما في من المصلحة
وخرج بالولى غيره فيضمن التعدي به بالمهمل اما غير المطلق فيضمنه من ختنه
بالقد او بالمال بشرطه التعدي به ومقتضاه اى الخنزير هو اعلم فله واجبرته
في مال المحتون لانه لمصلحة فان لم يكن له مال فاعلم من عليه حقته
فما تلتفه الذوا من حسب ذابة ولو مشا جرا او ستميل او غاصبا ضمن
ما تلتفه نفسا وما لا يلاونها وسواء كان سائتها ام راكبتها ام قالها
لانها في يده وغير تعهد بها وحفظها واشترى من يادى قالها لانه لا يضمنها
كان اذ اركبها اجنبى بغير اذن الولي اجيبا او مجنون لا لا يضبطها مثلها او غصبها
اسان بغير اذن من خصها او غلبته فاستقبلها اسان عرها فالتفت شيئا
في انصرافها فالضمان على الاجنبى والناخض والبراد ولو سيطرت ميتة او تركها
ميتا فتلغى به شيئا ليرضخ ولو خصها سائق وقائد استوفى في الضمان اى
راكب معها او مع احد من ضمن الراكب فقط اى ما تلف بين لها او روضها
او ركضها ولو عاردا بطريق لان الادنى قبا الطريق مشروط بسلامة العاقبة
كما في المتاج والروشن وهذا ما جزم به في الروضة واصحابها في باب جرحها مت
الاحرام وهو المنقول عن نضر الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه

احتمال لا الامان بعدم الضمان لان الطريق لا تخلو منه والمنع منها لا يسيل اليه وعلى هذا
 الاحتمال جرى الاصل كالروضة واصحابها هنا على حطبها ولو على دابة فكل بناء
 سقط او قلعه اياها لحطب شئ في تمام مطلقا وفي غيره والثالث منبر او على
 شئ معهما ولو رتبتهما ولو كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي بعض عدم شئهما ما لم كانا
 ومثله ما لم كان من غير الحامل جذب في الزحام وفي بعض عدم شئهما ما لم كانا
 اصح وفي بعض الاجماع معصوب العبد لو دنا ونحوه وتعييرى بما ذكره من تعبير ما ذكره
 وان كان وجدها ولو بجملها فالتلف شيئا كزح ليل او فضا واخبره فبعد ان فرط
 في دبطها او اسبها كان دبطها بطريق ولو اسبها او اسبها ولو اسبها بالمرضى بوسط
 من دبطها فان لم يضر كان اسبها لم يضر سبطها لم يضر وتعييرى بما ذكره فاضط
 ما عيرى به وتعييرى به او لم يضره بخاص حب الدابة لا ينام تختص به ذلك المالك والى
 مراد ان السنتعير والمستاجر والمودع والمرفق وعامل القرض والمغاصب كالمالك
 لان قصص ما لك اى الشئ الذى اتلفته الدابة في هذا وتلك كان من الشئ المالك لها
 او وضعه في الطريق فيها او وضعه وترك دفعها او كان في حدوده باب وتركه مفتق
 في هذه فلا ضمان لتقريب ما لك واستثنى من الدواب الطيور كالحمام او سلم المسكة
 فكم شيئا او القطع جاز لان العادة جرت بانها ذكروا في الروضة على صحتها من اى
 الصباغ واتدق حيل من عادات كعرة عهد اتلافها مقتضى لذي البديل لها وان
 قصر في ربطه لان هذا يبيح اذ يربط ويكلف شره بخلاف ما اذا لم يكن عاديا وتعييرى
 بدلا كذا من قد له وهرة تلف طير او طعاما ان عهد ذلكها ضمن ما لكها

والقارن

قوله على ان فرض الكفاية

والجنادقة وتقليد الامراء ذلك او بان يدخل الامام وانائه دار الكفر بالحيث
 لقنادهم وخرج بزادى بعد الهجرة ما قبلها فكان اليها دجونا منه ثم بعد هذا امر
 بقتل من قاتله ثم ايج الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم امر به مطلقا وشقوا المقيد
 يكون الكفار سبلا دهر لعهد صلى الله عليه وسلم من حق في كل عام منذ وادق وشان
 فرض الكفاية ان اذ فعله من غير كفاية سقط عنه وعن الباقي وفرضها كثر
 كقيام الحج الذي وهى البراهين على اثبات المصانع تعالى وما يجب له من الصفات ويتبع
 عليه منها وعلى اثبات النبوات وما روي به الشرع من المعاد والمساب وغير ذلك ويجعل
 مشكله ورفعه الشبهة ويعلم الشرع من تفسير وحدته وشقه ذاتا على ما لا بد منه
 وما يتعلق بها بحيث يصلح للقضاء والافتاء الحاجة اليها فياسر ويرى ونحوه من
 اى الامر جازيات الشرع والتي من مبرماته اذ لم يخف على نفسه احواله او على غيره
 اعظم من مفسدة المكر الواقع ولا يكر الاسارى الفاعل لغيره واجاد الكعبة بحج وعمره
 عام فلا يكر احيا في هذا باحد مما لا يعتكف والصلاة ونحوها اذ المقصود الاضطر
 بينا الكعبة والحج والعمرة فكان فيها احياؤها وتعييرى بحج وعمره اعم من تعبيره بان يارة
 ووقع ضرر معصوم من مسلم وغيره ككسوة عار او طعام جاف اذ لم يرفع ضررا
 بقى وصية فذرى ووقف وبركاه وبيت مال من سهم المصالح وهذا في حق الاعنياء
 وتعييرى بالمعصوم او من تعبيره بالمسلم وما يجر به العاش الذى به قدام الدين ولذا
 كبيع وشراء وحرارة وبرد سلام من مسلم عاقل على جماعة من المسلمين الكلفين فيكون مب
 احدها بخلافه على واحد فانه فرض على الا ان كان المسلم والمسلم عليه ان يشترطه والا
 وجلا ولا محرمية بينهما او غيرها فلا يجب الرقة ثم ان سلم حرم عليها الرقة او سلمه
 كره له الرق وظاهران الخنوع للارقة كالحمل عليها ومع الرجل كالمراة معه ولا يجب الرد
 عما فاسق ونحوه اذ كان في تركه دبر لهما او لغيرهما ويشترط ان يتصل الرق بالمسلم
 اتصال القبول بالايجاب وابتداء اى السلام على مسلم ليس بقاسق ولا مستع
 على الكفاية ان كان من جماعة ولا فسخة عين لحسن اى طورا واستا وحسن اى او لئلا
 بالذمة من بداهة السلام لاعلى حقوقا حتى حاجبة اكل كذا ثم ويصح ومن جهام
 يتنظف فلا يفسد السلام عليه لان حاله لا يفسد به وتعييرى بدلا كذا من قد له
 لاعلى قاض حاجبة اكل ونحوه واستثنى من الاكل ما بعد الا بتلوع وقيل الوضع
 فليس السلام عليه ويؤخذ مما قد منه في الرق مع اختلاف الفرض حكم الابتداء

ولا ريب عليه لو اذبه لهدم ستم بل كره لقاض الحاجة والمجاعة واغضب الجهاد
 فيذكر على سلم ذكر حرسه مستطوع له غير صبي ومجنون ولو سكران او خاف طرعا فلا
 جهاد على جرح ومجنون لعدم اهليته له ولا على كراهته غير مطالب به كافي الصلوات ولا
 على ان وخنق لبعضها من القتال غالبا ولا على من روق وان امر به سيده كافي الجهاد
 اهليته له ولا على غير مستطوع كما تطوع واعني فاقد معظم اصابع يده ومن به عرج يسي
 وان ركب او مرض تعظم مشقة وكعدم اهية قتال من سلاح ومؤنة ومركوب في سفر
 قصر فاضل للغير مؤنة من تلبسه مؤنة كافي الجهاد وكعدم ربا ينع وجوب الجهاد
 خوف طرقي من كذا ولو لصومى مسلم فلا ينع وجوب الجهاد لان مناه على ركوب الطواف
 والتقييد بالسلم مع تركه الخنزير والنجس والاعني فاقد معظم اصابع يده من يادق
 وحرم سفره وسر جهاد وغيره فلا اذاب ديب ديا حاله كذا ان كانا فقدما لغرض
 العني لغرض فان انا من يد به منه من ماله للغرض فلا يحرم وخرج يراى في موسم
 الحصر وبالحال الموقل وان قصر الاجل لعدم منجبه المطالبة به قبل حلوله وحرم جهاد
 ولد بلا اذنا اصله المسلم وان علا او كان رقيقا لانه فرض كفاية وبراصله فرض عين
 بخلاف اصله الكافر فلا يجب استشهاده وتعييرى يا صله ان من تعينه بآويه لا سفر
 تعلم فرض ولو كفاية كطلب درجة الفدى فلا يحرم عليه وان لم ياذن اصله ويهتبر
 وشه فرض الكفاية فاذا اذن اى صله او رب الدين في الجهاد لم يحرم جهادهم
 وعلم بالرجوع ويجب رجوعه ان لم يحضر الصف ولا بان حضره حرم انفراد
 لقوله تعالى اذ العتق فتنة فاشتعلوا ولقوله اذ العتق الذي كثر من صفاء فلا تقولهم
 الادبار ولان الاصراف يشوش امر القتال ويحترط لوجوب الرجوع انما ان
 لا يخرج يجعل من السلطان كما نقله ابن الرقعة عن الماوردي وعنى لشي الامام
 وان يامن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين ولا فلا يجب الرجوع فان
 احسنه خذل الخوف ان يقيم في قرية بالطريق الى رجع الجيش فيرجع معهم لزمه
 وان دخلوا اى الكفار بلدة لنا مثلا تعني الجهاد على اهليتها سواء امكن تاهبهم
 القتال ام لم يكن لكن اعلم كل من قصد انه ان اخذ قتل او لم يعلم انه ان اعتنع من
 الاسلام قتل اولم يامن المرأة فاحشة ان اخذت وقيل من دون مسافر
 منها وان كان في اهليتها كفاية لانه كذا ضربه فوجب على ذلك كل من ذكر

حتى

حتى على فقير ولد وولد وولد ووهيق بلا اذن من الاصول ريت الدين والسيد ولو كفى الاهرار
 وعلى من تها اى باقة الفصح قبل منه المضى اليهم عند الحاجة اليهم بقدر كفاية
 دفع الجهر ونقاز من الضلعة فيصير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من
 بعد واذ لم يكن من قصد تاهب لقتال وجن تر اسرا وقتل هذه الاسلام وقتال
 بعين زده يقول ان علم انه ان اعتنع منه قتل وامنت المرأة فاحشة ان اخذت
 والاعتنع الجهاد كما مر فان امنت المرأة ذلك كما لا الا بعد الاسرا احتل جوارها استلها
 فتردفع اذا اريد منها ذلك كره في اروضة كاصلها ولو اسروا سلا وان لم يدخلوا
 واربا ان منا فهو فرض عين له ان دعي بان يكونوا قريبين ما كانا بلزمتا في دخولهم
 واربا وفهم لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الناس فان قتلوا في بلادهم ولم يركبوا
 الشارب اليهم تركناه للضرورة **فصل فيما ذكره من الغزو** ومن يكره او يحرم
 قتله من الكفار وما يجيزه اولى من فعلهم كره من بلاد انا امام بنفسه او ناسبه
 لانه اعرف بما فيه المصلحة فغير ان عطل الغزو واقبل هو وجن على الدنيا او غلب
 على الظن انه اذا استقر ذلك لوان كان انما هو بالاستلان بفرض المقصود
 لم يكره والغزو لغة الطالب لان الغاوى مطبق اعلاه كلمة الله ومن له ان يامر
 على سرية وهو طائفة من الجيش يبلغ اقتضاها لربها ثمة مجتهدا وان اخذ البيعة
 عليهم بالنيات على الجهاد وعدم الغزير ويا مرمي رعاة الامير ويوصيه بهم للاتباع
 وله لغيره اكثر وكفا وجهاد من حمل الحن يروطه الآية لانه لا يقع عنهم فاشبهوا
 الدواب واخترت جهل العمل لان المقصود القتال على ما يتفق وان كان معا قلة الكفار
 يصح فيها ما لا يثبت في معا قلة المسلمين فاما لم يجز لغير الامام اكثر او غير لانه
 يخرج النظار واجتهاد لكون الجهاد من المصالح العامة ويقارن اكثر منه في الاذن
 بان الاجير فخر مسلم وهذا كافر لا يمين وخرج بالكفار المليون فلا يجوز اكثر او
 للجهاد كما مر في الاجابة وتعييرى بكفار دولي من تعبى يرمى وله استعانة فحرم
 على كفار عند الحاجة اليها ان امانهم بان يخالفوا معتقد العدو ويحسن رأيهم
 فيها وقا وما الغريقتي وبقول المستعانة بهم ما يراه مصلحة من افرارهم بجانب
 الجيوش او اختلط طرهم به بان يفرقهم بيننا وله استعانة فحرم وراهقنا
 احق ياد باذن ما كلف مرهما من السادة والاولياء نعم ان كان العبد موحى بتفويضهم
 لبنت المال او مكاتبين كتابة صحيحة لم يحج الى اذن السادة وفي معنى العبيد

المدني بأذا العزم والولاء بأذا الأصل وفي بعض المرافقة النساء الإحقاقيات بأذا
ما كالأمر من لكل من الإمام وغيره بدل لأهية من سلاح وغيره من ماله أو من بيت المال
فحق الإمام لغير الصالحين من جهر غلابة فحق الإمام وذكر الإحقاقيات من الإحقاقيات
وما كالأمر في المرافقة وغير الإمام في بدل لأهية من مذاق وكرد لغاز قتل غير
به من الكفار ما فيه من قتل الزمق قتل غيرهم صدم اند كراهية من قتل غيرهم لأن الحرم
اعظم من غير الإمام يسب الله وأوليه صلي الله عليه وسلم بأن يذكروه بسوء فلا يكره
قتله فقد عاقب الله تعالى وصن قتلهم وتعبير في بدل لأهم من قوله إلا أن سمعته يسب
الله رسول الله وجاز قتل أصبي وغيره ومن به رقة وإنه وضعت قتلوا فأن لم يقاتلوا
حرم قتلهم للمنفعة في غير الصالحين عن قتل النساء والصبيان والمقوق المجنون ومن به رقة
والختمين بهما وعدل على إطلاق الأصل صرية قتلهم وكذا لقتال المب لا سلامه
والعسلي وذكر كراهية رقة من مذاق وجاز قتل غيرهم ولو زناها وأجبروا وضعت
واجبه وزنادان لم يكن فيهم قتل ولا رأى لعدم قوله تعالى اقتلوا المشركين لا الأرواح
فلا يجوز قتلهم بغير أن السنة بذلك وهذا من زيادته وجاز حصار كافر في بلاد وقلاع
غيرها وقتلهم بما لم يجر ملكه كإرسال ما عليهم ورهبهم بداره وحقيقه وتبعهم
في غفلة إلى الإعادة عليهم لئلا وإن كان فيهم سلم أو ذرا بهم قال تعالى وحذوهم
واحصروهم وحاصروهم صلي الله عليه وسلم أهل الطائف ورواه الشيخان ونصب عليهم
الخطين ورواه البيهقي وقس به ما في معناه من أجمع الإهلاك به وخرج بزيادته لأجر
ملكه ما لو كان فلا بد فلا يجوز حصارهم وقتلهم بما لم يجر وجاز رمي كذا مشركين
في قتال طبرستان بتدبير اليد وتخصيصها في شأنهم وأوصياهم في جوانبهم وكذا
بقتل ناهر وعبد عمر أو بأبي محمد كسر ورضى أن دعت إليه خروجه ضرورة بأن كانا
بجبل لتركوا ضلابة بأن يحسن نصب الخطين على القلعة وإن كان فيهم وسئل
يقذفوا ذكره رعية إلى العليل وأوجه على استبقاء القلاع لهم وفي ذكر كذا عظيم
لأنه منسوبة الأرض أكثر من منسوبة الإقدام وما بعد احتمال قتل طائفة للرفع
عن بقية الإسلام ومراجعة الكليات ونقص قتل المشركين ونشوق المحترمين
جب الإمكان فأن لم يدع إليه خروجه لم يجوز رميهم لأنه يردى إلى قتلهم بالإحرة
وقد نهى عن قتلهم ورجح في الروضة في الأول وجوز رميهم وعليه يفرق بينها
وبين الناسة بأن الأرمي المحترم يحقن الدم لحرمة الدين والعهد فلا يجوز رميهم

بلا ضرورة والذاري حقوا الحق الغافلين بما فيهم بل ضرورة وتعتبر ما ذكرنا من غير
بالنا والصبيان والمسلمين وحرم تصرف من لزمه جهاد في صفاته فما ونامهم وانا
زادوا على ملكنا كما ذكرنا في ما بين واحد ضعفا لاية فان كان منكم مائة صابرة
تفعل ما تأتينا مع النظر المعنى والاية خبر بعض الارض لتصب مائة اقبتي وعليها
يجل قوله تعالى الا الذين ظفروا بشركهم يخرج بر اياهم من لزمه جهاد من لم يلزمه كفى وبه
بالصف ما لم يلى مسلم شركا كما انه يجوز ان يظفره غنما وان طلبها ولم يطلبها وبها
بعد ما ذكرنا من قاصدهم وان لم يريدوا على ظفره فيجوز الانصاف كما انه ضعفاء
عن ما بين الواحد اقباء تعتبر ما بقا وسقود ما اولى من غيرهم بزادهم
على ما بين واحد ما الاخر فاضل لكن تصرف ليكن في موضع وغيره وانصرف من
مضيق ليعنه العدد المتع سهل للقتال او مضيقا في وقت يستند بها ولو
صغيرة قليلة اذ كثيرة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا الضعفاء الاخره وسائر
اي المحترق والمختار ما لم يعد الجيش فيما عدا مفارقه كما ان كان في جهاد
قربها بجمع بقاء نصرتها وبخس منها كرامة فريضة تشارك الجيش فيما غنمه
قلها فاما اذا بعد لغوات النصرة ومنهم من اطلق ان المحترق يشارك على امر
بعد ولا يرغب والاساس في اذنه الامام ليظهر عدد المشركين وينقل اخبارهم شارك
الجيش فيما غنم في غنمه لان كان في مصلحتها واطرافه اكثرها المقات في الصف
وذكر سائر ذلك المحترق فيما ذكر من زاده واطلاق التفرع عدم المشاركة هو المسمى
بعد اذنا وبمحرم ولا بد واذي لغوات بان غنم قوته من نفسه اذنا له اسام
ولو بانه صابرة لكانوا يطلبها لا بد من الله عليه وسلبها وهو خطو من
من الصف القتال من البروز وهو الظهور فان طلبها كما فرضت له اي القوي اذنه
له لا بد في جزاء دونه وان في تركها جيش اطلبها فان تقوية لهم ولا ايان لهم
طلبها او طلبها وكان الما في رضا في غنمها وان اذن له الامام وكان قد اقامها ولم
يأذن له الامام كرهت اما لو اذن له في الضعفاء قد جعل اذنه ضعف وامان
الاخرين فلا بد الامام من غنم في ابطال وذكرا لكرهه من زاده وجاز لنا
انكفوا ليعن من اهلهم كرامة وغير وان ظن حصوله لا يضاعف لهم لقوله
تعالى ولا يظفر منوطا بغير الكفاد لاية ولقوله لا يجزى من يمينهم ما بينهم واذي
المعنى وغير الصحابي انه صلى الله عليه وسلم قطع عن بني النضير وحرق عليهم
بيوتهم فانزل الله عليه ما قطع عن بني الاية فان ظن حصوله لما كره

ان تلافه هو اذ من تعبيرة من ثوب تركه حفظ الحق الغايبا ولا يجوز لما حرم الله
 الحيوان حترم والذين من ذبح الحيوان لعنوا كاله الا الحاجة كحلها تكون عليها فيجوز
 التلافه بالدفع واللفظ فيجوز كغيره قبل التلافه عند المتز من بصره بل او كغيره
 وحسن ارجوعه اليهم وضرر لما فيكون التلافه فدعا الضرر اما من المهرم كغيره
 بل من ان تلافه مطلقا **في حكم الاسر وما يؤخذ من اهل الحرب** ترك ذلوا كذا
 وحسن ارجوعه وعيدهم ولو مسلمين يا سرهما بقرعهم وهو يعرف بالقرع ويصيرون
 بالاسر ارقاء لنا ويكوفون كسائر اموال الغنيمة الحرة الا هله والباقي للغنائم
 صلا الله عليه وسلكا ان يقسم المسبي كما يقسم المار والمرد بقرع العبيد استراة لا تجده
 ومثلهم فيما ذكر المعصون تقبيل الحقن الدم وخلق الزمري زوجة المسلم الذي
 الحربية والعقيق الصغير واليهونا الذي في قوله بالاسر في زوجة من المسلم
 والمرد زوجة الذي زوجته التي لم يدخل تحت قدرتها حتى عقد الزمة له وما
 ذكرته في زوجة المسلم وهو مقتضى ما في الروضة واصلها واعتقده البلقي وغيره
 وخالف الاصل فصحح عدم جواز اسرها مع تصحيحه جواز في زوجة من المسلم
 ويقع الا امام في اسير كامل ببيع وعقل وذكورة وحرية ولو عتيق ذى الاحظ
 للاسلام والمسلمين من اربع خصال قبل يقرب الرقة ومن تخلف سبيله وفداء
 باسرها مثلا من اهل الامة فيما يظهر في اقتصر على قوله مناجري على الغالب
 او مال وارفاق ولولوا في او عرف او بعض شخص للاتباع ويكون مال الفداء
 وسر قابهم اذ ارقا كسائر اموال الغنيمة ويجوز فداء مشرك يعلم او لا ويشرى
 يعلم فان حق عليه الا حظ في الحال حبه حتى يظهر له الا حظ ففعله واولا
 كما فر بعد اسره بعضهم من القتل خير العيصي امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا
 ان لا اله الا الله فاذا قالوا نعموا من دماءهم واما المهر الا بحقهما والحياد
 باق في الباقي كما ان يجوز من الاعتاق في كفارة العتيق في خياره في الباقي فان كان اسرا
 بعد اختيار الامام فخلعت غير القتل تعبت كمن اعاقب من له في قوله عز ولو
 بعثيرة يسلم به وينا ونقبا وهذا من زيادة وقيلة اي واولا في قوله عز ولو
 بعضهم دمه وماله الغير السابق وقرع العز الصغير او الجريح عن السهم يحكم به
 تبجالة والتقييد بالمرصع ذكر الجرح من زيادة في وضع باهر المذكور ففلا
 بعضهم اسلامه من السبي لا زوجة فلا بعضهم من السبي بخلاف عتيقه
 لان الولاء الزم من الكناح لانه لا يقبل الرقع بخلاف الكناح فان رقة يان سبت

والمرء

ويؤخذ التحويل انقطع بكناحه حال الامتناع اسك الامة الكافرة للكناح كما
 كان في ابتدا الكناح وفي تعبيرة الاصل باستفتي سمح فافترق بعض السبي كما
 من كسب زوجة حرة او ذبح حرة او سبيها او ارقاها فانه ينقطع به
 الكناح بخلاف الرق وبذلك علم ان كناحهما ينقطع فيما سبيها وكما ما
 حرين وفيما لو كان احدهما حرا والآخر رقعا وسرق الزوج بما مر سوا اسبا
 ام احدهما وكان المسبي حرا وان اوهده كلام الاصل خلافة وانه لا ينقطع
 فيما لو كانا رقعتين سواء اسبا ام احدهما ام احدهما اذ لم يرد في وانما
 انتقل الملك من شخص الى اخر وذلك لا ينقطع الكناح كالمبيع والهبة والتقييد بالرق
 الحاصل بالرفاق الزوج الكامل من زيادة في ارق عتيق مسلم كافي عتيق من اسلم
 وتعبير بقرع او لم من اقتدا وبقا الارفاق واذ ارق العربي وعليه دين الجرحي
 كسب وذي لم يسقط اذ لم يوجد ما يقتضي اسقاطه فيقتض من ماله ان يتم بعد
 رقة وان كان ملكه عنه بالرق فياسا ليقض على الموت فان ختم قبل رقة او معه
 لم يقض منه فان لم يكن له مال او لم يقض منه لغيره في ذمته الى ان يعتق فيطالب به
 ويخرج من ياد في غير حرب العربي على مثله ومن من عليه الدين لم يرب الدين
 فيسقط ولو رقب الدين وهو على غير حرب لم يسقط ولو كان طرف على مثله
 دين معاوضة كبيع وقرض فترهم احدهما باسلام او امان مع الآخر او دونه
 لم يسقط لان امانه بعدد وخرج بالمعاوضة دينا لا تلاف وخبره كالمصعب
 فيسقط لعدم التزامه ولا ينسب الدين ليس عند امتداد ولا بتقييد بعضهم
 المختلف وتقييد الروضة كاصلها به لبيان محل الخلاف وكما في مع غير اذ هم
 احدهم العربي مع المعصوم اذ اعصم الحرب في حكم المعاوضة والاتلاف وتعبير
 بما ذكر اول من قله ولو اقرض حربي من حربي الى اخره وما اخذ منه مرامى من
 اهل الحرب بلا دماء من عقار او غيره بقرعة او غيرها غنيمة ففصة الا السلب
 فلهما الا هله والباقي للآخرين بلا دماء له وارجع وتغيره بنفسه من له القتل
 والمرد بالعقار الممكوك الذي لم يكن له فليف يتكلم عليهم صرح به الجرحي
 واحلافه لما ذكر اول من تقييده باخذه من اهل الحرب وكذا ما وجد كلفطة
 مما يظن انه لم يهرق في غنيمة لك فان امسك كونه مسلم يان كان ثم مسلم وجب
 تعريفة لعموم الامر وتعريف اللقطة ويعرفه سنة الا ان يكون حقيقا كسائر

اللعنات ويجوز تعريفه بكونه غنمة ولفظ غنم ولو اغنياء او غير ذلك الامام
 لا يمكن لعنه بعد اي بعد انقضاء الحرب فليس على سبيل الاجابة لا التعليل
 في غنمة قبل اختيارها بل يجب ان يكون فيها ما ياتي وفي العود منها
 الى موطنها كذا في الرواية الاولى في تفسيره بما ذكره او من تعبيره بغيره
 اي الكفار ويظهر ان الاسلام فان كان للجهاد في دارنا وعز فيها ما ياتي قال القاضي
 فله التمسك ايضا بما ياتي من اكله للادوي عموما كقوت وادم وفاكهة وعلف
 للذواب التي لا يفتن عنها في الحرب شعير او نحو كثير وقول الجرائي داود والحاكم
 وقال صحيح عن شرط الجهاد عن عبد الله بن ابي اوفى قال اصيبنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بجرب طعنا فما كان كل واحد منا في حذنه قدر كفارته وفي الجاهل عن ابن
 عمر قال كنا نصيب في معارضا الصل فانا كل واحد منا في حذنه قدر كفارته وفي الجاهل عن ابن
 الحرب قال لا حزن اهل حذنه عنا فلهذا المانع عابا ولانه قد يفسد وقد يعجز
 فله وقد تزيده من ثقتة عليه وان كان معه طعام فكيف يهجم الاضار او ذبح
 لحيوان ما كثر الاكل ولو لم يدره الاخذ جلد وجعله سقاء وخفا وضرب
 رد جلد ان لم يدر كل معه وتعيير بما ذكره من قتله وذبح ما كثر الجده وليس
 التمسك بقدر حاجة فلو اخذ فقهنا لزمه ربه ان يفي وبذلك ان تلف وهذا من
 زياد في وجوب ما يعتاد اكله غيره كركوب ولبوس وجعوما ما تدر الحاجة اليه
 كالدواء وسكر وفاقه فان احتاج اليها مريض منهم اعطاه الامام قدر حاجته
 بغيره او عصبه عليه من سبه كما لو احتاج احدكم الى ما يتدنا به من يرد امامت
 لحقهم بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة الغنمة فلا حق له في التمسك كما لا حق
 له في الغنمة وكان معهم كغير الضيف مع الضيف وهذا مقتضى ما في الرفع وفي
 في الاصل والروضة اعتبار بعدية حيازة الغنمة ايضا وقد توجه بان لا يتسامح في
 التمسك ما لا يتسامح في الغنمة ومن عاد الى العرب المذكور لزمه رد ما بقي
 مما يتسبط به الى الغنمة لزوال الحاجة والمراد بالجهاد ما يجد فيه حاجته مما
 ذكره بلا عزة كما هو الغالب والاخذ اخره في منع التمسك ولفظ حرام ومكاتب
 غير صريح ومجنون ولو سكر او مجنون عليه بفساد اوسفه اعراض عن حقه
 منها ولو بعد ازله قبل ملكه له بان المقصود الا عظم من الجهاد اعلاء كلمة
 الله تعالى والذب عن الملة والعتا ثم تارة بعد في اعراض عنها فقد جرد قصده
 للعرض

العرض الاعطى وانما صح اعراض الجهاد عليه لان الاعراض يحق جهاده للاخرة
 فلا يمنع منه وما احتضاه كلام الاصحاب من عدم صحة اعراض الجهاد للشفة وبغلة
 في الروضة كما صلبها عن ثقة الامام اعراضه الامام على القى بان الغنم تلك
 تجوز الاعتناء كما صرح به الغزالي في بسطه والمعتد خلافه كما سيأت
 ومن صح صحة اعراضه الاسنوي في الاذرع وغيرهما ومرد بعضهم بما لا
 وخرج من ياد في القيد بالحر او المكاتب الرقيق غير المكاتب والمعتد
 فيما وقع في ذمة سيده ان كانت مملوكة او مملوكة له او مملوكة له ان لم يكن وبما
 بعد هذا النص والمجنون وعق ظاهره وما لو اعرض بعد ملكه من حقه
 فلا يصح الاستقرار ملكه كما في الاجلاد وهو ان ملكه واختار ملك
 ولو يقبل له ما اقرض له ولو عتق او تعبير بما ذكره او لم يغيره بالقيمة
 لان العبرة بملكه لا بفقهه كاجنسه في الروضة كما صلبها لالسلب والذى فرق
 ولو لو اخلد فلا يصح اعراضها لان السلب متعين لستحقه كما لو امرت
 وسهلته ذوى القربى غنمة اذنبها الله تعالى بالقرابة فلا تعقب وشهود
 وخعة كما لا ريب في ذلك لغيره الذي يقتصدون بشهودهم بحق الجهاد
 لانه لا كلمة الله تعالى واما بقية اهل الجن فلا يتصور اعراضها عنهم
 والمعرض عن حقه كعدم ضبطه بضمه الى الغنمة وتضم بين الباقين
 واهل الجنس ومن مات او مرض فله لورثته فله طلبه والاعراض عنه
 ولو كان فيها اي الغنمة كلب او كلاب تلفع لصيد او ماشية او غير ذلك
 وامراده بعضهم اي بعض الغنم او اهل الجنس كما في الروضة واصحابها ولم
 يمانع فيه اعطيه والى بان فوزه فيه فتمت تلك الكلاب ان امكن ضمنها
 عد ما والا فروع بينهم فيها اماما لا يوقع منها فلا يجوز اقتناؤه وقوله لم
 عد وهو المنقول قال الرفع وقد مر في الوصية انه بعض قيمتها عند من
 يرى لها قيمة وينظر الى منافعتها فيمكن ان يقال بملكها وسواد العراق
 من اضافة الجنس الى بعضه اذ السواد اذ يد من العراق فحصة وتلك شيت
 فربما كما قاله الماوردي وسي ذلك لخصه به بالاشجار والزرع
 لان الخضرة تظهر من الجد سوادا فحق اي فقهه من بعض الملة من حصة

على طلب سواد العراق

بفتح العين اي قبل وقسم بين القائلين واهل الجنس ثم بعد قسمته واختياره انك
 بذلق بمهجة اي اعطوه العهدة وقف دون ابيته لما افاق فيها اي وقفه
 عمر بن الخطاب عليه السلام واجره لاهله اجارة من بركة المصلحة الكلية فمتنع
 لكونه وفقا لبعده وبعده وبعده وظاهر ان الذل انما يكون من عيبك يذله
 كالقائلين هذوي القريب ان انحصروا بخلاف بقية اهل الجنس فلا يحتاج اليهم
 في وقف حقهم اليه لان له ان يهل في مثل ذلك بما فيه مصلحة لاهله وحرره
 اجرة متجهة في كل سنة مثلا لصاحبها فيقدم الاخر فالأول وهو من
 اقل عتادان بغير حرة مستدة الي آخر حد بركة الموصل بفتح الحاء والميم حولا
 ومن اقل القائلية الي آخر حملوا بضم الحاء عرضا لكن ليس للصورة فتح
 الباء اظهر من ضمها وكثرها ونسب بركة الاسلام وعزاة العرب حمله ان علم
 سواد العراق وان كانت دخلت في حدة الاقليات شرق وجعلها كسر الدال
 وفتحها ونقص الصورة بفتح الصاد عن سبها اي الدخيلة في ما عداها من البصرة
 كان موافقا لاهل السلون بعد وتسميتها بما ذكر من زيادتها وابتدع اي سواد
 العراق يجوز ببعدها ان لم يتكرر احد وان وقعها بفتح الهمزة اي اجزائها
 مكة صلحا لانية ولو قالوا ان الذي كثرها يعني اهل مكة هل هو له يقال وهو الذي
 كثر اي يسمي عنكم واي كثرهم بطن مكة وغيرهم من دخل المسجد فهو امت
 ومن دخل دار بني سفيان فهو امتا ومن التي سلطه فهو امتا ومن اخلق بابه
 فهو امتا ومن ساكنها وارضها الحياة ملك متصرف فيه كسائر الاملاك كما
 عليه السلف والخلف وفي الاخبار الصحيحة ما يدل على ذلك واصابع مكة
 لا يباع وارضها لا يجر دورها فخصه بغيره وارضها الحاكم وفتح
 مصر عنوة على الصحيح والنام ففتح فذها صلحا وارضها عنوة كذا نقله
 الرافعي في كتاب الجبل يفتح الرويان ورجع اليه في ان دمشق ففتح عنوة
فصل في الامان مع الكفار الفصول التي تفيد هذا الامن ثلاثة امان
 وحزينة وهذا امانه لانه ان تعلق بمحصول فالامان او بغير محصور فان كان
 الى غاية فالهذنة والافا لينة وهما مختصان بالامام بطلان الامان وتعلم
 احتكام الثلاثة والاصل في الامان آية وان احد من المشركين استنارك وضم

الصحاح

الصحاح دمة المسلمين واحدة يعني اونا هم من اخبرهم اي يقض شهدا فعله
 لعنة الله والملائكة والناس اجمعين المسلمون غير جرحي ويحذرون واسير ولوهراء
 وعبدوا وفساقا وسفها امانا حربي محصور غير اسير وغير جاسوس واحدا كان
 او اكثر كما هو في بركة صغيرة فلا يصح الايمان من كافر لا يثمة منهم وكان مكره او
 صغير او مجنون كسائر عقودهم ولا من اسير او معتق او مجنون لانه مقهور
 بايديهم لا يعرف وجه المصلحة وان الايمان يقتضي ان يكون المؤمن انا وهذا
 ليس بامن اما اسير الامم وهو المطلق ببلادهم والمنوع من الخروج منها فيصير امانه
 قال الماوردي وانما يكون من منه امانا بطلانهم لا غير الايمان بجمع بالامان في غير
 ولا امانا حربي غير محصور كما هو ناحية للامان بسند الجهاد قال الامام ولو امن حنة
 المظ من امانة التي منهم فكل واحد له فيمن الاوحد لكن اذا ظهر الانسداد والجميع
 قال الرافعي وهو حنة ان امنوا بركة فافا وقع مرتبا فيبقى حنة الما قبل فالاول
 الرضوخ لخل واختاره النووي وقال انه ما دام الامام ولا امان اسير او امنه غير
 الامام لان له بالاسر ثبت فيه حقنا وقيد الماوردي بغير من اسير امانا اسير
 ضيق منه ان كان باختيار في بركة امر يقضه الامام ولا امانا هو جاسوس كطلعة
 للكم والخبر لا ضرر به كما قال الامام وسيفي ان لا يفتق بطلان الما ونعير
 بغير صبي ويجوز لشدة السكران ان يغير بطلان وسفهم قول غير اسير ولا
 اعرض قوله ولا يصح امان اسير لمن هو معهم وغير اسير الا في من زيادته او جهة
 الله فاقول فلو اطلق الامان حمل عليها ويبلغ بعدها امن ولو عقد على ازيد منها
 ولم يضعف بنا بطلان الزائد فقط بفرقا للصفحة واما الزائد لنفسه الشرط بطلان
 الامام فكله في الهذنة وعمل ذلك في الرجال اما النساء وسلمن الخنا في فلا يتقيدن
 بجملة لان الرجال انما منعوا من سنة لللا يترك الجهاد والمرأة والخنثى لسان اصله
 وانما يصح الامان بما يقيد مقصوده ولو رسالة واما كان الرسول كافر او كافرا
 مضية ولو من ناطق او كفا بدة وتعلق بغيره كقوله ان جاء فريد فقد امتنك
 لبناء الباب على القسحة لحقن الدم كما يفيد اللفظ احصا او كفاية والاصح
 كما امتنك او جررك وانت في امانا ولكن كفاية كانت عا مقاب او كن كيف نشئت
 واطلاق الامانة لتخلفها الايجاب والتقبل او من تقبله لها بالقبول امت
 علم الكافر الامان بان بقله وليربده والا فلا فلو بذر مسلم فقتله جاز ولو كان

مسألة جارية

هو الذي آمنه ولا يثبت قط فيه القول واستمر طرقة حيث للامام جرى عليه الشيطان كالغزالي
 وليس لنا شبهة اي الامان بلا قهرة لانه يلزم من جاحشنا اما بالتمتع فينبذ الامام والمؤمن
 فتعبري ليلنا اولون تعبير بالامام ويطرقة اي في الامان العرفي بل امرنا ماله واهله
 من ولده الصغرى والجنون وزوجته ان كانا بل امرنا وكذا ما معه من المال غيره ولو بلا شرط
 دخلها ان آمنه امام من يادف فان آمنه غيره لم يدخل اهله ولما لا يحتاجه من ماله
 الا يثبت دخلها وعليه جعل كلام الاصل وكذا يخلو ان كانا بل امرنا فشرجه
 اي الا يثبت الامام الا غيره والتمتع بالامام من زواج في اما اذا كان الامان العرفي بل امرنا ففكر
 ما ذكرنا يقال ان كان ماله واهله بل امرنا دخله ولو بلا شرط ان آمنه الامام وان آمنه
 غيره لم يدخل اهله ولما لا يحتاجه من ماله الا بالشرط وان كانا بل امرنا دخله ان شرجه
 الامام لا غيره وسنسلم بل ذكرنا امكنه اظهار دينه كونه مصطفا في حق ماله مشرق
 عليه ولم يخف فتنة في دينه بغير زوجه بقولي ومخرج ظهور اسلام شرعيا فمعرفة
 الى دارنا ان لا يكيل والله نعمان قد علم على الامتناع والاعتزال ولم يرج فخره للسلطان
 فيما حرمت لان اهله دار اسلام فيحرم ان يصير باعتراله عنه درجرب ووجبت
 عليه ان لم يكن ذلك او خاف فتنة في دينه واطاها اي الهجة لانه اذا لم ينفق فاهم
 الملوكة طالى انهم فان لم يطبقها فعذر الى ان يطبقها اما اذا رجعا ذكرها لافضل
 ان يقيم كسب اسير فانه يجب عليه ان اطافه وامر بكنه اخلا ودينه فلو صد به
 من قهر الاسر وتقيدي جعله الامكان هو ما جزم به القولي وغيره وقالوا ان ركض اسنه
 قياسا من في الهجة لانه قال قبله سوء امكنه اظهار دينه ام لا ونقله عن تعبير الامام
 ولو اطلقه بلا شرط فله اختيارهم قتله وسبها واخذ المال اذا امان وقتل المغيلة
 ان يحد عنه فيذهب به الى موضع فيقتله فيه كاسر او اطلقه على انهم في اسنراق
 عكسه اي اوانه في امانهم حرم عليه اختيارهم لان امان التخم اعترى يجب ان
 يكون الغير امانا منه وصورة العكس من ذيارتي واستثنى ضافي الامام مالوقا الوا
 امتاك ولا الملق لنا عليك فان شجع احد فصائل فيدفعه بالاحف فالاحف
 او اطلقه على ان لا يخرج من دارهم بغير زوجه بقولي وامر بكنه ما مر اي اظهار
 دينه حرم وفاء بالشرط لان في ذلك ترك اقامة دينه فان امكنه اظهاره جاز له
 الوفاء لان الهجة حيث مندوبة او جائزة لا واجبة ولا امام ولو بانها معاقلة
 كافر هو امره من قوله عليها وهو الكافر الغليظ يدل على قلعة كذا باسكان الام
 ونفخها بامة مثلا منها الحاجة الى ذلك معنيته كانت الامامة او مبهمه رقيقة

او حرة لا انا طرق بالاسر والمبهمه بعينها الامام بخلاف ما لو ركن من القلعة كانت
 قال ولكن على امة فلا يجوز على الاصل في المعاقلة على مجهول فان فتحها عنوة
 من عاقلة بدلائله وفيها الامانة المعينة او المبهمه حرة ولو شرط قبله اقبل اسلامه
 بان لم يسل او اسلمت معه او بعده اعطيا وان ركن فيها غيرها او اسلمت قبله
 وبعد العقد او مات بعد الظن بها اقبل فيفتحها والا بان لم يفتح او فتحها غير من
 عاقلة ولو بدلائله او فتحها من عاقلة لا بد لائته او بد لائته وليس فيها الامانة
 او فيها الامانة وقد ماتت قبل الظن بها او اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم
 بعد هافلاش له لعدم وجود المعلقة عليه الفقه بجفته ووجب فتحها فيما ذكر
 هو ما نقله في الروضة كما صلبها عن الجمهور وقيل عليه في الام وقيل يجب اجرة المثل
 وصححه الاصل تعالى الامام قال الشيخان ومحل الخلاف في اذا كانت معينة فان كانت
 مبهمه ومات كل من فيها او وجبا البذل فيغير ان يقال يرجع يا جرة المثل قطعاً
 لتعذر تعويم المجهول ويحيز ان يقال سلم اليه قيمة من تسليم اليه قبل الموت اما اذا
 ففتحت لمجايد لائته ودخلت في الامان فان لم يرضوا بتسليم اسنة والى الكافر الدال
 قبل لها بنيد الصلح ويكفوا المان وان رضوا بتسليمها يبدلها اعطوا بد لها
 ما حيث يكون الرضخ ومخرج الكافر المسلم فانه وان صحت معاقلة كما نقله
 في الروضة كما صلبها عن العراقيين واقتضى كلامه في باب الخيبر تصحيحه
 يعطاهان وجلت حبة وان اسلمت فلو ماتت بعد الظن بها فله قيمتها وتعيين
 القلعة مع تقيد الفتح عن عاقلة واسلام الامانة بالقبليته والجدية المذكورة
 من ذيارتي **كتاب العزبة** تنطلق على العقد وعلى المال المترتب به وهي مأخوذة
 من الجبازة لكفنا ضمهم وقيل من الجزاء بعق العقضاء قال الله تعالى وانفقوا بي وما
 لا يحزنن نفسي عن نفسي شيئا اي لا تقتضي والاصل فيها قبل الاجماع امة قالوا الذين
 لا ين منون بالله وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم من يهودي من يهودي وقال سنزل
 بهم سنة اهل الكتاب كما رواه البخاري ومن اهل بخاري كما رواه ابو داود والمعنى
 في ذلك ان في اخذها معونة لنا وانما نة لهم ومن يما يجاهلهم ذلك على الاسلام
 وضرا عطا الجزية في الذبقة بالزواهار والصغار بالانعام احكاما اسرا كما فيها
 خمسة عاقلة ومعقولة له وسكان وعال وصيغة وشرط فيها اي في الصيغة
 ما مر في شرحها في البيع من نحو انصال المقتبل بالايجاب وعدم احتساب قننة
 او معلقة وذكر الجزية وقدسها كالحق في البيع فتعبرى بذلك ازيد ما عتبر به

وقال الخليفة ايها باكا قريكم اذ نزلت في اقامكم بدارنا مثلا على ان تلتزموا كل جزية
وتساقوا والحقنا الذي تعتقدون غيرة كونا وسرقة دون غيره وكثير سكر وكنج
عجوز من حلالهم وذلك لان الجزية والانتقام كالعض من القنبر فيجب ذكرها كما ان في البيع
والتجارة لا يجوز بيعا ورجسا وعلما من شرط ذكر الانتقام لانه لا يشترط ذكر كل انتقام
عن الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه لان في ذكر الانتقام غنية عنه
ويستثنى من منع صحة الشافعية السابق الموقال لغيركم ما شتم لان لغيره هذا العقد
من شافعية فليس فيه الا التصرع بعقود العقد بخلاف المعلن له كالتصريح فلفظ
لانه يخرج مدها من موضوعه من كونه مؤثما لما يجعل قابلا لنا في مقتضاه
وصدق كافر وجد بدارنا في قوله دخلت لسماح كلام الله تعالى او رسولك او ايمان
مسلم فلا يتعرض لان قصد ذلك منه والغائب ان العربي لا يدخل بلاد مسلم
الا بامان فان اقمه حلف نذرا فعلم ان ادعى ذلك بعد اسر لم يصح في الاصل
وقرط في العاقبة كونه اما ما بعد نفسه او ناسبه فله يصح عقد هاهنا غير
لا نظام الا سور الكلية فيحتاج الى نظر واعتقاد لكن لا يثبت المعقود له بل يبلغ
ما منه وعليه اجابة اذ اطلوا وامن بان لا يخفى غايتهم ومكيدتهم فان خاف
ذلك كان يكون الطالب جاسوسا يخاف سره لم يتبعهم والاصل في ذلك خبر
مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر امير على جيش
او سرية اوصاه ان قال فان هم اصابك فسلم الجزية فان اجابوا فاقبل منهم
وكن عنهم ويستثنى الامر اذا اطلب عقد هاهنا فيجب تقريه بها وقول وامن
اولى من قوله الاجاسوسا مخافة وشرط في المعقود له كونه مقصدا بكتاب
كثيرة ولا يخلل ويحذف ابراهيم وميثاق وشرطه ورسوله كان لا يمتنع
كتابيا ولو من احد ايوبيه بان اختاره ام جوسيا لجد له اعلى ليرفعه عن تسكه
به بعد تسكه بان جعلنا تسكه به قبل تسكه او معله او تسككتا في وقته ولو
كان تسكه به بعد التبدل فيه وان لم يثبت المبدل منه وذلك للآية وخبر
النجاري السابقين وتقليبا لمعنى الدم اما اذا اعلنا تسك الجدي بعد تسكه
كمن تفرغ بعد بعثة علي عليه الصلوة والسلام فلا تعقد الجزية لفرعه
لنفسه بل ما سقطت حرمة ولا لمن لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبلة
الاوثان والنسب واللاكلة وحكم السامرة والصابغة هنا كقول النكاح

الان يملك

الا ان يملك امره فبكون الجزية وتعييرى باذكارهم وامن تغييره بما ذكره حرذا
غيره من وجوه ولو سكران وزنا وهربا او غي وادها او جبر وقهر لان الجزية لا تجزى
الذبح ولا الفداء خذ الجزية من الدم فلا جزية على من قتل وانما وجبت وصبي وجنون لا
كله يحقون الدم والاية السابقة في الذكور وقد كتبت برضي الله تعالى الامر الاجناد
ان لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولما لم يبق باسناد صحيح فلو طلب النفس
والدم عقد النكاح بالجزية اعطى ما الامام بانه لا جزية عليه ما كان دينا في بلد لها نفس
هبة ولو بان الغنى للعقود له ذكر طائفة بجزية الدار الماضية على ما في نفس الامر
وتلقين افاقا يحقون اي ان يمتدان كجزية الجزية وامكن تضييقها فان بلغت سنة وجبت
الجزية اعتبارا للارثة المتفرقة بالمجموعة وخرج بكل ما لو لم يكن الجزية كاعتد من
شهر فلا اثر له ولو كحل بلوغ او اقامة او عقد عقد لمان التزم بجزية فلا يكفي عقد
مستوعه والاى وان لم يلزم بها بلغ المان لانه كان في امان مستوعه وتعييرى بغير
ايم من تغييره يبلغ وشرط في المكان قوله للشرع فيجب كافر ولو دما اقامة
بالجواز وهو مكية ولد سنة واليهامة وطرفها ان التلازم وقرها كالتلف لكمة
وخبر المدينة روى المصنف عن عبيدة بن الجراح اخبرناكم بدهو ل الله صلى الله عليه
اخرجه اليهودي من الجواز وروى الشيخان خبر اخرجه المشركين من جزيرة العرب مسلم
خبر لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الجواز المشتملة
عليه وتعييرى بالاقامة ايم من تديره بالاستيظان فلو دخله بلا اذن امام اخرجته
منه لعدم اذنه له وخبر على ما تقدم لدخوله لجزية له بخلاف ما ان لم يملكه ولا
بانه له في دخوله الجواز من مكية الا بالصلوة لنا رسالة وتجارة وما كبر حاجة
والا بان لم يكن فيها كبر حاجة فلا ياذن له الا بشرط اخذ ميثاق منها من ما عهدها
كالعزل او نصفه بحسب اجتماع الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية
ولا يقع فيه بعد الاذن له في دخوله الا بالصلوة منهم من الامام غير يومى الاصل والفرع
لان الاكثر من اقامة الإقامة وهو صنف منها ثم والمراد في موضع واحد فلو اقام في موضع
ثلاث ايام ثم انتقل الى اخرى وبها مسافة قصير وهكذا فلا منع فان مرض فيه وشق
نقله منه او خيف منه موته او زيادة مرضه وذكر الخوف من زيادة ترك مراعاة
لا عظم الضرر والافعال بزيادة الجزية الذي والتقييد الترتيب في المرض بمقتضى نقله
تبعه فيما لا يملك والجواز وغيرها وهو ثقة حسن وان خالف ما في الروضة واضلها

والذي فيها من الإمام انه ينقل عظم الشقة او لا وعن الجمهور انه لا ينقل عظماء وعلمه
 اقتصر على الروضة فان مات فيه وسق نقله منه لقطعه او بعد المسافة عن غير الجواز
 او بعد ذلك دفن في الضرورة فالحرب لا يجزئ عنه وتقرى الكلاب عليه فان كان في الناس
 برأيته ورواها ما لا يثبت عليه كان سهلا قبل تغييره فيقبل فان دعت ترك ولا يدخل
 حرم مكة ولو لمصلحة لقوله تعالى فانه يعزوا المسجد الحرام والمرجع الحرم لقوله تعالى
 وان حفرتم حفرة اي فخر بعظم من الحرم واقطع ما كان لكم بعد منهم من المكاسب
 فتوق بغيركم الله من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البك الى المسجد نفسه
 والمعنى في ذلك انهم اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم منه فغضبوا بالتمسك من دخول له
 بكل حال فان كان دخول حرم له امام بنفسه او نائبه يسمعه فان مرض او مات فيه
 نقل منه او خيف موته او دعت وزاد له الامام نفسه به ولا للمحل غير ذلك لانه
 بالاذن فلا يجوز فيه الا اذا ظهر ان قدر بعد دفنه تركه والسر من المدينة حرم مكة
 فيما ذكره في اختصاصه بالنسبة وفيه خبر الشيخين لا يجمع بين العام ومثله واما
 غير المجاز فالحال كما فرغوا له امانا بشرط في المال عند قتلها كونه دينارا فان
 كل سنة عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لعادنا بعثته الى ابيهم فخذ من كل
 حال اى يمتلئ دينارا ورواه ابو داود وغيره وصححه ابن حبان والمالك كل لا تقعد
 لسلطه بالكثر من دينار احتياطا له سواء اعتد هو ام وليه وهذا من زيادته
 وسنن الامام ما كسبه غير فقير اى مناصته في قدر الجزية سحرا اعتد بنفسه
 ام يركب له حتى يزيد على دينار اى امكنه ان يعقد بالكثر منه ليجوز ان يعقد
 بدونه الى المصلحة وسنن ان يفاوت بينهم في عقد لقسر سبطه يتارين ولعن بالرجعة
 للخرج من خلاف اى حقيقة فانه لا يحسنها الا لكان كغيره من كل منهما اخر السنة
 ما عقد به ان وجد بصفته اخرها لان العبرة بوقت الاخذ لا بوقت العقد
 نقله في الروضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواه ما منع الزكاة من بدل الزائد
 فثما قرض العهد كما ساق في فعله انه يلزمه ما التزم كى اشترى شيئا باكثر من
 غرضه لولا سلم او مات او جرح او جرح عليه ففقد او سلف بعد سنة فجزئته كذا
 ادعى فقدم على الوصايا والارث ويسرى بينها وبين دينار الا ان لا يعاد المعوضة
 وبعثت فارقت الزكاة حيث تقدم عليها او اسلم او مات او جرح او جرح عليه بغيره

في السنة

في اثباتها اى السنة فقط عن الجزية لما مضى كالاجرة وصورة ذكره الميت انت
 يتخلل ونزاعا صامتة في الاقرار له او ايا في سنة فقط الجزية في فستقط
 الجزية في الاول والباقي بعد القسط في الثاني وذكر مسئلة الجزية والحج من ذباية
 ونحوه من الجزية منه برحق كما في المديون ويكنى في الصغار المذكور في ايها
 ان يخرج عليه الحكم بما لا يعتد حله كما فرض الاحباب بذلك فقدمت الاشارة
 اليه وتفسيره بان يجلس الاخذ ويضرب الحزمية وحمايتها من العزم في الماضي
 الجزية في الميزان ويتبع الاخذ ويضرب الحزمية وحمايتها من العزم في الماضي
 والاذن من الجاني من مردوبان هذه الهيئة ما طلة ودعوى سنها او وجوبها
 اخذ بطلانها ولو نقل الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا اخذ من القلقاء الراشدت
 فعل في ثلثها وسنن الامام ان يشرط نفسه او نائبه على غير فقير من غنى او موط
 ضيقة من غير له من يلا في الغنى فلا تنكر فلا تنكر له زائدة على اقل جزية
 لافه مينة على الاباحة والجزية على التملك ثلاثة امام فاعل واطلاق ما ذكره علم
 من فقهاء بطلانها ويذكر عدد ضيقان وحله وحله لانه انما للغرور واقطع
 للنزاع بان يشرط ذلك على كل منهم او على الجميع فان كان يقول وتضيق على كل سنة
 الفوسل وهو يتقربون فيما بينهم او يحمل بعضهم على بعض ويذكر من لهم
 ككتيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وادم من خبره وعن زينة ونحوها
 ويذكر من جعلها لولها وبها ومنه في القدر في المصلحة بحسب تفاوت الجزية
 ويذكر قدر ايام الضيافة في العول كما ترفع فيه ويذكر العلف للدواب الاجنة
 ولا يقدح اى لا يشترط ذكرها في كل الاطلاق ويجعل على بن وحشيش وقت بحسب
 العادة الا الشجر ان ذكره فقده ولو كان لواحد وولم يبعين عددها لم يعلف
 له الا على واحد في الشجر وقد لا اجنسه الى اخره من ذباية والاصل في ذلك ما روى
 البهقي انه صالح صلى الله عليه وسلم اهل ابيات على ثلثا ذباية ورواها وكافوا ثلثا ذباية
 رجل وعلى ضيافة من يترجم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة ثلثة
 ايام وليكن المنزل بحيث يدفع المهر بالبرء وله اجابة من طلب منه ولو انما
 اداء جزية لا يا سبيل باسم زكاة ان رآه معطى ويسقط عنه اسم الجزية
 وله تضاعفها ان الزكاة عليه كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يجاوز احد من

الاصحاب وله ايضا ترسها وتحتها وعرفها بالجملة لا الجبر ان لا يكون القليل
ولانه على خلاف القياس شققت على مبرها في اربعة اشياء وفي خمسة
وعشرين بيتا في وفي العشر ان حصرها او عشرها في الزكاة وحسابها ولو ملك سائر ولا يبين
بعيدا ليس فيها بيتا بلون اخرج بيتي في مع اعطاء الجبر ان او حقيقين مع احده فيهم
في التزويج مع كل واحد من اثنين او عشرين درهما او ثمانية في الصعود مع كل واحد من اثنين فيكون
لكل العشرة هناك ذلك لتمام المال كذا كما في النسخة عليه انما في كل واحد من اثنين فيكون
كثا من عشرين شاة ونصف شاة من عشرة لان الزكاة في ثمانية في تضعيف ما يلزم المسلم
ثم المأخوذ منه مضاعفا او عشر مضاعف جزئية فيصرف مصر فيها وهذا قال هو هو لاه
قدم حتى ابوا الا سمر صونا بالعين ولا يوقد من مالين الا ثلثه الجزية كما في قوله والجميع
ونزل على الضعف ان يعرف بدنيا من كل واحد الى ان يفي **في احكام الجزية**
غير ما مر لزنا بعد هذا للكفر والكف عنهم مطلقا عن التقييد بما في بان لا تعرض
لهم نفسا وما لا وساما فيكون عليه كغيره وتقدر برسمه فيهم لانهم انما يذبح الجزية
لعصمتها وروى ابو داود وخبر الامم ظم معا هذا وانقصه او كلفه فوق طاقتها
واخذ منه شيئا غير طيب نفسا فانما يجهجه يوم القيمة **والله اعلم** اي دفع المسلم
وغیره فهو اعلم من قوله ودفع اهل الحرب عنهم ان كانوا بذرا او بذر او بذر حرب فيها
مسلم لان كانوا بذر حرب خلت عن سلم فلا يلزمنا الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع
عنها بخلاف ما روي الا ان شرط الدفع عنهم او ان يذبحوا بغيرنا فيلزمنا ذلك لان الزكاة انما
في الاولى والخامس في التامة بنافي العصمة وقول لا يلزمنا الا ان شرط مع تعيد ما بعد
بقول الجبر ان من زياد في لزنا ضما من ان تلفه عليهم نفسا وما لا اى بعينه التلص
لهم عنهم بخلاف في الجزية نحوها ولزنا منهم احداث كفسية ونحوها كبيعة وصومعة
للتعب فيها ولزنا هدمها بيلد احدها ككفارة والقاهرة او سلم اهل عليه
كالعين والمدينة او فقتناه عنوة كصروا صهيان او صلحا مطلقا او بغيره كونه لنا
ولم نلزم احدا ضما في مسئلة المنع ولا ابقائهما في مسئلة الخدم لا يملك لنا لا بيلد
فتحتاه صلحا وعرفا كونه لنا مع احداثهما في الاول او ابقائهما في الثانية او شرط كونه
لهم ويؤدون حراجه فلا تنعهم احداثهما ولا يندمها الا انه ملكهم في ان شرط لهم وكانهم
استثنوا احداثهما او ابقائهما في ان شرط لنا نعم لو وجدنا بيلد لم نلزم احداثهما به بعد احداثه
او الاسلام عليه او فقتناه وكما وجدنا بيلد لم نلزم احداثهما الا احتمال انها كانت في قرية
او برية فانصلت بهما حراجهما وفقدوا نحوها من زيادتنا وكذا مسئلة الفخ على مطلقا

او شرط

او شرط كونه بالبلد لما مع شرط احداث ما ذكر وهو ما نقله الشيخان في الاختيار عن الرواية
وغیره واقراء وقد قد فيه الا ان يرضى بالاصح ما ورد في المانع وجعل الزكاة على ما
اذا دعت اليه ضرورة ومسئلة الخدم بيلد احداثه او سلم اهل عليه من زيادتنا
ولزنا منهم مساواة بناء البناء حارسا وروعه عليه المفهوم بالاولى والا فليس
لحق الاسلام والجبر الاسلام يعطى ولا يعطى عليه ولا يذبحا على عودتنا والمختار
بين البناءين بخلاف ما اذا لم يكن لهم جارسا كان انفرادا بقرية او بعدوا عن بناء المسلم
عرفا اذا المراد بالجار اهلها بيلد دون جميع البلد كما ذكره المرحاني واستظهره الزركشي
ق منهم وكونه بالبلد لانه عزاء واستثنى الجو بيلد البراري الخسيسة وخروج
بالخيل عندها كالحجر والبقال ولو بفسية ق وكونه جارسا او تركب نحو جرسيد
كرصاص يمين لهم عزاء بخلاف برذعة وركب شنب او غيره ويؤدون بالركوب
عزوا وقيل لهم الاستواء واستحسن الشيخان الفرق بين المسافة المجددة والقرية
قال ابن تيمية وهذا في المالكين الباقين اى العقلاء وعزوا زيادتنا في لزنا الجار وهو
يبيد زوته بقول لزنا ضما الى اضيق طرف بحيث لا يقعون في هذه ولا يصدحهم
جبلهم روى الشيخان خبر لا يذبحوا اليهود والنصارى بالسلام واذ القيمة احد عشر
في طريق فاضطروا الى اضيقه فان خلت الطريق عن الزجعة فلا حرج ولزنا عدم
نقحهم حرق عدم تصد برهم بجلس بغير زوته بقول به سلم اعانة لهم ولزنا
أمرهم أصغر الباقين العقلاء منهم بغيرا بيلد الحجة وهو تغير الباقين بان يخرط
هنا في النياب عوضا لا بغيرا الحياطة عليه كما كتبت ما خالف لونه لونه ولبس
والاول باليسودى الاصغر واليسودى الارزاق والا كعب ويقال له الرماوى
وبالمجوسى الاحمر والاسود ويكتفى عن الحياطة بالجماعة كما عليه العمل الا ان قال
في الروضة كاصليها بالقاء منديل ونحوه واستعدت الرزعة او نذر بغير الرزق
وهو حط غليظ فيه الموان يشد في الوسط ففقت النياب فجعل الخيام مع الزنا د
تاكيد وبالعفة في الشهرة والتبذير وهو المنقول عن عرض الله عنه فتعبرى باو
اول من تعبر به بالاول والارزاق تعبر بها وهاهنا الا انما مع ظهور ريشته وشعرها
الخنثى فيها يظهر ولزنا امرهم بغيره نحو حاتم حديد كفا تم رصاصا وجعل
حديد او رصاصا في اعانهم او غيرها ان تجردوا عن ثيابهم يمكن كالحام به سلم
وتعقبى بالسلم في غير الحام من زيادتنا ولزنا منهم اكلها وصكر بيلد كما سألهم

يا ابا عبد الله انك فاضل ثالثة واعتقادهم في عز وجل عليه السلام واظهارهم
 وحسن برونه وقوس وعيد ما فيه من اظهر شعائر الكفر بخلاف ما اذا اظهر هافا بينهم
 كان الفرق في قرينة والتاخر من ما تقرب به التعارض لاوليات الصلوات فان حاله ان
 اظهروا شعائرهم اذكر عز وجل وان لم يشترط في العقد وهذا في زيادة في ولويته في عهدهم
 وان شرطه انتفاضة به لانهم يشترطون به ولو قالوا لا يشترط لهم كما مر في البها
 او لاجزائه فان اعتقدوا من هذا عقد به او بعضه ولو شرطوا في احوالهم
 حكم عليهم انتفى عهدهم من كل هذا الفقه موضع العقد ولو في ذي حيلة
 ولو يكتفح اياها به او في اهل حرب على عورة اى ضل لنا كضعف او دعاء على
 لكن اوست الله تعالى اوجيا لله هل الله عليه وسلم هو اعز من قوله رسول الله
 او الاسلام او القرآن بما لا يدنيون به او فعل كونهما كفتا اسلام عن قوله انتفى
 عهدا به ان شرط انتفاضة به والافلا وهذا ما في المرح الصغير وهو المقتول على
 المقتول كمن صح في اصل الروضة عدم الانتفاضة به مطلقا لانه لا يخل بعقود العقد
 وسواء انتفى عليه ام لا يقيم عليه موجب ما فعله من احوالهم بما لا يدنيون
 به كقولهم القرآن ليس عندنا الله وهو لهم ثالث ثلاثة فلا انتفاضة به مطلقا كما مر
 الاشارة اليه وقيل بما لا يدنيون به مع او بعضها من زيادة في ذلك التعميم
 الله تعالى ومن انتفى عهدا بقتل القتل ولا يبلغ الى من لقوله تعالى فان قالوا كبروا فاقول
 ولانه لا وجه لايلا حتم منه مع نسيب القتال او بغيره بقية زده بقوله في قوله
 يسأل محمد يد عهد فلماذا لم الحيرة فيه من قتل وارفاق ومن وفاء ولا يلزمه ان يلحقه
 بما منه لانه كما في الامان كما في الحرف ويأرق من امنه حتى حيث يلحقه بما منه اعت
 ظن حجة امانه بان ذلك لعقد نفسه وهذا فعل باختياره ما وجب الانتفاضة
 اما لو سأل محمد يد عهد فوجب احادته فان اسلم قبلها اي الفدية تعين من فتنع
 القتل والارفاق والغلاء لانه لم يحصل في يد الامان بالقتل وهذا اولى من قوله انت
 الرق ومن انتفى امانه الحاصل بخبرية او غيرهما لم ينتفى امانا فزارية اذ لم يرب
 منهم فاقين وتغيرت بآثاره اعم من تعينه بالنساء والصبيان ومن ينه اى الامان
 واختاره القريب باظهاره وهو ما منه ليكون مع ينه الحائز له حوزة به امانا كدخوله
 ولانه لم يوجد منه حيانة واما ما وجب نقض عهده **كتاب النكاح**
 من العهد وان اى السكون وحل لغة المصلحة وخرجها من حجة اهل الحرب على تركت
 القتال

انتفى لمدته معينة بغيره وتسمى مواعيد ومعاودة ومعاودة ومسالمة
 والاصل فيها قبل اليمين قوله تعالى برادة من الله ورسوله الآية وقوله وان جرحوا
 السلم فاصح لها ومهادنته على الله عليه وسلم فريضة عام للمدية كما روى الشيخان وفي جارة
 لا واجبة اى انعقد حاله بعض كذا اعلم واليه وامام ولويته وبعينه من الكفا اعلم
 اوكافا اقدم كالحمد والروم امام ولويته به الايمان الامور العظام لما فيها من ترك الجبا
 مطلقا او في جهة ولا يله لايد فيها من رعاية مصحتها فاللائحة للامام مطلقا اومن من
 اليه الامام مطلقا الا قاله فيذكر وما ذكر فيه هو ما في الاصل وغيره وقضيت
 ان والى الاقليم الا يهادن جميع اهلها وبه صرح الفقيه في كذا صرح العراقي بان له ذلك
 وتعيينه بالبعث اولى من تعيينه بالاصل بطله وانما انعقد لمصلحة فلا يكون انتفاضا
 قال تعالى فادققوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والمصلحة كضعف بقلة عدد
 واهية او بغيره اسلام او بغيره لجزية ولويته ضعف فيها فان لم يكن بنا ضعف جازت
 ولويته حوض الى اربعة اشهر لاية فيسحق في الارض اربعة اشهر وكانه صلى الله عليه
 وسلم هادن صفوان بن امية اربعة اشهر عام الفجر رجا اسلامه فاسلم قبل مضيه
 قال الماوردي ومجمله في النفوس اما المولاهم فيجوز العقد عليها مؤبدا ولا يان كان بسنا
 ضعف في عشرين بغيره فلا يجوز ان كثر منها الا في عقد متفرقة بشرط ان لا يزيد كل عقد
 فريضة هذه المدة بعد ايداد فلا يجوز ان كثر منها الا في عقد متفرقة بشرط ان لا يزيد كل عقد
 على عشرة اشهر الفقيه في غيره ولو دخل اليها ما كان لهما كلام الله فاستمع في حيا
 يحصل بها البيان لم يحصل اربعة اشهر لم يحصل عرضة فانما زيد على الجائزتها بحسب
 المصلحة او الحاجة بطل في الزمان دعوا الجائز على تفرق الصفقة وعقد الصدقة
 للنساء والمقتضى لا يتقيد بحد وتيسر العقد اطلاقه وهو لا يقتضيه التاميد وهو
 منيع لما فاته مقصود من المصلحة بشرط فاسد كسج اى شرايع فك اسرنا منهم او ترك
 مالنا عندهم من مسلم وغيره فلهما وره مسلمة اسلمت عندها وانتنا منهم مسلمة او عقد
 حنينة بدون دينار او اقامتهم بالجار او دخولهم الحرم او دفعه الى اليوم الا ضمان
 العقد بشرط مفصل نعم ان كان ثم ضرورة كانا كذا بعد يوم الاسرى او اساطوا بسنا
 وحققنا اصطلاحهم جاز الدفع اليهم بلا وجوب ولا يكون له وقول كسج الخ الى من قوله
 بان شرط منع فله اسرنا الخ ونقص الهدنة على ان ينضم الامام او بعضه عند ذل
 متى شاء فادققها انتقضت وليس له ان يشاء اكثر من اربعة اشهر عند قسنا
 ولا اكثر من عشرين عند ضعفها ومن قسنت بلضا غير ما منهم اى ما ائتمروا فيه

تقرضا

منها ومن أهلها بعدنا وانظرنا ههنا لم يكن بل هو غيرنا فقلنا المهور وان كانوا يدرهم فلنا
 قتلهم بلا انذار ووجه مسئلة المعين من ايمان او حجت لزمان الكفر عنهم اى كذا اذا
 واذى اهل العهد حتى تنقضي مدتها او تنقضي قال تعالى فاقولوا اليوم عهديم الى الله فغير
 وقالوا انما نسفوا ذلك فاستقيموا اليوم فلا يلزمنا كذا فلو لم يبين عنهم ولا اذى بعضهم من
 بعض لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ فبذلك علم انما لا تنقضي بوجوه الامار
 ولا اجزائه ونقمتها يكون بتجريح منهم او بنا بطريقه او بتجريح اى التصريح كقولنا
 او مكاتبه اهل حرب بعورة لما او يفتي بعضهم بلا انكار دبا فبينهم قولا وفعل او قتل
 سلم او ذى بدرا وما اذى عيون الكفار اوسب الله تعالى اوسيه صلى الله عليه وسلم
 وانما كان عدم انكار الباقين في نفي بعضهم نفي انهم لضعف الهدنة بخلاف نظري
 عند الجزية وعلى او تنقضي مع او غيره انما هو اولى مما ذكره واذا انتقضت اى الهدنة
 جازت اغارة عليهم ولوليتا بغيره بغيره بغيره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره
 ما منهم ولا اى الامام ولو بنا بيه بامارة خيانه منهم لا بغيره فاما ما ذكره فاما ما ذكره
 بغيره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره
 لا بغيره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره فاما ما ذكره
 بعد استيفاء ما عليهم ما منهم اى ما ياتون فيه من من ولو بشرط من جاء ما منهم
 او اطلق بان لم يشترطه ولا عهده لم يرد ووصف اسلام وان اورد الا ان كان في الاول
 ذكر اخر غير صبي وحينئذ طلبته عشرته اليها لا فها نذب عنه وحقه مع قوته في
 نفسه او طلبه منها غيرها اى غير عشرته وقدر على قدره ولو جرب وعليه حمل ربه
 النبي صلى الله عليه وسلم اياهم لما جاء في طلبه رجلون فقتل احدهما في الطريق واقتل
 الآخر وراه التجارى فلهذا انما لا يمان انما لا يمان انما لا يمان انما لا يمان انما لا يمان
 قال تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار ولا مضى احتياطا ولا رقيقه وصبي وحينئذ لا يمان
 لم يطلبه عشرته ولا غيرها او طلبه غيرها وعجز عن قدره لضعفهم فان بلغ
 الصبي او اذى الجنون ووصف الكفر مرة وخرج بالقبيل الا ودهون ما زيا وقد
 مسئلة الاطلاق فلا يجب الرق مطلقا والتجريح يوصف الاسلام في غير المرأة من
 زيادة ولو يجب بارتقاء نكاح امرأة باسلامها قبل للحد او بعد دفع مهر
 الزوج لها لان البضع ليس مال فلا مثله الايمان كما لا يمثل زوجته واما قوله تعالى
 وانفهموا على الزوج ما انفقوا اى من المهور فهو وان كان ظاهرا في هو حبوب
 الغرم

الغرم يحتمل الله به الصارق بعدم الوجوب الموقوف للاصل وهو حق على الوجوب بانما
 عندهم في ذلك والرد له يحصل بتولية بينه وبين طالبة كما في الودعة ولا يلزمه
 رجوع اليه وله قتل طالبة دفعا عن نفسه ودينه والى ذلك لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم
 على الكبير امتناعه وقوله طالبة ولما قرئ قوله اى بطلته لا يورث احد في مسئلة
 انما قال لا يحد احدهم بغيره النبي صلى الله عليه وسلم الى ابيه سبيل بانقر ان دم الكافر
 عند الله كدم الكلب يحرم له يقتل ابيه وخرج بالتجريح التصريح بقتل ولو شرط
 عليهم في الهدنة ان يقر بقتل ابيه هرونا لزمهم الوفاء به خلا لشرط سواء كان رجلا
 ام امرأة حرا او رقيا فان اوفوا فقتلوا العهد فقتلوا العهد فقتلوا العهد فقتلوا العهد
 اى حرم حيا هرونا ولو لم اذى رقيقا فلا يلزمهم بيه لانه صلى الله عليه شرط ذكره في هارنه
 قرش وغربون مهر المرأة ودية الرقيق فان عاد اليها لم يرد لها مهره ودية الرقيق دون مهر
 المرأة لان الرقيق يدفع قيمته بغير ملكه والى ان يصير مخرجة كذا في الروضة كالحمل
في قال الماوردي يجوز شره او كذا والمعاذ به منهم لا سبهم
 اصله مصدر ثم اطلق على المسيد والذباح جمع ذبيحة يعني من بوجه والا اصل فيها
 قوله تعالى واذا حلفوا فاصطادوا وقوله الا امانا كيم اركان الذبح بالمعنى الحاصل
 بالمصدر اربعة ذبح وقربان وذبح والذبح الذبح التام المبرور عن المذوق عليه
 ثمانية قطع حلقهم وهو جرح النفس وهو جرح الطعام من حيوان
 مفقود عليه وقتل غيره اى غير المقدور عليه باق اهل كانه منه والكلام في الذبح
 استقلال لا فلامر النبي لان ذبحه بدم امه بغير ذكاة النبي ذكاة امه ولو ذبح
 مفقودا عليه من فقاء او من دخل اذنه حتى لما فيه من التعذيب ثم ان قطع حلقه
 ومرسته وبه حياة مستقرة اول القطع حلق والا فلا يعلم ما يافا وسواء في الظاهر
 الجحد الذي فوق الحلق والمرت ام لا وتعتبر بانه من يغير بانه من يغير بانه من يغير
 في الذبح قصد اى قصد العين او الجسد بالقتل والتجريح يهد من زيادة ولو سقطت
 من ية على من ية سائة او اذنتها فان ذبح بغيره او استرسلت حيا رجة بغيره
 فقتلته او لم يسل سبها لا الصيد كان ارسله الى غيره او اشتبا بالقتل فقتل حيا حرام
 وان اخرج الى الجارحة صاحبها بعد استرسلها في لئانه وراة عدد من المهور المقتصد
 المعتبر كجارحة ارسلها غابت عنه مع الصيد او كثرته ولم ينته به بالتجريح
 اى حركة من ذبح وغاب ثم وجد ميتا هينوا فانه يجرم الاحمال ان سوته بسبب آخر

وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وصحها الأصل والعذر الملقين لكن
اختار النووي في تنجيحه الخوا وقال في الروضة انه اجمع دليله وقال في المجموع انه الصحيح
او الصواب ان اذامه طانه فحرم او صوابنا لا يوجب او سري سرب يكسره ان قطع طانه
فاصاب واحدة منه او قصده واحدة منه فاصاب غيرها فلا يكره لصحة قصده وسك
اعتبار بطله المذكور وسن عثر ابل في لية وهو اسفل العنق لانه اسفل الخروج وصحها
بطول عتقها فانه معقولة وكيفية بعيد ذنبه بقول سيري وذبح عن بقير كقوله
في حلقه وهو اعل العنق للاتباع وله الشبان وغيرهما ويجوز حكمه بالكرامة ان لم يرد فيه
من صححها لجنب اليسر لانه اسفل على الذاب في احسنه السكين باليمين واسأله الراس باليسار
مشدودا فانه غير مجرب من ثلاث مضطرب حاله الذاب في ذنبه لا يذبح بخلافه بل العنق
فتترك بلا شد لا يسترح بغير كفاه وتغيري بغير بغير من غيرهم بالبق والغم وسن ان
يقطع الذاب المودجين قطع الواو والذال فضيفة وذبح وهو عرقا صفتين عرقا يحيطان
به يسيان بالربل بان وان يحد بضم الياء قيد بغيره وسلم ولجود احدكم سكرته
على بطنه الشين السكين العظيم والمزاد السكين مطلقا وان موجه ذبيحة او مل جبهه الضلابة
ويتركه هو لها النقا وان يسي الله وحده عند الفعل من ذبح لولر سلسم او جاحرة
فيقول بسم الله للاتباع فيها رواه الشافعي في الذاب في الذبيحة بالذنان وقيل بما فيه
عنه وخرج برصه شبيهة بسم الله معه بان يبق لاسم الله واسم محمد فلا يجوز الا فاعلمه
الشركي قال الراهق فان اذاد ان يسم الله وابترك باسم محمد فيخفى ان لا يجرى ويحول
اطلاق من نفي الجوز عنه على انه مكروه لان المكروه يصح نفي الجوز عنه وان حصل
وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لانه على شرع فيه ذكر الله تعالى فشرع فيه ذكره
كالاذان والصلوة وشرط في الذاب السائل للناحر والقاتل غير القدر عليه بما تاف
ايحل من بوجه حل كذا حال اهل مسلمة بان يكون مسلما او كذا يابترطه السابق في النكاح
ذكر الراهق ولوامه كتابا قال تعالى وطعام الذي نأوا الكتاب حل لكم بخلاف الجوز
ومعه وانما حلت ذبيحة الامة الكتابية مع انه يحرم كلاهما الا ان الرق مانع في الاها
والشرط المذكور معتبر من اول الفعل الى آخره فلو غفل بسمه او اسلامه فخرج
لم تحل ذبيحته ودخل فيها عبرت به ذبيحة النعام التي هي الله عليه وسلم بعد موته
فتحل بخلاف ما عبر به وكونه في غير مقدس عليه من صيد وغيره حصيدا فلا يحل
من ذبح الا على بارسالي آله الذاب ان ليس له في ذلك قصد صحيح والتعريض يفسد

مع شوله

مع شوله لعن الصيد من زبادي وكن ذبح الخبيث وغيره في كصبي ومجنون وسكران
لا طهر فيه يخطون المذبح فحله انه يحل ذبح الا في المقدس وعليه وذبح الاخير من
مطلقا لانهم قصدا وازادة في الجملة ومنه من اخذ عدم حل ذبح النائم وقد حكى الدار
فيه وجهين وذكر حل الصبي والمجنون والسكران في غير المقدس عليه من غير الصيد
مع ذكر كراهية ذبح غير المجنون والسكران من زبادي وحرم ما شارك فيه من حل
ذبيحه غيره كما ان اسلم ويحيى ومثله على حلقه شاة او قتل صبيلا بسم الله او جاحرة
تغلبا للمجتمعات ونقصي عما ذكر في الامم ما سبق اليه من التيمم بالمسكين
اليه آله الاول فقتلته او افطته الى حركة من ذبح فلا يحرم كالوذبح مسيل شاة
فقد هاجس في خلافه ما لو انكس ذلك او جرحه معا او جهل ذلك او جرحه مرتبا
ولم يذف احد من ذبحها تغلبا للمجتمعات كما علمنا من شرط في الذاب كونه
حيوانا مأكولا فيه حياة مستقرة الا ذبحه والا فلا يحل لانه حيوان ميتة نعم الرق
لو ذبح آخر من حل اذ لم يوجد فعل حال عليه الهلاك من جرح او خنق وسيا في حل
ميتة السمكة والجراد وودود طعام ليربوا عنه ولو ارسل آله على غير مقدس عليه
كصيد ويحرم شاة وتغلب طوته ولو بله استعانة بجرسته ولم يترك ذبيحة يقتصر
بأنه لم يترك فيه حياة مستقرة كما ان رواه فقله نضيف او اذان منه عضوا يجرى من ذف
او غير من ذف ولم يفته به ثم جرحه فان اذان حال الاواد كها وذبحه ولو وجد ان
أذان منه عضوا يجرى غير من ذف او ترك ذبحها بلا تقصير كان اشتغل بغيره
للعقوبة او سل السكين في ذن قبل الامكان حل اجتماعا في الصيد ولغيره الشفيع
في التعجير بالسم وقيل بما فيه غيره ورويا في حرق ذبيحة ما احسب بقدره
فاذكر اسم الله عليه وكل الاعضوا ابانه منه يجرى غير من ذف الى غير سرق القتل
فلا يحل لانه ابي من من سواد الذبيحة بعد الابانة ام جرحه فاشيا ثم ترك ذبحه بله قضير
ومات بالجرح وما ذكره في صورة الترك هو ما صحته في الشوجين والروضة والذي
صححه الاصل فيها حل العضو ايضا كما لو كان الجرح من ذف اصابه لترك ذبحه بتقصير
كان لم يكن معه سكين او غضب منه او غلق في الذبح بحيث يصير جرحه او اذان منه
عضوا يجرى غير من ذف او انشبه به ثم جرحه ومات فلا يحل لتقصيره بتركه هل السكين
ونشع فاصبه وبعلم استصحابه بتركه لا فاقله ويترك ذبحه بعد ذبحه عليه نعم
رجع الملقين الحل فيها لغضب بعد الرض او كان الغد معتبرا في ذبحه فخلق لعاقبه

جعلته اخصية او تبعية له من ثم يترك ذمته لا يفتقر لها بغيره فلا يشترط له بنية و انت
 وكل يدع كفت ذمته فلا حاجة لنية الوكيل بل لو علم انه لم يجر وله فهو ايضا لم
 يجر وكما ان اخصية فلا يصح تفويضها لكافر ولا غير من غير ذمته او غيره وقد اوتى تعيين
 مع قولي وله الى اخره من زيادتي وتعييني بما ذكرتها او من تغييره بما ذكره ويجوز ان يجر
 او يغير عن سبعة كما يجوز ان يجر في القتل والاحصاء بغيره من غير جابر عن نافع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالحدسية البرقة عن سبعة والبرقة عن سبعة وظاهره انه لم يكونوا
 اهل بيت واحد ويجوز ان يجر من واحد من اهل البيت السابق فقيه ما يدل له ذلك واقتضاها
 اي التخصيص بسبع من اهل البيت من غير ان يجر من غير ذمته من غير ذمته او غيره
 بكثرة اوافقه المذاهب والعلية المجرى في الشبهة وتبين المصير الى الجرم في العز ويا طيبة
 انما نزل على المعز في جدها ويا لا تغز لم يجر في المعز على النكاح واقتضاها المصداق ثم انما
 ثم المعز ثم الجاه ثم البقاء ثم السوءة ووقتها اي التخصيص من غير ذمته او غيره
 وخطبتين خفيفات من طلوع شمس يوم عزالي اخر ايام لتشرق فلودج قبل ذلك
 او بعد لم يقع اخصية لمجرى تعييني اول ما يند اياه في يومنا هذا فمضى ثم يرجع فغير
 من فعل ذلك فقد اصاب مستنقذ ومن دمج قبل ما نأخذ لم يرد منه فلا هله ليس من الشك
 في حين وجوبه في كل ايام الترتيق دمج وذكر الحقة في الركعتين من زيادتي
 والاضطرافا حترها الى مضمون ذلك من ارتقاها اي شمس يوم العز ترجع حترها من
 ومن ذلك اخصية معبته ولو معبته كلفه على ان اخصي هذه المسألة وفي معناه
 جعلتها اخصية او نذر اخصية في ذمته كلفه على اخصية ثم عين المذمور لزمه
 دمج فيه اي في الوقت المذكور فوافه بمضمون ما التزمه ومعلوم انه لو طرح وقت
 المذمور لزمه ذمته فمضى ومفاده الرواية عن الاحصاء فان تلفت اي المعينة
 في الفانية ولو بلا تقصير بل الاصل عليه لان ما التزمه ثبت في ذمته والمعين
 وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه الى حصول الوقت كالمواشاة من ما يدين
 سلعة يد منه ثم تلفت قبل تسليمها فانها لم يفسخ البيع ويعود المبيع لكل لا يفسخ
 التعيين هنا ويعود ما في الذمة كما كان او تلفت في الاولى فيقتدره بلا تقصير
 فلا سئ على لان ملكه زال عنها بالتمسك وصارت ووجبة عنه واطلاق الشئ
 في الصورة الاولى من مقتضاه له بقبول الوقت او تلفت فيما به اي يتقصير هو اعم
 من قوله انكفها لزمها الاكثر من عليها مع الغير وهي متبعية يوم التلف فيكون فيها

ترجم

كريمة او شلن للتلفه فان كان فضل غير مشترك به في اخره وهذا ما في الروضة
 كاصحابه ففعل الاصل لزمه ان يشترى بغيره منها لم يجر على ما انشأت بغيره
 مثلها فان اطلقها اجبني لزمه دفعه فغير النادر ليشترى بها شيئا فان لم يجد فمادها
 وسن له اكل من اخصية نطقه حتى يها من نفسه للغير الا في وقتها سجدى النطق
 اثبات بقوله تعالى فكلوا منها بخلاف الوجوب وبخلاف ما رخصي بها عن غيره ملكيت
 بلوله الا في وقتها سجدى الاكل من زيادتي قوله اكلها اعيان سئل لعله تعالى واظهر
 القاص اي السابق والمعتز اي المتعزى للثوب لا عليهم للمعزى الآية بخلاف الفقهاء يجوز
 عليهم منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره وجب تصدق بالمعزى منها وهو ما ينطبق
 عليه الاسم من لفظه هو قوله تعالى واظهرها لثوب الفقير اي الشديد الفقر ويكفي
 عليك لثوب واحد ويكون نيا الاطعمة المشبهة حيثما بالخير في الصدقة قال البيهقي
 ولا حد بل على الظاهر وقد اوردوا منها اول من هذا الاصل بعضها والافضل الصدقة
 بكمها الا في ما كانا يتر كافي لثوب مسنونة وروى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم
 كان يأكل من كبد اخصيته وسن ان يجمع بين الاكل والصدقة والاهداء ان لا ياكل
 فترق ثلث هو مورد الاصل قوله وتأكل ثلثا وان لا تصدق بده وانه اي يدون
 الثلثة وهو من رداء وقد وان يهدى الباقي ويصدق بكمها ويتبع به في استعماله
 واعادته دون بوجه واجارته وولد الواجبة المعينة ابتداء بلا نذر او به او في
 نذر في الذمة كفي وجوب النذر والتفرقة سواء امانت ام لا وسواء امانت حاملا
 عند التعيين ام حملت بعده وليس فيه اخصية يحصل فان الحمل قبل انفصاله لا يسي ولا
 كما ذكره الشيخان في كتاب الوقف وله اكل ولا غيرهما كاللبن فلا يجب التصديق
 بدين منه ولا ياتي عن التصديق بشئ منها وله بكرة شرب فاضل فليتها عن ولدها
 ان لم يمتك لغيرها وسقيه غيره بلا عوض لانه يستحق بخلاف الولد وله ركوب
 الواجبة وامرهما بما بداجرة فان تلفت او نقصت يذ لك ضمنها لكونه ان حصل
 ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير وونه والتفصيل في الاكل بين ولد والواجبة
 وغيرهما مع التصريح بغيره فاضل الى غيرهما من زيادتي وحزم الاصل بغيره
 ولد الواجبة مبيع في ضعيف ولا تضييع لاحد من اخر بغير زانه ولو كان
 مبيعا كسائر الصادات بخلاف ما اذا اذن له كالكافة وصور له في البيت ان يوصي بها

العرب والحدأة والغارة والعرب والكلمب المعقور وفي رواية مسلم الغراب
 الاقطع والحية يد للعرب وفي رواية لابن دودم المزمذ ذكر السبع العادي ح الخ
 والمنز عن قتله خطاف بضم الخاء المعجمة وتشديد الخاء ويسمى الاك بعصف الجنة
 وعقل وتعتبر ما يلقب عنه مع القليل له ما ذكر اول من قله لا خطاف وعقل وعقل
 ولا مانع لمن ما كولي وعبره كقولهم كلب شاة تويي فز وحماد اهل تغلبا
 للقرم وما لا يعرفه بقرم او قليل وما يد لعل احدها الا لرا القتل والنهي عنه
 ان استعلا به عربا وروى طابع مسلم فقال رفا حية حل او استعقلوه فله
 قيل كان العرب اولي الامم لانهم القوا ليلون اذ لا ولا ان الدين عربي وخرج بذي وبار
 المتاجون وبسببها اجلاها ليلون الذي ثا كلون ما ديت وخرج من غير عدي
 فلا عبرة بهم وبعال الرقا حية حال الضربة فلا عبرة بها فان اختلفت في استجابة
 فالأكثر منهم يتبع اذا استقوا اتبع فربن لانهم قطب العرب وهم الفتوة
 فان اختلفت فربن وانما يرجع اوله على شيئا بان شك اوله فوجد العرب اوله
 يكن له اسم عندهم اعتبر ما ليلته به من الحيونات صورة او طبعها او طبعها للحم
 فان استعملت اسمها لولم يخذ ما يشبهه فلول لا كية قل لا احد فيما اوى الهم ما وقول
 فان اختلفوا الى اخره ما ليلته ماله عدم اسمه عند عرب من زيادته وما جعل اسمه
 على اسميتهم الى العرب له ما هو حلال او حرام وحرم من نفس اي تناول ما ناعا
 كان او جامل لغير الفارة الساج في باب الهاسة وكرد جلالة وحمل الى تناول الحلة
 بفتح الجيم من نعر وغيره كدجاج اي كره تناول شيئا منها كلبها وبسببها ولحمها وكذا
 وكولها بلا حائل فتعبر في هذا عن تعبير بلعها هذا ان تغير لونها اي طعمه ولو
 او ربحه ويتيق الكراهة انما يطيب لحمها بعلف او بونه لا يجوز غسل كلفه ودم
 اقصر كالاصول على الحلف من على الغالب لغير انه صلى الله عليه وسلم عني من اكل الجلالة
 وشرب لبنها حتى تعلف اربعين ليلة روى الترمذي وقال حسن صحيح زاد الباق
 وركبها ما غالم يحرم ذلك والله انما عني عنه لغيره وذلك لا واجب للقرم كلفه الذي
 اذا انق ورتق انا طيبه يجوز غسله فلا يزول به الكراهة وكذا لحمه تناول ما كسب
 اي كسبه حرا وعبره بخامرة بضم الخاء وكسب زبل الوتره يحل في الفصد والفاكة
 ونحوها وخرج بزياد لغيره ومن له انا ما وله مملوكه من رقيقه وغيره فهو اعم

اعلم

من تعبيره بيطبع رقيقه وناضجه واول ذلك انه صلى الله عليه وسلم شغل عن كسب
 الخيام فغير عنه وقال الطبع رقيقه واعطى ما جعلت رواد ابن جابر وصحبه والترمذي
 وحسنه وقيل بما فيه غيره والرق من جهة المعنى شرقا للوقدانة غيره قال الطبري
 الترمذي من المروعة حشر الشبيبي عن ابن عباس ما حشر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخيام احمره فلو كان حرا لم يعطه وعقل مضطر بان تناق على نفسه حذر لم يكره
 ومن عن صفه وزيادته وطول مدته وانقطع عن رقيقة من عدم التناول وسن
 دمقه اي بنية دوجه من محرم غير مسكر كدميت وحده فغسل اي دون حلال
 وليس بيا فلا يشبع وان لم يتفق حلالا لا يذبح الا الضربة يذ لك الا ان يخاف
 محذورا ان اقصر عليه فيشبع وجوبا بان يا كل حصر بكسر السين للرجوع الى ان لا يبق
 للطعام سائغ فانه حرم قطعها اما الكني فلا يجوز التناول منه لشرط النية وكذا الى
 كان مسل والمضطر كما قال وليس لمضطر اشراف على الموت اكل حرام لانه حينئذ لا يطيع
 وكذا العصر يسره حق شوب كما مر في صلاة المسافر ومثله ما قاله كره وحري
 ولو وجد مئة درهم وعبره فكم مئة مئة غيره ومئة الاذي الحرام لا يجوز اخذها
 ولا شئ لها فيه من هتك حرمة وقول فغسل وليس بيا من زيا وق تعبير
 بالمضطر والمخزرا عن تعبير بما ذكره وله اي المضطر قتل عن ارضي معصوم
 ولو النسبة اليه كمن له عليه قتل ومزدد وحري ووصيا وامرأة الا كاله لعدم
 عصيته وانما امتنع قتل الضرب والمرأة الحرين في غير حال الضرورة لغير الغائمي
 لا لعصيته ولهذا لا يجب للكفارة على قتلها اما الاذي المعصوم فلا يجوز قتله
 ولو ذابا ومساها وتعبر بما ذكرنا من قله وله قتل مرتد وحري ولو وجد
 طعام غائب اكل منه وجوبا وعزم فترة ما اكله ان كان شقوا ما ومثله ان كان
 شليا لا كانه قد راعى كل ما هو يرضى مثله سوله اقد راعى العون ام الا ان الذم تقوم
 مقام الامان او طعام حاض مضطر له لم يرضه بل له بجهه له نعم ان كان
 ذيا وجب بذله له وان لم يطيعه فان اشر في هذا الحالة مضطر سلا معصيا
 حان بل مذب وان كان اولى به كما ذكره في الروضة كما صلها الحق له تعالى ويقرون
 على انفسهم ولو سيم خصاصة وهذا من شيم الصالحين وخرج بالجسم الكافر ولو
 ذيا فلا يجوز اتيادها كما اشرقت السليم غيره والاذي على البهيمة او طعام حرام

حاضر عن مضطر له لزمه اي بذله للمعصوم بخلاف غير المعصوم وتعتبر بعض
 اعمروا ولو لم يترك له سلب او ذى او غاير لزمه ذلك بغير مثل معيقون ان حضروا لافق
 ذمة لان الضرر لا يزال بالضرر فلا يلزمه بلا غير مثل وقتل في ذمة ام من تعبد
 بنسيئة ولا غير ان لم يترك جرحا لالمساحة المعتادة في الطعام لاسيما حق المضطر
 فان منع غير المضطر بذله بالضرر للمضطر فله اي المضطر ففوق واخذ الطعام وان
 قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان سلبا والمضطر كما في معصوم فحينئذ علم ما يحسنه
 انما في الدم واعتبر به بعضهم فحرم به او وجب مضطر ميتة وطعام غيره فبعد
 زده بعد لم يترك له او ميتة وصينا حرم با حرم او حرم تعينه ان الميتة
 لعدم خفاها واحتارها وتحتقر الاولى بانما حية الميتة للمضطر متصور عليها
 وبما حية اكمل ما غيره بلا ائنه فاذمة بالاجتهاد والثانية بان الحرام منع من
 زبح الصيد مع ان مذبحه منه ميتة كاسرى الحج والثالثة وهي زيادة بان
 صيد الحرم منع من قتله اما اذا بذله له غيره فانا نأوي من مثله او زيادة يتعجب
 بقتله ومع المضطر منه او يرضى بذمة فلا قتله الميتة ولو لم يجد المضطر المحرم
 الا صيد حرم ذبحه واكله واقتدى وحل قطع جزئه اي الكلة بلفظ المصداق انه
 انما جزء لا يتجزأ الكتل كقطع اليد للذلة ان فقدت حتمية مما يترك تد وجرت
 وكان جزؤه اي حفر فطعمه اقل من الخوف في ترك الاكل وكان الخوف في ترك الاكل
 فقط كما في غيره بالاولى بخلاف ما اذا وجد خوفية او كان الخوف في القطع فقط او
 مثل الخوف في ترك الاكل او اشد فانه يحرم القطع وخرج بجزئه فقلع جزء غيره
 المعصوم وبما كلة قطع جزئه لا يكله غيره فلا يخلو ان يكون المضطر يشافها
 اما قطع جزء غير المعصوم لأكلة فلا زال اخذ من قتلى فيما مر له قتل غير آدمي
 معصوم **مسألة** في الخيل والسهام وعينها ما يأت
 فالمسابقة تعبر بالمشاة والريضة وان اقتضى كلام الاصل تقام المسابقة
 والمناضلة قال الازهي النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيها وجه
 للرجال المسلمين يقصد الجهاد سنة للاجماع ولا ية واعدا منهم ما استطاعهم
 من قوة وقدر الميز على الله عليه كلم القوة فيها ارجح كما رواه مسلم وغيره لاسبق
 الا في حلف او حلف او فصل رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسيكف
 بفتح الهمزة

قوله في الخيل والسباق فيها وجه للرجال المسلمين يقصد الجهاد سنة للاجماع ولا ية واعدا منهم ما استطاعهم من قوة وقدر الميز على الله عليه كلم القوة فيها ارجح كما رواه مسلم وغيره لاسبق الا في حلف او حلف او فصل رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسيكف بفتح الهمزة

بفتح الهمزة والعين ويروى بالسكون مصدر ولو يعين لان حقه خفا على الاستعداد
 الجهاد ولا زمة في حق ملتزمة اي العون ولو غير المتابعة كالاجارة فليس له
 ضيقا ولا يات له عقل في الموضع ولا بعد ان كان سبقة الوسايقا وامتثالان بذكره
 الآخر وسبقته والا فله تركه لان حقه نفسه ولا زاد ولا نقص فيه
 اي في العمل والى عصى وتعبدى بالعون او لم تعبدى بالمال الوقوف في حق
 ملتزمة من ذمى وخرج به غير ذمى فاذمة في حقه وشرطها اي السابقة
 بينا ذين مثلا كون الحق عليه حقا لان المقصود منها الشاغب له ولهذا
 قال العصبي لا يضمن السابقة من الشاة لانها ليس اهل الحرب ومثلها الخفاف
 كذى جافى من خيل ويغزو وحمر وذي حنف من ابل وفيلة وذي نعل كسهم
 وسراج وسكوت ورمي بالحجارة او قناده بخلاف انشاء للمادة بالاعلاج
 والمراماة بان يرميها كل منهما الى الآخر ومجنحة لا كعنه وخرج بكسر الهمزة
 بضمة وكرة محجن وبندق وسوم وسطرخ بفتح وكسر وله المجهول والمهمول
 وحاجم ووقوف على رجل ومعرفة ما يبيع من شفع ووزن وسابقة بفتح واقدام
 يعون فيها الاضا الاستعنى في الحرب واما مصادقة الفرس الله عليه وسلم كانت
 على شيا كما رواها ابو داود في غير سيلة فاجيب عنها بان الفرس ان يريه مشقة
 اسلم به ليل انه لما مره فاسلم عليه غنقه والكبان من ذياوق وخرج بزياد
 يعون ما اذا خلت منه السابقة في اثره وكونه حنسا وهذا وان اختلف فوجه
 او يغلو وحار فيجوز وان اختلفت جسدتها لهما والتعريض بفتح النون من ذياوق
 وعلم مسافة بالانزعج او المعانة وعلم جيل مستدان منه مطلقا اي سوا كانا
 لا كمين او لم يمين على عارة ينتهيان اليها لموا كمين وكذا لرايين ان ذكرت
 اي العارية فلو اهل الثلاثة او بعضها وشرط المعون لمن سبقوا قال ان القتب
 السبق دون الغاية منافا للمعوض له ليرجع للجبل هكذا انه لم يعلب عرف والا فلا
 بشرط من ذلك بل محل المطلق عليه وذكر اشتراط العلم بالمسافة في التركيب
 مع ذكر اشتراط العلم بالخلا والغاية في الرمي من ذياوق اما اذا اريد ذكر الغاية في
 الرمي من ذياوق اشتراط العلم بها فلو تناضلا على ان يكون السبق لاسبقها واما
 ولا غاية مع العقد وبذل العلم انه لا ياتي فحينئذ اشتراط العلم بالمسافة ايضا

قوله في الخيل والسباق فيها وجه للرجال المسلمين يقصد الجهاد سنة للاجماع ولا ية واعدا منهم ما استطاعهم من قوة وقدر الميز على الله عليه كلم القوة فيها ارجح كما رواه مسلم وغيره لاسبق الا في حلف او حلف او فصل رواه الشافعي وغيره وصححه ابن حبان والسيكف بفتح الهمزة

وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة واللين والسمين في الخفة والريانة ويساوي بينهما
 فيما فلو شرط تقدم مبدأ أحدهما أو غايته لم يجز لأن المقصود معرفة حذف الراس والركب
 ومعرفة سائر الركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة وتعيين الركوبين ولو لم يوصف
 والركب والراسين بالعين لأن المقصود ما مر أنفاً ولا يعرف إلا بالتعيين وتعيين
 أي الركوبين والركبان والرايين كما أي بالعين لا بالوصف على ما تقدم فلو يجوز أبداً
 واحد منهما وإمكان سبق كل من الركبين والراسين وإمكان قطعه المسافة
 بادئ ذي بدء فيها فلو كان أحدهما ضعيفاً قطع خلفه أو فادها يقطع بتقدمه
 أو كان سبقه يمكن على قدر أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على قدر لم يجز وذكر
 تعيين الركب والراسين وتعيينهما أو تكون سبق كل من الراسين وإمكان قطع
 المسافة ولا يندور مع التصريح بقولهما من زائد وتعيينهما وهذا ما أتت
 بالركوبين من تعيينهما بالفرس وغيره من عينا كما أن أودينا كالاجرة فلو شرط
 عوضاً جهلاً كركوب غير موصوف لم يجمع العقد وتعيين لحيثما عند شرطها
 منها محله كلف هو كما في الركوب وغيره وكلف ركوبه المعين لركوبهما يعني
 أن سبق واحد منهما أن لم يسبق فإن سبقهما أحد العوضين جازاً أو أحدهما
 قبل الآخر أو سبقهما وجاءت أو لم يسبق أحدهما سبباً لأحد أو جاء مع أحدهما
 وتأخر الآخر فموضع هذا التفسير وعوض المتأخر للجل ومن معه لأنها سبقاه
 والإتيان بقسطهما أو سبقاه وجاءت أو سبقاه أحدهما وجاء مع المتأخر
 فعوض المتأخر للسابق سبقه لهما أما إذا كان الشرط من غيرهما إماماً كان أو غير كقول
 من سبق مثلاً فله سبب المال أو على كذا أو من أحدهما كقوله أن سبقني فلك على كذا
 وإن سبقتك فلا شيء عليك فيجمع بعض محل محله وما إذا كان الشرط منهما كان كلاً
 منهما أمراً وبين أن يغلب وأن يعزى وهو صورة القار للمع والما مع شرطه مست
 غيرهما لما فيه من التعيين على تعلم الفروسة وغيره كما قيل في طاعة واشترط
 كفاءة المحلل لهما وغنى وعدم عزيمه مع قتل أو لم يسبق أحدهما في كذا وتعيين
 بقول لا إلا مع ما عزمه ولو شرط جميع ثلاثة كذا وشرط ثلثاً في مثل الأول
 دون ذلك كان محله واحد يجهل أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث باللعوض
 أو كما في الثانية ليعرف بالأكثر وما ذكرته في الأولى هو ما صحه في الرخصة

كالمرجعي

كالمرجعي ووقع في الأصل الجزم فيها بالفساد لأن كلاً منهما يجهل في السابق لوقوعه
 باللعوض سبقاً أو سبقاً فإن شرط ثلثاً في كذا في الأول لم يجمع لأن الأول والآخر أحدهما في الأول
 صح والآخر وسبق في حذف من أجل وثيلة عند الإطلاق العقد: فيكسر بقية الفروسة
 استمر من كسرها وهو مجموع التكتين في أصل العين والظفر وتعيين به هو ما في الفروسة
 كما صلبه يتعاضد للظفر والظفر من الأصل غير يكلف وسبق في حذف من محله ونحوها بعين
 عند الغاية والفرق بين ذي الحظ وغيره أن الفرس له إختصاص له حيز معين ولا يملك منه
 ترشح اختصاصاً في العدو فلا يمكن اختيارها والمخبر ونحوها فالتقدم بمعنى الكلف
 أو العين سابق وإن زاد طول أحد العينين فالسبق يتقدم معاً كزمن قدر الزائد وتعيين
 لأن يحدف وحدهما من قوليه إيل وحيل وشرطاً فله زيادة على ما مر من بيانها
 منها بالرسول إلا أن شرط الرقيب بينهما أحد من اشتبا والمصيب بالخطأ لو لم يصبها
 وبيان عدد من وجوه زائد وعدد أصالة فيها خمسة من عشرين وبيان قدر
 عرض بفتح العين المحجة والراي ما يرس إليه من نحو خشب أو طرد أو غيرها من طوع
 وعرضاً وسكناً وبيان إرثاشاعة من الأرض أن ذكر العرض لم يفسد من فيها فالتعب
 فلا يشترط بيان شيء منها بل يحمل المطلق عليه وعلى أن ارتفاعه من زائد لا يبان مبادراً
 بأن يتقدم في الأصل أي سبق أحدهما بأصالة العدد الشرط أصالة بقية زائد فيقول
 من عدم معلوم كعشرين من كل منهما مع استواءهما في عدد لحد من أو ليس منه أي من استوائهما
 فيما أي في الأصالة فلو شرط أن سبقاً خمسة من عشرين فلا كذا من كل عشرين أو علق وأما
 أحدهما خمسة والأخر وثلاثة فالأول ناضل وإن أحاد طينها خمسة فلا ناضل ولكن لأصابع
 أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من ثمانية عشرين بل بقية العشريين لو أنما أن يصيب
 في المائة وإن أصاب الآخر من التسعة عشر فلا فله بقية العشريين وأما مستوفى كذا
 من الاستفاد في الأصالة مع الاستفاد في عشرين ولا بيان في حاطة فيستفاد الطاء
 بأن تزيد أصالة على أصالة الآخر كذا كذا حقة أي من عدم معلوم كعشرين من كل
 منها وقول نه من زائد لا يبان على ذلك قريب للمع كسهم وألفين اثنين وعمل المطلق
 عن التفتيد بزيادة وخطأه وبعد ثواب الراس على الما يرق على ما في قوله وهو قسم
 لعليتها وما ذكرته من عدم اشتراط بيان الثلاثة هو الأصح في أصل الروضة والشرح الصغير
 في الأصوليين ومقتضى كلامهما في الأخيرة والأصل الجزم باشتراط بيان الثلاث وكذا بيان

فمن وسهم لان العدة على الراي فان عين شين منها لغا وجاز ان ياله ينظر من نوعه
 ولو لا عيب فخلد في المركب كما سرى على في مالو عين نوعا كقسي فارسية او عربية
 فلا يبدل لبقن آخر الا بضر منها بشرط صحة اي منع ابداله فخلد للعقد لفساد
 لان الراي قد يقرض له احد الخفية يخرج الالابدال وفي مشعته منه تنسيق واشبه
 تعيين المكس في السلم ومن بيان صفة اصابة العرض هو ان يغيره بصفة
 الراي من قرع بسكون الراي وجوزها اي بغير اصابة العرض اي يكتفي فيه بذلك لا
 انا ما بعد صغر وكذا جاز ان اوخر في بجهة ونزى بان يتغيره ويبقى او حسي
 بجهة ثم يسلط بان يثبت فيه وان سقط بعد ذلك او صرف بالاول بان يتغير منه
 او حرم بالاول بان يصيب طرفي العرض فيخرجه او الحوايل بالهزيمة بان يقع الدبر بين
 يد العرض ثم يثبت اليه من جبا الصبي فان اطلقا كل القرع لصداقة الصفة به
 كغيره ولا نه المتعارف ولو عين زعيان اي كبر ان من جع في المناظرة حذرت
 بان عين احدهما واحد ثم الاخر با نائه واحد وهذا الى اخره بغيره بغيره
 متساويين في عددهما وفي عددهما بان ينقسم عليهما حصصا جاز ان لا يحد في
 ذلك وفي الجارية ما يدل له الاتيين بقرعة وان تختار واحد جميع الحزب
 اولالا نه لا يفي ان يستوي الحلقا والقرعة قد تجتمع في جانب فيفوت مقصد
 المناظرة نعم ان ضم حاد في الفتح في كل جانب والقرع فلا يفي قاله الامام وبعد
 تراخي الحزبين وشا وبما احد ما يتكلم على زعيم من حزبه في العقد ويعقدان
 فان عين من ظنه ليسا فاضل ان اى بان خلا فيه بطل العقد فيه وفي مقابلته من
 الحزب الاخر ليعمل التساوي كما اذا خرج احد العبد للبعين مستحقا فانه يطل
 فيه البيع ويسقط من الشئ ما يقابله الا في الباقي مما يتفرق الصفقة ولهم جميعا
 الفسخ للتبعض فان احازوا وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابلته فسخ
 العقد لفساد افضا ثم الحزبان كما لتخصيص في جميع ماسر فيها واذا انقضت
 حزب قسم العوض بالسوية بينهم لان التراب كما لشخص وكذا انظر حزب
 العوض فانه يوزع عليهم بالسوية لا بعد اصابة الا ان شرط القسم
 بعد دها فيقسم بعد دها غلا بالمرط وهذا ما صحه في الروضة كما صلبا و

الواصل

الواصل انه يقسم بينهم بحسب الاصابة مطلقا لان الاستحقاق بها وتعتبر
 اي الاصابة المشروطة بتصل جملة لانه المقصود منها فلولف ولو فرغ
 السهم من القوس ونز بالانقطاع او قوس بالانكار او عرض ما انصدم به
 السهم كجملة واصاب في الصغر الشذوذ الغرض حسب له لان الاصابة مع
 ذلك تدل على جورة الراي والاى وان لم يصيبه لم يحسب عليه بغيره وتبين
 ان لم يقصر لعذره فيعذر به فان قصر حسب عليه ولو نقلت دعي الغرض
 فا صاب محله حسب له اى الاصابة المشروطة لانه لو كان فيه اصابة والاى
 وان لم يحسب محله حسب عليه وان اصاب الغرض في العمل المتعلق اليه وهذا ما في
 الروضة كما صلبا ومن اكثر نسخ الحرب ما يوقفه فعدل الاصل والاصل لا يحسب
 عليه قال الامام انه سبق قلم ولعله تبع بعض الحرب ولو شرط خسران في
 سلامة فسخ ولو من غير ثقب حسب له لعدم تنقصه ومن ان يكون
 عند الغرض شاذ لا يشترط ان يقع من اصابة وخلا وليس له ان يصاب الحبيب
 ولان يدم المحط لان ذلك يقر بالظن **كتاب**
 جمع عين والاصل فيها قبل الاجماع ايا سحابة لاني اخذ كماله بالعد في اياكم
 واجباتكم الجارية انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف الا ومقلب القلوب والعين
 والحلف والاولاد والقسم الفاظ من لغة العرب تحقيق امر محقق هذه من ايات
 وخرج بالتحقيق لغير الذين بان سبق لانه ان ما لم يقصد هذا الى الغضا كقولهم
 في حال غضبه او صلة كلام لاولئك ثارة وبلى والله اخبره وبما يحتمل غيره لقوله
 والله لا موتن اولا اصعد السجاد فليس يمين الامتناع الحث فيه بذلك بخلاف
 والله لا اصعد السجاد فانه يمين تلبية به الكفاية حالاً وتصدق باربعة اقراء
 بما احتسب الله تعالى به ولو مشتقاً من غير حانته الصبي كقواته بنسبته اخرى
 او شكيه ان اللين لا يمنع الانعقاد وروى العلم ان مالك المحلقات لان كل
 مخلوق علام مقيد بغيره كالميت فينا والذى اعبدته او اسجد له الا ان يولي به غير المين
 فليس يمين فيقبل ذلك كونه كما في الروضة واصحابها لا يقبل منه ذلك في الطلاق
 والعنان والاولاد فلا ضرر لتعلق حق غيره به فشمى المستثنى منه ما هو اذ فيها



غيره تعالى فلا يقبل منه ارادته ذلك لا يظهر الا بالاطنا لان المصير بذ لك لا يحتمل
غيره فقول الاصل لا يقبل قوله لانه لا يرد به اليه بل لا يحتمل غيره فقول
اوسيقول وبما هو عليه تعالى عند الاطلاق اعلنا بحجج الخالق والخلق والبر والبر
ما لم يرد بها غيره تعالى بان اراده تعالى او اطلقه تعالى ما اذا اراد بها غيره والافعال
تستعمل في غيره ومقتضى الحكم القلب وخالف الا فله ولفظ اليقين وذات الابل
او ما هو عليه تعالى ووجهه سواء كان وجوده في العالم والخلق او اراده تعالى بخلاف
ما اذا اراد بها او اطلق الا فلهما اختلفت عليها سورة ان شئت الله فامان وبصفتها
الذاتية كعقله وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعمله وقدرته وحكمه
الان يريد بالحق العبادات وبالذاتية قبله المعلوم والمقدور وبما يقبله ظهورا ناديا
فليس عينا الاحتمال للفظ لها وقيل وبما يقبله الاخر من زيادة وقوله وكتاب
الله عيني وكذا القرآن والمصحف الا ان يريد بالقرآن الخطبة والصلوة وبالمصحف
الورق والجلد وحروف القسم المشهور بآية موحدة وولوه تافهوية كالله
ووالله وتالله لا فاعل كذا وتخيير الله اى لفظه بالثناء الفعوية والمظهر
بالواو مع شاذ قرب الكسبة والالهام وتدخل الموصلة عليه وعلى المخبر في الاصل
وبليها الواو في الاء ولو قلنا الله مثلا بقولك امره او سكتبه لا فاعل كذا فكذا
كقوله اسبند بالله او لعزته او على عهد الله وميثاقه وذمته وامانته وكفاله
لا فاعل كذا ان فاعله الاله فيمينه والافعال والحق وان قيل به في الرفع لا يقع
الانفعال كما هو على انه لا يلحق في ذلك فالرفع بالابتداء اى الله اختلف به في الفعل
والنصب بفتح الخافض والجر بضمه وابقا عمله والتسكين با حله الموصلة
يجري الوقف وقول او سكتبه من زيادة وقوله اقصت او اقصت او اقصت
او اختلف بالله لا فاعل كذا عيني لانه عرف الشرع قال تعالى واقعد بالله جهنم
جهنم ايمانهم الا ان فاعله خبر ما حيا في صيغة الماضي او مستقبلا في المضارع
فلا يكون عينا الاحتمال ما فاعله وقوله لعينه اقصم عليك يا لله او اسالك يا الله
لتعلم كذا عيني اذا اراد عيني نفسه فيقول للمخاطب اريد فيها بخلاف ما فاعله
يردها ويجعل على الشاعرة في فعله لا قوله ان فعله كذا فانما هو يرد او يرد
كأنما يرد من الاسلام او من الله او من رسوله فليس يرد بها ولا يكفر به ان قصت

تجديد نفسه عن الفعل او اطلق كما اقتضاه كلام الزكاري وبقوله لا اله الا الله
محمد رسول الله ويستغفر الله ولان قصد الرضا به كذا اذا فعله فهو كما في الحال
وقوله او يحقره اعمى قوله او يرد من الاسلام ويصح اى الله على امره وعينه نحو
والله لا يفعل كذا او لا يفعله وتكره اى الله قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لأيمانكم الا فاعله من فعل واجب او مندوب وترك حرام او مندوب فاعله
وفي دعوى عند حاكم وفي حاجة كوكيد كلام كقول الله عليه وسلم قوله
لا يمل الله حتى تعلموا او تعلموا امر كقول الله والمكة لوتعلموه ما اعلم لضعفكم قليلا
ولتكنتم كثيرا فلا تكرر فيها وجهان من زيادة في الخلق على امر كتاب معصية
تركوا واجب دين ولو عرفها وفعل حرام عصى بولعه وحسنه وكفارة
لغيره الصبيح من خلف على يميني عن غير هاتين شيئا فليأت الذي هو خير
ولتكره عن عينه وانما يلزمه الحديث اذا لم يكن له طريق سواء والافعال كالحج
لا يتحقق على زوجته فان له طريقا بان يعطها من صداقها او يعرضها ثم يرضها
لان العرض حاصل مع بقاء التعظيم او على تركه او فعل سباح كدخول دار أو حمل
طعام وليس يوجب سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى فعمارت
تعلق بتركه او فعله عرض ديني كما حلف ان لا يأكل كلبا او لا يلبس ثوبا مقبيل
عيني مكرهة وقيل عيني طاعة اتباعا للسلطان في خنونة العيش وقيل يتخلل
باختلاف احوال الناس وقصودهم وقراءتهم للعبادات قال الشافعي رحمه
الاصحاب او على ترك مندوب كسنة ظهر او فعل مكره كالنفاق في الصلاة
من حنثه وعليه بالحنث كفارة الجهر السابق او على عكسها اعمل فعل مندوب
او ترك مكره كره اى حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادة وقوله فليأت
كفارة بلا صوم على احد سببها لانها حق مالي تعلق بسببها في تركها على
احد كما كرهه فتقدم على الحنث ولو كان حراما كما حنث بترك واجب وفعل
حرام وعلى عود في ظاهرها كان ظاهرا من وجبة ثم كفر ثم رجعها وكذا من
طلق رجعا عقب ظناره ثم كفر ثم رجع وعلم صحت في قتل بعضهم امسا
الصوم فلا يقدم لانه عبارة يدنية فلا تقدم على وقت وجوبها بغير
حاجة كصوم رمضان وحرم بغير حاجة الجمع بين الصلوات والتكديما

والتقيد بغير الصوم فيما عدا الحنث من زيادة كمنزله الى فانه يجوز تقديره
على وقت الالتزام لما مر من ان اعلمته على المعلق عليه كالنفاذ ام لا كقولنا ان
اذنه مرضي فله على ان اعتق عبدا وان شغل الله مرضي فله على ان اعتق عبدا
يوم الجمعة الذي يعقب النفاذ فانه يجوز اعتاقه قبل النفاذ وقيل يوم الجمعة الذي
عقبه النفاذ **فصل في كفارة اليمين** وكفارة اليمين
استباحة ما علم ما ياتي في حقه المكفر المحرم الزيد ولو كان في كفارة يميني بن اعتاق
كظفار او اعتاق ظفار كفارته وهو اعتاقه وقية من ثمة بلحبيب نخل بالحل
والكس كما مر في محله وتعليق عشرة ما كمل كل منهم اما حلا من جنس مطبوخ
كما مر في كتاب الكفارة وان عبر الاصل هذا بعد حجب من غلب قوت بلذ او في
كوة ما بعد ادبسه كهرقية ومثلها ولو لم يوسا ليرتد عن قوته ولم
يصح المذهب في له كغيره من صغره وحمايته والارادة وسروله لكثير من
لرجل لا يحلف ما لا يسمي كسوة كدرع من حديد او حنطة وقفا ذين وجها
ما يعلل للدين ويجزيا ما يعلق كما مر في محله ومنطقة وهيما تشد في الوسط
فلا يجوز وقول من يخفضه ما ذكره فانه لم يكن المكفر مشيدا او يجزى عن كحل
من الثلاثة هو اوله من الثلاثة بغير عيبه ماله بوقا وضيقه لزمه
صوم ثلاثة من اليام ولو مفرقة لاية لا يخذل كرائته بالمعنى ايمانكم
والريق لا يملك او يملك ملكا ضيفا فلو كفر عنه سيد بغير صوم لم يجز ويجزى
بعد موته بالاطعام والكسوة لانه لا يرقا بعد الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه
بهما باذنه والمكاتب ان يكفر بهما باذن سيده اما العاجز بغيره ماله فكفر عنه
لاذنه واجد فينظر حضوره اليه بخلافه فاذا قل الماء مع خبثه ماله فانه يتيم لطيف
وقت الصلاة ويجزى في المنع العسر بركة المدر ببله فانه يصوم لان مكاتب
الدم بركة فاعبر بياره وعده بها وسكانا كفارة مطلق فاعبر بمطلقا
فان كان له هذا وقت غائب تعلل حياته فله اعتاقه في الحال فان كان العاجز
احد قبل لسيدها لم يصم الا باذنه وان لم يصمها الصوم في خدمة السيد
لحق التمتع كغيرها من امة لا يحل له وعبد والصوم بغيره اي بغيرها في الخدمة

وغيره

وقد حثت بلا اذن من السيد فانه لا يصوم الا باذنه وان اذن له في الحلف في الخدمة
فان اذن له في الحنث صام بلا اذن وان لم يرائه في الحنث فالعبرة في الصوم بلا اذن
فيما اذا اذن في احدهما بالحنث ووقع في الاصل بترتيب اعتاق الخلف لان الاذن فيه
اذن فيما يترتب عليه من التزام الكفارة والاول هو الاصح في الروضة كما اشرحت
لان الحلف ما يقع من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذنا في التزام الكفارة فان لم يصم
الصوم في الخدمة لم يصح له اذن فيه والتصريح بحكم الامة من زياضه وبعض
كفره غير اعتاق فان كان له مال كفر بقتلها من الااعتاق لعدم اجليته
للكيد والافصاح وهذا اولى مما عر به الاصل **فصل في كفارة اليمين**
السكنى والمساكنة وغيرهما ياتي في الحلف لا يسكن هذه الناس او لا يقيم بها وهو
فيها فكف فيهما بلا عذر حنث وان بعث متاعه واهله كما لو لم يصمها الا انه
حلل على سكن نفسه فلا يحنث ان خرج حاله لاجبة العقول وان تركها واليات
مكث بعذر كجميع متاعه واخراج اجل وليس فرب واخلا قباب ومنع من خروج
وحول على نفسه او ماله كما لو حلف لا يسكنه ويحافظها فكف البقاء حاشي بينهما
فحنث لوجود المساكنة الى تمام البناء بلا ضرورة وهذا مطلق في الروضة كما صلبها
عن الجهور وصححه في النسخ الصغير وصحح الاصل تبعا للحنث انه لا يحنث الا بغيره
يرفع المساكنة لان حرج احد حيا حاله لاجبة الخول او حلف لا يدخلها وهو لها
او لا يخرج وهو خارج او يخذل ما لا يتقرر بحد كصلاة وصوم ونظيره
ويخطب وتزوج ووطء وخشب اذا حلف لا يفعلها فاستدامها فلا يحنث
لعدم وجود المحلف عليه وهو في الاصل فلا يسكنه او ما فيها عذرها
فلا تستدامة الاحوال المذكورة ليست كاستدامها الا بصح ان يقال دخلت
وكذا البقية وصورة حلف المصل ان يحلف ناسيا او جاهلا او يكون اخر من حلف
بالاشارة ويحنث باستدامة نحو ليس مما يتقرر بحد كركوب وقيام وقعود وكذا
واستقيا او مشا وكذا اذا حلف لا يفعلها فيحنث باستدامها لصدف
اسمها بذلك ان يصح ان يقال ليست شر وركبت الحية وكذا البقية واذا حنث
باستدامة مشي لم يحلف ان لا يفعلها فاستدامة لزمه كفارة اخرى لا تحال
اليمن الاولى بالاستدامة الاولى وتيسر في هذه والى قبلها بما ذكره من
ذكره ومن حلف لا يدخل هذه الدار حنث بدخوله داخل بها حتى يدخلها

سيلة للظهور للغة فيه وهذا قارىء جامع من اعتبار العرف سرياً لا سرياً
 مصع ام وونه وبتناول الطعام قوماً وفالفة لوقوع اسمه عليها والفاكة
 تتحلل الاردم والحلو كما مر في الراب وقد تم ثمان الطعام تناول الدولة بخلافه هنا
 مع الفرق بين البابين وقد تناول الفاكة طبيا وعينا ورميا وابتدأ يضع
 البقرة والراوسنديه الجيم ويقال فيه اخرج بالتوك وشرح وطبيا وادبيا
 كثره زبيب وليموناً وبنفا بفتح الفة وسكون المعجمة وكسرها ويطبخها
 ولت فسق حجم العروبة وفتحها ولت غيره كطب مدق الاقشاش
 بكر الفاك اكثر من غيرها ويختلف مع اللد وجها وياضخا فكل العجة وجزر
 بفتح الجيم وكسرها فليس من الفاكة وكذا البطح والخضرم كما ذكره التول لكن حمله
 في البطح في غير الذي خلا اما ما حمله فظاهر انه من الفاكة ولا يتناول التمدد
 بمختلفة يا صبا ولا البطح والقرع لثانة واليوسر حديا والصدى من البطح
 الاخضر واستشكل ذلك الرطب عروبر وبلط وكى العنب زيبا وعصيرا
 وعكوسها لا يختلف فيها اسما وصفة فلا يثبت باكل القرن حلف كائنا كان
 رطبا والعكر وكذا الباقي ولو حلف لا تأكل العنب او الرمان لم يثبت بشر
 عصيره ولا بد منه ولا كما متصاهه ورمى ثقله لانه لا يسمى اكله **فان**
 اول الترم طعم ثم خلل اشبع العجة ثم بلع ثم غرغ رطب غمر ولو قال في حلفه
 مشيرا ليس لا اكل ذا البرص منه ثم حلفه ولو طعمها اكل غير حلفه
 وسويقه وعينه وجزره لزوال اسمه او قال منه مشيرا لانه لا اكل ذا
 بالجميع غلوا بالاشارة او قال مشيرا لرطب لا اكل ذا الرطب فاكله غرا او
 لحيه يوجد لا اكل من الصبي او العبد فكله كامل بالبلع او الحرمة
 لم يثبت لزوال الاسم وذكر حكم العبد من زيادة وتغيره بالكمال في الصبي او
 من تغيره بالشيخ او قال مشيرا بقية او شجرة لا كل من ذي البقرة او من
 ذي الشجرة حلت عما يقرب منها من لحمه وغيره في الاول ومن غرغ رطب في الثانية
 لا بد له ولها في الاول ويحذف رطب كطرفه في الثانية على ما يعرف
 وتغيره بما يقرب من لحمه وتغيره بلحمه غمر او قال في حلفه لا اكل سويها
 فسه او تنالها لانه هو غير من قله يا صبح او لا اكل ما نعا اولينا

فاكل

فاكل حلف لان ذلك بعد اكله لا بد منه ان سويها او المانع فبالعكس اي
 حلت في الثانية وهذا لا بد منه او قال لا اكل عينا فاكله ولو زانيا غير اوف
 عصيدة وعينها طاهرة حلت لانه مقتر في الحس وقد اكل الخلف عليه وشر يارة
 فاكله ما اذا شر به زانيا كما علم وما اذا لم يشر به حلت لا يستلزمه **فصل**
 في ما لا يشر به حلف لان كل ذي النمرة فاختلطت لوجها فاكله الا بعض سمه
 لم يثبت لوجها ان تكون على الخلف عليها والخلف بعض من يادق اوليا كذا
 فاختلطت لوجها كذا في الرواية لوجها لا يابح لاحتمال ان يكون المزدك
 هو الخلف عليه او بعضه في الاول والتحقيق ان يابح بالجميع في الثانية او لا للبس
 ذاك لا لا حلت به اكله باحد مما لانه يمينان او لا كذا في الطعام غذا فتلف
 نفسه او ما تدفن او مات الحالف في غير هذه مكانه من اكله او تلفه قبله او قبل
 تركه لانه تمكن من البس في الاوليين وحرمت البراءة اختياره في الثالثة بخلاف ما لو
 تلف او مات هو او اتلفه غيره قبل التكرار فلا يثبت كالكفر واعتبار في الارزاق
 قبلية التكرار اعم من اعتباره فيه قبلية الغذاء او ليقضي حقه عند من لجلال
 او معه او اول الشهر فليقتض عند غروب الشمس آخر الشهر فان خالف يات
 قدم او اخر مع تمكنه من القضاء وفيه حنت فيبقى ان بعد المال ويترصد
 ذلك الوقت فيقضيه فيه لان شره في مقدرة القضاء كونها وكيل وعد
 وحمل ميزان حنثه فتاخر القضاء كذا فلا يثبت الحنث وتعتبر
 بمقدرة القضاء اعم من تعبيرة بالكيل او لا يتكلم له حنث بما لا يبطل
 الصلاة كذكر ودعا غير محرم لا خطاب فيها وقراءة قرآن وشي من
 التمتع او الاغتسل لان اسم الكلام عند الاطلاق ينصرف الى الكلام الا دعي
 في حيا وشره وتغيره بما ذكر اعم من تعبيرة بالنسج وقراءة القرآن او كذا
 يتكلمه فليعلم عليه ولو من صلاة حنث لان السلام عليه من الكلام لا انت
 كما تبين او رسله او اشار اليه بيده او غيرها او اقره بقرعة آية من آية
 ونحوها فلا يثبت به اقتصادا بالكلام على حقيقته وقال تعالى قلن اكلمن
 اليوم انسيافا شاربت البه فان لم يبق في الاخرة قراءة حنث لانه كلفه وشره
 في الاشارة اشارة الاخرس فلا يثبت بها وانما شاربت اشارته منزلة النطق

ان السوي من شره او المانع فبالعكس اي
 حلت في الثانية وهذا لا بد منه او قال لا اكل عينا فاكله ولو زانيا غير اوف
 عصيدة وعينها طاهرة حلت لانه مقتر في الحس وقد اكل الخلف عليه وشر يارة
 فاكله ما اذا شر به زانيا كما علم وما اذا لم يشر به حلت لا يستلزمه

ان السوي من شره او المانع فبالعكس اي
 حلت في الثانية وهذا لا بد منه او قال لا اكل عينا فاكله ولو زانيا غير اوف

مفتح الخبز المحترق والادام بان يفتح قلبه او غيره مما من شئ او يفتح عليه او يفتح
 حذر اغصانها بالترام قربة وهذا الضابط من زيادة كان كالمية او ان لم يكن كالمية او ان
 لم يكن الامر بها قلته فعلى كل من نوى صوم وفيه عند وجود الصفة ما التزمه
 جلد بالترامه او كفارة عين غير مسلم كفارة المذنب كفارة عين وهي لا تكفي في نذر المذنب
 بالترامه فتعين حمله على ذلك المباح ولو قال ان كالمية فعل كفارة عين او كفارة نذر
 لزمته اي الكفارة عند وجود الصفة فعلى الحاكم الميم في الاول والخمس السابق في
 الثانية ولو قال فعل عين فلفظ او فعل نذر صحيح ويختار فيه بين قربة وكفارة عين
 ونص البويطي فيختار انه لا يجمع ولا يلزمه شئ قلنا كان ذلك في نذر المذنب كان
 قال ان شئ قلته مريض فعلى نذر او قال ابتداء على نذر لزمه قربة من الغربة والمعين
 اليه ذكره الملقن ويضعهم في كلام الماصلي على خلاف ما هو عليه فاحذره وناهيها
 نذر مريض بان يلزم قربة بلا تعليق كعمل كذا وكقول لمن شئ من مرضه لله على كذا
 لما انعم الله علي من شفا في من مرض او يعلق بعد وثنية او ذهاب بقية كان
 شئ الله مريض فعلى كذا فليزحه ذلك اي ما التزمه حاله ان لم يعلقه عند وجود
 الصفة ان علقه للأيات المذكورة بعضها او في الباب ولو نذر صوم أيام سن ففعله
 حيث لا عذر مسارعة لبرأه ذمته فانما قد يتفرق او هو الاذ وجب ذلك على انزله
 والافلا للحصول الوفاء بالتقديرين فلو نذر عشرة ايام متفرقة ففعله متفرقة اجزائها
 خمسة او نذر صوم سنة معينة لم يخل في نذرها عيد وقربى وحسين ونفاس ورمضان
 اي اياها الا ان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم صلا ولا في نذر
 ما ذكر فلا قضاء لها من نذرها ما ذكر فلا في الاخرى فبان وقع في الحيف والنفا في كل باب
 بما اظهر من غيرها استثناء سنة بل انه ان يقصر على قضاءه الا ان الشايع انما كانت
 للوقت كما في رمضان الا لانه مقصود الا ان شرطتها فيها فيجب استثنائها عما عدا
 بالشرط الا ان الشايع صار به مقصود او نذر صوم سنة مطلقا وجب تناسلها ان
 شرطه في نذره والا فلا ولا يقطعها ما لا يقطع نذر معينة من صوم رمضان عنه
 وفطر أيام العيد والمترق والحيف والنفا من الاستثناء شرعا وان لم يكن كالمية
 النفا ويقضي به غير من جعفر ونفا من مقصودا آخر السنة ليعي نذره اعازنا
 الحيف والنفا فلا يلزمه قضاءه والا شبه عند ابن الربيع لزمه كما في رمضان

الاول

بل اولى في نذر في الحيف قاطل الزكشي ومثله النفا او نذر صوم الام الاثافي
 لم يقسمه ان وقعت فيما من ما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في
 الاصل من صوم قضاها ان وقعت في حيف او نفا او نذر صوم سنة معينة لم يقسمه في
 الاصل الا في نذر في ذلك كما تعقبه فيه في السنة المعينة في العلم به من ذلك
 او وقعت في شرع لزمه صومها شأنا لكفارة مثلا وسبقا اي موجبها نذر
 الاثافي فلا يلزمه قضاؤها بالمقدم وجوبها على المذنب بخلاف ما اذا صوم
 نسيقا وتعبري بذلك اعم من تقيد المذنب بالكفارة او نذر صوم يوم
 معينة من جملة معين فلا يصوم عنه قبله والصوم عنه بعده قضاء كما لو
 تعين بالشرع ابتداء صومها او نسيقا صام يومها اي يوم الجمعة فان كان هو وقع
 اذله والا فقصاها وهذا على ان اول الاسبوع السبت اعطى الحق لبات
 اولها الاحد وعشرا للاكثرين وحصرى عليه النذر في حصره وغيره فيصوم
 يوم السبت والمعهود الاول ومن نذر تمام نفل من صوم او غيره فهو عام من قبله
 ومن شرع في صوم نفل نذرا عامه لزمه لانه عام فصح التزمه بالنذر
 او نذر صوم بعض يوم لم يقيد نذره لانه غير معهود شرعا وكذا لو نذر
 سجدة او ركعة او بعض ركعة كما على ما صرح او صوم يوم قديم زيد العقدة
 لا مكان الوقار به بان يعلم قدومه عزاء فيسبب المية فان صامه عنه فلا
 والا فان قدام الميلا او صامها ما لم لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا
 اعوين قوله او يوم عيد او في رمضان سقط الصوم لعدم قبوله للصوم
 او لصوم غيره والا بان قديم فها وهو صام نفل او واجبا غير رمضان
 او وهو سقط بغير ما صام لزمه القضاء وانما لم يكن تنعيم فمزم النفل بعد
 قدومه فيه لان لزم صومه ليس من وقت التقديم بل من اول النهار او نذر
 صوم اليوم التالي له اي اليوم قديم زيد وصوم اول محرم بعد قديم غير
 كان قال ان قديم زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وانما قدم غير فعل
 صوم او خمس بعد قدومه فقد ما في الاربعاء صام الخميس او في
 اي المذنبين وقضى الآخر لنذر الاثافي به في وقت وجه عكسه وان اخبره
 في وقت قال في المجموع ونظر لوقال ان قديم زيد فقله على ان اصوم يوم قدومه

نوعه نذره على المذهب وما نقل عنه من انه قال صح نذره على المذهب
 سبوا في نذر الإتيان الى الحرم او بترك او غيره مما يأتي له
 نذر اتيان الحرم او شئ منه كالبيت الحرام او بيت الله الحرام او بيت
 الله بنية ذلك والصفا وسجن الخيف ودار أبي جبريل لزمه ترك
 من حج او غيره لان القرية انما تتم بانتيان به بترك او بترك المذهب على واجب
 الشرع وذكر حكم اتيان الحرم من زيادته وقوله او شئ منه اعم من تعين
 بالتيان بيت الله مع انه غير كاف لصحة نذره بما جدد غير الحرم بل لا بد من
 وصفه بالحرم او بنية كاعلم او نذر المشي اليه لزمه مع مسكنه من
 مسكنه لان ذلك مدلول لفظة وهذا ما اعلى حيث ان الله من زيادته
 او نذر ان حج او غيره ما شأنا او تركه لزمه مع ذلك مشي الى مكة
 من حيث احرم من الميقات او قبله او بعده لانه التزم المشي في المسكن
 واستدأوه من احرام فان صرح به من مسكنه وجب منه وقوله من حيث
 احرم من زيادته بالنظر للهرة فان ركب ولو بغيره اجزأه لانه افضل عند
 النوى ولانه انما فضل المسكن ولم يتركه الا هيبة فكان كتركه الاحرام
 من الميقات او الميقاتين و لزمه دم او شاة وان ركب لعذر تركه الواجب
 ولتر فيه ويمتنع وجوب المشي حتى يفرغ من مسكنه او ينفذ وفراغه من
 حجه يفرغه من التحلل قال الشيخان والقياس انه اذا كان يتقدم في خلال
 اعمال المسكن لغرض عبادة او غيرها فله الركوب ولم يذكره ومن نذر الحج مثلا
 ما كلف ما شأنا لزمه الحج او حاقا لزمه الحج دون الحقاء او نذر مسكنا
 من حج او غيره وعصب اناب كما في حجة الاسلام وعمره ومن تعجل اول
 زمة عنك مبادرة البراءة لزمه فان مات بعدة اي بعد تمكنه من فعله
 فعل من ماله وان مات قبل التمكن فلا شئ عليه كحجة الاسلام وعمره
 او نذر ان يفعله اي التمسك من حج او غيره فهو ممن قوله وان نذر الحج
 عما ميعنا هرا من قوله عامه وتمكن من فعله لزمه فيه ان لم يكن
 عليه ترك اسلام فان لم يفعله فيه وجب قضاءه فان لم يعين العام
 لزمه في اي عام شاء او عيى ولم يتمكن من فعله فيه بان لم يبق زمت

شعر

بعضه لزمه تركه او بنية واحدة له في الاحرام على كثر من ذلك قضاء
 لان المنذور تركه في ذلك العام ولم يقدر عليه فان قاته بلا علم او بغيره او
 حقا للطريق او الوقت او شيئا لا بد منها او للترك بعد احرامه قضى
 وجوبا كما لو نذر صوم سنة معينة فافطر فيها لم يرض فاته بقضى ما افطره
 بخلاف ما لو طرأ ذلك قبل احرامه كما مر وقد في الاعتراف مع ذكر حكم الخطا
 والنسيان ومع قوله في بعد احرامه من زيادته وقوله ما تقر انه لا قضاء فيها لو
 فاته جمع بين عدل كسلطان ورب دين لا يقدر على فاته فلا يجب قضاؤه
 كما في ترك الاسلام اذا صرح به في اول سنه الا ان كان لا يجب قضاؤه وفارق
 المرفوع والتالية باختصاصه بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف المذكور
 او نذر صلاة او صوما في وقت لم يرضه عن فعل ذلك فيه فاته اي بعذر كرفق
 ومنع غير عد وقضى وجوبا التعيين الفعلي في الوقت والتعينة ذلك باختباره
 وفاقا في المسكن في غير الوقت بان الواجب بالنذر كما لا يجب بالشرع وقد يجب
 الصلاة والصوم مع العجز قلنا لم يرضه بان النذر والترك لا يجب الا عند
 الاستطاعة على ذلك النذر قاله البيهقي وغيره قال الزكشي وما ذكره في الصلاة
 خلاف القياس بل القياس انه يهلك كمن امكن في الوقت المعين ثم يجب القضاء
 لان ذلك عذر نادركا في الواجب بالشرع او نذر ركه من نعم او غيرها
 وعينه في نذره او بعده الى الحرم كان قال الله عز وجل ان اهلى هذا النوب
 او هذا الجهر الى الحرم او الى مكة لزمه حمله اليه اي الى الحرم نفسه ان لم يعين
 شيئا من اول ما عينه منه ان عين الله سهل على التزمه في لزمه حرقه
 بعد نذر ما يلج منه لما كينه التاملين لفقراؤه والذيل يلج منه ما يجوز
 في الاضحية فان لم يجزئ فيها كظمي وصغيره معيب تصدق ببلعه وحرم
 ما يقرب منه اما اذا لم يصل حله كفقارته من حله لزمه حمله الى الحرم
 وبشرطه في لزوم حله ايضا امكان التيمم به حيث وجب التيمم فان لم
 يمكن التيمم به كالماء لفقارته كانت قيمته في العلم وحمل المنذر سواء تحسب
 بين حله وبينه بالدم وبين حله في او في احداهما اكثر تعينا وقد ان سهل
 من ذواته وتعينه بالشرع وبالجملة بالاكين او في تعينه بالمعنى

و بحكمة و بين بها ان الحكم لا يخفى بعام ما في قول له من فقام من اقسام غير الرب
 او نذر تصدقاً بشئ على اهل بلد معين لزومه صرفه لساكنيه من المسلمين سواء
 الحرم وغيره فلا يجوز نقله كما في الزكاة و بين نذر الحرم لزومه الحرم و تفرقة
 على ما كونه او بغيره لزمه شئ او نذر صوماً كان له بغيره الصوم فيه
 فله الصوم في غيره سواء الحرم وغيره كما ان الصوم الذي هو من العبادات الاخرى
 لا يتعين في الحرم او نذر صلاة به اي مكان فكذا عتقك في اي مكانه فلا يتعين
 فيه الاضطرار باختلاف باختلاف الامكنة الا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمبعض
 الاقصى فتعين لعظم فضلها وانفاقاً وت فيه ويقوم الاول مقام الاخير في
 اولها مقام الاخر في العكس كما على ذلك من المنظر فهو اجمع احرم به
 او نذر صوماً مطلقاً او مقيداً بغيره كمن يوم يحل عليه لانه اقلها صوم
 بالصوم او اي صومها فلا نذر الاضطرار للمجموع او نذر صدقة خيمة قول
 يتصدق به وان قل وكذا لو نذر بالتصدق بمال عظيم لان الصدقة الواجبة لا
 تقتضي في قدر لا الخطأ وقد يشتركون في تصاب فيجب على احدهم شئ قليل
 وتعين في بقول اول من قبله فيما كان ان لا يكتفي بالاقول او نذر صلاة
 فركعتان فكيفان لانهما اقل واجب منها بقيام قادر لما قاله النذر هو واجب
 الشرع او نذر صلاة فاعداً جاز فعلها فاما لا يتيانه بالافضل لا عكسه
 اي نذر الصلاة فاعداً جاز فعلها فاما عدا مع القدرة على القيام لانه و من ما
 التزمه او نذر صفاً فدية تعزير ولو نافرقة كسكافة لو وقع الاسم عليها
 او نذر صفاً فدية او معيبة اجزاه دقية كاملة لا يتيانه بالافضل فان عني
 دقية ناقصة كقله على عتق هذا العبد الكافر او المعيب تعينت لتعلق النذر
 بالعين **كتاب القضاء** بالمداد الحكم بيني وبينك والاصل
 فيه قبل الاجماع آيات كقول له تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقول له فاحكم
 بينهم بالنسط واضرار بحكم المصهي اذ اجتهد الحاكم فاحطاً فله اجر
 وان اصاب فله اجران وفي رواية صحح الحاكم سناها فله عشرة اجور وما
 جاء في التذير من القضاء كقول له من اجل قاضا ذم بغيره يسكن في محله على عظم
 الخطر فيه او على من يكره القضاء ويجرم عليه ما ثاقه في اي القضاء

قضى كفاية في حق النصارى في دفع الناحية لملق لية الامام لاحد من قرض عيت
 عليه من تعين له في ناحية لزمه طلبة ولو بديل لمال او خاف من نفسه المثل ولزمه
 قبوله اذ اوليه للمحاجة اليه فيها فان امتنع اجبر فاعداً يلزمه الطلب والقبول فيها
 اي في ناحية فلا يلزمه في غيرها لان ذلك تعين به لما فيه من تركه الوطن بالكلية
 لان على القضاء اعانة له بخلاف ما تروى عن الكفاية المحجة الى السفر كالجهاد
 وتعلم العلم او لم يتعين فيها المكنته كان افضل ما غيره سناً اي الطلب والقبول
 له فيها اذ اوقف بنفسه وقول يقوله الى اخره من زيادة او كان مقصوداً ولم يقتنع
 الا افضل من القبول كرهاله اي المقصود لطلبه في غير الصحابي من قوله صلى الله
 عليه وسلم لعبد الرحمن بن سبرة لا تسأل الامارة فان كان الافضل يقتنع من القبول
 فكل لمدوم واستثنى الماورى من الكراهة ما اذا كان المقصود لطلبه او اقرب
 الى القبول والبلعيني ما اذا كان اقل في القيام في الحق وذكر كراهة القبول من
 زيادته اي كان مساوياً لغيره وكذا اي فكره ان استمر بالانقطاع بعلمه
 وكفى بغيره بيت المال لما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا عمل امتناع السلف والا
 بان له شئ ولم يكن بما ذكر سناً له ليشق بعلمه او ليكن من بيت المال ويجرم
 طلبة بعزل صاحب له ولو مقصوداً وبطل عدل الطالب والتصريح بين القبول
 من زيادته وشرط القاضى كونه اهلاً للشهادات بان يكون مسلماً مكلفاً حراً ذكراً
 عدلاً ساجداً بصيراً ناطقاً كافياً لامر القضاء فلا يركا كافر وصبي وجنون ومن
 به فرق والنفى وفاسق ومن لم يسمع واعى واخبر وان فهمت اشارته ومغفل
 ومختل النظر بكبر او مرضي النفس مجنوناً وهو الماعرف باحكام القرآن والسنة
 وبالمقاس واخراجهما من انواع القرآن والسنة العام والخاص والمجل والمبني
 والمطلق والمقيد والنفي والظاهر والناهي والمنسوخ ومن انواع السنة المتواترة
 والاحاد والمتصل وغيره ومن انواع المقاس الاولى والمساوى والاروة كقاي
 الضرب للوالدين على التام فيلزمها وقياس احراق مال الميت على كله في التحريم
 فيها وقياس النفاق على البر في باب الربا بجماع الطعم وبيان الرواة قوة
 وضعفاً فيقدم عند التعارض الخاص على العام والمقيد على المطلق والنفي
 على الظاهر والحكم على المتشابه والناهي والمتصل والفقوى على مقابلها

على شرطه

ولما ان العرب لغة ونحو وحرفا وبلغة واقل العبادا جمعا واختلفا
 فلا يتا لهم في اجتهاده فان فقد الشرا المذكور بان لا يوجد رجل متصف به
 فولي سلطانا ذو شوكة مسلما غير اهل كفا سق ومقلد وصبي وامرأة فقد نجح
 قضاؤه للصوت لثلا تعطيل صاحب الناس وقبيري يسلي غير اهل اعم من قوله
 فاستأ او مقلد وهو الاوفق لتعليقهم ومقتضى كلام الروضة واصحابها وصرح
 به ابن عبد السلام في الصبي والمرأة وان خالفه بعضهم تفقها ومعلوم الله يستمر
 في غير اهل معرفة حتى من الاحكام ومن اللام ان ياذن للقاضي في الاستخانة
 اعانه له فان اطلق التولية بان لم ياذن له في الاستخانة ولم ينه عنه في
 استخاف ولو بعينه فيما عجز عنه لحاجته اليه دون ما يقدر عليه او اطلقا
 الاذنه في الاستخانة ولم يخصه يستخاف مطلقا وهذه من زيادة وكا طلاق
 الاذن نعمه كالفهم منه بالاول وان خصصه بشئ لم يستخانة او نهاه عيب
 الاستخانة في الاستخانة ويتقرر على ما يمكنه وان كانت تولى اكثر منه في
 اي المستخاف فيقع اللوم كالفاضي اي كثره السابق الا ان يستخاف في امر
 خاص كسماح ببيعة فيبقى عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان صبيدا
 او اجتهادا مقلدا فيقع اللوم ان كان مقلدا بكسرهما لانه انما يحكم معتقدا
 ولا يستمر ط عليه خلافة اي خلافا لاجتهاده او اجتهادا مقلدا لانه لا يقدر
 وجاز ينصب اكثر من قاض بكل كيد وان لم يخفى كلا منهم بمكان او زمان او نوع
 كما لا يصل او الله او الفروج هذا ان لم يشترط اجتهادهم على الحكم والافلا يخفى
 لما يقع بينهم من الخلاف في حال الاجتهاد ويؤخذ من التعليق ان عدم الجواز محله
 في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقد كثر في قاضي اعم من قوله قاضيين
 وهيكه لما ويرى مع له ما لم يكن روا وفي المطلب يجوز ان يبا طهت الحاجة
 وجاز تخليق اثنين فاكثر اهل القضاء واحدا او اكثر في غير معتقبة لله تعالى
 ولومع وجود قاض او في قضاة او تكا وخروج بالاهل غيره فلا يجوز تخليقه
 اى مع وجود اهل الاجازة حتى في عقد تكا امرة الاولى لها اخص ويغير عقبة
 الله تعالى عقبة من احد وتحرير فلا يجوز التكم فيها اذ ليس لها طالمعني
 ويؤخذ من هذا التعليق ان حق الله تعالى الذي لا طالب له معنى لا يجوز فيه

التكم

فيه التكم وهو ظاهر ويجوز ما ذكرنا واولى من غيره ما ذكره وقضية
 كلامه ان الحكم ان يحكم بعينه وهو ظاهر وان لم يجهل الحاشي على ان لا يجوز
 وحاشا لان يفتي لمراد فيه شيئا اى صريحا ولا يستد حكمه الجازي بها فيه قوله لان
 رضا عن المشت للمساهية فلا بد من فقد معتد بصدقه في حق ان لم يكن احد
 قاضيا والافلا يستمر طر اضا ميا على ان ذلك قوله منه فلو حكموا اثنين لم يستمر
 حكم احدهما حتى يجهل خلافة لثقة اثنين لاجتماع الحكم لظهور الفرق قوله
 في المطلب انها الرضا بالحكم بعدة فليس يلزم حكم الحاكم ولا يكون رضاها هو
 اعم من قوله رضا قاضيه في حكمه في ضرب ردية حاشا قلته بل لا بد من رضا غير استا فيه
 ولو كان من اقره لانهم لم يوافقوا ما ارادوا وكيف يوافق احد واما رضاة ولو رضى
 احدهما قبله اى قبل الحكم ولو بعد اقامة اذنى شاهدين امتنع الحكم بلين الحكم
 ان يجلس بل غايته الاثبات والحكم اذ الحكم من اى العقوبة انما العقوبة وحده
 العقوبة لا يستوفى لان ذلك يحرم اجهة الولاية **فصل في تقييد**
 انزال القاضي او عزله وما يلي كرمه لى زالت اهليته اى اهلية القاضي كالحق
 جوسا واجزاء كغفلة وصحة وسيا ان يقل بالاضبط وشقة انزال لوجود الثاني
 ولانا القضاء عقد جازي يقع لوجع بعد سماع البينة وتعد عليها ولم ينجح الاشارة
 فتد حكمه في تلك الواقعة ويعبرى بما ذكرنا مما عير به فلو عادت اهليته لم تعد
 ولا يسه كما لو كاله وغيرهما من العقود وله عزل نفسه كما لم يزل هذا مما زاد في
 وللامام عزله فيقول ظهر منه ويكون فيه غلبة الغنى وحل حل او ما قبله اذا وجد
 ثم صالح غيره القضاء وبما فضلته وبمصلحة كتمسك بفتنة سوله عزله بمثل
 او يبدله وذكر حكم دونه من زيادة والابا لم يكن شيئا من ذلك انهم عزله
 ولكنه ينفذ طاعة للامام بغيره بصدقه في حق ان وحده ثم صالح غيره القضاء
 والافلا ينفذ اما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله عونه
 ولا يستعمل قبل بلوغه عزله لعلم الضرر بيقين الاحكام وفساد التصرفات
 نعم لو علم الخدم انه معزول لم ينفذ حكمه له لعلمه انه غير حاكم باثنا ذكره
 الماوروى فانه عليه اى عزله بقرائة ته كذا بالانزال بها وبقرائة من غير
 عليه لانه العرض اعلا منه بصدقة الحال لا قرأته بنفسه وصوب الكسوف

عدم انزاله بقره غيره عليه كما في مسئلة الطلاق والقابل بالاول فرق بان
 المرحى ثم النظر الى الصفات وهما في الاعداد وكما سيظهر فيقول الله الكتاب
 سينزل غير الله ما فيه بقاءه وان لم يكن قرآنة حقيقية وينزل بالقرآن
 بموت او غيره فانما لا يفرقه الا فيهم ويتموقف فلا ينزل له لئلا
 تعطيل ادواب المصالح فلا من استخلفه بقول الامام استخلف عن لاسنه
 خليفة الامام فالاول سفير في التولية بخلاف ما لو كان له استخلف عنه
 نفسه او اطلق فينزل بذلك لظهور من معنى المعاونة له فلا تشكل الثانية
 بنظر تمام الوكالة انما هي الغرض ثم معاونة والوكيل بل النظر في حق الموكل
 فيحل الاطلاق على انزاله فلا ينزل قاض وول والتصرف به من زيادة
 بالانزال الامام بموت او غيره لشدة الضرر في تعطيل النوادر وتعويضه بالانزال
 هنا وفي العلم اعم من تعيينه بالموت ولا يقبل من انزل في غير محل ولا يثبت ولا يقر
 معزول حكمت بكن لانها لا يمكن ان الحكم حينئذ فلا يقبل اقراره بيه ولا شهادة
 كل منهما بحكمة لانه يشهد على فعل نفسه الا ان يفيد بحكمه كرو ولم يعلم القاض
 انه حكمه فتقبل شهادته كما تقبل شهادة المرضعة كذلك فان علم القاض انه
 لم تقبل شهادته لانه كما لو صح به وفق ولم يعلم الاخره من ذبا وبها ولو ادعى
 على منقول حوس في حكم لم يسمع ذلك الابينة فلا يحلف لانه نائب الشريعة
 والدعوى على النائب دعى على النائب ولا نه لو ادعى باب القليل لتعطيل القضاء
 قال الزبير كشي هذا ان كان موثقا بهوا لا يحلف او ادعى عليه ما ادين
 متعلقا بحكمه او على معزول شئ كما خذ مال برشوة او بشهادة من لا تقبل شهادته
 فكيف حيا فتفصل الخصومة باقرار او حلف او اقامة بيينة وفيما السبكي
 الاول من هاتين فقال هذا ان ادعى عليه بما لا يقدر فيه والا فالتطوع بان الدعوى
 لا تسمع ولا يحلف ولا طريقة المدعى حينئذ الا البيينة ثم قال بل ينبغي ان يكون
 الحكم كذلك وان ادعى عليه بما لا يمكن فيه ولم يظهر الحاكم صحة الدعوى صيانة
 له من استناله بالدعوى والتخلف انتهى وليس لاحد ان يدعى على من في حال
 ولايته عند قاضي انه حكمه بكذا فان كان في غير محله او معزولا سمعت البيينة
 ولا يحلف ذكره في الروضة واصحابها فاذا ذكرته في المعزول محله في غير ما ذكره فيه

فصل

فصل في آداب القضاء وغيرها تثبت التولية للقضاء بشاهدين
 كغيرها يخرجها من التولية الى جوارحه ولا يثبت قرب او بعد بغير ان اهلها بها او
 باستفاضة بها كاجرى عليه الخلفاء ولا يضاف اليها من الاستفاضة فلا تثبت بكتاب
 الامكان تعريفه قال تعالى ولما كان من عند رب الله وجوب عليه اختلاف كثير
 ان يكتب موابه اما ما كان او قاضيا من حاكم او قاضيا له لكتب الامام له كتابا
 لتولية وما يحتاج اليه في المحل المذكور بالقرآن الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم
 لما بعثوا الى اليمن رواه ابو حمزة وغيره وفيه الزكوة والديات وغيرها وان يحث
 الناس عن حال عليا والحل وصرفه قبل دخوله ان تيسر والا فحين يدخل هذا ان
 لم يكن عارفا بهم وتعبري بالمحل هنا وفيها ثا في اعم من تعينه بالملك والامير
 وعليه عامة سوره يوم اثنين بجهته ان عمر بن الخطاب يوم الخميس
 وفوقه فحين سبقت من زيارته ونقله في الروضة عن الاحباب وان جاز الوسط
 الملك فحين السيرة بالاشهر ليشاوي اهلها في القرب منه وان ينظر اولي اهل
 الخيس لانه عذاب من اخر منهم يحلف به مقتضا فان كان الملك حذا اقامه
 عليه واطلعه او تعزيرا ورأى اطلعه ففعل او ما لا امر بارائه فان لم يرد
 ولم يثبت اصاره او ام حيله والافضل عليه لاحتمال اخيه اخر فان لم يحضر
 احد اطلق وتعبري بما ذكره في ما عبر به ومن قال ظلمت بالخير ففعل خصه
 حجة فان لم يفتها صدق المحيوس بيمينه فان كان خصه عما كتب اليه لخصه
 حرا او وكيله عا جلا فان لم يقبل حلف او اطلق لكن يحسن ان يؤخذ منه كقبول
 ثم بعد من اشته من المحيوس ينظر في الاوصياء بان يحضر اليه في ادعى
 وصاية يحث عنها هل يشبه بيينة او لا ومن حاله وتصرفه فيها فها وجبة
 عن لا قريبا فيها اخر او فاسقا او شله في عدائته ولم يعد له الحاكم الاول اخذ
 الما لمنة او عدلا ضعيفا لكثرة المال او لسبب اخر عضره بيمين يتقوى
 به ثم ينظر في اصناف القاضى المنصوص على المجامير وتفرد الوصايا ثم في الوقف
 العام والمال الصال واللقاطعة ثم في قضاها الحاجة اليه ولا فاقاضى لا يتفرغ
 المكتبة غالبا عدلا في الشهادة لكونه حائضا ذكر اخرها مما زاد في
 عا دفا بكتا بترها حرو سبلات وكتب حكمة ليعلم صحة ما يكتبه من ضارة

شرطها والمحض ففتح الميم ما يكتب فيه ما جرى المتكلمين في المحل فان زاد عليه الحكم او تقيده سمي محله وقد يطلقان على ما يكتب فيها بما زاد على ما شرط من أحكام الكتابة لتلايق من قبل الجبل عقيما عن الطبع لتلايقا ليه ومن زيادة ولا عقل لتلايق جسد خط التلايق القلط والاستباه حاسيا فصيحيا مديا فيها وان يتخذ من جدي الحاجة اليها في تعريف من كلام القاضى لغته من خصم او شاهد ما تعريف كلام القاضى الذى لا يعرف الخصم او الشاهد لغته فلا يشترط فيه العدد لانه اخباره عن وان يتخذ قاض احص مسعين للمحاجة اليها اما اسماء الخصم لاصح ما يقبل له القاضى والخصم فقال الفاعل لا يغير طويته العدد لما شرط كل من المترجمين والمسموعين ان يكونا اهل شهادة فيشرط ان يكونا بلغها فيقبل كل منهما اشهد انه يقبل كذا ويشترط اتفاق الترجمة حتى لا يقبل ذلك من الموالد والولد ان تضمن حقاليهما ويجزئ من المترجمين والمسموعين في المال او حقه رجل وامرا تان وفي غيره وجلاؤا وتعيرى بما ذكرنا ولى من تعيرى في المترجمة بالعدالة والحرية والعدد وفي المسمع بالعدد ولا يصحها العهى لان الترجمة والتسميع تقسمون نقل اللفظ لا يحتاج الى المعانيه بخلاف الترجمة وهذا من زيادته في المسموعين وان يتخذ القاضى كمين لما صير وسياتى شرطها اخر الباب ويحل سن ما ذكر من اتقا وكاتب ومن هذه اذا لم يطلب اجرة او ريق من بيت المال وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق وسما لا يوضح ولعقوبة هو اعلم من قوله وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق ويحسار فيقيد به وبغيره بان يكون واسعا لتلايق تبادى بضميقه الخاصرون ظاهر ليعرفه كل من يراه لا تبا بالحقى كان يجلس في المشاء في كذا وفي الصنف في قضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له وسادة وكرة مسجد اما تتخذ ههنا الحكم صونا له عن ارتقاء الاصوات واللفظ الراجح يجلس للقضاء عادة ولو انقضت قضية او قضيا وقت حضوره فيه لعلادة او غيرها فلا يسبق فصلها وكرة قضاء عند غير خلفه بخوضه كجوع وشيع مفرطين ومن من امر وحقق منج وقرع شدي نجرنا غضب لله في الكراهة وجهان قال البليغ المعتمد ههنا وان يعامل هذا العلم من

قول

قوله وان لا يشترط في المسموعين ان يكونا اهل شهادة فيشرط ان يكونا بلغها فيقبل كل منهما اشهد انه يقبل كذا ويشترط اتفاق الترجمة حتى لا يقبل ذلك من الموالد والولد ان تضمن حقاليهما ويجزئ من المترجمين والمسموعين في المال او حقه رجل وامرا تان وفي غيره وجلاؤا وتعيرى بما ذكرنا ولى من تعيرى في المترجمة بالعدالة والحرية والعدد وفي المسمع بالعدد ولا يصحها العهى لان الترجمة والتسميع تقسمون نقل اللفظ لا يحتاج الى المعانيه بخلاف الترجمة وهذا من زيادته في المسموعين وان يتخذ القاضى كمين لما صير وسياتى شرطها اخر الباب ويحل سن ما ذكر من اتقا وكاتب ومن هذه اذا لم يطلب اجرة او ريق من بيت المال وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق وسما لا يوضح ولعقوبة هو اعلم من قوله وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق ويحسار فيقيد به وبغيره بان يكون واسعا لتلايق تبادى بضميقه الخاصرون ظاهر ليعرفه كل من يراه لا تبا بالحقى كان يجلس في المشاء في كذا وفي الصنف في قضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له وسادة وكرة مسجد اما تتخذ ههنا الحكم صونا له عن ارتقاء الاصوات واللفظ الراجح يجلس للقضاء عادة ولو انقضت قضية او قضيا وقت حضوره فيه لعلادة او غيرها فلا يسبق فصلها وكرة قضاء عند غير خلفه بخوضه كجوع وشيع مفرطين ومن من امر وحقق منج وقرع شدي نجرنا غضب لله في الكراهة وجهان قال البليغ المعتمد ههنا وان يعامل هذا العلم من

قوله وان لا يشترط في المسموعين ان يكونا اهل شهادة فيشرط ان يكونا بلغها فيقبل كل منهما اشهد انه يقبل كذا ويشترط اتفاق الترجمة حتى لا يقبل ذلك من الموالد والولد ان تضمن حقاليهما ويجزئ من المترجمين والمسموعين في المال او حقه رجل وامرا تان وفي غيره وجلاؤا وتعيرى بما ذكرنا ولى من تعيرى في المترجمة بالعدالة والحرية والعدد وفي المسمع بالعدد ولا يصحها العهى لان الترجمة والتسميع تقسمون نقل اللفظ لا يحتاج الى المعانيه بخلاف الترجمة وهذا من زيادته في المسموعين وان يتخذ القاضى كمين لما صير وسياتى شرطها اخر الباب ويحل سن ما ذكر من اتقا وكاتب ومن هذه اذا لم يطلب اجرة او ريق من بيت المال وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق وسما لا يوضح ولعقوبة هو اعلم من قوله وان يتخذ مرف بمكر الهملة لتلايق ويحسار فيقيد به وبغيره بان يكون واسعا لتلايق تبادى بضميقه الخاصرون ظاهر ليعرفه كل من يراه لا تبا بالحقى كان يجلس في المشاء في كذا وفي الصنف في قضاء وكان يجلس على مرتفع وفراش وتوضع له وسادة وكرة مسجد اما تتخذ ههنا الحكم صونا له عن ارتقاء الاصوات واللفظ الراجح يجلس للقضاء عادة ولو انقضت قضية او قضيا وقت حضوره فيه لعلادة او غيرها فلا يسبق فصلها وكرة قضاء عند غير خلفه بخوضه كجوع وشيع مفرطين ومن من امر وحقق منج وقرع شدي نجرنا غضب لله في الكراهة وجهان قال البليغ المعتمد ههنا وان يعامل هذا العلم من

قول

ربما نسي أو غفل أو حلف الخلد في يوم من الأيام أو وكل فحلف المدعي ولو
 حلف المدعي عليه وسأل القاضي ذلك لكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى زعمه
 اجابته أو سألته ان يكتب له سجلا بما جرى مع الحكم به مست اجابته لان في ذلك
 تقع حجة عليه وانما يجب كالأشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الأشهاد
 وسواء في ذلك الدفوف الموقلة والوقف وغيرها فعمدا تعلقت الحكومة
 بصحة أو بغيره له أو عليه وجب التجهيل على ما نقل عن ابن أبي عمير في الرواية
 وكذا في ضمن الإجابة المدعي على كافي الروضة كاصلها وصيغة الحكم نحو
 حكمه أو قضيت بكذا أو نفذت الحكم به أو الزمت الخصم به بخلاف ما قد ثبت
 عن أبي حمزة أنه ليس بالزام والحكم الزام ومنه مستحسان بما وقع بين ذي النضر
 وخصمه أحدهما فصل له غير متضمنة والآخرى تحفظ بدلالة الحكم بنحو
 سكونه على رأسها اسم الخصم وإذا حكم قاضي باجتهاد أو تقليد فإن حكمه
 غير لا يقبل شهادته بعدد ما وجد في بعض كتاب أو سنة أو غير مقلده
 أو إجماع أو قياس على وهو ما قطع فيه بنفي ثمانية الفارق بين الأصل والفرع
 أو بعد ثبوت بان الحكم وهو المرد بقوله لا يقتضيه غيره من الحكم
 لتبين الخطأ فيه ولما قلته القاطع أو الظن الحكم بخلاف القياس الصحيح وهو لا
 يبطل فيه ثمانية الفارق فلا يفتي الحكم الخالف لأن الظنون المتعادلة لو نقص
 بعضها بعضا لما استمر حكمه واشتق الأمر على الناس والمجلى بقياس الضرب
 على الشايف للو الذي في قوله تعالى فلا تقل لها ان يجامع الائمة والخفي كتمان
 الدلالة على البر في باب الجامع الطعم وتعبيرى بما ذكره من ما عجز به الملقه
 بعضهم في الشهادت وقضاء يتبدل زودته بقول من على أصل كاذب دانت
 كان باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره فيدل ظاهره لا باطنا فلا يعمل حراما ولا عكسه
 فلو حكم بشهادة زور بظاهري العدل لم يحصل بحكمه العمل باطلا سواء المالك
 والشكاح وغيرها أما المرتب على أصل صراحة فينفذ القضاء منه باطنا أيضا فقطعا
 ان كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الأصح عند البعض وغيره ان كان في محل
 اختلافهم وإن كان المكي لا يجهته لتسحق الكلية ويتم الاتفاق فلو قضى
 حنفيا لثأ في بقعة الجوار أو بالآية بالرجوع له الاحتكام به وليس للشافعي
 منع من ذلك الاحتكام به ولا من الدعوى به إذا دلها اختيارا بغيره

أولاً ان يكتب له في ظاهر
 حلفه وحضر باجتهاد في غير ذلك

الحاكم

الحاكم لأن ذلك حجة عليه والاحتكام إلى القاضي لا إلى غيره ولهذا حبا في
 الشافعي ان يشهد بذلك عند من يرى جواز وإن كان خلافاً لاعتقاده ولو
 قاضي أو شاهد ورفقة فيبطل حكمه أو شهادته مما نحن بليث أو يشهد شاهدان
 ان حكمه لا يشهد بذلك له على وجه واحد منهما في أمضاء حكم ولا إبطاء مشادة حقيق
 يذكر ما حكمه أو شهادته لا يمكن التزوير وشهادة الخط والخطا في الشفيع حلف
 على حاله به فلهذا كاستحقاق حق له على غيره أو أدائه لغيره اعتماداً على حلف
 نحو موثقة كنفه وسكاته الذي مات مكاتباً له على فلاح كذا أو أود
 ماله عليه ان وثق بامانة كاستخدامه بالقرينة وقادر للمصادرة انشهاداً
 بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كما مر باليمين فتعلق به والحكم
 والتمساده بغيره وكذا الخط انما يعدل كما فهم منه باليمين وقدره في ذوات
 وله دعوى الحديث بخط محفوظ عنه أو عند من يثق به وإن لم يذكر شهادة
 ولا سماعاً ولا إجازة وعلى ذلك عمل العلماء سلفاً وخلفاً وقادراً لشهادة يا فاضلاً
 أو سماعاً لأن الفاعل يروي مع حضور الأصل لا يشهد **فصل في**
 بين الخصم وما يتبعها يجب تسوية على القاضي بين الخصمين في وجوه الأكرام
 وإن اختلفا شرفاً كقيام لهما ونظر اليهما وحول عليه فلا يأن أحدهما أدنى
 الآخر واستماع الكلام ما وطلة وجه لهما وجواب سلامتهما ان سلاماً معاً
 فلو سلم أحدهما فلا بأس ان يقول الآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فليجيبهما جميعاً
 قال الشيخان وقد يترتب في هذا الفصل الفصل في شتم أحقره مما فطر على
 التسوية ومجلس بان يسلمهما ان كانا شرفيين يثابره أو أحدهما حق عليه
 والأخرى من يساره وقد في الأكرام مع جعل ما يعلو أمثلة له أو من اقتضاه
 والتصرف بوجوده التسوية من زودته وله دفع سلم على كافي المجلس وغيره
 من أنواع الأكرام كان مجلس المسلم أقرب إليه كما جعل على من الله حتمه بيمين شريح
 في خصومة له مع يهودي وقال لو كان خصمي ما جئت معه يمين يد بك ولكنه
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تأوهم في المجلس ربه الميثاق وذكر دفع
 المسلم في خير المجلس من زودته وهو ما يحتمل الشيخان وصرح به الفقهاء الزوهرات
 له تبعاً للمعاوى الصغير وغيره لا يثبته على جوار ذلك وبه صرح سليم الرازي
 وغيره في الرفيع في المجلس كذا في الزركشي مع نقله ذلك عن سليم والنظام

وجوبه وبه صرح صاحب التبيين وهو قائل ان ما كان من خواصه
 اذا جاز وجب قطع اليد في السرقة او وجب جازا بالقاعدة الاكثية لا كطية
 بل بل يجوز السهو والتلوه في الصلاة وان حصره اي الحصر في هذا الموضع
 قوله وان جلسا اي بيديهما مثلا سكنت عنهما حتى يتكلم او قال لتكلم للرجل
 متكلما لانه من ازالة هيبة القديم قال الشيخان فيقول له المدي اذا حركه
 تكلم وفيه كلام ذكرته في شرح الروض فانما اوردني احد من طالب القاضي جعل لا
 حصره بالجوهر ان لم يسهله للمدعي لان المقصود من الحصر هو ان لا يتكلم
 فان امر بالمحضر حقيقة او حكما فذلك ظاهر في نيته او انكر سكنت او قال للمدعي
 المدي حقيقة نعم ان علمه بالماله اقامتها فالكسوف او لا او شاركه فالقول الاول
 او علم جهله بذلك وجب اعتداله به فان قال فيها واريد حلقه سكت
 الامة قلنا كيف يفرض ويستعين للمدعي عن اقامة الحجج وان حلف اقامتها وظهر
 كذا به فله في طلب حلقه عرض او قال لا حاجة لي اولا عليه لاحضار وكما غا شبة
 او كالحاجة اقيسها في كاذبة او غير تمام او انها ولو وجد الحلف ضلت لاندعجا
 لم يعرف له حاجة او منى ثم عرف وتعييرى واذا اذبح المذبح هو من قدامه
 خصص قديم وجوبا بسوق من احدث علم فان لم يعلم سبق بان جهل الوجاهة اقامتها
 ولم يقرعة والتقديم فيها يدعى واحدة مثلا على الارض فيستقر اياما من ذلك
 سن تقديم سافر في مستقر من المستقرين طلبا لستره وان ثار المسافر وسن
 وتقديم سافر في مستقر من المستقرين طلبا لستره وان ثار المسافر وسن
 والنسوة في الجهاد الى القاضي ان قلنا وينبغي كافي الروضة كما صلبا ان كان
 يفرق بين كونهم مدعيين ومدعي عليهم والتعديج بين القديم من زبادة
 فان كثروا وكان الجميع سافرا او نسوة فما القديم بالسبب والفرصة كما ستر
 او نسوة وسافر من قدموا عليهم ولا اذ وجب على المقتدى والمدعيين كالأزواج
 على القاضي ان كان العلم في ضا والا فالحيرة الى المقتدى المدعي وسحر عليه
 انما يشهد مدعيين لا يقبل غيره غير لما فيه من التيقن على الناس
 بل من شهد به وعلم حاله من عدل له اوصى على فعله غير يقبل الاول
 ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم فيرث النافذ في وجب حاج الى بحيث يفسد
 لا يدل

لا يهل بشهادة الاول ان كان اصله او فرعه على الارض عند البقيتين وجوبه
 كما صلبا بل لا ترجح تفرعها على تنقيح الروضة انه لا يقبل تركيبة لها ط لا
 اي وان لم يعلم فيه ذلك استكره اي طلب تركيته وجوبا وان لم يعلم فيه الخصم
 لان الحكم بشهادته فيجب البصيرة من اجلها كما هو ان قوله بان يكتب ما جبر
 الشاهد والمشهد له المأثور عليه من الاسماء والمكنى والعرف وغيرهما قد يكون
 بينهما وبين الشاهد ما يمنع المتبادرة كحقيقة في عداوة والمأثور به منه بما هو
 غير حاكم على حقه فقد يجلب على الظن صدق الشاهد فيكون مدعيه فيكون فهو احسن
 قوله وقد يراد له ان يثبت حريته اي انما يكتبه صاحب سبلة ولا يعلم احدهما
 بالآخر فكيف يمكن له ان يثبت حريته من ذلك فيقول الشاهد نفسه وهل بينه وبين
 المشهود له ما يمنع من بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
 الحكم ان يقع بشهادته فيستعين بالارادة كما عرفت ويكون الشاهد على شهادته
 انه عدل وان لم يطل في عمل لانه املت العدالة التي اقامتها قد له وشهدوا
 فوعد على حكم فيؤد في عمل تأكيد واعتدال في الصبيح عن كونه شهادة على
 شهادته فيكون من الاصل في البطلان الحاجة لان المذكرين لا يكلفون الحضور بل
 القاضي في شرط المذكرين كاشد اي كنهه مع معرفته بجرم وتقول اي باسبابها
 وخبرها باطن من يعد له بصيرة او جوار بكره لغيره او من خصها او معاملته
 ليكون على بصيرة مما يشهد به من التحدث في الجرح ويجب ذكر سبب جرح كذا
 وسرقة وان كان مقبلا لا يختلف فيه بخلاف سبب التحدث ولا يجعل بذكر
 الزنا قافدا وان التحدث لانه مسئول فهو في حقه كذا في اوصى بخلاف شهادته
 الزنا اما التحدث عن الاربعة فانه مسئول فذقة لانهم منذ وعدهم الى السرفهم مقصرون
 ويعتبر منه اي في الجرح معاهدة كذا في اوصى بخلاف شهادته كان سمع مقبلا
 وعمن زبادة او استفاضة او ثرا او شهادته من عدل ابن الخصم العلم والظن
 بل ذلك وفي استراطة كذا في اوصى بخلاف شهادته وعندها وجب ان احدهما وجوب
 الا شهادته وقا فيها وعلم لا يقبل في الروضة واصلا والثاني اوصى بها
 اصحاب المسائل فيعتدون المذكرين واعلم ان الجرح الذي ليس بضر وان لم يقبل
 بعينه المتوقف على الموقوف الى ان يثبت عن ذلك كذا في الرواية وقفا صر

انه لا فرق بينا وبين الشهادة في ذلك ويعلم الجرح اى بيته على بيته تجدد
 لما فيه من زيادة العلم فان قال المحدث ثاب من سببه اى الجرح قدم قوله
 على قول الجرح لان بعده حديثا واداه على ما يكون في التعديل قبل المحدث
 عليه هو عدل وقد علم في شهادته على ما كانا البحث لعله وقد اعترف
 بعد ذلك لان الاستدلال على قوله تعالى يا الغائب اعلم ان
 عن البلد او عن الجرح فنادى او غير ذلك مما يذكر هو جرح
 في غير حق بل لا تعلق ولوقى قوله واحد قد نفع لعدم الاعداد قال جمع
 ولحق له صلاته عليه وسلم لعل خذى ما يكفى ولو لد له بالمعروف
 وهو قضاء منه على زوجته اى شهادته وهو غائب ولو كان خذى
 فقال لك ان ثاب خذى او لا من عليه او نحو ولم يقل خذى لكن قال خذى
 مسلم لا يمنع الاستدلال به لان القضية كانت عكسة وابر سفيان فيه ولو
 يكن متزانيا ولا متزنا وحج بما ذكره عقوبة الله تعالى من حد او غير ذلك
 حقه تعالى من غير هذا المسألة بخلافه الا ترى فيقضي فيه الغائب ان كانت
 للذي حقه ولا يقل حواء الغائب مع الحق بان قال هو جرح له وهو ظاهر
 او اطلق الا فلا يعلل بجموده ولا الزيادة في القضية فليس عليه شهادته
 ككونه فان قال هو مقر وانا اقيم الحجة استظهرت له شهادته لتعديله بالثاني
 لسماحه ان لا فائدة فيها مع الاقرار نعم لو كان للغائب ما جازى واقام الحجة
 غايبه لا يكتفى القاضي به الا حكمه بل الغائب بل يوفيه دينه فانه يجهلها
 وان قال هو مقر في الروضة كما صاهره من خاتمة العقالي وكذا لو قال هو مقر
 لكنه متنع او قال وله بيته باقراره فلا فائدة بكذابه جنة والقاضي نصب
 مستقر يرضى له بالمجته الشددة ينكر عن الغائب لتكون الحجة على نكاره منكر
 وجب تخليفه اى المحدث عن الاستظهار ان لم يكن الغائب متواريا ولا مشعرا
 بعد اقامته فحتم ان الحق ثابت عليه يلزمه الادوة وبعد تعدلها كافي الروضة
 كما علمنا احتياطاً للغائب لانه لو حضر رثا ادى ما يرضه منه كما لو ادعى على
 شخص من يجهل وميت وهذا من زيادة فانه يحلف لما نرى ان كانت
 للغائب ثاب خاص او لميت وادى خاص اعتبر في وجوب التحليف

سؤاله

سؤاله ولو ادعى قيم لم يرضه شيئا واقام به دينة على قيم شخص آخر فقتضى كلام
 الشيخين انه يجب انتظاره كان المحدث له ليحلف ثم يحكم له وخالفهما السبكي فقال
 الوجه انه يحكم له ولا ينظر بحاله لانه قد يرتب على الانتظار ضايع الحق وسبقه
 اليه اى عبد السلام وهو المحدث لان الجرح هنا تابعة للبيته وتعتبر في امر
 بالحق وبه وفيما كانا في الحجة اى امرنا تعتبر بالحجة وبالبيته وقد يلزمه ادوة
 من زبادى ولا يعين عنه ما حمله لان الحق قد يكون عليه ولا يلزمه ادوة فتأمل
 ونحوه ولو ادعى وكيل على غائب لم يحلف لان الوكيل لا يحلف بين الاستظهار
 بحال ولو حضر الغائب وقال للوكيل ابرأ من موكلك امر بالسلام للوكيل ولا
 يخرج الحق الى ان يحضر الموكل والا لا يرضى الاسرائلى ان يفتى من استيفاء الحقوق
 بالوكالة ويكن شهودا ابرأ بعد ان كانت له حجة وله تخليفه اى الوكيل انه لا يعلم
 ذلك اى ان موكله ابرأ ان ادعى عليه عليه به لان تخليفه انما جازى من حجة وعقب
 صحيحة يقتضى اعترافه بها سقطت مطالبة له بغير حجة اعترافه من الوكالة
 والخصومة بخلاف بين الاستظهار فان حصلها ان الملائمة ثابت في ذمة الغائب
 او نحو وهذا لا يثبت من الوكيل ويضمن زيادة وازاحكم الحاكم على الغائب بال
 وله مال يقدّر به بقول في حقه قضاء منه لغيبه وهو حكم اول من قوله ثبت
 لانه انما يصح من مال الغائب ان يحكم به القاضي كما يحرم الشفوت فانه ليس حكم
 والا بان الحكم اوله حكم المالى في حقه فان شال المحدث اياه الحال في ذلك الوقت
 بل الغائب الخفاء اليه باشهاد عدلين فويان عند القاضي الاخر اما حكم انت
 حكم المستوفى الحق او يسمع حجة ليحكم بها ثم يستوفى الحق وصحبتها اى الحجة
 ان لو بعد لها والا فلا يرضى شهادتها كما انه اذا حكم استغنى عن شهادة الشهود
 ثم ان كانت الحجة مشاهدين فذلك او شاهدان ويبدأ او يبين امره بعد وجوب بيانها
 فقد لا يكون ذلك حجة عند المنفى اليه ومن مع الانباء كتاب يذكرونه ما
 يميز الخصمين الغائب وذا الحق وذكر الثاني من زيادى ويكتب في انهاء الحكم
 قامت عند حجة على فلان فلان يكتفى وحكم له به فاستوفى حقه وقد سبق
 علم نفسه ومن حقه بعد قرأته على الشاهدين يحضره ويقول اشهد كما ان
 كتبت القادى باسمه وما وبضعا خطه ما فيه ولا يكتفى ان يقول اشهد كما ان هذا
 خطى او ان ما فيه حكمي ويذفع للشاهدين نسخة اخرى بلا حتم لبطاعها ويثبت كرا

عند الحاجة ويثبت عند القاضي الاخر على القاضى الكاتب بما جرى عليه من شئ
 او حكم ان انكر الخصم المحضر ان المال المذكور فيه عليه فان قال ليس المكتوب
 اسمي خلف فيصدق بعينه ذواته يقول ان لا يعرف به لانه احسن بنفسه والاصل
 براءة الذمة فان عرف به لم يصدق بل يحكم عليه او قال ليست الخصم وقد ثبت
 يا وسمحة انه اسم حكم عليه ان لم يكن ثم من يشركه فيه اي في الاسم حالة
 كونه معا حصر للمدعى بان لم يكن ثم من يشركه فيه او حصر للمدعى فان مات هو
 وادرك او انكر الحق بعث المكتوب اليه الكاتب ليطالب من الشهود زيادة غير
 للشهود عليه ويكتبها ويسنها فانما القاضي بلد الكاتب فان لم يجد زيادة غير
 وفق الامر حتى يتكشف فان اعترض المثاروك به بالحق طوبى به ويعتبر ايضا
 مع المعاصرة امكان المعاملة كما صرح به البندى والجرجاني وغيرهما ولو
 شافه الحاكم وهو في عمله حكمه قاضيا ولو غير المكتوب اليه بان اتفق عليها
 وهو من زيارته او حضر القاضي الى بلد الحاكم وشافه بذلك او ناده وكل منهما
 في طرف عمله امضاء اي نفذ اذا كان في عمله لانه ابلغ من الشهادة والكتابة
 وهو حينئذ قضاء بحلته بخلاف ما لو شافه به في غير عمله وما لو شافه
 بسراج المحلة فقط فلا يقضى بذلك وظاهر ان محله في الثانية حيث يبرست
 شهادة المحلة والكافة ولو بلا كتاب فهو اعلم من قوله والكاتب يحكم بمطابقا
 عن التقييد مسافة العروى والاشهاد يجعل حجة يقاها فوق مسافة عدوى
 كافي او وونه وقار الا انما بالحكم بان الحكم قد تم وامر بالاستيعاف بخلاف
 سماع المحلة اذ لم يسهل احضارها مع القرب والعرف في المسافة مما يبرست
 القاضي كما يبين القاضي المنور العزم وهي اي مسافة العروى ما يرجع
 منها سيرا الى محله بوجه المعتدل وهو مراد الاصل بقوله الى محله ليله وسميت
 بذلك لان القاضي يهدى اي يعين من طلبه فصار سماعها احضاره ويؤخذ من
 تعليلهم السابق انه لو عسر احضار المحلة مع القرب بخلافه قبل الاشهاد كما ذكره
 في المطلب **فصل في دعوى العزم** لو ادعى شيئا عاينة
 عن البلد من من اشتباهها بغيرها كحبل او عقار عرقا بان عرف الاقارب
 والمثاق بها او يجد ورده وسكنه جميع القاضي سمعته وحكم بها وكتب بذلك
 القاضي بلد العزم ليس لها المدعى كافي نظير من المدعى على غائب ويعتد

وعليه اقصر الاصل وكان
 لم يصرح بالانقطاع عن الحكم
 عليه والكتابة ان كان ثمة غيره

المدعى

المدعى في دعوى عقار يثبت ذمته بقوله لم يشتر حدوده ليعتبر في يده
 القيمة لحصول التميز بدونه او كما قيل من استثناهما كغير المعروف من العبيد
 والدواب وغيرها بالغ المدعى في وصفه مثل ما امكنه وذكر ذمة مستقوم ومو
 حينها ونادى ان يذكر قيمة مثله وان بالغ في وصف مستقوم وهذا ما في اروضه واصلا
 طنا وعليه يحل تلام الاصل هنا وما ذكره كالروضة واصلا في الدعوى من وجوب
 ادعاء العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت او سقيمة طوق عين حاضر
 بالادلة يمكن احضارها بحكم الحكم وقد اكد المدعي فقال ليعتبر ان كل مبرها هنا
 على ما في الدعوى وجمع الحجة في العين احسن واسهل سفتيا فقط اي دون
 الحكم بها لخطا لا يشبه وكتب القاضي بلد العزم بما قامت به الحجة هي عينها
 للكاتب مع المدعى بكتيب بعد انه اي المدعى استنعا للمدعى عليه حتى اذا تضمنها
 الحجة طوبى بغيرها هذا ان لم يكن امة فتم ثلثه بها والا بان كانت كذلك
 جميع اسمن في الرقعة تقدم الحجة بغيرها نعم ان اظهر الخصم عينا اخرى مشاركة
 في الاسم والصفة فكما سرق الحكم عليه وفيه الحكم من يادى ومن ان يحتم
 عينا العين عند استجوابها يحتم لازم لثابت لى بما يقع للمدعى على الشهود فان كان
 رصفا جعل في صفه قلادة وحتم عليها فان قامت هذه بعينها كتب القاضي بلداها
 براءة المكتفى بعد تبهم الحكم وتسلم العين للمدعى اذ ادعى عينا غائبة عن
 المجلس فقط اي كعنه البلد كلف احضارها يسهل هذا ومن قد له يكون
 احضاره لتقوم الحجة بعينه ليعتبر ذلك فلا يشهد بصفته لعدم الحاجة
 بخلافه في الغائبة عن البلد نعم ان كانت العين مشهورة للناس او عرفها
 القاضي لم يرجع الى احضارها اذ لا يسهل احضارها بان لم يكن كعقار
 او بغير كثير شغل او بغيره قلده ضررا فلا يقرها احضاره بل يجعل المدعى
 العقار ريب ويصير ما يجرى تشهد الحجة بذلك المدعى والحقائق او يحضر للمدعى
 او يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحجج بخلافه
 فيما ذكره وفيه ما تألف في وصفها بغير احضارها واعلم ان العين الغائبة عن
 البلد بصفة العروى كالنق في البلد لا يشتر اكراه في ايجاب الاحضار بغيره
 عاين ذلك في المطلب ولو انكر المدعى عليه المدعى خلاف فيصدق لان الاصل
 عدمها ثم بعد حلفه للمدعى دعوى بدله من مثله او قيمة طوق اسمن بغيره

بالنية فان تكون غايته لغير المدعى اذ اذ حجة حتى انكر كلف الا حصار فلعبت
 لتستد الحجة عليها وحسن عليه حيث لا غير انما استمع من حق وجوب عليه فان ادعى تلفها
 حلف فوجد قوا وان ما حلف نفسه اذ لو لم يصدق لكان عليه الجس فيزيمه بدله وذكر
 التحليف في الملك من زيادته ولو عصبه غيره عينا او فعبا له ليعبها في غيرها وشك
 انما يرد في حيزه عينا ام لا فوجد في الصور في اوغتها ان يا عينا في الثانية فقال ادعى
 عليه كذا يلزمه بانه ان يدين له من مثل او غيره ان تلف او غتته ان يا عصبه
 ودعوه وان كما مستدرة الحاجة فان اقر بغيره ذلك وان انكر حلف انه لا يفرجه
 بردا العين ولا بد لها ولا شيا وان شك في حلف المدعي كما ادعى وحلف بشرط التعبد
 والاربعه الا ول وعصى بالبدل او من تعبيره بالقيمة وانما حضرت التعبد
 القاضية عن البلد او المجلس فثبتت لادعي فوجد نفا الا حصار على خصمه والى اى وان
 لم يثبت له حيزي الحق نفا الا حصار ومؤنة الرجوع لعين الا حصار عليه اى على المدعي
 لتعديده عليه اجرة مثله ايضا لمدة الحيلولة ان كانت عاصمة عن البلد لا عن المجلس
 فقط **فصل في حلف المدعي على حلفه** ثم عليه وقيته ومليكه معه الغالب
 الغالب الذي استمع الحجة عليه وحلف عليه من فوق مسافة عدوى وقد مر بيانها
 قبل الفصل السابق الحاجة الى ذلك او من قاندا او تعزذ وجزير القاضى عن احصائه
 انما هو الوصول اليه والا يحل للناس ذلك فريضة الى ابطال اما غيره حق الا وفاد
 تتبع الحجة ولا يحكم عليه الا بحضرة نعم ان كان الغائب في غير محل الحكم فله ان
 يحكم ويثبت قائله للماوى ويحضره ولو جمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم يعد
 اى لو ثبت اعادتها بل يحضره بالحل ويحكمه من جرح لها اما بعد الحكم في اى على
 حجة بالاداء والاداء والجرع هم اقامة الحجة او قبيله ولم تنف ملية الاستبراء
 ولو سورها فاعزل هو ان يمد له ولو عزل بعد موعده حية حلف ولم يحكم بغيرها
 كما ويك به البلقيين اعيدت وجوب ابطاله في المداوى بالانصراف بخلاف مالى
 حزم عن علمه ثم عادوا وحكم بغيره ل الحجة فاما له الحكم بالسابع الاول ولو استعرت
 بالبناء للتعول على احضار باليلد اى طلب من القاضى احضاره ولم يعم القاضى عليه
 احضره وجب ان لا يركب في كثره العين وحضوره يعطى حق الكفوى مما قاله السلك
 بدفع حزم اى من استقدم من طين وطيب وغيره للادعي بمرضه على الخصم ويكون
 نقض الحكم اجب القاضى فلان فان امتنع بلاء عدو فبريت ذلك من المعواست

بباب القاضى بحضرة وما ذكره من الترتيب بين الامر بهوما في الروضة واصحابها
 وكلام الاصل يقتضى التخيير بينهما فعليه مائة المرات في الطالب انما لم يرد من
 بيت المال وعلى الا ولى نية في المبتغى فيظهر ان امتنع كذلك في عدل السلطان
 بحضرة ويعزى بآله والمؤنة عليه وان امتنع لم يرد كرجى ويصرف ظالم وكما من يحاكم
 عنه او بعدت اليه القاضى ثابته فان وجب تخليفه في الاول بعد القاضى اليه من خلفه
 او على غائب في غير محله او فيه وله ثاب ان يرضى بين الناس لم يحضره لعدم كونه
 عليه في الاول واما في احصائه من الشفعة مع وجود الحاكم او غيره في الثانية وعزى
 اوفيه مصطفي من يادى من يصح حجة عليه ويكتب بذلك الى القاضى ببلده في الاول ان كان
 والى الثاني والمصلح في الثانية وظاهر ان هو هذا ان كان الملك بآله حرق مسافة
 العدوى وقول بل يصح حجة ويكتب من زيادته في الاول والا بان كان في محله ولم
 يكره ثم ثاب ان يصح احضاره بعد عزى من الدوى وحجة ساعها مسافة عدوى
 وهذا ما صحه الاصل وهو الموافق لاول الفصل وهو في حضرة وان بعدت المسافة
 وهو مقتضى كلام الروضة واصحابها وعليه العزوة انما عزى الله عنه استدرك
 المعزى من شعبة في قضية من المعزى الى الكوفة ولذا سجد السفر طريق الا بطلان التقى
 والا حضر بالبناء للتعول محذرة اى لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعى عليها بل
 ولا حضور للتعليق الاستعلاء بين مكان ومن لا يكثر حضورها لاجابة كثره
 حيزه وقطن وبيع عزى ونحوها وذلك بان لا يخرج اصلا الا بصورة او يخرج قلبه
 الحاجة كعزى وزيادة وحام **باب القسم** هو تميز للخصم بعضها
 من بعض والاصل فيها قبل الاجماع اقامة كآية واذ حضر القصة واجاب كآية الخصم
 كان يصول الله صلى الله عليه وسلم يقسم القضاة بين اربابها والحاجة داعية المبرأ
 بعد سبهم المزاك من المشاركة او يفصل الاستدراك بالثرون قد يعم المشترك
 الشراة او حاكم ولو عصبها او شرط منصوبه اى الحاكم اهلها للشهاد واست
 فليست بكونه مكلفا ذكر احرا لسل عدلها ضا بها سمعا بصيرا ناطقا فلا يصح نصب
 غيره لانقصه ان ذلك ذراية وهذا المبرر اهلها فتعبرى بذلك الى من قبله ذكر
 شوع عدل وعلمه بهيمة والعلم بها مستلزم العلم بالمساحة والحساب لانها التاها
 وبعثت بكونه عفيفا عن الطبع ومعرفته بالقيمة على احد وجهين وجه منها الا
 نكرها امتعا لجزم جماعة به فان لم يرضها سأل عدلين ورتبه البلقيين وقال العمدة
 اعتبارها في التعدي بل في الزم اما منصوب الشراة فلا يشترط فيه الا التكليف لانه



وكيل منهم الا ان يكون فيه محور عليه فاعتبر فيه العدالة وحكمهم كنصب الحاكم
وكذا يشترط اما تعدد ده لتقوم في القسمة لانه شهادة بالقيمة فان لم يكن فيها
كفر قاسم لان قسمته تلزم بنفس قوله فاشبه الحاكم ولا يحتاج القاسم الى المطالبة
وان اوجب تعدد لانها تستند الى عمل محسوس او جعله بان يجعله الحاكم حاكما فيه
اي في القسم فيقيم ويحكم ويجعل بعدل ويحكمه وان اقيم كلام الاصل انه لا يعمل به
واجريته من بيت المال من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة ان تعدد بيت المال
فاجريته على النكاح سواء اطلب القسمة كلهم او بعضهم لان العمل بهم فان استأجره قاسما
وعين كل منهم قدر الزمة ولو فوجدة اجرة المثل سله اعتدوا معاهم مرتين والى ما دلت
اطلقوا المسمى فالاجرة موزعة على قدر مساحة الحصص المأخوذة لانها من مؤن
الملك كالقيمة وخرج بزائدة المأخوذة الحصص الاصلية في قيمة التعديل فان الاجرة
ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير
اكثر منه في القليل هذا اذا كانت الاجرة صحيحة والا فلو خرج اجرة للثلث على قدر القسمة
مطلقا ثم عطف حصة من ان يطل بفعه بالكلية كجوهرة وغرب فقيس بينهم الحاكم
منها لانه سفة ولم يجزهم اليها كما فهم بالاول ولا الى وان لم يطل بفعه بالكلية
بان نفس بفعه او بطل بفعه المقصود ليرجعهم ولا يجزهم فالاول كيف يكر
فلا ينعهم من قسمته كما لو هو واحد او اقتسموا بفعه ولا يجزهم لما فيها من الضم
والثاني في الحام وطاحونة صغيرين فلا ينعهم ولا يجزهم لما في لفظ صغيرين
فغالب المذكور على الموضع لان الحام مذكور والطاحونة مؤنثة فان كان كل منهما
كبيرا بان لم يكن جعل كل منهما مائا وطاحونتين اجبيبا وان احتجوا الى احداث
بش او مستوفد ولا ينع على الوافط على ذلك ما فيه من الايضاح وغيره بخلاف كلام
الاصل ولو كان له عز واد مثلا لا يصح للسكر والباقي الآخر يصح لها ولو نعهم
ما يليك بجواره اجبر صاحب العنصر على القسمة بطلب الآخر لا عكسه اي لا يجبر
الآخر بطلب صاحب العنصر لان صاحب العنصر تعسف في طلبه والآخر معتد
اما اذا اخطى العنصر ولو بالضم فبغير بطلب صاحبه الآخر لعدم تعسفه حينئذ وما لا
يعظم ضرره اي من قسمته فحتمه انما في ثلاثة وهي الاولى لان المقسم ان تفاوت
الانصاء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم ينعجز الى رغبته اخر فالثاني
والا فالثالث احدها القسمة بالاجزاء والتي قيمة المتباينات كمثل من جوب
ودلجور وادها وان غيرهما ودار يتفق الاينية والارض منتهية الاجزاء فيجوز
المتع عليها ان اجز بفعه فيها فيقسم كبلوا في الكل ويوزن في الموزون

وزن

وزن في الموزون وعدا في المعدور بعدد الانصاء ان استوت كالاثلاث لوزن
وعثر ويكر ويكتب مثلا هنا وفيما ياتي من بقية الانواع في كل رقعة اما اسم خرج
من الشك او جز من الاجزاء او غير ذلك فبغير حجة وعندها وتخرج الرقعة في بادئ
من هو طين بجفلا وشوع مستوية وزنا وسكلا بد با تم خرج من لم يحضر الى
الكتابة والادراج بعد جعل الرقاع فيخرج مثلا فقيس في ذلك اولين قوله
ثم يخرج من لم يحضرها رقعة اما على الجزء الاول ان كتبت الاسماء يعطى
من خرج اسد او على اسم من لم يملك ان كتبت الاجزاء يعطى للكل ثم يفعل
في الرقعة الثانية فيخرج على الجزء الثاني او على اسم من لم يملك ان كتبت
الباقي في كانت اقل او تعين من بعد ذلك من الشك او الاجزاء يعطى من لم ينظر
القاسم فان اختلفت اي الانصاء كصف وثلث وسد في الرقعة او غيرها جاز
ما يعين على ما هو في المثال السد فكون ستة اجزاء فخرج كما مر ويحب الاكثر
الاجزاء فخرج حصة واحد بان لم يجد بها صاحب السد لانه ازيد منه فبغير ما خرج
لواخرين الثاني او الخامس فيتعرف ملك من له النصف او الثلث فيبدأ من له النصف
مثلا فان خرج على اسم الجزء الاول او الثاني اعطيهما والثالث فبغير من له الثلث
فان خرج على اسم الجزء الرابع اعطيه والخاص وبقيتين السد الى له السد
فالاول كتابة الاسماء في ثلاث رقاع وستة والآخر خارج على الاجزاء لانه لا يحتاج
فيها الى اجتناب ما ذكر الثاني في القسمة بالتعديل بان تعدل السهام والقيمة كارج
تختلف قيمة اجزائها المعقودة اثباتا وقربا او يختلف جسن فيها كالمستات
بصفة مثال وبعضه عيب فاذا كان لا يفتن بضعين وقيمة ثلثها المنقل على ما ذكر
كقيمة ثلثها الثاني عن ذلك جعل الثلث سهما والثلثان سهما واخرج كما مر ويحب
المتع عليها اي على قيمة التعديل الحاقا للساوي في القيمة والستة في الاجزاء
فيما اي في الارض لان كثره نعم ان امكن قسمة المجد وحده والروى وحده
لم يجز عليها فيها كاد ضمن يمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجز على السد بل
كما ينع الشيطان وجزم به جمع منهم الماورى والروى في وجع عليها في منقولة
فخرج لم يختلف متقومة كعبيد وثياب من فخرج ان ذالك المثلث القسمة سجا
سبا في كسلة ثمة اعيد رخصة متساوية القيمة بين ثلاث وكسلة ثمة اعيل
كذلك بين اثنين احدى رخصة الاخرين لقله اختلاف الاجزاء فيها بخلاف
منقول لان فخرج اختلف كضائفتين شامة ومصرية ارسقلا لا في انواع

كعبيد تركي وهندي وزنج وشباب اريسر وكتان وقطن اولهم نزل الشركة كعبيد
 وفيه ثلثي احدوا تعدل قيمته ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لشدة اختلاف الارض فيها
 ولعدم زوال الشركة بالكلية في الاخرة وتعمير عيها لا في ارض اخرى تعمير
 بعيد وشباب من مروج وعبر على قيمة التعديل ايضا في نحو ذلك كما صفا ومثله صفقة
 من لا يبيع منها الشركة اصحابا ان زالت الشركة فيها الحاجة بخلاف سوا ذلك كما
 اكبا روا لصفا وعبر لموصوفة بما ذكره فلا اجبار فيها وان تله صفعت الكبار
 واستمرت قيمتها لشدة اختلاف الارض باختلاف الحال والاسية كما لعين
 ومعلوم مما مر انه لو طلبت قيمة الكبار غير اصحاب اجبر المحتج وذكر حكم على الكبار
 الصفا ومن فساد في بل كلام الاصل يقتضي انه لا اجبار فيها وتقييد الحكم في النقول
 بزوال الشركة كما عرفت الاشارة اليه من زيادة الثالث الشركة بالبرية فان يحتاج في
 الشركة الى رما لاجبها ان يكون بعد الجاهل من الارض نحو بركته وبسبب
 لا تملك قيمته وليس في الجاهل الاخر ما يها له الا بغير شئ اليه من خارج فيكون
 اخذه بالقيمة التي استحقها الشركة فسط قيمته اي قيمة شئ الذي كان كانت الصا
 وله النصف من قيمته وتعمير شئ اخر من تعمير بركته وبغير ولا اجبار
 فيه اي في هذا النوع لان فيه تملك لما لا شركة فيه فكان كثير للشركة وشروطها
 اي لشركه ما قسم بترافق من قيمة رد وغيرها ولو جازم يقسم بينها بقرعة مرسما
 بها بعد خروجه فقرة اما في قيمة ارضها التعديل فلا ان كلا منها يبيع والبيع لا يحصل
 كعدم لهما نصيبا بهذه القيمة او بعد او بما خرجت القرعة فان لم يحسبوا الشركة كان
 اتفاقا ان يأخذ احدهما احد الجانبين والآخر الآخر او احدهما المفسين بالآخر
 الفليس ويرد زائد القيمة فلا حاجة الى تراض فان اما قيمة ما قسم اجبارا فلا يعتبر
 فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها وتعمير ولا كرايا لنظر القيمة غير البر اوليها
 عبره فيها فالنوع الاول اقل الحق لا يبيع قالوا لانها لو كانت بيعا لما دخلها
 الاجبار ولو احيا لا اعتاد على القرعة ومعنى كونها اقرارا ان القيمة تثنى اعنا
 مخرج لكل من الشريكين كان ملكه وقبل ابيع فيها لا يملكه من نصيب صاحبه اقرارا
 فيما كان ملكه قبل القيمة وانما دخلها الاجبار الحاجة وبهذا اجزم في الروضة
 تبعا للحق يبيع اصلها له في باقي زيادة العشرات والرها وعبره من النوعين
 الاخرين كما يبيع وان اجبر على الاول منها كما سرقا لولا انه لما انفرد كل من الشريكين

يبيع

يبيعون المشترك بينهما ما كان له ما كان له ما كان له للاخر وانما دخل الاول منها
 للحاجة كما يبيع الحاكم الى الدين جيرا ولو ثبت بجهة هو ان من قوله بينة غلصا
 فاحتر او غيره او صحت في قيمة اجبار او غيره فراض بان نصيبا لها قاسا او اقتسما
 با نفيهما ورضيا بعد القيمة وهي بالآخر تعقبت ان القيمة بنو فيها كالوقا من
 جهة تعبير القاضي فكذلك الشهود وان الثانيان فلو زاعا مع اقرع من النقول فانت
 لم تكن بالاجرا وان كانت بالتعديل او الرد لم يتحقق الاضامع وبما ان الغلط والخطي
 فيه كما لاشد لعين فيه لرضا صاحب الحق بركه وان لو ثبت ذلك وبين المدعي قدر
 ما ادعاه فله تعليف شريكه تسطائرة ولا عياف القاسم الذي نصبه الحاكم كما لا يخلف
 الحاكم انه لم يظلم ولو اسحق بعض مقسوم معين وليس سوا بان اخضر احداهما
 به او احصا منها كثر مجلت اي القيمة لا يحتاج احدها الى الرجوع على الآخر
 وتعود الانداعة والايان اسحق بعضه شاعرا او سعيها سواء بطلت فيه لاني
 الباقي تقرضا للصفقة **خاتمة** لو تراضوا الى قاض في قسمته ملكه فلا يبيته به
 لم يخبره وان لو ركبها لم يمانع وفيه يبيعهم وعليه الامام وغيره

عنا الشرائع

ولا الاصل فيها ايات كتابية ولا تكلف الشهادة واجبار كثير العيصيين ليس الا
 شاهدان او عينة او كما يشاهد وشهوده وشهود عليه وشهوديه وصيغة
 وصيغة وكذا تعلم ما في مع ما يتعلق بها المناظر من مكلف وشهوده فقط
 فاطن غير مجبور عليه بصفة وهذا من زيادتي وغيرهم عدل ذلك تقبل صحت
 به وفي اوصيا او جوين وامن عادم مرفقة ومغفل لا يضبط واخرين ويجوز عليه
 بصفة وشهود وغيره من ان كما في رواقا سقر العدل حقيقة بان له ريات كثيرة كعتل
 وزنا وقذف وشهادة زور وليرضي على صغيرة او اصر عليه ان طاعته
 فبادر كتاب كبيرة او اصغر راعا صغيرة من قطع او اذرع تنتفي العدالة الا ان
 تغلب طاعان المصغر على اصر عليه فله تنتفي العدالة عنه وقدموا الى اخره من
 زيادتي والصغيرة كلعب بزره لحراي وادمن لعب بالزهر ففد عصى الله
 ويرسوله ولعب ببطر شج بكرة له وفيه عيها ومهمله ان شرط فيه مال
 من الجانبين او احد في الاول قمار وفي الثاني سامة عيها غير ذلك القتال
 عفا عليها متعاهد لعقد فامسد وكل منها حرام وان اوقع كلام الاصل انه مكروه

في الثاني والاربعين من قوله ان فيه صفة العزالي ما لا يجدي نعم ان له مع
 مستند التعريف كقوله وكما ان في قوله واستقامه فانها مكرهات
 لما فيها من المذهب اما مع الالة فيمنع من الاستقامه هنا وفيما ياتي اول من تعبر
 بالماح لاحياء بعض المباح وكسرها والمذموم يقال خلق الابل من دجرج وغيره ودف
 بعض اللسان من فحشها لما هو سبب لظلمة الروح كعرج وفتان وعيد وقدم
 غائب ولو جلد جلد والملاحة الصنوج مع صمغ وهو الحلق التي تجعل داخل الدف
 والملاحة العزالي التي تخرج من صفرة توضع في زروق الدائرة واستقامها فلا يحرم
 ولا يكره سماع من الشدة في الثاني من قوله من تشيظ الابل للسرور ايقاظ النقام وفي
 الثاني من اظهار السرور ووجه في حياها ايجاد صمغ النوى بين الاول والبعث
 بين الثاني وحل استقامها تابع لحملها والتصريح بذكر استقام الثاني من زيادة
 وكما استعمل الالة صمغ كطين في الطاء وعود وسمغ بفتح اوله ويسمى
 الصفا قطين وهما من صمغ يترب احدهما بالآخر ومنهما عرق كسكر الملم وهو ما
 يجرب به مع الاوتار ويراع وهو الزمارة التي يقال لها الشبابة فكلمها صفا
 لكن صحح الزاقي حل الباع وما الى الله الملقين وغيره لعدم ثبوت دليل معتبر
 وكوبة بجمع الكاف وهي طبل طويل ضيق الوسط واستقامها اي الالات المذكورة
 لا تخاف من شعاع الشرع وهي مطربة روى ابو داود وغيره خبر ان الله حرم الخمر الميسر
 والذكوب والمعلن فيه التشبيه من دعاء واستعماله وهو المختار وذكر استقام
 الكوبة من زيادته الارض فليس يلزم ولا مكره بل مباح لخبر الصحيح انه صلى
 الله عليه وسلم وقف لعاشة يسرها حتى تنظر الى الخبيثة وهي يلبسون ويرتدون
 والرفق الرفق ولا نهج حركات على استقامة او انحياج الابل كسر فيعبر لانه
 يشبه افعال الخنثى ولا انشاء شعر وانثاء واستقامه فكل منهما مباح ابتاعا
 للسلف ولا نه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصفي اليهم خمر حسانين فابست
 وعبد الله بن رواحة وراه سبل وذكر استقامه من زيادته الا انفس كهي
 او تشيب بعض من امره او امرأة غير حليمة وهو ذكر صفا تباع من طول وقصر
 وهمدع وغيرهما فيحرم لا فيه من الابل عزلة في تشيبه بهم لان التشيب
 صنعة وغيره انما عرف بين الكلام لا تحقيق الكلام المذكور اما حليمة من
 زوجته وامته فلا يحرم التشيب بها نعم ان ذكرها بما حقه الاخفاء سقطت
 مروته وذكر الامر مع التقيد بخبر الحليمة من زيادته والمروية فوق الابل

عز

عز في الابل ان تضبط ابل تختلف باختلاف الاشخاص والاحوال واليه يمكن
 فيسقطها اكل وشرب وكشف راس وكشف فقه فقام او قلته حيث اي تكلم لا يعتد
 لها عليها كان يفعل الثالثة الاول غير سوي في سوق وتبريد عليه في الاولين جميع
 او عطف ويغسل الرابع فقيه في بلد لا يعتد بمثله ليس ذلك في قوله وقول وشرب من
 زبادى وتعبى بكشف الراس اعلم من تعبيره بالشيء كسوف الراس والتعبد وهذه
 بحيث لا يعتد من زيادته وفي الابل به اول من تعبد له بالسوق وكشف الراس
 كشف البدن كما فهمه بالاولى والمراد عن العورة اما ذلك فبأن الحرمات وقيل
 حليمة من زوجة او امه بخصرة الناس الذين يسمون حريم في ذلك والكل ما يمكن
 بينهم او انتشار لعب شطرنج او غناء او استقامة او رقص فخلق في قوله الحليمة
 الاقليل فانها في الطريق ويقاس به ما في معناه ويقطعها ايضا حرفة درضية
 بالخصر كحج ورس وبيع من لا تليق في الاستعارها بالخصر فخلقها من تليق
 به وان لم تكن حرفة اما نه وقول الاصل تبعا للرافعي وكانت حرفة ابيه اعترضه
 في الروضة فقال لا يعبر عن الجهور بهذا القيد ويحيى ان لا يفتد به بل ينظر هل
 تليق به ام لا وهذا حذره بعض من خصه بها والمترجم بجمع التاء وفتح الهاء في
 النسخ جردع اليه والى من لا يقبل شهادته له بشهادته او دفع خبره عنه فها
 خبره بشهادته لرفقه ولو مكاتبه وحرم له ملكه وان لم يستحق تركته الا لو
 او جرح عليه بقلل للتممة ويحى الحاكم على شرط مسلم خبر لا يجوز شهادته في الظنة
 ولا في الحنة والظنة التهمة والحنة العداوة بخلاف حجر السفة والمزني وبخلاف
 شهادته لغريمه المورس وكذا العسر قبل موته والخبر عليه لتعلق الحق حشد بذمته
 لادعيه امواله وترو شهادته بما هو من صفة كان وكل او وصية لانه ثبت
 بشهادته ولا يلة على المشهود به فعلم ان شهادته بعد عز له ولم يكن خاصم
 قبله وتعبر عن ما ذكره من قوله بما هو وكل فيه وبعبارة مقصودا لانه
 يسقط بها المطالبة عن نفسه وترو شهادته من غير ما يجهل فليس يقبل شهادته
 في اخر التهمة دفع خبر المزاجية والتعبد بالخبر من زيادته وترو شهادته
 لبعضه من اصل او وضع له كتمه لانه لا شهادته عليه فبين والاعلى اليه
 بخلق حرة امه او قدحها ولا زوجة ذكر او انى ورايته وصد بقة لانتفاء
 التهمة نعم لو شهد الزوج ان فلا فاق في زوجته لم يقبل على احد وجهين في الزيادة

يعتبر في شهادة الزمان قول الشهود بانها ادخل حشفته الى اخوه والباقي ثبتت
 برجلين ونحو هذا وفيما كان في من زياق وقال عينا كان او دينا او هذقة وما
 قصد به مال من عقله او فقهه او حق مالي كبيع ومنه قوله الله سبحانه وتعالى
 في قوله وضمان وجار وجلا او رجلا وان العموم آية واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم والحق كالمرة وتعتبر بما قصد به مال او ما عجز به ولغير
 ذلك اي ما ذكر من حق الزنا الى اخوه من موجب عقوبة الله تعالى او لا يرضى وما ينظر
 لرجال غالب الشكاح وطلاق ورجعة والفرق بين ذنا وموت وكافة وصاية
 وشراكة وقراض وكافة وشهادة رجلان لانه تعالى فيهما الرجلين
 في الطلاق والرجعة والوصاية وتقدم جبر الشكاح الا بولي وشاهد عدل
 وروى مالك عن الزهري حلفت السنة بانه لا يتزوج شهادة النساء في الحدود ولا في
 الشكاح والطلاق وقيل بالتركيزات غيرهما ما يشاء في المعنى المذكورة والركن
 في تركه بعدها وان كانت في المال القصد منها الوكالة والسلطة لكن لما ذكر في
 الرقعة اختلافهم في الشركة والغرض قال وينبغي ان يقال ان ادم مدعيها اثبات
 التصرف فهو كما لو قيل او اثبات حصته من الربح فيثبتان برجل وامرأتين او المقصود
 المال ويقرب منه دعوى المرأة الشكاح لاجابة المراءى وشهدها والارث فيثبت
 برجل وامرأتين وان لم يثبت الشكاح بهما في غير هذه وما لا يروونه غالباً كما في
 وولاية وحسن ودهاق وعيب امرأة تحت مذهبنا يثبت برجلين
 ورجل وامرأة منها وباربع من النساء وروى ابن ابي شيبة عن الزهري حلفت سنة
 بانه يتزوج شهادة النساء فيها لا يطاع عليه حينئذ من ولادة النساء وعيد بين
 وقيل بذلك غيره ما يشاء في المعنى المذكور واذا قبلت شهادة اثنين في ذلك
 متفرقات فقول الرجلين والرجل والمرأة او في مسألة الرضاع في ذلك
 العقل وغيره بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من ثاء حلب فيه اللبن
 لم يقبل شهادة النساء به لكن يقبل شهادتهما بان هذا اللبن من هذه المرأة
 لان الرجل لا يطالعون عليه غائباً ولا يثبت برجل وبمعا الاملا او ما
 قصد به مال روى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وبمعا
 ذلك الشافعي في الاموال وقيل بانه ما قصد به مال ولا يثبت شئ

بالحزب

بامرأة بين وعيها ولو فيها يثبت بشهادة النساء شهادات لعدم وجود ذلك وقيل
 مقام رجل في غير ذلك لوروده ويذكر وجوباً في حلفه صدق شاهده واستحقاقه
 لما راعاه فيقول والله ان شاهده لصادق وان استحق لكذا قال الامام ولو قدم
 ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا يامر واعترضه في بيته لصدق
 شاهده لان اليقين والشهادة جتان تحتللت الحسنة فصار ارتباطا احدهما
 بالآخر لصبر الشكاح الواحد وانما يحلف بعد شهادته وتعدله لانه اذا
 يحلف من حق جانبته وحجاب المراءى ذكر انما يقضى حشفة وفارق عدم
 استلزام تقدم شهادة الرجل على المراءى بقياهما مقام شهادة الرجل قطعا
 ولا يترتب برجلين وله ترك حلفه بعد شهادة شاهده وتحليفه
 لانه قد يقع مع من اليقين ويمن الخصم سقط الدعوى فان نكل لقوة جهته
 حلفه من المراءى فله ان المراءى ان يحلف عينا المراءى كان له ذلك في الاصل لا في
 غير المراءى لان ذلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول الخصم
 وكذا ذلك لا يقضى بها الا في المال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف
 سقط حقه من المراءى كاسياف في الدعاوى ولو قال رجل جبره لمة وولدها
 يستقرهما هذه مستوفى لان حلفه يثبت في ملكي مني وحلف مع شاهد او شهد له
 فقول وامرأتان يثبت لك ثبوت اليلاد لان حكم المستوفى لا حكم المال فثبت اليه واذا
 مات حكم بحقه المأزور وقول من من زياق لانسب الولد وحرمة طهلا
 فيثبتان بذلك كما لا يثبت به حلق الام فيجب الولد بيد من هو بيد على سبيل
 الملك وفي ثبوت شبهة من المراءى بالامرأ حاسر في يده او قال المراءى حلفه
 يستقر كذا في واعفته وحلف مع شاهد او شهد له رجل وامرأتان يثبت لك
 انتمزعه منه وصاحرا بما قرأه وان تخضع استحقاق الولد لانه تابع ولو ادخل
 او ورثة كلهم اربيعتهم ما اعيا او دينا او شفعة المراءى وقا موثقا هذا
 وحلف مع بعضهم فقط على الجميع اعل حصته فقط الفرص بعبه فلا
 يشارك فيه اذ لو شمر له فيه لذلك الشخص يمين غيره وبطلان حق كامل حفي
 بالبلد ونكل حتى لو مات له ركن لو ارثه ان يحلف وغيره من حفي او يثبت
 او غائب او نزل عذره حلف واخذ نصيبه بانه اعادة شهادة ان لم يثبت
 حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في حق البعض فثبتت في حق الجميع وان لم

تقدير المدح من غير خلاف ما اذا اوصى الشخص في خلاف احد مع شاهد الاخر
 فليس فلا بد من اعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملكه الخالف فلا يجوز حرق
 التورقة فانها انما تثبت او لا الواحد وهو المورد قال الشيخان وينبغي ان يكون الخاضع
 الذي لم يشرح في الخصومة ولم يشترط بالمال الا لصبي ويخفى في بقاء حقه بخلاف ما مر
 في المناظر اما اذا تغير حال الشاهد فزجهما في الروضة كما جله قال الاذرع
 وغيره والاخر يشرح الخلف قال الزركشي ويصح ان يكون محال اذا ادعى الاول
 نفع فان ادعى بعد رجسته فلا بد من الاعادة جزما بشرط الشهادة بفعل كذا
 وغصب وولاية ابصار له مع فاعله فلا يكون فيه السامع من المعنى وقد
 يجوز الشهادة فيه بلا ايجاد كذا في وضع الشيء على ذكر رجل داخل فخرج امرأة
 فتمسكها حتى يشهد عليها عند فاضل بما عرفت فيقبل في ذلك اعم الا بفساد
 ويجوز تعدل النظر لفرج الزانية في حق الشهادة لانها هناك حرمة نفسها
 ومرة لا لشهادة يقول كعقد وخضع واقرار هو ابصار وسيع فلا يقبل
 فيه اعم الا ببيع مينا ولا اعلى على الشهادة في بصير لبيان امثاله الاحصاء
 وقد عكس الا في اوصاف غير ذلك يشبه به الا ان يترجم او يسمع كما مر
 او يشهد بما ثبت بالتسامع كما يعلم ما ياتي او يقر شخص في اذنه بنحو جلاله
 او عن اموال رجل معروف الاسم والنسب فمسكه حتى يشهد عليه عند فاضل
 او يكون شاه بعد حمله والشهود له والمشهد عليه ومن سمع قول شخص او رأى فعله
 فتقبل الحصول العلم بانه المشهود عليه ومن سمع قول شخص او رأى فعله
 وعرفه باسمه ونسبه ولو بعد حمله يشهد بهما ان غاب بالمعنى السابق
 في آخر القضاء على الغائب او مات والا بان له رغب ولم يثبت فيها شهادة
 يشهد على عينه فلا يشهد بهما كما لو لم يعرفه بهما او مات ولم يدفن فانه انما
 يشهد بالاشادة وهذا من زيادة في فعل انه لا يشهد في عينه ولا بعد موته
 ووجه ان لا يعرفه بهما فلا يثبت فيه وقوله وقال الغزالي ان امتدت الحجة اليه
 ولم يغير يثبت ولا يصح نقل الشهادة عما حقه من ثبوت ثبوتنا من ان يثبت
 كما قاله الجوهر في استقامتها فاما الاحصاء فتشابه فان عرفت
 بعضها او باسم ونسب او اسمها حتى يشهد عليها جاز القول على ما عرفت

وانما يعلم من ذلك فيثبت في العلم ببعضها عند حضورها وفي العلم بالاسم
 والنسب عند غيبها لا تعريف عدلي وعدلي انما فلا بد من ثبوتها في العلم
 العقل عليها بل لا يجوز له العلم عليه الاكثر والاهل بخلافه وهو العقل عليه ذلك ولو
 ثبت على عينه حتى يطلب المدعي التسجيل جعل له القاضي حيلولة تجليته لا
 باسم ونسب لم يثبت مبنية ولا بعلمه ولا يكتفى في اقرار المدعي في اقرار من شبه
 عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعي فادبها مبنية
 او بعلمه جعل بهما وتعيرى بنسبه اعم من تعيرى بقامته مبنية وله بلا معارض
 شهادة بنسب ولو من ام او قبيلة وموت وعقود ولا بد من حلف وكذا يثبت
 اي استفاضة من جميع يؤمن كذا في رواية طحا حمله اكثر يتم في حق العلم او
 الشئ القوي بخبره ولا يشترط عدل لمصرح بهم وذكره في كذا لا يشترط في
 التواتر كما يمكن ان يقول سمعت الناس يقولون كذا فيقول لا يشهدانه ليشهدوا
 لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس وانما اكتفى بالتسامع في الذكورات وان
 فيبرت مشادة اسباب بعضها لان مدققا لا يظن فتعسر قامة البينة على
 ايضا لها فتن الحاجة الى اثباتها بالتسامع وما ذكر في الوقت هو بالنظر الى
 اصله اما شروطة ونفا حيله فيثبت حكمها في شرح الرضا في له بلا معارض
 شهادة بملازمة اي بالتسامع من ذكر او غيره وتعرف تعريف ملازمة كسكن
 وهدم وبناء وصيغ مدة طويلة عرفا فلا يكتفى الشهادة بمجرد البينة لانه قد يكون
 عن اجابة او اعارة ولا يجوز التعريف لانه قد يكون من وكلي او عاصبي او بها
 مع يد وفي التعريف المذكور كان مقتضى ملازمة او تصرف مدة قصيرة لان ذلك
 لا يحصل الظن او بما مستحجابا سابق من حق امرئ وشركه وانما حقل ذواله
 الحاجة الملازمة الى ذلك والما يصح في شهادة بهما لا مستحجاب فان حصر به
 وظهور في ذكره تزداد ليقبل ومثله الاستحباب ذكرها الاصل في الدعوى
 والبيئات وخرج من ياد قبالا معارضين ما لو عرفت ان انكر المنسوب اليه
 النسب او لم يسمع من الناس فيه فقتضت الشهادة فيه لا اختلاف الظن حيث
 وهو لم يسمع من ينادي بنفسه في صورة الشهادة بالتسامع اشهد ان هذا
 ولد فلان او انه حقيقه او مولود او وقته او انما عرفت او انه ملكه من شاهد
 انما خلافة ولدت فلان او ان فلا ما اعتن فلا ما او ادعوا وتعرف كذا او انه تزوج

اوانه استرعى هذا لما مر من انه يسترعى في الشهادة باللفظ لا بالصوت واللفظ
 الا بصوت السمع ولو شامع سبب الملك كبيع وبيعته لم يقتر الشهادة به
 ما للسمع ولو صرح الملك الا ان يكون السبب ارضا فتجوز لان الارض بغير
 بالكتب والموت وكل منهما ثبت بالسمع وهما مثبتت به اجنا وبأية القضاء
 والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وقدر
 بعض ذلك **فصل في** حمل الشهادة والادعاء كتابة الصلح
 والشهادة مطلق على تقدير كاشهات بمعنى تعلقت وعلى الاشهاد كاشهات
 عند القاضي بمعنى اريت وعلى المشهود به وجوه المروءة كاشهات شهادة
 بمعنى مشهود به هي مصلح بمعنى المفعول حمل الشهادة وكتابة الصلح
 وهو الكتاب فريضا كتابية على كل تصرف مالي او غيره كبيع وشكاح وطلاق
 وانذار اما فرضية المثل في ذلك فالتجاسة الى انبائه عند المتنازعين وثوق
 الانعقاد عليه في الشكاح وغيره مما يجب فيه الاشهاد واما فرضية كتابة
 الصلح والملا في الجملة لا امر انه لا يبرح القاضي ان يكتب التعميم ما ثبت عنده
 او حكم به فلو لم لا يثبت فيها في حفظ الحق ولها اثر ظاهر في التذكير وصحة
 الاول ان يحضر من يحمل فان دعي لا يتقبل ولا يصيرب الا ان يكون الداعي معنوا
 بمرن او حين او كان امرا مخرجا او قاضيا او مشهرا على امره في حقه وكما يلزم
 الشاهد كتابة الصلح الا بجره فله اخذها كانه ذلك في حقه ان دعي له
 الا في ادائه وله تعديل كتابته حصة عنده للاجر وكذا الاكراه للشهادة
 فريضا كتابية وان وقع التعلل اتفاقا انا كاشهات لان زاد المشهود على اثنين
 وفيما عرفت برما على طلب من واحد منهم وهو من زيادة او من اثنين منهم
 او لم يثبت الا على احوال واحد والحق يثبت به عند الحاكم المظلوب اليه
 فغير من عين والا لافترى المترك الواجب وقال تعالى انما باب الشهاد
 انما ما دعوهم اسوة اكان الحق في الثالثة عثيت بشاهد وعين ام ياكلوا
 واحد واضمح الآخر وقال الله في اختلاف معه عصى ان من عقاصدا انما
 العترة عن البغي وانما يجب الاداء ان ادخل المتحمل من سافة عند وقت
 بها على انه يلزمه الجهور الى القاضي للاداء منها ويرجع على فسخة

بان

بان اجمع على عدمه او اختلف فيه كتابه بنيد فيلزم شارب الا دون
 وان شهد من القاضي الشهادة به لانه قد تغير اجتهاده اما اذا اجمع على فسخ
 كتابه الجرح لا يجب الاداء عليه الا لما نذر له سدادا كان فسخا ظاهر اجفيا
 بل يحرم عليه ذلك ولا عذر له من تعرض كقوله في الزكاة وغيره مما سقط به الجرح
 ولا عذر يشهد على شهادته او يثبت القاضي اليه من جمعها واذا اجمعت
 الشروط كان في صلاة اوجام او على نظام فله الشاخير الى ان يفرغ **فصل في**
 حمل الشهادة على الشهادة والاشهاد قبل شهادة عا شهادة مقبول شهادته
 في غير عقوبة الله تعالى واحصان ما الايمان او غيره كعقد وشك وقود
 وحذ قد في العوم قد له تعالى واشهد بان في حدل ملك ولدها الحاجة اليها
 لان الاصل قد يتغير برون الشهادة حق لازم الاداء يشهد عليها كاش
 المحقق بخلاف عقوبة الله تعالى ولان الاحصان لان حقه تعالى المشروط فيه
 الاحصان في الجملة بين على المساهلة وحقة الاداء على السابقة وذكر الاحصان
 في ادين وحزج بمقبول الشهادة غيره فلا يصح حمل شهادة مدورها كعاسق
 ورفيق وعدو وكذا لا يصح حمل النساء وان كانت الشهادة في ولاية او رضاع
 كما علم من فصل لا يكتفى بعينه بل ان يشاهد ان يشاهد ان يشاهد العنع تثبت شهادته
 الاصل لا يشهد به الاصل وتحملها بان يسترحه الاصل ان يلقه منه دعاية
 الشهادة وضبطها لان الشهادة على الشهادة ضمانة فاشهر فيها الاذن او ما يقم
 مقامه كما يان فيقتل انا شاهد بمكذ واشهدك او اشهدك او اشهدك او اشهدك
 على شهادتي به وعلى من سمع المسترعى له ذلك كما يوضح مما عطفته على استشهاده
 بقول اوبان يشهد عند حاكم ولو حكما ان لقان على فلان كذا فله ان يشهد
 على شهادته وان لم يسترحه لانه انما يشهد على شهادته وان لم يسترحه لانه
 انا يشهد عند الحاكم بعد تحقق الوجوب او بان يسمعه يمين سببا الى انما
 كما شهد ان لقان على فلان الفا فريضا فليسا معه الشهادة على شهادته وان لم
 يسترحه ولم يشهد عند حاكم لا تنقضاء احتمال الوعد والمشايع الاسماء
 الى السبب فلا يكتفى بالو سمعه يقول لقان على فلان كذا او اشهدك ان اعلم
 كذا او عندي شهادة بكذا او اعلم او احيى ان يكون انا اعلم به لانه مع كونه

بشهادة

وتشبه

ليرى في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يريد على كان قد وعدا ويشير بكلمة
 على ان عليه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقد يتأهل باطلاقة لغرض
 صحيح او فاسد فان ازال الامر بالشهادة الحجة وليست وجوب الفرع عند الاداء
 جهة التقبل فان استبعاد الاصل قال اشهد ان فلا شاهد ان لا شاهد على فلان
 كن لو اشهد على شهادة واحدة لم يستترعه بين انه شاهد عند الحكم وانما اسند
 المشهود به اليه لانه كان يثق الحاكم بعلمه فلا يجب البيان كقولنا اشهد على فلان
 شهادة فلان بكن المحصول الغرض ولوجدها بالاصل عدلة اوضحا براءة او
 غيرها لم يشهد في حق لانها لا تتجسس على ما دفعة فتورث رتبة فيما مضى وليس
 لهذا الماضية ضبط فتعطف الحالة المتقبل فلو زالت هذه الموانع احتيج
 الى تعديل بد وحسن ادراك كل محل حاله كونه فاقصا كفاستق وعبد وصبي عمل
 ثم ادى بعد كماله فتقبل شهادته كالأصل وتعتبر بذلك انهم معاوية ويكون
 فرعان لا صلي اي لكل منهما فلا يتعطل لكل منهما فرعان كما لو شهد على مقترن
 ولا يكون واحد لحد واحد للآخر وشروط قبولها اي شهادة الفرع صوت اصل
 او عدل بعد رجعة كل من يثق به خصوص في وجوبه وخوف من غير تعبير
 بعد الرجعة اعلم ما عير به نعم استثنى الامام الاعا حضر في نظر القرب زواله
 واقر الشيطان بل حزم به في الشرع الصغير او غيبته فوق مسافة على زيادة
 فوق فلا تقبل في غير ذلك لانها انما قبلت للضرورة ولا ضرورة حينئذ ولا تسمية
 فرع وان كان الاصل على التعريف علائقه فان لم يسمع له ركعتين لانه الحاكم قد يعرف
 جرحه لو ساد ولانه يشهد باب الجرح على الخصم وله اي الفرع تركيته لانه
 غير مستقيم فيها وهذا بخلاف ما لو شهد الشان في واقعه وذكر احد في الآخر لان
 تركية الفرع لا لا صلا في ثمة شهادته ولذلك شرطها بعضهم وفي تلك قام التمسك
 المزمع باحد شرط الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني وبذلك علم انه لا يشترط
 في شهادة الفرع تركية الاصل كما صرح به الاصل بل له اطلاقها والحاكم
 يبحث عن علائقه وانما لا يلزمه ان يتعبر في شهادته لصدق اصله لانه لا
 يعرفه بخلاف ما اذا خلف الذي مع شاهد حيث يتعبر لصدق لانه يعرفه
 فخص **فصل** في الشهادة عن شهادتهم لو جعلوا في الشهادة قبل الحكم

اتسع

اتسع الحكم بها وان اعادوها لانه لا يري احد قوا في الاول اوق الثاني فلا يصح
 ظن الصدق فيها او جعله اي الحكم لم يبق ولكن لا يستوي عقوبة ولو كادى
 كزنا وشرب وقود وجد قذافي لافا تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف
 المال فيستوي ان لم يكن استوفى لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يثبت في الفرع
 فان كانت اي العقوبة قد استوفيت يقطع بسقوط الشهادة الزور او قبل براءة
 او غيرها او جلد من اوعده ومات وقالوا اشهدنا شهادة الزور او كمال
 منهم نعم وكما علم حال اجهاني وعلم انه يستوفى منه بقولنا لزمهم قوله
 ان جمل القول في حد حصر والا فالقود عليه فقط كما افادة كلام الاصل في العنايات
 فان ازال الاصل الى الدية في الحالين وجبت مغلطة كما هو معلوم مما مر ثم وقع
 به الاصل هنا بالنسبة للشهود فان قالوا اخطأ فانهم ردية متصفة في ما لهم
 ولو قال احدنا نحن را شهدنا انا وصاحبي وقال الآخر اخطأنا او اخطأنا
 او تعدت واخطأ صاحبنا فالقود على الاول وتعتبر بالقطع وقا ليسه
 او لمعاوية به وخرج بزاد في وعلم انه يستوفى منه بقولنا ما لو قالوا لزم
 ذلك فان كانا فاضل لا يفتي عليه ذلك فلا اعتبار بيقولهم والايان قرب عهدهم
 بالاسلام او شقوا بعد ان العلم فخشبه عدل ولو قال له القائل انا اعلم
 كذبتهم في رجوعهم وان موثقا وقوسه ما شهدوا به فلا يفتي عليهم كركه فاق
 وجعا فان كلا منهما يلزمه ذلك بالشرط المذكورة وفي المزمع والاضطران منها
 في القاضى من زيارتي فلور جمع هو اي القاضى وجه اي الشهود فالقود عليهم
 بالشرط المذكورة والدية حال الخطا او التقيد بان ازال الامر فيها منا صفة
 عليه نصف وعليهم نصف وتعمل المناصفة للشهد من زيارتي او رجع وفي
 اللزم ولو معهم اي مع الشهود والقاضى فعليه دوشهم القود او الدية لانه
 المباشرة وهو رده كالمسك مع القائل وقد لا يلوهم اعم معاوية ولو
 شهدا بغيره كطلاق بائن ورضاع محرم ولعان وصحح بحسب قبولهم من
 قوله ولو شهدوا بطلاق بائن او رضاع او لعان وقرق القاضى في الجميع
 بين الزوجين من جعلوا في شهادتهم لزمهم مسرا مثل ولو قبل وطء او بعدا براء
 الزوجة زوجها من المهر نظر الى يد البضع المقتول بالشهادة او انظر

الالتفاف الى التمسك بالماضي به على المستحق سواء ادفع الزوج اليها المهر
ام لا يتلف في نظيره في الدين لا يغرمون قبل دفعه لان الجمل لهما في حقاقت
وخرج بالماضي الرجعي فلا غرم فيه عليهم اذ لم يقعوا شيئا فان لم يقع حتى
انقضت العدة غرموا كما في الباشي الا ان ثبت نجاسة فيماد كذا في النكاح بينهما
لرضا مخرج او نحوه فلا غرم اذ لم يقعوا شيئا وتعتبر في ذلك المخرج ما عساه
و لو دفع شيئا معا ومهرها غرموا وان قالوا اخطانا بك له المهرود
عليه حصول الحيولة بينهما ومنهم من غرم عليهم بالسوية بينهم عند انعقاد
نومهم او يرجع بعضهم وبقي منهم نصاب فلا غرم على الرجعي لقيام الحجية بمن
يقضي دونه الى الضام فقسطونه بغرمه الرجعي سواء انزاد الشهود عليه
كذلك رجوع منهم اثنتان ام لا كما في رجوع احداهما فيغرم الرجعي فيها النصف
لبقاء نصف الحجية وعلى امرأتين رجعتا مع رجل نصف على كل منهما ورجع لانهما
نصف الحجية وعلى الرجل النصف الباقي وعليه اي الرجل اذا رجع مع نساء ورجع
في نحو رضاء ما ثبتت بحضرتها ثلث وعليه ان ثلثا من رجلين بمنزلة
رجل واحد واثنتان فلا غرم على الرجعي لبقاء الحجية وتخصيص يادق وعليه اذا
رجع مع امرأتين في مال نصف وعليه من نصف فان رجع من ثلثان فلا غرم
عليه ما لبقاء الحجية كالرجوع من شهود احصان او صفة ولو وقع منه زنا او
شهود فعلى طلاق او عتق فانهم لا يغرمون وان ثارت شهادتهم عن شهادة
الزنا والتعليق اذ لم يثبتوا في الاحصان بما يوجب عقوبة على الزاني وانما
وصفه بصفة كاذب وشهادتهم في الصفة تنزل لاسبب الحكم اذ يضاهي
السبب لا المظهر قالوا لا يسوي المعروف المهر غرمون وعزاه لجمع وقاله
البلقيش انه لا يرجع كل من كان
كتاب الدعوى والمباينة
الدعوى لغة الطلب وخرها اجاد دعوى وجعل حق الخصم على غيره عندها حكم
والبنينة الشهادة على امرأتين لا يصح بينهما الحق والاصل في ذلك اضرار
كثير الصغار بين امرأتين على الناس من عواهم لا ادعى ناس وعمل وحال
وامرهم ولكن البينة على المدعي عليه ودعوى البينة باسناد حسن
وتكفي البينة على المدعي واليمين على منكر المدعي من خالفه في الظاهر
والمدعي عليه

قوله الظاهر والمدعي عليه من واقعة فلو قال الزوج وقد اخطى هو زوجته
فيل وطدا سلما معا فانكاح باق وقالت بل سبنا فلا نكاح غرم من ادعى
وقد تم شرط المدعي والمدعي عليه في ضمن شروط الدعوى في باب دعوى الدم
والمساهدة وشرط في غير عين ودين كقوله وحده فدين ونكاح ورجعة
وابراء دعوى ضد حاكم ولو جحد فلا يستقل صاحبه باستيفائه نعم لو استقل
المسحق لقوله باستيفائه ووقع المبيع وان حرم كما على ذلك من المباحات وخرج
بذلك العين والدين ففيهما تفصيل ياتي ومحل سماع المدعي فيها وفي غيرهما
فيما لا يشهد فيه حصة والا فلا تستمع منه الا دعوى بل تكفي فيه شهادة واحدة
كما مر ومن ذلك قتل من لا وارث له او قذفة اذا الحق فيه المسلمون وقتل وقاض
طريق الذي لا يشهد قتل القذرة عليه لانه لا يثبت قتل على طلب وتعتبر في ما ذكر
اول ما عساه وان استحق شخص عينا عند اخر ذلك بشرط الدعوى بها عند
حاكم ان حشوا حتى باحتضار حرمه تفرضا عنه والاولا اخذها استقلالاً للفرقة
او استحق ديناً غير متعين من اذنه طالبه به فلا يخن سبيله بعين
مطالبة ولو اخذ له عياله لم يملكه ولا يرد له وفيه ان تلف عليه او على متعين
مقررا كما اوضحنا اخذ من ماله وان كان له حصة جنس فحقه فملكه ان كان
بصفته والا فغير الجنس وسبأ في وعليه عمل في الاصل في ملكه وعلى
الاول عمل في البغى والمأوى وعلمه بالاختيار فلا حاجة الى
عقله فمقران تعذر عليه جنس حقه اخذ عنه مقدما التقدير غيره فيبعده
مستقلا كما يستقل بالاختيار لما في الرفع الى الحاكم من المؤقتة والشفقة وتضييع
الزمان هذا حيث لا حجة له والا فلا يصح الا باذن الحاكم والتقيد بهذا من
زنا دني واذا باعده فليعه بقدر البل وان كان غير جنس حقه ثم يستر عنه
الجنس وان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكره في دين ادعى امام الله تعالى
كثرة امتنع المالك من ادائها وظهر المسحق بجبها من مالها وليس الاخذ
لتحققه على البينة بخلاف في الدين والادعي وما لا ينفعه فالظاهر كما قلنا انها كالعين
ان ورثت على عيني فله استيفاء وحاشا منها بنفسه ان لم يرض خيرا كالدين ان
ورثت على ذمته فان قدر على تفصيلها باخذ من ماله فله ذلك مبدئيا

فأما الذي له الكمال فهو الذي لا يملكه غيره وذكر شرط الوصف في صحة العقد
والشك من زيارته وتعيينه من غير جهة أو من غير جهة الإله ولا يملكه غيره
أما بنية العقد لأنه كطريق في الشهور إلا أن ادعى بضمه سقط له كاد له وإبراء
شبهه وغرائبه من مدعيه وعليه ينسب شاهد فيختلف على نفسه وهو أنه ما تولى منه
الحق ولا يبرأ منه ولا يباع له ولا يعلم نسق شاهد لا احتمال ما يدعيه ويحكمه في غير
الآخر إذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا يستمر معنى من الكمال ولا
قد يلحقه الحق له ويستثنى مع ما ذكره لو قامت بينة بأحد المدعيين فللآخر تخلفه
لجواز أن يكون له مال باطن وما لو قامت بينة في مال الشهود لا تخلفه باطن ولا يوجب
عقد خصمه تخلفه منها ما خرجت عن ملكه وخرج بالبيعة أي وحدها الفاضل
واليمين والبيعة مع يمين المستظهر وقيل خصم المدعي تخلفه على ذلك لأن
الحلف مع من ذكره يقتضي فيه الحلف لا يستحقه ذلك فلا يخلف بعد ذلك على نفسه
أدناه الخصم وإذا استعمل من قامت عليه البينة أي طلب الإصالة ليأخذ بدفع من عن
الدعوى وإبراء أصله فلا بد من الإلزام لأشياء مزية لا يعقل فيها الضرر ومعتمد البينة
قد يحتاج إليها للتحقق من الشهادة ولو ادعى ذلك غير صريح ويجوز أن ينسب ولو
سكران فقال أنا هذا أصل الحلف فيصده لأن الأصل الحرية وعلى المدعي البينة وإن
استخدمه قبل انكساره وجرى عليه البيع سررا وتلك الأيدي وخرج بزيادة أصالة
ماله قال اعتققتني أو اعتقني من باعني مثله فلا يصح ذلك بغير بينة أو ادعى رجوعا
أي رجوعا من يمينه والباقي من الرجوع قال لا يجهل لأن الأصل عدم الملاءمة لمكان
بيل صيره وصدة العن كمن تصدق به أي تخلف المدعي أو يبرأ وجهه المتطهر من
فيحكم له برهنتها لأنه الظاهر من حلفه أو اعتاقه حلفه فخطره شأن الحرية فإن علم قطعا
لم يصدقه إلا بجهة عما مر في كتاب القسط والفرق أن اللقيط محكوم بحبس
ظاهرا بخلاف غيره وقد حلف أو يمين من قبله حكم له به وانكسار أي الضم
والجبنون ولو بعد كمالهما لغو لأنه قد حكم برهنتها فلا يرفع ذلك حكم الأربعة
وتعبري بما ذكره في ما عر به ولا تتبع دعوى بدين من قبله وإن كان برهنته
أذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حاله وبعضه من قبله صححت
الدعوى به كما يستحق الحلف لغيره قال المال والورث قال لو كان لوكا

ما كنها

فأما الذي له الكمال فهو الذي لا يملكه غيره وذكر شرط الوصف في صحة العقد
والشك من زيارته وتعيينه من غير جهة أو من غير جهة الإله ولا يملكه غيره
أما بنية العقد لأنه كطريق في الشهور إلا أن ادعى بضمه سقط له كاد له وإبراء
شبهه وغرائبه من مدعيه وعليه ينسب شاهد فيختلف على نفسه وهو أنه ما تولى منه
الحق ولا يبرأ منه ولا يباع له ولا يعلم نسق شاهد لا احتمال ما يدعيه ويحكمه في غير
الآخر إذا ادعى حدوثه قبل قيام البينة والحكم وكذا يستمر معنى من الكمال ولا
قد يلحقه الحق له ويستثنى مع ما ذكره لو قامت بينة بأحد المدعيين فللآخر تخلفه
لجواز أن يكون له مال باطن وما لو قامت بينة في مال الشهود لا تخلفه باطن ولا يوجب
عقد خصمه تخلفه منها ما خرجت عن ملكه وخرج بالبيعة أي وحدها الفاضل
واليمين والبيعة مع يمين المستظهر وقيل خصم المدعي تخلفه على ذلك لأن
الحلف مع من ذكره يقتضي فيه الحلف لا يستحقه ذلك فلا يخلف بعد ذلك على نفسه
أدناه الخصم وإذا استعمل من قامت عليه البينة أي طلب الإصالة ليأخذ بدفع من عن
الدعوى وإبراء أصله فلا بد من الإلزام لأشياء مزية لا يعقل فيها الضرر ومعتمد البينة
قد يحتاج إليها للتحقق من الشهادة ولو ادعى ذلك غير صريح ويجوز أن ينسب ولو
سكران فقال أنا هذا أصل الحلف فيصده لأن الأصل الحرية وعلى المدعي البينة وإن
استخدمه قبل انكساره وجرى عليه البيع سررا وتلك الأيدي وخرج بزيادة أصالة
ماله قال اعتققتني أو اعتقني من باعني مثله فلا يصح ذلك بغير بينة أو ادعى رجوعا
أي رجوعا من يمينه والباقي من الرجوع قال لا يجهل لأن الأصل عدم الملاءمة لمكان
بيل صيره وصدة العن كمن تصدق به أي تخلف المدعي أو يبرأ وجهه المتطهر من
فيحكم له برهنتها لأنه الظاهر من حلفه أو اعتاقه حلفه فخطره شأن الحرية فإن علم قطعا
لم يصدقه إلا بجهة عما مر في كتاب القسط والفرق أن اللقيط محكوم بحبس
ظاهرا بخلاف غيره وقد حلف أو يمين من قبله حكم له به وانكسار أي الضم
والجبنون ولو بعد كمالهما لغو لأنه قد حكم برهنتها فلا يرفع ذلك حكم الأربعة
وتعبري بما ذكره في ما عر به ولا تتبع دعوى بدين من قبله وإن كان برهنته
أذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حاله وبعضه من قبله صححت
الدعوى به كما يستحق الحلف لغيره قال المال والورث قال لو كان لوكا

ما كنها

الموجعل في عقدها وقصد بدعواه له تصحيح العقد لان المقصود منها استيفاء المال
فصل فيما يتعلق بحجاب المديع عليه لو اصر على سكوتة عن حجاب الدعوى
فكناكل ان حكم القاضي يتكوله او قال المديع بحلف بعد عرض اليه عليه كما سيأتي
في فصل التناول فيحلف المديع فاذ كان سكوتة لغرضه او عبادة شرع له المذاضي
الحال فيحلف عليه او قال المديع احلف وان لم يصح فان ادعى عليه عشرة مثله
لم يكتف في الجواب الا بثلث عشر العشرة حتى يفيق ولو لم يصح وكذا يحلف ان حلف
لان مدعيها مدعي لكل جزء منها في شرط مطابقة الاثبات والحلف وصحة
فان حلف على يقينها اي العشرة فقط فكل واحد منها فيحلف للمديع على استيفاء
ويأخذ به نعم لو كان المديع به العقد كان ادعت نكاحا جديما كما في العقد
بها والحلف عليه فان نكل لم يحلف على البعني لا نهيا فتن ما لدعته او ادعى
شفعة او ما لامضا فالسبب كما فرضت كفي في الجواب لا يستحق على شيئا او لا
يلزم تسليم شيء اليه لان المديع قد يكون صادقا ويعرض ما يقبل المديع به
ولو اعرض عنه وادعى مسقطا طواب بالبينة وقد جرحها فذعت الحاجة
الى حقل الجواب المطلق نعم لو ادعى عليه ودعية لم يكتف في الجواب لا يلزم من
التسليم اذ لا يلزمه تسليم واعايزه التولية فالجواب الصحيح لا يستحق على شيئا
وان ينكر الادعاء فيقول هلكت الودعية او ردتها وحلف بما اجاب لطابق
الحلف الجواب فان اجاب بنفي السبب حلف عليه او بالاطلاق فكذلك وان نكل
العرضي لنفي السبب فان تعرض لنفيه جاز او ادعى المال له موهونا او موهونا بسبب
اي خصمه ان يقول لا يلزمه تسليمه فلا يجب التعرض لذلك او يقول ان ادعيت ملكا
مطلقا فلا يلزمه تسليمه او ادعيت موهونا وموهونا فاذ كره لا يجب فان اقر بالملك
وامضى ردها او ابراءه كلف بيعة لان الاصل عدم ما ادعاه او ادعى عنها فقال
ليست لي او ارضا فيها لم يتعد ربحا احبته كهي لمن لا تعرفه او تجوسى او حلف
على مسجود كذا او كفره وهو ظاهر عليه لم يتبع اي العينة ولا تنصرف في خصوصية
عنه لان ظاهره ايد الملك وما صدر عنه ليس بمقرر بل يحلف الله لا يلزمه
تسليمه رجاء ان يقر او ينكل فيحلف المديع وثبت له العيني في الاولى وفيها
لو اضافها لغرضه وبالدل للصلو له في غير ذلك او يقيم للمديع بيعة المدا

له ويحذر ما في الخرو وغيره من اولى من تعيقه التعقيب لعدم البيعة فان اقر
بها الخاص بالميل وصداقه صارت الخصومة معه وان كان به تركه العيني
بيد كما في كتاب الاقرار او اقر بها الغائب انصرفت اي الخصومة عنه
نظرا لظاهر الاقرار فان اقام المديع بيعة فقتضا على غائب فيحلف معها
ولا وقف الامر بالقدومه اي الغائب واعلم ان انصرف الخصومة فيها
اذ اقر خاصرا وغائب هو بالنسبة للمدين المدعى لهما بالنسبة لتخليغه
ان المديع يخلفه لتعزيم البطل للصلو له كمن قال هذا لزيد بن عمرو وما قبل
اقراره في حق به تعقب به لا يرضى من فرد وجد وتعزيمه كذا متعلق بحال
تجارة اذ ان له فيها سيده فالمدعى والجواب عليه لان امره لك بهور عليه
اما عقوبة الله فلا تمنع المدعى كما هو وما لا يقبل اقراره به كما رتب بهيب وعان
شلف فعل السيد الدعوى به والجواب لان الرقبة التي هي تخلفه حق السيد
فيكون لاجن وقبلي نعم يكونان على الرقيق في دعوى القتل خطأ او شبهة جمل العمل
مع انه لا يقبل اقراره به لان الولي يقيم وتعلق المديع برقبة الرقيق صرح به
الرافعي في كتاب القسامة وقد يكونان عليها معا كما في نكاح العبد او المكاتبة
فانه انما ثبت باقرارهما **فصل** في حلف الحلف وضابط
الحالف من تعليظ يمين من مدعى عليه غير نجس وعال كدم ونكاح وطهارة
ورجعة وابلاد وصق وولاء وروصا به فوكالة وفي حال ادعى به او جرحه بغير نكاح
ذكاة نقد او لم يبلغه وولي الحاكم التعليظ فيه لجراوة في الحالف بما علم انه لا يترقب
على طبعه وهم وضوا الا حصصا في جنس او على ادعى به او جرحه كذا وما قبل لم يبلغ اي
المال نصاب ذكاة نقد او لم يبلغ اي التعليظ فيه فاقن واستعليظ يكون بما صرف
اللعان من زمان وسكان لا يجمع وتكرير الفاظ ويزيد اذ قاسا ووصفا كما يقول
والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم يعلم السر والعزائم وان
كان الحالف يهوديا حلفه القاضي بالثقة الذي انزل الشريعة على موسى عليه السلام من الغفر
او نصرانيا حلفها الله الذي انزل الانجيل على عيسى بن مريم عليه السلام او مشركا حلفه بالثقة
الذي خلقه وصوره فلو اقتصر على قوله والله كفي ولا يجوز لقاضي ان يحلف بعبادة
احد بطلاق او وصق او نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي ومن باع الزمان
ان قاضيا يستحلف الناس بطلاق او وصق عز له وذكور من التعليظ مع عدمه

في الجسر ومع قد نزل وغيره قاض ومع قد يوز بارة اسماء وصناعات من زيادة
 وتقليد ما في المعاد بالزمان والمكان فلو كان حلقه له ويحلف النحوي
على البت أي القطع وفعله وفعل جملوكه ثباتا ونقيا لانه يعلم حال نفسه
 وحال جملوكه منسوب اليه فهو كماله بل حتى ان جنابة بغيره متقصير وف
 حفظها لا يفعلها وفي فعل غير ما اثباتا او نفيًا محصورا لتباعد الوقوف عليه
 لا في نفي مطلق لمعل لا ينسب له كقول غيره له في جواب وعوده وبنامو رسته
 ابرأني من ذلك ويحلف عليه ان على البت او على نفي العلم لمعبر الوقوف عليه
 والتقدير بطلان مع قول عليه من زيادة وقيل البت في الحلف بطل هو كيد
 كان يعتقد فيه الحالف خطئه او خط مؤثره كما علم من كتاب القضاء ويعبر في
 الحالف بنية الحالك المستحلف للحزم بعد الطلب له فلا يقع اثم اليمين الفاجرة
 بخوفه كاستثناء لا يحميه الحالك وزد لك خبر مسلم اليمين على نية المستحلف
 وهو محمول على الحالك لانه الذي له زيادة التحليف فلو حلف انسان ابتداء او
 حلفه غير الحالك او حلفه الحالك بغير طلب او بطلان او نحوه اعتبر بنية
 الحالف ونفعه التوبة وان كانت حراما حيث يبطل بها حق المستحق ومن
 طلب منه يمين على ما لو اقر به لزمه ولو بلا دعوى كطلب القاذف يمين القاذف
 او وارثه على انه ملزم حلف خبر البينة على المدعي واليمين على من انكر رواه
 البيهقي وفي الصحيحين يمين خبر اليمين على المدعي عليه وحمل مراد الاحمل بما عر به
 وخرج بالواقر به لزمه فاقب للمالك كالموصي والوكيل فلا يحلف لانه لا يقيم لفراده
 ولا يحلف قاض عاين تركه ظاهرا في حكمه ولا شاهد انه لم يكذب في شهادته كالأمرع
 منصوبا عما ذكره ولا منع صبا ولو جهل بالبل لم يلحق ببل بل يلعن عليه وان
 كان لو اقر بالبلوغ وقت احتضاره قبل ان حلفه ثبتت صباه وصباها يبطل
 حلفه في تخليفه البطل تخليفه الا كما مر مسببا انبت وقال في حلفته اي انبات
 انعانة فيكون لسقوط البطل بناء على ان الانبات علامة البلوغ وهذا الاستثناء
 من زيادة واليمين من الحزم فقطع الخصومة حالا لا الحلف فلا يبرأ ذمته
 لانه صلى الله عليه وسلم امر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حبي صاحبه كانه
 عرف كذبه وعاد ابد فلو ادركه والتأكيده استاده فسمع بنية المدعي وبعد
 اي بعد حلف الخصم كما لو اقر الخصم بعد حلفه وكذا لو ردت اليمين على المدعي

فمنك

فمنك ثم اقام بينة ولو قال بعد اقامته بنية بدعواه يميني كاذبة او مضللة
 سقطت ولم تبطل دعواه واستثنى البت من ما اوجب المدعي عليه وعينه
 بغير الاستثناء وحلف عليه فان حلفه بغير اليمين له حق لو اقام المدعي بينة
 بالغا وورعه ايها لودن ثرا فانها لا تخلف ما حلف عليه من نفي الاستعانة
 ولو قال الخصم قد حلفن عيا ما ادعاه عند قاض فليحلف انه لو حلفن عليه
 مكن من ذلك لان ما قاله محقق غير مستبعد ولا يرد انه لا يضمن ان يدعي المدعي انه
 حلفه على ان ما حلفه وحلفه لان ذلك لا يقع منه لثباته في اليمين ويحلف
في التوكيد واليمين بعد لو شكك الخصم عن اليمين المطلوبة كما قال جهر او
 من حق له في التوكيد بان يحلف بعد نفي القاض له احلف لا اولا تا على او قال
 بعد نفي الحق والى ذلك الزعم او كان سكتة بالكدشة او بارة او نحوه بعد ذلك
 اي بعد نفي الحق حاكمه التوكيد بتكليفه او قال المدعي احلف حلف المدعي اقول
 الحلفا ليه وقضى له بذلك لا يملك له اي الحزم لانه على الله عليه ثم ربا اليمين
 على طالب الحق وراه الحاكم وضع استاده وقيل القاض للمدعي احلف وان لم
 يكن حكا يتكلم له حقيقة لكنه تأخر لسنه الحكم به كما في الروضة كاصحابها بجملة
 فالحزم بعده نكول لم العود ما لم يحكم بتكليفه حقيقة او تنزيها ولا فليس بالعود
 اليه الا بيمين المدعي وسبب في القاض حكم التوكيد الحلف به بان يقول له است
 تكلمت عن اليمين حلفا للمدعي واخذت منه الحق فان لم يفعل وتكلم بتكليفه فحكمه
 لتقصيرك بترك الحق من حكم التوكيد وحينئذ اليمين المدعي بعد نكول
 خصمه كما قال الخصم الا كما لينة لانه يقول باليمين بعد نكول المدعي فاشبه
 اقراره به فيجب الحق بغير المدعي من يمين الرب من غير افتقار الحكم الا اقراره
 ستم بعد ما حجة بفساد كاد او اقرارا من سكتة به لهما بقراره وتعيير
 بسقط اولي من قوله بالاداء اقراره فان لم يحلف المدعي يمين الرواد اعذر بسقط
 حقه من اليمين والمطالبة لاعراضه عن اليمين ولكن اشجع بنية كافر فاق
 ابدى عدل كما فامة حجة وسؤال فيقه ومن جهة حساب اهل ثلاثة من
 الايام فقط لئلا يتعلم من فعلته وان لا تميزه منة مغفرة شرعا وبقراره
 جوازنا حقا حجة اهل بالثبوت لا تاعده ولا تقصرها اليمين اليه وهو اهل



الامام ما واجب او مستحب وجهاً ولا يهل خصمه لذلك اي لعذر حمس
 يستقلع الامر بالمذمى لانه مقهور بطلب الاقرار واليمين بخلاف المذمى
 وهذا الاستثناء من زيادة وان استعمل الخصم اى طلب الاموال في ابتداء الحرب
 لذلك لعذر امهل الى اخر المجلس بعيد زوده بقولي ان شاء اى المذمى
 او اللذمى في المذمى جماعة ويتبعهم في شرح البيهقي ومن طوالت بغيره
 فادعى سقطاً كما هو عليه قبل تمام القول فان وافقت دعواه المظالم
 بان كان عندنا ظاهراً غير ادعى ذلك او لا وقتية فكل طوالت بها وليس
 ذلك قضاء بل لتكول بل لا ينافي وجبت في ذلك بغير هذه المسئلة
 من ضاقت او زيادة فادعى اى المستحق كفي فيها لساع اخبره
 فليط حاضري ليرى ان بها وان نكل عن القيمة لانها مستحقة ككامل
 ولو ادعى على صبي او مجنون فحقا له على شخص فانكره نكل ليرى على الولي
 وان ادعى بغيره بما شرفه سببه بل ينظر كما له ان اثبات الحق لعذر الخاف
 بعيد وذكر الجواب في زيادة في دعوى المبيته ولو ادعى كل
منها اى من المدينين شيئاً واقام حجة به وهو يملك ثلث سقطاً لثلاثي جميعاً
فيكون لكل منها ثلثاً وان اقر به احد على عتق اقرار او سيداً او ابناً
احد فهو له ان ليس احدهما اولى به من الآخر والنتيجة من زيادة وظاهرهما
بأن ان مقيم البيته اولى في الاول يحتاج الى اعادتها للصف الذي سبق له نعم
بعد بيته الخادج او سيد احد هما ويسمى الداخل درجته بيته وان تأخر تاريخها
او كانت شاهداً وبيته وبيته الخادج شاهداً او لم يثبت سبب لذلك من اثر
او غيره ترجيحاً لبيته مده هذا ان اقامها بعد بيته الخادج ولو قبل بعد بيته
مختلفاً ما لو اقامها قبلها لانها انما تسع بعد ها لانها الاصل في جأته المدين
فلا يعدل عنها ما اقامت كاهية ولو اقر ببيته بيته واستندت بيته
الملك الى اقر ببيته بيته واعذر ببعيها فافها شرح لان يد انما اقر ببيته
لعدم الحجة وقد ظهرت فيقق القضاء بخلاف ما اذا ارشدت بيته
الى ذلك ولو رجعنا عما ذكر ولا نرجح لانه انما مدع خارج واشترط
الاخذ لذكره الاصل كما لو جنة واصلا قال البيهقي وعندي انه ليس في

كان لا ينافي في الخصم ولو ادعى ذلك
 وحله عند ذلك بان اقر ببيته الخادج

والعذر انما يطلب اذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسنة المراجعة قال الولي العراقي
 بعد نقله ذلك ولهم ان لا يرضوا له الدوام ويحب به بانه انما شرطاً وان لا يظهر
 من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لعنه فاحتيط بذلك لئلا ينقض الحكم
 بخلاف ما مر ثم لكن لو قال الخادج هو ملكي استثنى ملك او خصمه او استعمره
 او اكرهته من فقال الداخل ببيته ملكي وانما ما بيته باقاً لانه لم يملك مرج الخادج
 لزيادة حكم بيته بما ذكره علم ما مر من ان بيته الاصل ترجح اذا اقر ببيته
 بيته ان دعواه تسع ولو غير ذكر انتقال بخلاف ما لو اقر ببيته باقره فغيره
 ذكرته كما اصاب يقول فلو اقر ببيته بما مر من ان حقيقة احكام لا تسع وشواهد
 به بغير ذكر انتقال لانه مؤخذ باقراره فليس يصح الى الانتقال فاذا ذكر
 سمعت دعوه لوقال وهبته له وملكه لم يكن الزمان يلزم الحجة بخلاف ما مر
 لزومها بالاعتد ذكره في الرخصة كاصلياً ويرجح شاهدان وبشاهد واحد
 لاحدهما عايناً هدم بين الآخر لان ذلك حجة بالاجماع بعد عن تسمية
 الخاف بالكتاب في بيته الا ان كان مع الشاهد يد ويرجح بها على من ذكره علم
 من لا يبرهانه شهود عدداً او صفة لاحدهما وهذا اولى من اقتضاه على العذر
 ولا يبرهانه رجل واحد او اثنين ولا على اربع شهود لكان الحجة في الطرفين
 ولا بيته مؤيدة على بيته معلقة لان المؤيدة وان افضت للملذ قبل
 الحال فالمعلقة لا تنفيه لعدم شهود احداً بالحق والآخر بالابرار فاحت
 بيته الا براء لانها انما تكون بعد الوجوب ويرجح بتاريخ سابقه فلو شملت
 بيته لواحد يملك من سنة الى الأبد وبيته اخرى لأخر يملك من اكثر من سنة
 الى الآن كسنتين والعين سيدها او سيد غيرها او لا سيد احد كما علم ما مر تحت
 بيته ذي الاكثر لان الاخر له التعارضها فيه ولصاحبه اى الله في السابق
 اخرة وزيادة حادثة من يومئذ اى يوم ملكه بالشهادة لانها غناء ملكه
 ويستثنى من الاجرة ما لو كانت العين سيد البايع وكل البقي فلا اجرة عليه
 للمشتري على الاصح عند الفقيه في البيع والصداق لكن صحح البيهقي خلافاً
 من لو شددت بيته بملكه اسن ولو رجع الى الحال لم يرجح كما لا تسع ودعواه
 بل لك ولا ينافي شهدت له بما يردعه لعدم اقراره في شخصه سيد فاذى اخر
 انه كان له اسن وانما اعتقه واقام بذلك بيته قبلت لان المقصود منها اثبات
 الحق وذكر ما لك السابق وقع تبعا بخلافه فيما ذكر كاشع البيته فيه

حتى تقع له ولو نزل ملكه او كان يعلم من ياله او يتبين سببه كما ان تقول اشتراه
من خصمه او اقر له به اس فتعبري ببيان السبب او لو ان اقتصا وعلل لا قبل
ولو اقام حجة مطلقة على ذابة او شجرة لم يصدق ولا وقرعة ظاهرة صدقاتها
المسبوقة بالملك ان يكون لصدق الحجة سريفة بالمحظة لطيفة وخرج ميزان
مطلقة المؤرخة للملك بما قبل حدث ذلك فانه يستوفى وبالنظر الى ظاهر
غيرها فيستوفى بها الاصل كما في البيع ونحوه وان احتل اقصا لها منه
بوجوه وقد يقال في ايمانه له موجودة ولو اشترى شخص شيئا فاحد
من حجة غير اقراره ولو مطلقة من قبيل الاستحقاق بوقت الشراء او غيره ورجع
عليه بالعلم بالحق وان احتل انتفاه منه الى المدعي او لم يبدع ملكا سابقا على الشر
لحسين الحاجة الى ذلك في مهلة التعقد ولان الاصل عدم انتفاهه عنه اليه فينته
الملك المشهود به اما قبل الشراء وخرج يجوز بيعه بغير اقرار من المشتري الا في
منه حصة او حكاية فلا يرجع المشتري منه بشئ ولو ادعى شخص ملكا مطلقا
فشهد له به مع سببه لم يثبت ما زادته وان ذكر سببا على سببا اخر
ذلك للمتاخص بين المدعي والشهادة وان لم يذكر السبب قبلت شهادتها
لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض **فب اختلاف المتابعين**
لو اختلفا في اثنان في قدر مكيترى كما قال ابراهيم هذا البيت من هذه الاش
شركا بغيره فقال بل اخرت جميع الذرية العشرة او ادعى كل منهما على ثلثه مبلغ
شئ ان اشتره منه وسلمه ثمنه واقام كل منهما في الصورتين بيينة بما اوعده
فان اختلفا في ثمنها حكم للاسبق فارجح لعدم المعاض حال السبق وجران
في ياد في الاولى وحده فيها ان لا يثبت على الله لم يحرك العقد واحد فاست
انقلابا في الاستغلت البينان والابان اتحدتا وتبعهما او اطلقتا او اودعا
سقطتا او سقطا لاعتبارهما وصار كان الرابطة فيقضي العقد بعد اعتبارها
في الاولى كما في البيع ويحلل الثالث في الثانية لمحللتها عينا انه ما ياعه
ولا تعا من في الثمن فيلزم ان قال الراضي في الاولى ولك ان تقول محل
الانتعاض في المطلقين وفي المطلقة والمؤرخة اذا انقضت على ما ذكر فيها
والا فلا تسقط لغيره ان يكون التا رجة فيها مختلفا فيثبت الراسد
بالبيينة الزائدة او ادعى كل منها على ثلثه مبلغ شئ انه ياعه له اي الثالث
بذلك فامكر واقامهما الى البينة وطالب بالبينة سقطتا ان امرين جمع

بانه اتحد

بانه اتحدتا ويحتمل او اختلف وصاق الوقت عن العقدين والانتقال بينهما المشتري
اي انما يقع الثاني في حقله لثان يميني والاي وان لم يكن الجمع باذا اختلفتا في حقلها
واشترى الوقت لذلك اطلاقا او اطلاقا لزمه الغشاة وقد ان لم يكن جمع
فقله ان اتحدتا ويحتمل ولو ماتت شخصي عن ابني مسلم ويصرف فقله كل منهما مات
اي على يمين فادفعه فان عرفت نصر ابنته حلف النصر في قصد ان الاصل بقاء
كفره وذكره قبل من ياد في فان اقام كل بيينة مطلقة بما قاله قدم السلم الى مع
بيته ذبا و علم بانتقاله من النصرانية الى الاسلام وان قيدت بيينة النصراني
بان اخر كلامه نصرانية كقولهم ثلث ثلث حلف النصر في قصد ان الاصل بقاء
معه سواء اعكست بيينة المسلم بان قيدت بان اخر كلامه اسلام ام اطلقت
ومستل اطلاقا بيته من ياد في او جعل بينه وبينه والحل منها بيينة او كبيينة
حلفا اي حلف كل منهما للاخر وقسم الميزان وحكم اليك بينهما فقد لا الاصل
واقام كل بيينة ليس بييد ولو ماتت نصراني عن ابني مسلم ويصرف فقال
المسلم اسلمت بعد موته فاليراث بيننا وقال النصراني بل ثلثه فلا ميراث لك
حلف المسلم فيصدق ان الاصل بقاء ذبا ودينه سواء اتفقا على وقت موت
الاب ام لا وقدم بيينة النصراني على بيته اذا اقامها بما قاله لان مع بيته
زيادة علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الاب فهي ناقلة والآخر مستحبة
لديه نعم ان شهدت بيينة المسلم بانها كانت تسبح نصره الى ما بعد الموت
تعارضتا فيحلف المسلم او قال المسلم مات الاب قبل اسلامي وقال النصراني
مات بعده وقد اتفقا على وقت الاسلام فعكسه فيصدق النصراني بيمينه
لان الاصل بقاء الحياة وتقدم بيينة المسلم على بيته اذا اقامه بما قاله لانها
ناقلة من الحياة الى الموت والآخرى مستحبة للحياة نعم ان شهدت بيينة
النصراني بانها عاشت حيا بعد الاسلام تقارضا قاله الشيخ ان اي فيحلف
النصراني وذكره القليل من زبادي ايضا فان لم يثبت على وقت الاسلام
فالصدق المسلم لان الاصل بقاء ذبا ودينه وتقدم بيينة النصراني على بيته
نعم ان شهدت بيينة بانها عاشت ميتا قبل الاسلام تعارضتا فيحلف المسلم
ولو مات عن ابوي كما هو بقاء ابني مسلمي فقال كل من الفر يعين مات على بيته

نعم لو قال ان اسماء حرة باخرة ولم يقصد العتق لم يعق وقد يستثنى من زيادة
او كناية كلاهما او لم يخله وجب لا ملك لي عليك لا بد لي عليك لا سلطان
اي لي عليك لا سبيل لي عليك انت سائبة انت مولاى لا شريك له بين العتق
والمعتق وصيغة طلاق او طهر صريحة كانه او كناية فكل منهما كناية
هنا في ايهما صريح فيه بخلاف قول له العبد اعتد او استبرئت رحلت او
لوقته انا منك حر ولا ينفذ به المعتق وانقواه وقد لا يظن وجب زيادته
وتقديم ان الكناية تحتاج الى نية بخلاف الصريح ولا يصح إطلاقاً متكرراً فانها
تقتل له لعنة استخره ولا يمتد استخره صريح وصح معلقاً بصفة كالنبي و
مؤقتا واغنا الشافعية ومضافاً لجزءه اي الرقيق شائعاً كان كالبيع او مذهباً
كاليد يعتق كله سرية كظن في الطلاق نعم لو وكل في اعتاقه فاعتق
الوكيل جزاءه اي الشائع عتق ذلك الجزء فقط كما صح في اصل الروضة وصح
عتق ضا اليه ولو كناية فلو قال له خبر فقلت في اعتاقه وفوقه فمطامير ففوق
الاعتاق اليه اوقال له اعتاقك اليك فاعتق نفسه حالاً كما افادته الفاعل عتق
كما في الطلاق فقتل الاصل فاعتق نفسه في المجلس اراد به مجلس الخطاب لا المجلس
ليوافق ما في الروضة كما اصلها وصح بجعة كما في الطلاق ولو في بيع فلو قال
اعتقتك او بعتك نفسك بالالف فقبلها لا عتق ولزمه الالف وكان في الثانية
في اثنا عشرة بالالف والاولا لسيده لعدم خبر الصحيحين انما الاول لمست
اعتق ولو اعتق حامله بمعلوم له تبعها في العتق وان استثناه لانه كالجزء
منها فعتقه بالتبعية كالبالسرية لان السرية في الاشخاص لا في الأشخاص فقتل
تبعها او لم يخله عتقا ولغة العتق لم يطل بالاستثناء بخلافه في البيع
كأن لا عكسه اي لان اعتق جلا مملوكا له فله متبعية امه لان الاصل لا
يتبع الفرع وان اعتقها عتقا بخلاف البيع في المسكتين فيبطل كما مر وجعل
حصة اعتاقه وحده اذ انفتح فيه الروح فانه لا يفتح فيه الروح كمضغة فليس
لغيره كما في الروضة كما اصلها من فتاوى الفاضل وقال ايضا لو قال مضغة هذا
الامة حرة فافراداً نهياً دالاً على حره ومقتضى الام به ام ولد وقال النووي
ينبغي ان لا يصير جن يفر بوطئها لاختلال انه حر من وطء اجنبى مبتهمة
وفيه كلام ذكرته في شرح الروح اما لو كان لأمك ولدان كان لغيره بوجوه
او غيرهما فلا يعتق احدهما يعتق الآخر او عتق سائرهما كانا جنينين وغيره

او احر

انما العتق بالطلاق

او عتق نصيبه منه عتق نصيبه لانه مالك التصرف فيه وسرياً بالاعتاق
من موسى لم يسلط امره من نصيب الشريك او بعضه ولو كان صدقاً
فلا يمنع الدين ولو كان مستحقاً الشريك لا يمنع عتق الزكاة كما لا
فانه يثبت في نصيبه ويسرى بالطلاق من الجوز الى ما يستر به
من نصيب الشريك او بعضه ولو مد يداً وعليه لشريكه فله ما يستر به فهو
اخر من قول له في الثانية فله نصيب شريكه وقت الاعتاق او العتق لانه وقت
الاعتاق والاصل في ذلك خبر الصحيحين من اعتق شريكاً له فوعد وكان له مال
يبلغ عن العبد فمقتضى العتق عليه فله عدل فاعتق شريكاً له فوعد ما ذكره عليه
عليه العبد والافق عتق منه ما عتق ويقاس بما فيه غيره مما ذكره عليه
لشريكه في السق لانه حصته من مهر مع ارضيكارة ان كانت بكراً هذا ان
فأخر الانزال عن تعقيب الحنفية كما هو المذهب والافق لانه حصته
مهر لان الموجب له تعقيب الحنفية في ملك غيره وهو مستحق الاقضية ما
حصته من الولد لان امه لم يردت او لم يردت لغيره ولا يردت لغيره
فلا تجب القيمة وتعييرها لو فدت او لم يردت لغيره ولا يردت لغيره
كعتق عتق بصفة ولو قال لشريك له موسى عتقت نصيبك فعتقت
قيمة نصيبك فانكرا الشريك خلفه فله عتق نصيب المولى فقط باقراره
مؤخره لانه اما نصيب المتكرفلا يعتق وان كان المولى مولى لانه لا يعتق
عتقاً فانه ينكح عن المولى خلف المولى استحق القيمة ولم يعق نصيب
المتكرفلا لان الدعوى انما توجب القيمة للمعتق اوقال لشريكه ولو عتق
ان اعتقت نصيبك فعتقتي حر سواء اصله وهو من زيادة ام قال بعد
نصيبك فاعتق الشريك وهو موسى سرى لنصيب القائل ولزمه القيمة
له لان السرية اقوى من العتق بالعتق لانها مصرية لا مدفع لها وموجب
العتق قابل للرافع بالبيع ونحوه اما لو كان مملوكاً فلا سرية له عليه ويعتق
عن المعلق نصيبه فلو قال له اي شريكه ولو موسى اي قال ان اعتقت نصيبك
فعتقتي حر وقاتل عتقت مع نصيبك وهو من زيادة او قبله فاعتق الشريك
عتق نصيبك كل منهما عتق وان كان المعلق مولى سرى فلا ينشئ الا حدها على

الآخر والاولى لها لا يستأجرها في العتق ولو تعدد عتق ولو وقع تفاوت في قدر
الحصة من العتق كان كأن كان لواحد نصف والاخر سدين واخر ثلث فالقيمة
اللازمة بالمراسمة بعد هذه اى العتق لا يقتدر الا بالاولى ولو اختلفت الاخير است
وكل منها موصى بالربع نصيبا منها فقيمة النصف الذي سري اليه العتق عليها
نصفين لان سبيلها سبيل ضمان الثلث وان اختلفت فيهما فقط بالنصف فالقيمة
عليه او ان سري كل بما يقضى من الربع سري على كل منها بقدر حصته وشروط السرية
تلك اى الا ذلك ولو يباين به باختياره كثر الاجزاء بعضها فلو ورثت حصة
بعضه اى اصله وان علا او رثه وان نزل لم يرس عتقه الى باقيه لما مر ان
سبيل السري في ضمان الثلث ولو وجد منه اقله في القصد والميل
معر فلو اوصى احد شركين باعتاق نصيبه لم يرس باقية بعد الموت وان
خرج كله من الثلث لا يقال الما لغير الوصية بالموت الى الاولاد وكذا الميراث
معر الا في ثلث ماله فلو اعتق احد شركين نصيبه في مرض موته ولم يخرج من
الثلث الا نصيبه عتق ولا سريه عليه **فصل في العتق المعتبر**
لو ملك محرروا وغيره مملوكين وان اختلفت خلافة وان اختلفت في الميراث الى اهل
ملك اهل يزوج بعضه من اصل او من ذكر كان او غيره عتق عليه قال اهل الله
عليه وسلم لم يجزى ولد ولد الا ان يجدوا عاوا في شريه فيعتقه اى بالشر
رواه مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ولعلنا
اجتمع اولادنا والعبودية وسواء كان الملك اختياريا كالخيار بالشرا او اختياريا
كالاصول الارث وخرج بالبعث غير وكالاته فالا يعتق بملكه والمحرر المكاتب
والبعض فلا يعتق ذلك عليه التخصيص الاولاد وليا من اهلها وانما عتقت
ام ولد الميعن بكونه لانه حينئذ اهل الاولاد لا يقطع الرق بالموت ولا بشترى
الولد لاولية من حبي وجنود وسجنه بعضه لانه انما يصير في اهل القبطه
وتعبيى بذكر اولى من قوله لعلنا فرسه ولو وهب لها وهي له به امر
تأخره نفقته فكان كان هو معسر او فرقه كسوا بفعل الولد له ويعتق
عيا مولاه لا نقضه الضرر وحصول الكمال للبعض ولا نظر الى احوال توقع وجوب
النفقة زمانه نظرا لان النفقة بحقيقة الضرر مشكوك فيه والاصل عدمه
والا وان لم تنه نفقته لم يحرر الولي قبوله لئلا يتغير موليها بالانفاق عليه

من ماله

من ماله وتعبيى بلزوم النفقة وعدمه له سالم مما اورد على تغييره بكونه
بعضه كما سبوا الى ائمة يقتضى وجوب قبول الاصل القادر على الكسب لم يكتب
وعلم وجوب قبول له اذا كان غير كاسب او ائمة الذي هو المولى عليه موصى
كذلك ولو ملكه في مرض موته جازا كان ورثته او وهب له عتق عليه من ارض
المال لان الشرا اخرج من ملكه فكان له لم يخلو هذا ما صح في الرخصة كما شرحت
في صحيح الاصل انه يعتق من ثلث ماله لانه دخل في ملكه وخرج بلا مقابل فكانت
كالو بقرع به او ملكه فيه بعد من بلاه باقتن ثلثه يعتق لانه خرجت على الورثة
عابا له من الخمر ولا يرد له لانه لو رثه لكان عتقه بمرعاها الوارث فيبطل
لعتق ارجائه وانه وارثه في الاخر فيعتق ارضه بخلاف الذي عتق من ارض المال
اذ لا يوقف عتقه على ارجائه فان كان الميراث مدينا على من مستغرق الماله
عند موته بيع للدين فلا يعتق منه شئ لان عتقه يعتبر من الثلث والدين
ينبع منه فان لم يكن الدين مستغرقا او سقطا براد او غيره عتق ان خرج
من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الاول او ثلث المال في الثانية او اجزاء
الوارث فيها والا يعتق منه بقدر ثلث ذلك او ملكه منه بعضا بها اى كإبادة
من البايع وقدرها كملكها فاما ملكه من المال والبايع من الثلث ولو وهب
ارثه من زوجين سيد فقبل وقبلا بالاصح انه يستقيا بالاعتق كما مر في باب
معامل الرقيق عتق وسري وعلى سيده فيه باقية لان الحصة له حصه لسيده
وجوز له كقول سيده وقال في الرخصة ينبغي ان لا يرس لانه دخل في ملكه ثم
كالارث وفيها كما صلبا في كتاب الكتابه تصححه وانما ان تعلق بالسيد
لزم النفقة لم يصح قبول العبد هذا اذا لم يكن العبد مملوكا او ببعضها فان
كان مملوكا لم يعتق من موصوبه شئ نعم ان يخرج نفسه او يخرجه السيد عتق
ما وهب له ولم يرس اعدام اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد التخيير
والملك حلالا خصوصا وان كان ببعضا وكان بينه وبين سيده مهاداة فان كانت
في ثوبه الحرية فلا عتق او في ثوبه الرق فكان الرق وان لم يكن بينهما مهاداة فما يتعلق
بالحرية لا عليك السيد وما يتعلق بالرق فيه ما مر **فصل في الاعتق**
فخرج الموت وبيان الرقة لو اعتق في مرض موته عبد لا يملك غيره عند موته

ولادى عليه عتق ثلثة لان العتق تبرع معصية من الثلث كما مر في الوصل فان
 فان كان عليه ديوان كان مستحقا فله يعتق شتر منه لانه العتق وصية والبر
 مقدم عليهما والاعتق منه ثلثة في وجهه وظاهر انه لو سخط الذي يابراه او غيره عتق
 ثلثة او اعتق ثلثة بعتق ذرته بقول معاذك ذلك اي لا يملك تبرع عتق موته وعتقهم
 سوا كعتق له اعتقكم او قال لهم اعتقت نكحتم او اعتقت ثلث كل منكم او ثلثكم حر
 عتق اخرجوا وانما لم يعتق ثلث كل منكم في غير الاول لان استباق بعض الرقيق كاستباق
 كله فيكون كما لو قال اعتقتكم فاعتق احدى بعين ان عتقه بعتق بقرعة لا يها
 شرحت لقطع النازعة فعتقت طر بقاطر انفقوا مثله على انه ان طار غراب ففلا
 حر او من وضع حبي يده عليه فهو حر لم يكف والقرعة اما بان يكتب في رقعته
 من ثلث رفاق رقا وفي ثالثة عتق وتدرج في بقاها كاسبق الضحية وتخرج
 واحدة باسم احدى فان خرج واحد منهم العتق بعتق ورقة الاخران بعتق
 او الرق رق و اخرجنا اخر باسم اخر فان خرج العتق عتق ورقة الثالث وان
 طرح الرق رق وصق الثالث او بان يكتب اسماءهم في الرق رق ثم يخرج رقيقة
 منها العتق فمن خرج اسم عتق ورقة اي الاخران وهذا الطريق قاله
 الفاضل انه اوصوب من الاول لعدم تعدد الاخراج فيه فان رقيقة العتق
 تخرج فيه او لا ويجوز اخراج رقيقة الاسماء على الرق او بعتقهم مختلفة
 كما في واحد ومائتين لاخر وثلثا في الاخر اخرج بينهم كما مر بان يكتب
 في رقعته رقا وفي ثالثة عتق او بان يكتب اسماءهم في اخر ما مر فان خرج
 العتق للثاني عتق ورقة اي الاخران او للثالث عتق ثلثة ورقة باقية
 والاخران او الاول عتق ثم اخرج بين الاخرين فمن خرج له العتق ثم منته
 الثلث فان كان الثاني عتق نصفه او الثالث عتق ثلثه ورقة باقية والاخر ففعل
 كما مر ان عتق له بعتق رقا وسهم عتق او اعتق من ثلثة معاذك لا يملك
 غيره وامكن تبرع لهم بعد ذوقه معا كسنة قيمتهم سوا جعلوا
 اثنين اثنين اي جعل كل اثنين منهم جزءا وفعل ما مر في الثلثة من المتساوية
 وكذا لو كانت قيمة ثلثة مائة مائة وقيمة ثلثة مائة مائة مائة مائة
 نفسين اثنين او امكن تبرعهم بقيمة فقط اي دون العتق او عكسه

وهو

وطوبى من زاد على اي او امكن تبرعهم بالعتق دون القيمة كسنة قيمة
 احدى مائة رقيقة اثنين مائة وقيمة ثلثة مائة جزءا كذلك ان جعل
 الاخر او الاثنين جزءا والثلثة جزءا او فعلا لمساوية القيمة وثلثة مائة
 للاول باعتبار عدم ثبات قدر بعضها بالعدد مع القيمة وثلثة مائة باعتبار
 عدم ثبات قدر بعضها بالقيمة مع العدد فلا تناقض بين عتق الاول بها الاول
 وعتق الرقيقة كاصحاب العكس وان لم يكن قد تبرع ببعض من العتق
 والقيمة بان لم يكن لهم ولا قيمتهم تلك جميعا كما رجعت قيمتهم سواء
 سن وعن نفي الامام ما اقتضاه كلام الاكثرين وجب ان يعتق ثلثة من
 من الاجزاء واحد جزء واحد جزء وانما جزء فان خرج العتق لواحد
 سوا كتب العتق والرق ام الاسماء عتق ثم اخرج رقيقة ليعتق الثلث بين الثلثة
 فمن خرج له العتق عتق ثلثة او خرج العتق للاثنين رقا والاخران لم اخرج
 بينهما اي بين الاثنين فعتق من خرج له العتق وثلث الاخر وعلم من سن
 المعتق انه يعتق تركها كما ان يكتب اسم كل عبد في رقيقة ويخرج على
 العتق رقيقة ثم اخرج فيعتق من خرج او لا وثلث الثاني والاصل في القرعة
 ما رواه مسلم عن عمار بن الحصين ان رجلا من الانصار اعتق ستة اشبال
 حملهم كل له عند موته ولم يكن له مال غيره ففد عاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ففد اربعة اشبال فخرج بينهم فعتق اثنين واربا اربعة والظاهر
 فساوى الا ثلثة من القيمة اما اذا اعتق عبدا مرتبا فلا قرعة بل يعتق الاول
 فالاول الا ان تمام الثلث وان اعتق بعضهم بقرعة فظهر مالا وخرج كلهم مست
 الثلث بان عتقهم من الاعتاق كما سياتي ولا يمتنع التوازي بالعتق عليهم لانه
 انفق عماران لا يرجع ولا يملك امرأ فاسدا بطلته حخته وانفق عليها ثم
 بان فساوه او خرج بعضهم زيادة عن عتق عبدا كان او اكثر او اقل مست
 الثلث فخرج من ثلثة عبد اخر اخرج بين الباقيين فمن خرج له العتق بان عتقه
 ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقيم وله كسبه من وقت الاعتاق لانه
 وقت المراءى في الثلثة بخلاف من اخرج بقرعة فانه يقيم وقت الموت
 لانه وقت الاستحقاق فلا يحسب كسبه من الثلث سوا كسبه في حياته

المعق ام بعد موته وفي معنى الكسب الولد وارث الحياة ومن رفق قريه با في قصة
 من وقت موته الى وقت اي قبض الورثة التركة لانه ان كانت قبضه وقت الموت
 اقل فالزما وقد شئى ملككم او وقت القبض اقل فالتعق ذلك ولم يدخل في دينهم فلا
 يجب عليهم كالذي يغصب او يبيع من التركة قبل ان يقبضه هذا ما في الروضة
 كاصلها فقل الاصل ان يوم الموت هو محل ما اذا كانت القيمة فيه اقل او لم تختلف
 وحسب الورثة كسبه الباقي قبله اي قبل الموت من الثلثين بخلاف الحادث بعده
 لانه ملكهم فلو اعق في مرض موته ثلاثة معا لا يملك غير حصته على من حصة
 فكسب اخرهم قبل موت المعق مائة اخرج بينهم فان خرج المعق للكاسب حق
 وله المائة او خرج لغيره عتق ثم اخرج بين الباقيين الكاسب وغيره فان خرج المعق
 لغيره عتق ثلثه لضميمة مائة الكسب او خرج له عتق ربعه وله ربع كسبه ويكون
 للورثة الباقي منه ومن كسبه مع العبد الاخر وذلك ما تان ونحوه فضع ما عتق
 لانه اذا استقطت ربع كسبه وهو خمسة وستون فيكون كسبه خمسة وسبعون
 مضافة الى قيمة العبد الثلاثة تصبح المجموع ثلثا ثلثة وخمسون وسبعين ثلثاها
 ما تان ونحوه للورثة والباقي مائة وخمسة وعشرون للمعق وبخروج ذلك
 بطريق الجبر والمقابلة وهي ان يقال حق من العبد الثاني سثن وبعده من كسبه مثله
 يبقى للورثة ثلثا ثلثة الاستثنى بعد اثنى مائة وهي مائة واثني عشرة ما تان
 وشيئا وذلك بعد ثلثا ثلثة الاستثنى فيجبره يقابل ما تان واربعة اشياء
 تعدل ثلثا ثلثة تقطع منها الاشئ ثلثي مائة تعدل اربعة اشياء فالشيئ خمسة
 وعشرون فعلم ان الذي حق من العبد ربعه وبعده ربع كسبه **فصل في الميراث**
 هو بقية الوار والميراث لغة القرابة ما خوذ من الميراث وهي المعاونة والمقاومة
 وشراها عسوبة سبها ذلك الملك من الرقبة بالحرية والاصل فيه قبل الاجماع
 ما بان من الاخبار من عتق عليه من به رق ولو بكتابة او بغير او سارية او بعته
 قد لاوه له ولعصبته بنفسه لغير الشئ من الميراث لانه اعق وقبض يافيه غيره
 بقتلهم منهم بغيره من ارث به ولا ية تزويج وغيرهما الا حرمها الاخرى
 كما في النسب ولغيره من حيا ن والى كرومهم استأده الولد لولم يخلو النسب بضم
 اللام وحتمها وهو في ولعصبته اولى من قوله ثم لعصبته لان المذهب است

ولا الر عصبية فابيت لهم في حيا المعق والاشاء لهم عنه انما هو قوله كما تقدم
 وقد بسطت الكلام عليه في شرح الفصول وغيره وتقدم في الميراث في كتابي
 الميراث بالقرابة مع بيان ترتيبه به وخرج بقوله ولعصبته معق اهل بيته
 وعصبته فلا يراه لهم عليه كان ولدت وبقيته وبقية من ذيق او غيره اشقاء الولد
 ما لكه واعق ابويه او امه ما لكم وللا ولد عتيقة من عبد لولاها لارثه
 عتيق معقبها فان عتق الاب او الجد او الولد من مولاها مولاها بمعنى انه يولي
 ولا يورثها ويشترط لولده لان الولد يخرج بالنسب والنسب معتبر بالاصوب
 علوه واعايشه لولي الام لضرورة رقة الاب والاب وقد زالت بعقبه ولو ترك
 عتق الاب بعد عتق الجد اخرج من مولى الجد لولده لانه انما يخرج نول له لضرورة
 رقة الاب والاب اولى في النسب وقد زالت الضرورة بعقبه ولو ترك هذا الولد
 الذي ولاه لولي امه اياه جرو ولا اخوته لايه من مولى بهم اليه لما ولاه
 نفسه ولا ولد لولته لولته لنفسه او كانت له سيده واخذ العتق كان لولا
 عليه سيده **فصل في التخيير** هو لغة النظر في الدعوات وتخييرا
 تعليق عتق من ماله بموته فلو لم يخل عتق بصفة معينة او بصفة لغيره
 فحق الى اعتاق بعد الموت ويسمى تخييرا من الذم لان الموت ذم الحياة والكل
 فيه قبل الاجماع غير العتق يعني ان رجلا ويركها ما ليس له ماله غيره فبا عه
 البقي على الله عليه وسلم فخر به لما يد على جوارحه واركانه فلو تفر خبيرة
 وماله وهي شرط فيه كونه وفيها غيرهم ولد لا يملك عتق بغيره فلو
 من التخيير شرط في الصيغة لفظا فليكن به وفي معناه ما صرح في الضمان
 اما صريح وهو ما لا يخل غير التخيير كانت خريجه مولى او اعتقته او حررك
 بعد مولى او بغير تلك او اشته مدبر او اشته فانت حرة وركا في كانت من
 ذم ادي او كتابة او غيرها بغيره فليكن سبيلك او حبستك بعد
 مولا وصحبه التخيير لغيره شرط كان ارث من مولى في ذم الميراث فانت حرة
 فان مات فيه عتق والا فلا ويسمى التخيير اولى وحلت الفاس فانت حرة بعد مولى
 فان وجدت الصيغة ومات عتق والا فلا ويسمى التخيير مدبر حتى يدخل شرط
 لحصول العتق وحل له قبل موته سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا

تدبر فان قال انما تمت وخلت الارض فان حرمه فله شئ طلق لا يجوز له وثق
 من اجها عن الموت فلا يشترط الموت لان في الصيغة ما يقتضيه بل حيا ما يقتضي
 التراضي وان لم يكن شرطاً للموت كسبها فله ان يترك الموت لا يجوز له فيها
 يترك الموت كالموتة لتعلق حق العقوبة قوله الامت ومضى غير خلاي بعد موت
 فانت حرم الموت كسبها في الشر لا يجوز له وذكر ان للموت كسبها في الاولى والشرع
 به في الثانية مع ذكره في زيادة وفي معنى كسبها استحوذ به واجازته وليس
 ان الصورة ان تدبر بل تعلق عتق بصيغة لان المعلق عليه ليس الموت فقط ولا مع
 شئ قبله وهذا من زيادة او قال اومى شئ فان حرم بعد موتى استرطت
 المشيئة اي وقصها قبل الموت فيها كما ان الصفات المعلقة بها فورا بان كان
 بالمشيئة في جعلها حيا في نحو ان كان لا يقتضيه الخطاب الجواب حال الموت
 تقوم بها لا يقتضي الغيرة في مشيئة المحاطب كماله وان حيا لانها مع ذلك لا
 فاستقر فيها جميع الامان واسترط وطبق المشيئة قبل الموت مع ذكره في موت
 زيادة وانما سرح يوقعها بعد او يراه استرط وطبقها بعد بلا فورا وان لم يعلق
 حيا او نحوها واعلم ان عن المشيئة من نحو الذبح ليس مثله في اقتضاء الفورية
 ولو قال لا بعد لها انما فان حرم حيا يعنى حيا معاً او مراً فان مات احدها
 فليس له ان يبيع نفسه لانه صار مستحقاً لعقوبة الموت الزيلع ولكنه سبها بخلافه
 ثم عتقها بموتها معاً عتق تعلق بمصوفة لا يقتضي تدبر لان كسبها لم يعلق بموت
 بل بموته وموت غيره وفي موتها مرتبة بمصير نصيب المتأخر موتاً بموت المتأخر
 مدبر دون نصيب المتقدم ونحوه في زيادة في المالك اختيار وهو من
 زيادة وشروطها حيا وموت في بيع التدبر من نفسه ومقتضى ولو بعد الجرح عليها
 ومن يبيعها وكاف ولو حرمها لان كلا من بيعها العارية والملاء ومن سكران لانه
 كالمكلف حكماً لان ملكه وحسي وميتون وان ميراً كما ان مقتضى تدبره وموت
 موقوف ان اسلم بان صحته وان مات مرتد بان هضاده ولحق وحمل تدبره ان كان
 الاصل من ذمها لادبها لان احكام الرق باقية بخلاف مكاتبته الكافر بغير رضاه
 لا استقلاله وبخلاف مدبره المرتد لبعاء مملوكة الاسلام ولو دبرها فاسلم
 بيع عليه ان لم يزل ملكه منه وبالصحيح بطل التدبر وان لم يفتقر حلاً فالما يوجه
 كلام الاصل او دبرها في كافراً فاسلم شرع منه وجعل عند ذمها لادبها

عنه فله ان يسير كسبه وهو باق على تدبره لا يبيع عليه توقع الحرية ولو ادبر
 وبطلان اي التدبر نحو بيع المدبر لغيره السابق فلا يعود وان ملكه بيا عن عدم
 عود الخش في اليقين ومع ان كان يجوز له ان يبيع نفسه لا يبيع بغيره ان صح تدبره ونحوه
 في ادب وبطلان بطلان مدبره لانه اقرى منه بل لانه لا يبيع من الثالث ولا
 يبيع منه الدبر بخلاف التدبر بغيره الا في كسبه كسبه اليقين الشك في الادب من
 المدبر واسيرة حيا تعلق المدبر من الضمان فيقتضي بموت السيد وان كان امر تدبر
 ولا يجوز عنه لفظاً كقتلته او تقتضيه كسائر التعلقات ولا انكار له كما ان
 انكار الادب ليس اسماً وانكاره لفظاً ليس رجعة فيعلق انه مدبر ولا واد
 مدبرته سواء اعزل ام لا لانه لا ينافي الملك بل ينافي خلاف البيع وهو وحده
 وطوقها لبقاء ملكه ولو تعلق به حق لانهم وضع تدبراً بمراتب كما يقع تعلق
 عتقه بصفه كما ساقا وعكسه ان كان به تدبراً عتق المدبر تعلق
 عتق بصفه فيكون كغيرها مدبراً ككتابة المدبر بالاسم من الوصفين
 موت السيد وادب الهجوم وبطلان الاصل ككتابة المدبر بالاسم من الوصفين
 كسبه وولده كما قاله ابن الصبا في الاول في كتابها الثانية ويجوز خلافه وعنه
 جرى ابن القزويني ومعلوم ما يان في الفصل لان انه اذا كان الاسبق الموت فلا
 يعلق كله الا ان احتله التثنية الا يعلق قدره وصح تعلق عتق كل منهما
 بصفه كما يقع تدبره وكتابة العتق عتقه بصفه ويعتق بالاسبق من الوصفين
 فان سبقت الصفه المعلق عتقه بها عتقها اولاً في الموت فيه عن التدبر والادب
 فيه عن الكتابة وكرهتم تعلق عتق المكاتب بصفه مع حيا ويعتق بالاسبق
 في تدبر المكاتب وعكسه من زيادة في حكم المدبره والمعلق عتقها
 بصفه مع ما ذكره من حمل تدبره حياً ولم يثبت مدبرها وان انفصل
 قبل موت سيدها لان بطلان انفصاله تدبرها لموتها لا يبيع قبل
 تدبره ايضا بغيرها وخرج بالمال الماتر فادبرها ثم جلت فان انفصل قبل
 موت السيد فغير مدبرها في ولد المرجوة وولد الموصى بها والاقتضاها
 لانه ويعتق لان بطلان الى اخره ما لو بطل بعد انفصاله تدبرها او قبله لكن
 بطل بموتها فلا يبيع تدبره فانه في الثانية فقد بعث واشتد بطل الانفصال

مع بلا موت من زياو كعلق عتقها فان حمله بصير معلقا حقه بالصفة
 التي علق عتقها بها بعد زوته بعد على حامله به وان انفصل قبل وجود الصفة
 حتى لو عتقت بها عتقها ايضا لان بطل قبل انفصاله التعليق فيها بلا موت
 بخلاف ما لو علق عتقها حيا لان لم يخلع لا يعتق ان انفصل قبل وجود الصفة
 والاصح فيها الامه بخلاف ما لو علق عتقها حامله وبطل بعد انفصاله
 تعليق عتقها او قبله لكن بطل عتقها فلا يبطل تعليق عتقها وصححت بغير
 كما يصح امثاله ولا تتجه امة لان الاصل لا يفتح العرق فاما باعها
 مثلا فترجع عنه اي من تدبر الحبل ولا يتبع مدبره ولذا وانما يتبع امة في
 الرق والحرة والمدبر كمن في جنابة منه وعليه والمأثمة من زياو فان
 قبل بيعها ببيع فيها بطل التدبر لان هذه السيد ولا يلزمه ان يقتل ان يشرى
 بغيره عتق يدبره ويعتق المدبر كله او بعضه بالموت اي بموت سيد محسوب
 من المثلث بعد الدين وان وقع التدبر في الحقيقة فلا يستغرق الدين التركة
 ثم بعت منه شيء او بعضها او كل هو فقط ببيع نصفه في الدين وعتق تلك الباقي
 منه وان لم يكن دين او مال او عتق ثلثه كعلق علق نصفه بعت الباقي
 اي مرض الموت كان وجبت الذم في مرضه موت فانه حر ثم وجبت الصفة او
 لم تقبل به ووجبت فيه باختياره اي السيد فانه يجب من الثلث فاما وجوبه
 بغيره اختياره في راس المال اعتبارا بوقت التعليق لانه لم يكن متما بالمال
 حق المورثة وعليه عمل اطلاق الاصل انه من راس المال وجعل مدبر فيموت
 فيما وجد معه وقال كسبه بعد الموت وقال المورث قبله لان اليد لم يكتسب
 بينته فيما اقاما بينتين بما اقاما على ما مر في الدعوى والبيان وصرح به الرافعي
 هذا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدته بعد الموت وقال المورث قبله فان المدة
 الواحدة لانها تزعم حرته والحكم لا يدخل تحت اليد وتعتبر بما ذكرنا من تعبير
كذا في الكتاب هو بذكر الكان قبل وثبوتها لغة الضم والجمع وشرعا عقد عتق
 بلفظها بعض مجرمين فاكتر ولا اصل فيها قبل الاجتماع اليه والذين يشقون
 الكتاب مما ملكت ايمانكم وحنن المكاتب بعد ما يبيع عليه درهم ورواه ابو داود
 وغيره وصحح الحاكم اسناده وقال في الروضة انه حسن والمخرج واعية اليها

في سنة لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبر ولذا لا يعلق امر المالك وتعلق
 المالك على المالك بطلب امير مكتسب لم يقر على الكتاب وبها امر الشافعي
 رضي الله عنه الخبر في الآية واستمرت الامة لثمة ببيع ما يملكه فلا يعتق
 والطلب والمقدرة على الكتاب لوقوعه بتفصيل الجمع والابان فحدث النزوط
 او احدها في حاجة ان لا يتوقى ربا العتق بها ولا يكره حال الاية عند فقد مذكر
 قد نفى الى العتق وان كانها اربعة رقيق وصيغة وصوفي وسيد وشرفه
 ما مر في عتق من كونه حيا او اهل بيعة وقيل لا يفتح بيعه وابلية الوفاء فصح
 من كافر او مسلم او كافر من كونه ومكاتب وان اذله السيد ولا من حبس واما
 تجزئ خلسه لاس من يد لان ملكه موقوفه والعقد لا يفتق على الجد بل كان
 باب الروة ولا من بعض لانه ليس اهل للولادة وذكره مع المكره من زياو
 وكتابه ثم روي مرض الموت محسوبة من الثلث وان كانت عتقته او اكسر
 لكان كسبه له فان ظلم ثلثه اي ثلث قيمته حكت اي الكفاية في كله سواء كان
 مملوكا حيا او ادا الرقيق ام من غيره اذ يبقى للمورثة مثله او ظلم مثله اي مثل قيمته
 وهما مثل ثلثه او لم يخلين غيره ففي ثلثه تصح فاذا ادى حصته من الجمع عتق وهذا
 من يادون في عدم صبا وجنون وان لا يعلق به حق لازم فتصح لكران وكفر
 ولو مرى المالك وصبي وجنون وان يعلق به حق لازم كما عتقوه في خبر
 الاخير واما فيه فلا نه امام من البيع كالمجنون والمكاتب عتق منه او سيق
 المنفعة كالمجرب فلا يفرغ الا لكتاب نفسه وشرع في الصيغة لفظ بغيرها
 اي بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان اجابا **كذا في الكتاب** او انت مكاتب
 عتقك اكلت مجتمعا مع قوله اذا اديته مثلا فانت حر لفظا او بنية وبنى لكتبك
 ذلك وذكر الكافي قبل كاتبتك وعتقت من زياو في شرط في العتق كونه دينا
 ولو منفعة فان كان غير دين فان لم يكن منفعة عتق لو تصح الكتابة والى
 صحت عتقا ما ياتي مؤجلا ليحصله ويؤديه ولا تتلوا المنفعة في الزامه من
 ايتا قبل وان كان في بعض خبرها فيقبل فالأصل قبل فيها شرط في الجملة مجتمعا
 بغيره فاكتر كما جاز عليه العتابة في عدمه ولو في بعض فلا بد من كون
 العتق فيه ديني احره وان كان قد ملك بعضه الحر ما ياتي به وهذا مرابان

في سنة لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبر ولذا لا يعلق امر المالك وتعلق المالك على المالك بطلب امير مكتسب لم يقر على الكتاب وبها امر الشافعي رضي الله عنه الخبر في الآية واستمرت الامة لثمة ببيع ما يملكه فلا يعتق والطلب والمقدرة على الكتاب لوقوعه بتفصيل الجمع والابان فحدث النزوط او احدها في حاجة ان لا يتوقى ربا العتق بها ولا يكره حال الاية عند فقد مذكر قد نفى الى العتق وان كانها اربعة رقيق وصيغة وصوفي وسيد وشرفه ما مر في عتق من كونه حيا او اهل بيعة وقيل لا يفتح بيعه وابلية الوفاء فصح من كافر او مسلم او كافر من كونه ومكاتب وان اذله السيد ولا من حبس واما تجزئ خلسه لاس من يد لان ملكه موقوفه والعقد لا يفتق على الجد بل كان باب الروة ولا من بعض لانه ليس اهل للولادة وذكره مع المكره من زياو وكتابه ثم روي مرض الموت محسوبة من الثلث وان كانت عتقته او اكسر لكان كسبه له فان ظلم ثلثه اي ثلث قيمته حكت اي الكفاية في كله سواء كان مملوكا حيا او ادا الرقيق ام من غيره اذ يبقى للمورثة مثله او ظلم مثله اي مثل قيمته وهما مثل ثلثه او لم يخلين غيره ففي ثلثه تصح فاذا ادى حصته من الجمع عتق وهذا من يادون في عدم صبا وجنون وان لا يعلق به حق لازم فتصح لكران وكفر ولو مرى المالك وصبي وجنون وان يعلق به حق لازم كما عتقوه في خبر الاخير واما فيه فلا نه امام من البيع كالمجنون والمكاتب عتق منه او سيق المنفعة كالمجرب فلا يفرغ الا لكتاب نفسه وشرع في الصيغة لفظ بغيرها اي بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان اجابا كذا في الكتاب او انت مكاتب عتقك اكلت مجتمعا مع قوله اذا اديته مثلا فانت حر لفظا او بنية وبنى لكتبك ذلك وذكر الكافي قبل كاتبتك وعتقت من زياو في شرط في العتق كونه دينا ولو منفعة فان كان غير دين فان لم يكن منفعة عتق لو تصح الكتابة والى صحت عتقا ما ياتي مؤجلا ليحصله ويؤديه ولا تتلوا المنفعة في الزامه من ايتا قبل وان كان في بعض خبرها فيقبل فالأصل قبل فيها شرط في الجملة مجتمعا بغيره فاكتر كما جاز عليه العتابة في عدمه ولو في بعض فلا بد من كون العتق فيه ديني احره وان كان قد ملك بعضه الحر ما ياتي به وهذا مرابان

في سنة لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبر ولذا لا يعلق امر المالك وتعلق المالك على المالك بطلب امير مكتسب لم يقر على الكتاب وبها امر الشافعي رضي الله عنه الخبر في الآية واستمرت الامة لثمة ببيع ما يملكه فلا يعتق والطلب والمقدرة على الكتاب لوقوعه بتفصيل الجمع والابان فحدث النزوط او احدها في حاجة ان لا يتوقى ربا العتق بها ولا يكره حال الاية عند فقد مذكر قد نفى الى العتق وان كانها اربعة رقيق وصيغة وصوفي وسيد وشرفه ما مر في عتق من كونه حيا او اهل بيعة وقيل لا يفتح بيعه وابلية الوفاء فصح من كافر او مسلم او كافر من كونه ومكاتب وان اذله السيد ولا من حبس واما تجزئ خلسه لاس من يد لان ملكه موقوفه والعقد لا يفتق على الجد بل كان باب الروة ولا من بعض لانه ليس اهل للولادة وذكره مع المكره من زياو وكتابه ثم روي مرض الموت محسوبة من الثلث وان كانت عتقته او اكسر لكان كسبه له فان ظلم ثلثه اي ثلث قيمته حكت اي الكفاية في كله سواء كان مملوكا حيا او ادا الرقيق ام من غيره اذ يبقى للمورثة مثله او ظلم مثله اي مثل قيمته وهما مثل ثلثه او لم يخلين غيره ففي ثلثه تصح فاذا ادى حصته من الجمع عتق وهذا من يادون في عدم صبا وجنون وان لا يعلق به حق لازم فتصح لكران وكفر ولو مرى المالك وصبي وجنون وان يعلق به حق لازم كما عتقوه في خبر الاخير واما فيه فلا نه امام من البيع كالمجنون والمكاتب عتق منه او سيق المنفعة كالمجرب فلا يفرغ الا لكتاب نفسه وشرع في الصيغة لفظ بغيرها اي بالكتابة وفي معناه ما مر في الضمان اجابا كذا في الكتاب او انت مكاتب عتقك اكلت مجتمعا مع قوله اذا اديته مثلا فانت حر لفظا او بنية وبنى لكتبك ذلك وذكر الكافي قبل كاتبتك وعتقت من زياو في شرط في العتق كونه دينا ولو منفعة فان كان غير دين فان لم يكن منفعة عتق لو تصح الكتابة والى صحت عتقا ما ياتي مؤجلا ليحصله ويؤديه ولا تتلوا المنفعة في الزامه من ايتا قبل وان كان في بعض خبرها فيقبل فالأصل قبل فيها شرط في الجملة مجتمعا بغيره فاكتر كما جاز عليه العتابة في عدمه ولو في بعض فلا بد من كون العتق فيه ديني احره وان كان قد ملك بعضه الحر ما ياتي به وهذا مرابان

علم ان كتابه المسمى فيها واد منه صحفية وفيه صرح الاصل وسواء اقال كانت
 مارة من كتابه كانت وتبطل في ياقته في الثانية لانها مقيدة بالاستقلال
 باستقرارها ما وقع منه في الاولى وعلا بقرينة الصفقة في الثانية ومن التقييم
 بتعيين في الصفقة ان كتابه على ما ذكره في موصوفتيه في وقتين معلومين
 فذلك ما لو انشور على حزمة شهرين لا يصح وان صرح بان كل شهر يخرجهما
 بغير واحد مع بيان قدره الى العوض وصفته وهما من زيادة وعقد
 التقييم وقسط كل بخر لان الكتابة عقد معاوضة والتجمل الوقت المصروف
 وهو الماد هنا ويطلق على المال المؤدى فيه كما سياتي ولو كان على منفعة
 عين مع غيرها من اجاد بحسب حكمة شهر من الاذن وديار ولو في اشارة
 هو او لم يفتقد له عند الفخانة حيث ان الكتابة لان المنفعة مستحقة
 في الحال والمدة لتقديرها والتوفيق فيها والديار انما مستحق المطلبية فيه
 بعد المدة التي عسيها لاستحقاقه واذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد التجر
 ويشترط في الحيث ان تشمل الخدمة والمنافع المتخلفة بالاعيان بالعقد فلا
 يجوز ثاخرها عنه ان العين لا تقبل التاجيل بخلاف المنافع المترتبة في الدمة
 ولا يشترط بان الخدمة بل يتبع فيها العرف كما سريانه في الاجارة كما
 ان كتابته على ان يبيعه كذا كقول بالفلا يصح لانه شرط عقد في عقد ولو
 كتابته وابعده في بامثلا بان قال كما تملك ومعتك هذا الغراب بالقرينة
 بتعيين مثلا وعلق الحرية باراه حيث ان الكتابة لا البيع تقدم احد شقيه
 على صير الرقيق من اهل مباحة سلبه فعمل في ذلك بتفريق الصفقة
 فيوزع الالف على حقيق الرقيق والغريب فاحضر الرقيق من ماله في البعير مثلا
 وحيث كتابة ارقاء كثلثة صفقة على عوض مخير بتعيين مثلا لاخا والمالك
 فصار كالمواضع عبيدا بشي واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة
 في ادى منهم حصته عنق ولا يتوقف عقده على اداء الباقي ومن تجزئها فاذا
 كانت قيمة احد هراثة والثاني مائتين والثالث ثلثا فله فعل الاول سواهما
 وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه كما كتابة بعض وقية وان كان باقية بعين
 والتمت له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالبر ولا كتاب التقييم مع
 لو كانت في مرض موته بعضه والبعث ثلث ماله او احدى كتابته وحيث

فلم يخرج



فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم يخرج الورثة حيث الكتابة في ذلك القدر
 النص والبعث حصة الوصية بكتابة بعض عبده ولو كانت اية اشر كان فيه
 بنفسها او فاشيها معا صرح ذلك ان انفت التجوم جسا وصلة ورجلا وعلا
 ثم هذا اطلاق التجم على المؤدى وجعلت اى التجوم على نسبة ملكية ما صرح به
 او اطلق فلو تجر الرقيق فجزء احداهما وضم الكتابه وابعاه الاخر فيها لم يخرج
 كما يتبادر عندنا ولو ابراه احداهما من نصيبه من الرقيق عن نصيبه منه وقوم
 عليه الباقي وعق عليه وكان الولد كله له ان ابراه احد الرق المتكاتبين
 تجز فجزء الاخر والتقسيد يعود الرق من ذباوي فان اصر من ذكر اولم يعد الرق
 وادى المتكاتب نصيب التريك من التجوم عن نصيبه من الرقيق على الكتاب وكان
 الولد لهما وصرح بالبراهم للاعتاق ما لو رقيق نصيبه ولا يعتق وان رضى
 الاخر بتدريه ان لم يرد له تخفيض احد هرا بالقبض فيما يلزم السيد
 وما يرضاه وما يحرم عليه وبيان حكم ولد المتكاتبه وغير ذلك لزوم السيد
 في كتابة صحفية قبل عقد خط مقبول من التجوم عن المتكاتب او دفعه له
 بعينه زوجه يعق من جنسها وان كان من غيرها قال تعالى واقرض من مال الله
 الذي اكرمك فسر الاية بما ذكره لان القصد منه الاعانة على العتق وصرح بزيادة
 في صحفية الفاسدة فلا يثنى فيها من ذلك واستثنى من لزوم الاية ما لو كانت
 في مرض موته وهو ثلث ماله ومالوكا بته على منفعة الخط او في البيع
 لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي حقيقة فيه وهو موهبة في الدفع اوفد
 يصرف للدفع في جهة اخرى وكذا كل من الخط والدفع في التجر الاخير
 او في جنسها قبله لانه اقرب الى العتق وكونه دبا من التجوم او في تعيين
 ان لم يرض به نفسه وكونه سبعا اول رضى خط الرقيق للناسي وغيره وخط
 السبع مالم ين من عرض الله ضمها وحرم عليه تمتع بكتابته الا بخلال
 ملكه فيها واقتصار الاصل على تقريم الوطد بغيره من غيره ولو مراد ويجب
 بيعه لها مهر لها وان طردته الخيمة الملك لاحد لا لها ملكه والولد
 حر لانها علمت به في ملكه ولا يجب عليه قيمته الا بعقاره حر وصارت

في التجوم او الرقيق

بالولد مستولد مكاتبه فان عرفت عتق ميمون السيد ولدها اي المكاتبه
 الرقيق بقيد زنده بقول المجاز بعد المكاتبه ولو حملته بعدها ببيعها
 رقا وعتقا بالكتابة كونه المستولد فلا يثبت عليه السيد اذ لم يوجد منه التزام
 بل السيد مكاتبته كما جزم به الماوردي وان ذكرنا اصل المكاتبه كما في الأصل
 لم كتابه تبعه الا استقلاله ومن ثم تركت ذلك والحق اي حق الملك فيه السيد
 فلو قتل فقتله لم يجرؤ منه من ادعى بقاءه عليه وكسبه ومهره وما فضل وقف
 فان عتق قبله والافساده كما في الامم في جميع ذلك كما عتق سبي من مكاتب
 الا ابداء الكل اي كل النجوم لم يجر المكاتب عبد ما بقى عليه من مهوره في معنى
 اداها حطابا في منها الواجب والارزاق منها والحالة بما لا عليها ولو اقر بال
 فقال سيده هذا حرام ولا يثبت له بذلك حلف المكاتب فيصدق في انه ليس
 بحرام ويقال للسيدة حيث حذفتها او برئت عنه اي من قد في ان يرضيه
 القاضي عنه وعتق المكاتب ان اوى الكل فان وكل المكاتب عن الحلف حلف
 سيده انه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان له بينة سمعت له ذلك فغير
 لو كان به على الجرح فبانه فقال هذا حرام فالظاهر استقصاءه في حق له حرام
 فان قال لانه مرفوع او نحوه فكذلك ان كان له من غير من حلف السيد بات
 الاصل عدم المتيك كمنظرة في السلم ولو خرج المزدك من النجوم معيا ووجه
 السيد بالعبث وهو جائز له وبه صرح الاصل او خرج مستقيا بان لا عتق
 فيها وان كان السيد قال عند اخذه انه حرام لانه بانه على ظاهر الحال
 من صحة الاداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادة في تعبيره بما ذكر
 في النامية اولى من تعبيرها بالانجاء الجاني والحق اي المكاتب شره اماء
 لبقائه في سعاله في طريق الاكساب كما تخرج الاباذا سيده لما فيه من القن
 ولا وطء لاهته ولو بان ذنه خوفه من هلاك الامه في الطلق فتعنه
 من الوطء كمنع الراهن من وطء المرحونة وتعبيد بالوطء اعظم من تعبيد
 بالتشريح لا اعتبار الزنا فيه دون الوطء فان وطءها على خلاف مسعه
 منه فلا حرج عليه لثبته الملك ولا مهور لانه لو ثبت لم يثبت له والولد من
 وطءه سبب لاحقه به لشبهة الملك فان ولدته قبل عتق ابيه او بعده

او بعده

او بعده لكن لو نزل ستة اشهر من العتق بعه رقا وعتقا وهو مملوك لايه يتبع
 بعه ولا يعتق عليه لضعف ملكه فزقت عتقه على حق ابيه ان عتق رقا ولا
 رقا وما للسيد ولا نصير امة ام ولد الرقا عتقت بمملوك او ولدته بعد العتق
 لها اي ستة اشهر فاكثر منه وهذا ما في الروضة كالنصراني ووقع في الاصل فوق
 ستة اشهر ووطئها معه اي مع العتق مطلقا او بعده في صورة الاكثر بقيد زنده
 بقول وولدته ستة اشهر فاكثر من الوطء وهي ام ولد لظهور العتق بعد
 الحرية ولو نظر الى اصل العتق قبلها فليد لها والولد حينئذ حر فان لم يوطئها
 مع العتق ولا بعده او ولدته دون اشهر من الوطء لم يصح ام ولد ولو عمل النجم
 او بعده قبل حملها لم يجز السيد على قولنا ان الحمل ان امتنع منه لغرض كونه حنفيا
 وخوف عليه كان الحمل في زمن نكاحه والا بان امتنع لا لغرض اجبر على القبح لا لاث
 للمكاتب عرضا ظاهر ايمته وهو يفتقر العتق او تقيده كما نصرت على السيد وقطاعا
 مرانه لا يستحق الاجابة وعلى القبح بل اما عليه ادعى الاراد ويوافق نظيره في السلم
 من تعبيد العتق بان الكتابة موضوعه على تعبيد العتق ما امكن فخص فيها بطلب
 الاراد فان ادعى القاضي عنه وعتق المكاتب ان ادعى الكل او على بعضا من
 النجوم لم يجره من الباقي فتبين دايرة بطله اي القبح والاراد لان ذلك يشبه
 ربا الحيا هلته فقد كان الرجل اذا ولد له ولد لم يذنه اذ قد اورد فان قضاه
 والارادة في الدنيا وفي الاجل وعلى السيد مرد المقتضى ولا عتق وهو اختيار من يجر
 للزوما من جهة التسليم المتوفى للعتق وهذا جزم في الروضة واصحاب النفع
 وهو به الامم سوى لغرض الشافعي عليه في الامم وغيرهما وان جزم الاصل بتجملها صحته
 في الروضة واصحابها هنا بعدم صحته وعلى الاول جري البطلان ايضا قال وتبع
 الشافعي على الثاني الموقوف ولم يطلعا على النقص كما ينبغي لانها غير مستقرة وكانت
 المسلم فيه لا يصح بعه مع لزومه من الطرفين لطرق السقوط اليه فالنجوم بذلك
 اولى كما بعه وعتقه اي للكتاب كما ام الولد لكن ان رضى المكاتب بذلك صح
 وكان رضاه فصحا للكتابة ويصح ايضا بعه من نفسه كما في ام الولد فلو باع
 مثلا السيد النجوم او المكاتب واقفاها المكاتب المشتري لم يفتق وان عتق
 البيع الا ان في قضاه لان الاذن في مقابلة سلامة العتق ولم يسلط على الاذن
 ولو سلم بقائه لكونه المشتري كما لو قيل فالفرق بينهما ان المشتري يقبض النجوم لنفسه

بجلاف الوكيل نعم لو باعها واؤذن للمشتري في قبضتها مع علمها بفساد البيع عتق
بقبضه وبطال السيد المكاتب لها والمكاتب المشتري بما اخذته منه وليزوم
اي للسيد بقبضه في سبب ما يبيع مكا بيه ببيع او اعتاقا او تزويجا او غير هذا
لانه معناه في المعاملة ان لا يجزيه بغيره بذلك اعم مما عرّفه ولو قال له عتق
اعتق مكا بتهنك ففعل مستقيم وزمه ما انتمز وهو قتل منه كما في ام الولد
فلو قال اعتقه عن عتقك ففعل لم يعتق عنه بل عن المعتق ولا يستحق المالك
فصل في لزوم الكتابة وجوازها وما يجرى لها من فتح او انفساخ
وبان حكم بغير فوات المكاتب وغيرها الكتابة العصبية لازمة للسيد
فلا يبيحها الا في حق من لم يخط مكا بته لا يخطه فكان فيها كالأرض الا ان
يجزى المكاتب عن ادائه عند العمل اعجز او بعضه عن الواجب في الإتياء وامتنع
منه عند ذلك للتعذر عليه او غاب عن ذلك وان حضر ماله او كانت
غنية المكاتب دون ساقية فصر على الإتياء في المظنة فله فسخها بنفسه
ويجوز له شئنا بعد العوض عليه وخلد في الاستماع لله او لم ينفذ
له بغيره المكاتب نفسه وليس لها كراهية من مال المكاتب انما
عنه بل يجزى السيد من الفسخ لانه دينا بغيره او امتنع من الاداء لو حضر
امان بغيره عن الواجب في الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل اتفاقا لان السيد
ان يؤدبه من غيره لكن يفسد المكاتب للمالك كيري فيه دية ويفعل الامر
بينها وجازة للمكاتب كالأرض بالنسبة للمشتري فله ترك الاداء وله
الفسخ وان كان معه وفاء ولو استعمل سيد عند العمل بغير سن امهاله
مسا عتقه في تفصيل العتق او ببيع عرض وجب امهاله لبيعه والفسخ
بالوجوب هنا وفيما في من يادى وله ان لا يزيد في المهلة على قلة
من الارام سواء اخر من كسار ام كالا فسخ فيها وما اطلقه الامام من جواز
الفسخ يحصل على ما زاد عليها او اخذ ارضا له من دينا من عتق وجب
ايضا امهاله الى اخصاره لانه كالأرض بغيره فله المظنة المستقرة
ولا تنسخ الكتابة بغيره منها ومن اخذها وكما باعها كما فهم بالاولى
ولا يجزى سعة لان اللزوم من احد طرفيه لا ينسخ بغيره من ذلك كالأرض

والجوز

والمؤمن ز يادى ويقوم ولي السيد الذي من او جرح عليه مقامه في قبض فلا يعتق
بقبض السيد انفسا واذا لم يصح قبض المالك فله كتاب استزاده لانه على ملكه
فان تلف فلا ضمان لتقصيره بالبيع السيد ثم ان لم يكن بيده شئ اخر يؤديه
فلو لم يجزى بغيره لم يقدم الحاكم مقام المكاتب الذي من او جرح عليه في لان وجب له
مالا ولو اخذ السيد استقلاله او وثبتت الكتابة وحل الفسخ وحل السيد على
استحقاقه قال الغزالي في الامانة في العتق فان كان له ببيع اذا اخذ لم
يؤد له شيئا وان هذا حسن فان لم يجد له مالا لم يكن السيد من الفسخ فاذا فسخ
عاد المكاتب قتاله وعليه مقبضه فان افاق وظهر له مال كان حصله قبل الفسخ
دفعه الى السيد وحكم بقبضه ونقض بغيره ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع
الجور يخرج بز يادى ولو اخذ السيد مالا او اخذ استقلاله فانه يعتق لحصول
القبض المستحق ولو جاز على سيد قتل او قطعوا لزمه قود او جازت بالخامس
لان واجب جبايته عليه لا يتعلق له بقبضه بخلاف ما في الاجبي ويكون
الارض جامعة وراسية به لانه معناه كالأرض كمن فاق لم يكن معه مالا
بذلك فله اي السيد او الارث بغيره دفعا للضرر منه او جاز على اجبي
فله او فله لزمه قود او الاقل من قبضته والارض لانه يملك بغير نفسه
وان جرحها فلا متعلق سوى الرقبة وفي اطلاق الارث على دية النفس تغليب
فان لم يكن معه مالا يفي بالواجب مجزى الحاكم بطلب المستحق وبيع بقدر
الارض ان زادت قبضته عليه والافاق له من كلام الجور وقال ابن الرقبة
كلام المتنب بغيره انه لا حاجة الى التجيز بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة
كما ان بيع المأمون في ارض البائنة لا يحتاج الى ارضي وقال القاضي السيد
ايضا تجزى اي بطلب المستحق وبيعه او فداءه وبيعت الكتابة فيما بين
لما في ذلك من المبيع بين الحقن فاذا ارى حصته من العتق عتق والسيد
فداؤه باقل الامرين من قبضته من قبضته والارض فيبيع مكا بته وعلى المستحق
قبول الفداء ولو اعطاه او ابراه من الضمان بعد الجباية عتق وزمه الفداء
لانه حوت متعلق حق المجبي عليه كالأرض بخلاف ما لو فسخ ماله بغيره
بعد هذا فلا يلزم السيد فداؤه ولو فسخ المكاتب بطلت اي الكتابة

ومات رقيقا لغوات محلهما ولسيدته قد دخلت قائله ان كافاه والا فالحمة له
 لبقائه على ملكه ولو قل هو فليس عليه الا الكفاية مع الاثم ان تعد ولو قطع طوله
 ضمنه لبقاء الكتابة وليكاتب تدري لا يتبرع فيه ولا خطر كبيع وشراء
 واجارة اما ما فيه يبيع كصدقة وحبة او خطر كقرض وبيع نسيئة وان استوفى
 برهن او كذا فلا بد فيه من ان سيدته قد دخلت به عليه من خواتمه وخبر
 بها العادة فيه اكله وعدم بيعه فله اهداؤه لغيره على التعر في الام وله شراؤه
 بعتق على سيدته وللملك فيه للمكاتب ويعتق على سيدته ويجوز له في ملكه
 وله ايضا شراؤه بعض من يعتق على سيدته ثم ان يجزى نفسه او يجزى سيدته حتى ذلك البعق
 ولا يبرها الى الباقي وان احتار سيدته بغيره غار في العتق وله شراؤه من يعتق عليه
 باذن من سيدته واذا اشتراه باذنه بعتقه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه عن نفسه
 تركت بته ولو باذن لبعضهما الا لا ولي من اهله كما علم في الامام
فصل في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاصلة وما تنفذ فيه الفاسدة
 الصحيحة وما تخالفها فيه وغير ذلك الكتابة الباطلة وهي ما اختلفت
 صحتها باختلاف اركانها ككون احد العاقدين مكرها او صبا او مجنونا
 او عتقت بغير مقصود كدم ملاءة الا في تعليق معتبر بان يقع من بعض بغير
 فلا تلغ فيه وذكر الباطل مع حكمها المذكور من زيادته والفاصلة وهي
 ما اختلفت صحتها بكتابة بعض من رقيق او صار شرط كشرط ان يبعه كذا
 فصار ان يخلص كخمر او صار اجل كخمر واحد كالصحيحة في استقلاله
 اي المكاتب يكسب في اخذ امرش جناية عليه ومهر في امة ليستعين بها
 في كتابته سواء اوجب المهر بوطء شبهة ام بعتق صحيح فعقل ومهر اخر
 قوله ومهر شبهة وفي انه يعتق بالاداء اسيرة عند المملوكم التعليق
 لان مقصود الكتابة وهو لا يعطل بالتعليق بفاصل وهذا خالف البيع
 من العتق قال السيد نجيب وليس لنا عقد فاسد بملك به كالصحيح الا هذا وفي
 انه يتبعه اذا عتق كسبه الما قبل بعد التعليق فيبيع المكاتب ولله ما وحي
 انه سقط نفقته عن سيدته وكما التعليق بصفة في انه لا يعتق بغير ادائه

اي المكاتب

اي المكاتب كما مرثته واداء غيره عنه متبرعا فغير يرد ذلك المهر من تعبيره
 وفي ان كتابته تبطل بموت سيدته قبل الاداء لعدم حصول التعليق عليه فان
 قال ان ادبته الى اولى وارثي بعد موته لم تبطل بوعده وفي انه يقيم الوصية به
 وفي انه لا يصرف له سهم المكاتب في حصة اعتاقه عن الكفاية وعليه
 وضعه من السفر وجواز وطء الامة وكل من الصحيحة والفاصلة وعقد معاوضة
 لكن المخلب في الاول معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق واعلم ان الباطل
 والفاصل عندنا سواء الا في ما خرج بها الحج والعمارة والخلع والكتابة
 وتما لها اي تعاقب الفاسدة الصحيحة والتعليق في ان السيد فسخها بالافعال
 او بالعدل اذ لم يسل له العوض كما سائر فكان له فسخها ودفع اللطرس
 حتى لو ادى المكاتب المسمى بعد فسخها لم يعتق لانه وان كان تعليقا فهو في
 ضمن معاوضة وقد ابرقعت فارقت وفيما الفسخ بالسيد لانه حينئذ
 هو الذي خالفته فيه الفاسدة كالا من الصحيحة والتعليق بخلافه من
 العبد فانه يطرأ في الصحيحة ايضا على اضطراب وقع للرافعي ولا ياتي في
 التعليق وان كان فسخ السيد كذلك وفي انها تبطل بوفاء السيد ومجرعه
 عليه لان الخط في الكتابة للمكاتب بالسيد كما سائر بخلاف الصحيحة والتعليق
 لا يبطلان بذلك وخرج بالسيد المكاتب فلا تبطل الفاسدة حتى انما شئ
 ومجرعه عليه وبزاد في السفه ومجره على فلا تبطل به فان بيع في الدين
 بطلت وفي ان المكاتب يرجع عليه بما اذ ان بقي له ان تلف وهذا من
 زيادته هذا ان كان له قيمة هو او لغيره فان كان متقوما بخلاف غيره
 كخمر فلا يرجع فيه بشئ الا ان يكون مكرها كجدا ميتة لم يبيع فيرجع به لا
 بيد له ان تلف وهو اي السيد يرجع عليه بعتقه وقت العتق الا ان يمكن
 من العتق فاشبه ما اذا وقع الاخذ في البيع بعد تلف المبيع في يد
 المشتري ولو كان يبيع كاهن كما مر على فاسد مقصود خمر وفيه في الكفر
 فلا تراجع فان اتحد اي واجبا السيد والمكاتب جنسا وصفه كصحيحة
 وتكسر وحلول واجل وكانا قدرا فهو اولى من قوله فان تقياسا
 فالقاضي واقع بينهما كسائر الديون من العتق والمطقة كذلك بان يسقط

من احد الدنيني بغيره من الآخر ولو بلا رضا من صاحبهما او من احدهما
اذ لا حاجة اليه ويرجع صاحب الفضل في احدهما به على الآخر اما اذا كانا
غير نفدين فان كانا متفقين فلا تقاضى او مثليين ففيهما تفصيل ذكرته في
شرح الروين وغيره فان فسحها اى القاسية احدهما هو اعين قوله السيد
استبد بنفسها احتياطا ونحوه من التباحث لا شرطا ولو قال السيد بعد بقبضه
المال كنت ففحت المكتابة فانكر المكتاب خلف اى المكتاب فيصدق له
الاصل عدم الفسخ وعلى السيد البينة ولو ادعى عبد كتابة فانكر سيده
او امره خلف المتكبر فيصدق لان الاصل عدمها ولو عكس بان ادعاه السيد
وانكرها العبد صار قنا وجعل انكاره تقييضا له لنفسه فان قال كما ثبتك
واديت المال وعقت عتقا بقرارة ومعلوم حاصر في الدعوى والبينات
ان السيد يحلف على البت والوادى على نفى العلم ولو اختلفا اى السيد
والمكاتب في قدر الخوم اى المال او صفتهما كجهنما او عدددها او قدر احدهما
ولا يثبت او كل بينة مخالفا بالكمية السابقة في البيع فان اختلفا في قدر
الخوم بمعنى المواثيق فالحكم كذلك الى ان كان قد احدى مقتضيا للفساد
كما قال السيد كما ثبتك على تجزئة قال بل على تجزئة فيصدق مدعى النصف
وهو المكاتب في هذا المثال خيرا ان لم يقين السيد ما ادعاه ولم يتقنا
على شئ فصحها الحاكم وفيما سافر في البيع انه فصحها الحاكم او
المخالفان او احدهما وهو ما مال اليه السنوى وغيره لكن فرق الزركشى
بان الفسخ هنا غير مخصوص عليه بل يجهل فيه فاشبه العنة بخلوته ثم
وان قبضه اى ما ادعاه وقال المكاتب قبضه اى بعض المقتضى وهو الواثق
على ما عترف به في العقد ودعيه عندك عتقا لثقاتها على وقوع العتق
بالقديريين ورجع هو بما اداه ودفع السيد بقبضه وقد تقاضاه في كلف
الموتى بان كان هو او قيمته من جنس قيمة العبد وصدقها ولو قال السيد
كما ثبتك وانا نجون او نجون على فانكر خلف السيد فيصدق ان عرفت
له ذلك اى ما ادعاه لفتة حايته بذلك والا فالمكاتب لان الاصل
عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشئ الاول مخالف لما ذكر في
النكاح

لقد
في
الكتاب
الاول
مما ذكر في

في النكاح من انه لو تزوج بنته ثم قال كنت نجون على او نجون يوم زوجته المهر
فيصدق وان عبد له ذلك وقرق بان الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هذا وذكر التكليف
هنا وفيما في من زياق او قال السيد وضعت عنه الخمر الاول او بعض
من الخوم فقال المكاتب بل وضعت الخمر الاخر والكل اكل الخمر من خلف السيد
فيصدق لانه اعرف بمراده وفعله ولو قال العبد لا يبي سيدا كما بينت او كما نصرت
وهما اهل التصديق او قامت بكتابته جنية فكانت خلافا لهما او بالبيت
من اصدق منهما نصيبه منه او برأه عن نصيبه من الخوم عتق خلافا للراضى في نصيبه
الوقت ثم ان عتق نصيب الاخر باذنه او عتقا او ابراء فانكر على المكاتب للاب
ثم يتصل بالعصوبة اليهما بالمعنى السابق في اواخر كتاب الاحتياق وان عتق
الاخر عاد نصيبه فتاوى كسارية على المعتق ولو كان موصرا لان المكتابة السابقة
تقتضى حصول العتق بها والميت لا يبرأ عليه كما هو قولى ثم الاخر من زيادة
وان صدقتم احدهما فنصيبه كتاب خلافا بقرارة واغتر التجيع لان الدوام اقوى
من الابتداء ونصيب المكاتب من عتقه على ان العلم بكتابة ابنة استصحابها لاصل الحق
فنصف الكتب له ونصفه للمكاتب فان عتق المصدق نصيبه وكان موصرا لى
العتق عليه الى الخيب المكاتب لان المكاتب يدعى الى العتق قبل ما يتولد من مال الوارث
عن نصيبه من الخوم او قبضه فلا سارية اما لو انكر العتق ان على العلم
وامهات الاولاد بغير المهر وكسر جامع دفع المهر وكسر جامع امر
واصلها امهات قاله الجوهري ومن نقل عنه انه قال جمع امهات اصل ام فقد تسع
و يقال في جمعها امات وقال بعضهم الاسماء للناس والامات للبهائم قال اخر
يقال فيها امهات وامات لكن الاولى اكثر في الناس والثانية اكثر في غيرهم ويمكن
رد الاول الى هذا والاضحية خبر ايامة ولدت من سيدها مرة عن درسته
دواه ابن ماجه والمحاكم وصححه اسناده وخبر امهات الاولاد لا يبرأ ولا يبرأ
ولا يورث يمتنع بها سيدها مادام سبيها فامات فهي حرة دواه الدار ففحن
والسبي وصحها وقفه على رضى الله عنه وخالف ابن القطن فهو رضى
وحسنه وقال دراهم كليم ثقات وسبب عتقه بغيره اتقا والولى

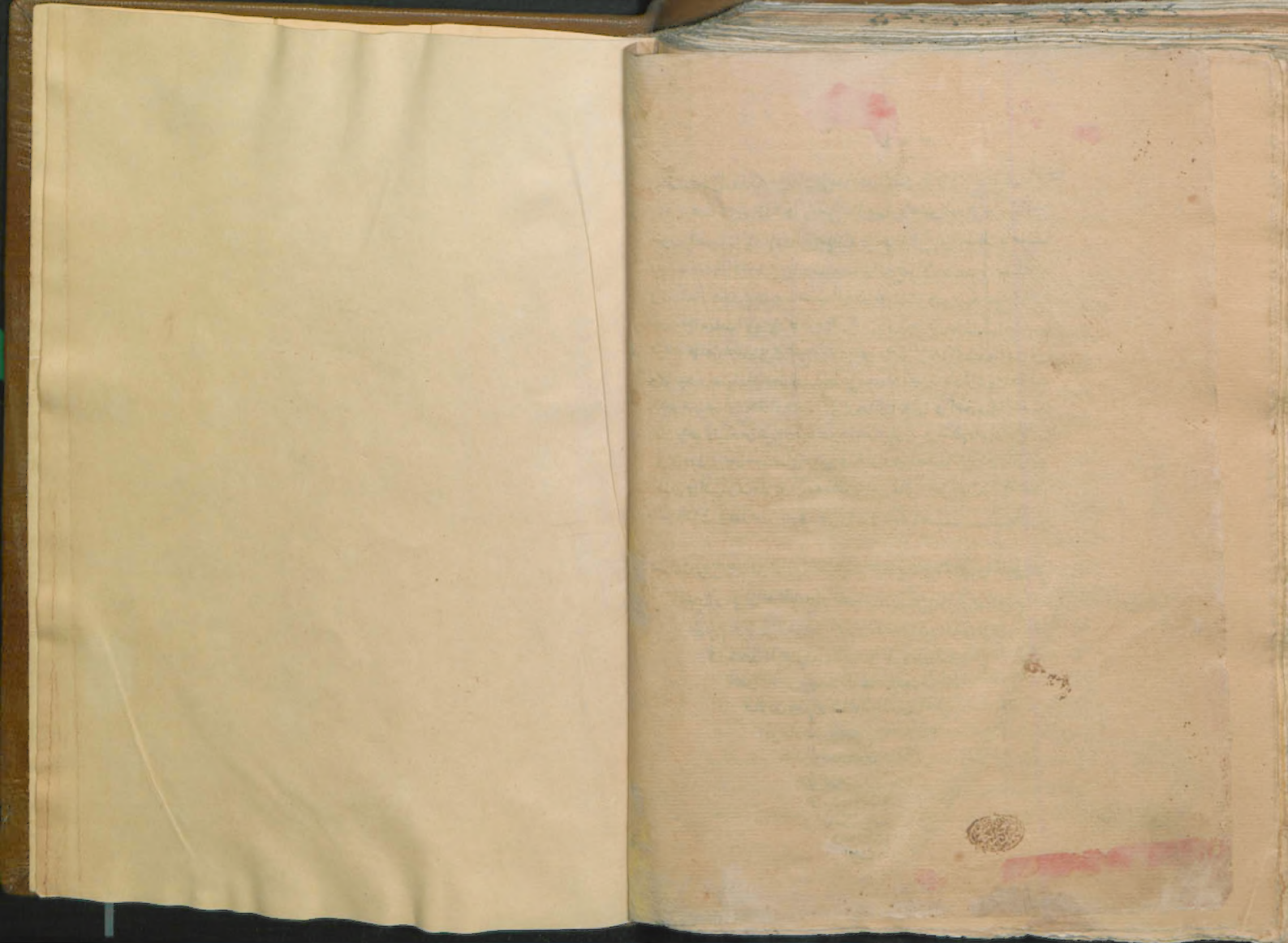
حرا للجماع ولحقه الصحيحين ان من اشراط الساعة ان تلد الامة ربتها
 وفي رواية زيفاى سيدها فاقام الولد مقام اميه وابوه حركه كذا هو لو
 حلت من امر كله او بعضه ولو كافرا او مجنونا امته ولو بلا وطء او بوطء
 محرم فوضعت حيا او ميتا او ما فيه غرة وان لم ينفصل عقت بموته ولو
 بقلها له لما مر كولدها الحاصل بنكاح رقيقا او زنا بعد وضعها فانه
 يعتق بموت السيد وان ماتت امه قبل ذلك بخلاف الحاصل بشبهة وقد ظن
 انها زوجة الحرة او امته لان عقاقه حرا فان ظن انها زوجة الامة فكاه
 وبخلاف الحاصل بنكاح او زنا قبل الوضع لحدوثه قبل شؤن حق الحرية للام
 ومن ثم لم يعتق بموت السيد ولد الموهونة الحاصل بذلك بعد وضعها وقيل
 عود ملكها اليه فيما لو ولد لها وهو معسر ثم بيعت في الدين ثم عاد ملكها
 وتقدم حكم الموهونة في كتاب الرهن ومثلها الجانية المتعلق برقتها مال وفي
 المجموع عليه فليس خلاف في ان الرفعة تفوز ابلاوه وتبعه الملقين وهو
 اوجه ويرجح السبيل خلافه وتبعه الاذرى والركشي ثم قال لكن سبق عن
 الحارثي والغزالي النفوذ وخرج بزيا في حرا ملكا بقد ينفذ عتقه امته
 التي جعلت منه ولا ولد لها وقد جعلت او من قولها اجعلها لانيها منه
 اعتبار فعله وليس راد فان استدل حالها ذكره او منيه المحترم كذلك كما عرفت
 به النسب او جعلت منه امه غيره بذلك اي بنكاح او زنا فالولد الحاصل
 بذلك رقيقا تبعا لأمه او بشبهة منه كان ظنها ولو تزوجا امته او زوجته
 الحرة فخر لظنه وعليه قيمته سيدها وكا الشبهة بنكاح امه غرض منها
 كاسرى الخيار والاعفاء ولو ظن بالشبهة ان الامة زوجته المملوكة
 فالولد رقيقا ولا يصير من جعلت من غير ما ملكها ام ولد له وان ملكها
 لاشقاء العلوق بحرفي ملكه وله اي السيد انتفاع بام ولده كوطء
 واستخدام واجارة وارض جناية عليها وتزويجها جبرا وقيمتها

اذقلت

اذقلت لبقاء ملكه عليها وعلى منافعها كالمدرية ولا يصح تملكها من غيرها
 بيع او هبة او غيرها لانها لا تقبل النقل وما رواه ابو داود عن جابر كنا نبيع
 سرارنا امهات الا ولاد والبيهي صلى الله عليه وسلم حتى لا نرى بذلك باسا
 اجيب عنه بانه منسوخ وبانه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدل لا
 واجتهدا في عدم عليه ما نسب اليه فكا ونصا وهو من يملكها من نفسها
 عن بيع امهات الا ولاد كما مر وخرج بز يادق من غيرها تملكها من نفسها
 فيصح كما افترقه القفال في البيع ومثله غيره مما يمكن لانه في الحقيقة اعتاق
 ولا يصح هبتها لما فيه من التسلط على بيعها وتعيينها بما ذكرنا في من قوله
 ويحرم بيعها ورهنها وهبتها كولدها السابق لها في العتق بموت السيد
 فلا يصح تملكها من غيره ورهنه وهذه من يادق وعقدها من ايس المال
 وان جعلت به من سيدها في مرض موته او اوصى بعقدها من الثلث كان نفاقه
 المال في الشهوات فلا ينز فيه ذلك بخلاف ما لو اوصى بحجة الاسلام
 من الثلث وهذا من يادق في الولد ولانته اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
 النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين واصحابه ابررة الكرام الميامين وانا بعينهم
 الى يوم الدين فمن فضل الله العليم ولطفه الجسيم اعانني على
 كتابة هذا الشرح المبين في غرة شهر شعبان الحرام
 سنة ثمان وخمسة عشر بعد الالف
 والالف وقيل كاتبة الباشا الملقب بالقطر
 اقل عباد الله واحسنهم اليقون باريه
 عبد الوكيل بن محمد بن احمد
 عفي الله عن وعن والديه
 واجلاره ومساخه
 واصحابه وصحبه
 وسائر المسلمين
 آمين







52
p. 1

